

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

العنوان: طرق الحد من العجز الموازي ودراسة مقارنة بين الإقتصاد

الوضعي والإقتصاد الإسلامي

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود بنوك ومالية

إشراف الدكتور:

كمال رزيق

من إعداد الطالب:

جمال الدين سلامة

السنة الجامعية: 2015/2014

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

العنوان: طرق الحد من العجز الموازي ودراسة مقارنة بين الإقتصاد

الوضعي والإقتصاد الإسلامي

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود بنوك ومالية

من إعداد الطالب:

جمال الدين سلامة

أمام اللجنة المشكلة من:

أ.د. مبارك لسوس	أستاذ تعليم عالي	جامعة البليدة 2	رئيساً
أ.د. كمال رزيق	أستاذ تعليم عالي	جامعة البليدة 2	مشرفاً ومقرراً
أ.د. بن علي بلعزوز	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشلف	عضواً مناقشاً
د. مصطفى بوشامة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البليدة 2	عضواً مناقشاً
د. حميدي يوسف	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	عضواً مناقشاً
د. بدر الدين طالبي	أستاذ محاضر "أ"	المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 2015/2014

إهداء

... إلى كل طالب

علم...

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال:
"الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات" (رواه ابن ماجه)
وقال أيضاً:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله" (رواه الترمذي)

شكراً...

- لأستاذنا الفاضل كمال رزيق عرفاناً بجميله وراحياً من الله عز وجل أن يحفظه ويوفقه؛
- إلى جميع أعضاء لجنة مناقشة المذكرة؛
- إلى الأساتذة جمال يرقى وسيد علي صغيري وشعيب آتشي؛
- إلى الإبن حسام الدين سلامة على ما بذله من جهد لإتمام هذا العمل راجياً من الله تعالى أن يهديه؛
- إلى كل من ساهم وساعد من بعيد أو من قريب في إنجاز هذا العمل.

ملخص

إن تخلي الدولة عن حياديتها دفع بحجم النفقات العامة نحو الإرتفاع مما تسبب في عجز دائم بموازنات كثير من الحكومات، وللتخفيف منه تضغط حكومات الدول على نفقاتها في إطار سياسة الضبط المالي وبرنامج التثبيت الإقتصادي فيتضرر الوضع الإقتصادي والإجتماعي وحتى السياسي، وواقع الدول الإسلامية نموذجاً يؤكد ذلك وأصبح من الضروري والواجب ان تبحث الحكومات في الدول الإسلامية عن وسائل تمويل للحد من العجز في موازنتها.

ولقد أثبتت الوسائل المالية الإسلامية فعالية وكفاءة وأصبحت منافسة للوسائل المالية التقليدية، باعتراف مؤسسات مالية دولية. ولتحليل الموضوع تكون الإنطلاقة من مفهوم الموازنة العامة في الإقتصاد الوضعي والإقتصاد الإسلامي ثم البحث عن مدى فعالية السياسة المالية وحدودها بانتهاج سياسة العجز، وما هي الآثار الناتجة عن الإفراط في تمويل العجز وكيف تعالج المستويات المرتفعة منه ؟ وما هي الأدوات المالية الإسلامية الممكن اعتمادها للحد من العجز الموزني؟

وأظهرت النتائج أن الوضع المالي بالعالم الإسلامي متضرر جداً من آثار العجز نتيجة إرتفاع مديونيته؛ رغم محاولات التخفيف منه ، وأثبتت الدراسة أن فريضة الزكاة؛ بعد تفعيلها، يمكن أن تخفف وتحد من العجز الموزني إلى جانب الأدوات المالية غير الموزنية كالمشاركة، المضاربة، السلم... بكفاءة اقتصادية ودون آثار سلبية قد تنعكس على المجتمع.

الكلمات الدالة: العجز الموزني - النظام المالي في الإسلام - النفقات العامة - الإيرادات العامة - الموازنة العامة للدولة.

الفهرس

الفهرس

الصفحة	المحتويات
1	الإهداء
2	شكر وتقدير
3	الملخص
4	الفهرس
8	قائمة الجداول
9	قائمة الأشكال
11	قائمة الملاحق
14	المقدمة
22	الباب الأول: العجز الموازي و طرق الحد من تفاقمه في الإقتصاد الوضعي
24	الفصل الأول: الموازنة العامة في الإقتصاد الوضعي
26	المبحث الأول: النفقات العامة في الإقتصاد الوضعي، أنواعها وآثارها
26	المطلب الأول: مفهوم النفقة العامة
32	المطلب الثاني: الآثار الإقتصادية للنفقات العامة
34	المبحث الثاني: الإيرادات العامة في الإقتصاد الوضعي، أنواعها وآثارها
35	المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة وأنواعها
46	المطلب الثاني: الآثار الإقتصادية للإيرادات العامة
47	المبحث الثالث: الموازنة العامة في الإقتصاد الوضعي، خصائصها والقواعد التي تقوم عليها
47	المطلب الأول : تعريف الموازنة، خصائصها وأهدافها
49	المطلب الثاني: تقدير وتنفيذ الموازنة العامة
59	المطلب الثالث: القواعد الأساسية للموازنة العامة
65	خلاصة الفصل

66	الفصل الثاني: مفهوم العجز الموازي وآثاره
68	المبحث الأول: مفهوم العجز الموازي
68	المطلب الأول: تعريف العجز الموازي وأنواعه
75	المطلب الثاني: أدوات تمويل العجز الموازي، أنواعها وأثرها على الأساس النقدي
79	المبحث الثاني: نظرة أهم المدارس الإقتصادية لسياسة العجز الموازي
79	المطلب الأول: المدرسة الكلاسيكية
84	المطلب الثاني: المدرسة الكينزية
92	المطلب الثالث: المدرسة النقدية
93	المبحث الثالث: الآثار الإقتصادية لأدوات تمويل العجز الموازي
93	المطلب الأول: أثر تمويل العجز الموازي بالقروض العامة
106	المطلب الثاني: آثار تمويل العجز الموازي بالإصدار النقدي
111	خلاصة الفصل
112	الفصل الثالث: طرق الحد من تفاقم العجز الموازي في الإقتصاد الوضعي
114	المبحث الأول: آثار الإفراط في تمويل العجز الموازي
114	المطلب الأول: اتساع نطاق الدين العام والأزمة المالية
128	المطلب الثاني: تفاقم العجز الموازي والتضخم
129	المطلب الثالث: تفاقم العجز الموازي وأثره على الميزان التجاري
133	المبحث الثاني: أسباب تفاقم العجز الموازي
134	المطلب الأول: زيادة حجم النفقات العامة
146	المطلب الثاني: تدني حجم الإيرادات العامة
152	المبحث الثالث: طرق الحد من تفاقم العجز الموازي
152	المطلب الأول: أسلوب ضبط أوضاع المالية العامة وترشيد النفقات
158	المطلب الثاني: أسلوب التثبيت الإقتصادي
161	المطلب الثالث: أسلوب تخفيف حجم الدين العام
167	خلاصة الفصل

169	الباب الثاني: طرق الحد من العجز الموازي في الإقتصاد الاسلامي
171	الفصل الرابع: الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي
174	المبحث الأول: النفقات العامة في الإسلام، أنواعها وآثارها
174	المطلب الأول: تعريف النفقات العامة في الإسلام، خصائصها وأنواعها
186	المطلب الثاني: الآثار الإقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة في الإسلام
190	المبحث الثاني: الإيرادات العامة في الإسلام، أنواعها وآثارها
190	المطلب الأول: تعريف الإيرادات العامة في الإسلام وتقسيماتها
202	المطلب الثاني: الآثار الإقتصادية للإيرادات العامة في الإسلام
206	المبحث الثالث: الموازنة العامة من منظور إسلامي
208	المطلب الأول: خصائص الموازنة العامة في الإسلام
212	المطلب الثاني: تقدير الموازنة العامة وتنفيذها في الفكر المالي بالإسلام
217	المطلب الثالث: قواعد الموازنة العامة من منظور إسلامي
226	خلاصة الفصل
228	الفصل الخامس: وسائل الحد من العجز الموازي في الإقتصاد الإسلامي
230	المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور العجز الموازي والدين العام بالعالم الإسلامي
230	المطلب الأول: واقع العجز الموازي والدين العام ببلدان العالم الإسلامي
237	المطلب الثاني: تحليل الوضع المالي من سنة 2000 إلى سنة 2014
240	المطلب الثالث: آفاق الوضع المالي للعالم الإسلامي
248	المبحث الثاني: الإيرادات العامة في الإسلام وأثرها في الحد من العجز الموازي
248	المطلب الأول: الزكاة وأثرها على الناتج المحلي وعلى تعداد المزمكين
251	المطلب الثاني: الضرائب (أو التوظيف بالإسلام)
256	المبحث الثالث: الأدوات المالية الإسلامية وأثرها في الحد من العجز الموازي
256	المطلب الأول: المشاركات
262	المطلب الثاني: المدائينات
27	خلاصة الفصل

274	الخاتمة
278	قائمة المراجع
303	الملاحق
344	الملخص باللغة الأجنبية

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	مقارنة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة	41
1-3	استخراج المديونية ومقارنتها مع العجز بالإقتصايات المتقدمة	119
2-3	تطور النفقات العامة بالدول العربية	139
3-3	تطور النفقات العامة بإقتصايات الدول المتقدمة	141
4-3	الإنفاق العام والإيرادات الضريبية بالدول العربية (2000-2012)	147
5-3	الإيرادات الضريبية والنتائج الإجمالي المحلي بدول الإتحاد الأوروبي (2005، 2007، 2009، 2011)	150
6-3	تصفية الدين	163
1-4	طبيعة مصارف الزكاة	183
2-4	تقسيم النفقات العامة غير المخصصة وتبويبها	185
3-4	أنصبة زكاة الأنعام	193
1-5	الرصيد الموازني لبلدان منظمة التعاون الإسلامي غير النفطية (2000-2007)	232
2-5	الرصيد الموازني لبلدان منظمة التعاون الإسلامي غير النفطية (2008-2014)	233
3-5	الدين العام لبلدان منظمة التعاون الإسلامي غير المصدرة للنفط (2000-2007)	234
4-5	الدين العام لبلدان منظمة التعاون الإسلامي غير المصدرة للنفط (2008-2014)	235
5-5	نسبة الرصيد الموازني ونسبة الدين العام لدول منظمة التعاون الإسلامي غير النفطية (2000-2014)	236
6-5	العجز الموازني والدين العام الحقيقي والتقديري	246
7-5	استخراج علاقة المزيكين الجدد أ-	252
8-5	استخراج علاقة المزيكين الجدد ب-	253

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي	54
1-2	علاقة عجز (فائض) الموازنة بالنتائج الحقيقي	72
2-2	أثر زيادة الإنفاق الحكومي على خط الموازنة	74
3-2	التقليص في الادخار	81
4-2	آثار الزيادة في الإنفاق الحكومي والممولة بواسطة الاقتراض	81
5-2	الطلب الكلي والعرض الكلي في النظرية الكلاسيكية	83
6-2	أثر التغير في الإنفاق الحكومي على الناتج التوازني	86
7-2	تأثير زيادة الإنفاق العام على ناتج التوازن المرتبط بميل IS	90
8-2	ارتباط فعالية السياسة الموازنة بميل الخط LM	91
9-2	اثر الزيادة في الإنفاق الحكومي -نموذج النقديين-	92
10-2	الناتج الكلي والأسعار أ-	94
11-2	الناتج الكلي والأسعار ب-	95
12-2	الناتج الإجمالي والأسعار ج-	97
13-2	الناتج الكلي والأسعار د-	98
14-2	مستوى التوظيف وتكاليفه أ-	100
15-2	مستوى التوظيف وتكاليفه ب-	100
16-2	مستوى التوظيف وتكاليفه ج-	102
17-2	الطلب على النقود	106
18-2	الطلب على الإستثمار	107
19-2	الناتج الكلي والأسعار	108
1-3	تطور العجز والديون في الإقتصاديات المتقدمة	120
2-3	تراكم الديون	123
3-3	ضائقة المستهلكين	124

128	الإستجابة لزيادة مرة واحدة فقط في الإنفاق الحكومي	4-3
133	أثر الزيادة في الناتج الأجنبي	5-3
136	قانون "WAGNER" لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة	6-3
137	فرضية " PEACOCK-WISMAN " لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة	7-3
140	منحنى تطور النفقات العامة بالدول العربية	8-3
142	منحنى تطور النفقات العامة بإقتصاديات الدول المتقدمة	9-3
148	الإنفاق العام والإيرادات الضريبية من سنة 2000 إلى سنة 2012	10-3
154	ترتيب النفقات العامة المدعمة للنمو	11-3
157	أنواع الضرائب (الإيرادات) التي تدعم النمو	12-3
158	منحنى "Arter Laffer"	13-3
162	منحنى الأسعار الحقيقية	14-3
203	انتعاش الاقتصاد الكلي -أ-	1-4
204	انتعاش الاقتصاد الكلي -ب-	2-4
240	الانتشار الممثل للعلاقة بين العجز الموازني والدين العام	1-5
247	منحنى تغير حجم الدين العام الحقيقي والتقديري	2-5
247	منحنى تغير حجم الرصيد الموازني الحقيقي والتقديري	3-5

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	موجز بيانات التضخم (أكتوبر 2007)	304
2	موجز بيانات التضخم (أفريل 2013)	305
3	موجز الناتج العالمي (أكتوبر 2007)	306
4	موجز الناتج العالمي (أفريل 2013)	307
5	الإقتصادات المتقدمة الرئيسية: موازين المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة (أكتوبر 2007)	308
6	الإقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة (أفريل 2013)	309
7	الإيرادات الحكومية في الدول العربية (2001-2000)	310
8	النفقات العامة في الدول العربية (2001-2000)	310
9	الإيرادات الحكومية في الدول العربية (2002-2001)	311
10	النفقات العامة في الدول العربية (2002-2001)	311
11	الإيرادات الحكومية في الدول العربية (2003-2002)	312
12	النفقات العامة في الدول العربية (2003-2002)	312
13	الإيرادات الحكومية في الدول العربية (2004-2003)	313
14	النفقات العامة في الدول العربية (2004-2003)	313
15	الإيرادات الحكومية في الدول العربية (2005-2004)	314
16	النفقات العامة في الدول العربية (2005-2004)	314
17	الإيرادات الحكومية في الدول العربية (2006-2005)	315
18	النفقات العامة في الدول العربية (2006-2005)	315
19	الإيرادات الحكومية في الدول العربية (2007-2006)	316
20	النفقات العامة في الدول العربية (2007-2006)	316
21	الإيرادات الحكومية في الدول العربية (2008-2007)	317

317	النفقات العامة في الدول العربية (2007-2008)	22
318	الإيرادات الحكومية في الدول العربية (2008-2009)	23
318	النفقات العامة في الدول العربية (2008-2009)	24
319	الإيرادات الحكومية في الدول العربية (2009-2010)	25
319	النفقات العامة في الدول العربية (2009-2010)	26
320	الإيرادات الحكومية في الدول العربية (2010-2011)	27
320	النفقات العامة في الدول العربية (2010-2011)	28
321	الإيرادات الحكومية في الدول العربية (2011-2012)	29
321	النفقات العامة في الدول العربية (2011-2012)	30
322	الإقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (أكتوبر 2013)	31
323	معدلات التضخم في العالم (2007-2012)	32
324	الإقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (أكتوبر 2007)	33
325	Produit brut intérieur (2000-2013)	34
326	Total des recettes fiscales des EU au taux de change de marché (1965-2011)	35
327	Total des recettes fiscales des EU au taux de change de marché (1965-2006)	36
328	بنود مختارة من عناصر الضرائب (2011)	37
328	بنود مختارة من عناصر الإنفاق (2011)	38
329	نسبة العجز الموازي ونسبة الدين العام لإجمالي الناتج المحلي لأعضاء منظمة التعاون الإسلامي (2000-2014)	39

المقدمة

المقدمة

عرف الفكر المالي تغييراً جذرياً في العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين بعد ظهور النظرية الكينزية التي أنقذت الرأسمالية ودفعت الإقتصاد بعيداً عن الأزمة وأخرجته من حالة الكساد والتطور الذي عاشته المالية العامة آنذاك ما هو إلا استجابة لمتطلبات وللمستجدات الفكر الرأسمالي الجديد.

ويرى "كينز" "KEYNES" في آلية تفعيل الطلب علاجاً لأزمة الكساد في العالم، تشرف عليها الحكومات لتتجاوز الوظائف التقليدية للدولة الحارسة وتتحول إلى الدولة الإقتصادية الإجتماعية عبر سياسة مالية أساسها زيادة الإنفاق العام و تخفيض الضرائب و منح الإعانات الإجتماعية وتوظيف الحكومة للعمالة بكثافة.

حققت الكينزية بعد الحرب العالمية الثانية نجاحاً كبيراً في تخطيطها للأزمة وأصبحت الفلسفة الإقتصادية شبه الوحيدة المعتمدة لدى غالبية الحكومات، أساسها انتهاج ما يسمى سياسة العجز الموازني. الفترة التي عرف فيها الإقتصاد الرأسمالي نمواً كبيراً بظهور المشروعات الضخمة وامتلاكها من قبل الدولة، فارتفعت معدلات التوظيف وازدهرت التجارة العالمية، وزاد الإنفاق على التعليم والصحة والإسكان والمرافق العامة وعلى المدفوعات التحويلية الإجتماعية، وأصبحت العدالة الإجتماعية ضرورة اقتصادية، كل هذا تحت اسم اقتصاديات الرفاه.

واستمر هذا الوضع حتى منتصف السبعينيات من القرن الماضي إلى أن شهد الإقتصاد في العالم تراجعاً في معدلات النمو وارتفاعاً في كل من أسعار السلع الإستهلاكية وحجم البطالة؛ ازدواجية لا يمكن أن تظهر حسب الفكر الكينزي، وبلغت نسب العجز الموازني مستويات كبيرة أصبح من

الصعب التحكم فيها. ولإصلاح الوضع ظهرت أفكار جديدة يقودها "فريدمان" "FRIEDMAN" ترى أن الوسيلة الوحيدة لإعادة التوازنات الإقتصادية ضرورة تخلي الدولة عن وظائفها الإقتصادية والإجتماعية، وزيادة حجم الإيرادات الضريبية وتخفيض الإنفاق العام والحد من التوظيف الحكومي ومن زيادة مستوى الأجور وتحفيز رأس المال الخاص على الإستثمار.

وفي خضم كل هذا؛ ومثل بقية دول العالم الفقيرة تعيش كثير من الأقطار الإسلامية وضعاً اقتصادياً صعباً يتميز بالركود تموله عجوزات موازنية كبيرة، ووضعاً اجتماعياً عنوانه البطالة والفقر. و السياسات الإقتصادية المختلفة والمنتهجة من قبلها لم تحسن من المؤشرات الإقتصادية الكلية، بل في كثير من الأحيان زاد تدهورها رغم توافر العالم الإسلامي على إمكانيات وموارد طبيعية وبشرية معتبرة، وعليه أصبح من الأهمية حاجة بلدان العالم الإسلامي اعتماد وسائل تعالج مصادر المشكلة وليس أعراضها، والبحث عن حلول تتلاءم مع مبادئ وقيم المجتمعات المسلمة.

إشكالية البحث:

على ضوء ما عرض سابقاً يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث وتحديدتها في السؤال

التالي:

ما هي طرق الحد من العجز الموازني في كل من الإقتصاد الوضعي والإقتصاد الإسلامي؟

وما هي الآثار المترتبة عن كل منها؟

وللإحاطة بكل جوانب موضوع البحث قسمت الإشكالية الأساسية إلى أسئلة فرعية ترتب كما

يلي:

- 1- لماذا وكيف تتدخل الحكومة في الإقتصاد ؟
- 2- لماذا ترفع الحكومات من حجم نفقاتها مفتعلةً عجزاً موازناً؟
- 3- ما هي الآثار الناجمة عن الإفراط في انتهاج سياسية العجز الموازي؟
- 4- ما هي حدود توافق الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي مع خصائص وأسس الموازنة العامة في الإقتصاد الوضعي؟
- 5- كيف تتخلص الحكومات من العجز الموازي أو تخفف منه بالاقتصاد الوضعي وبالإقتصاد الإسلامي؟

فرضيات البحث:

والإجابة على الأسئلة الفرعية للإشكالية تقترح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تتجلى أهمية الموازنة العامة أكثر من خلال تدخل الدولة في الحياة العامة إقتصادياً واجتماعياً.

الفرضية الثانية: تطورت مهام الدولة وتوليها مسؤولية توفير خدمات الصحة العامة والتعليم وتأمين الشيخوخة...، منتهجة سياسة العجز الموازي.

الفرضية الثالثة: : يترتب عن الإفراط في انتهاج سياسة العجز الموازي ضخامة حجم المديونية.

الفرضية الرابعة: يمكن الحد من تفاقم العجز الموازي في الإقتصاد الوضعي بتطبيق برنامج التشبيث الإقتصادي.

الفرضية الخامسة: لا تتعارض قواعد النظام المالي في الإسلام مع قواعد النظام المالي الوضعي.

الفرضية السادسة: لم تنجح الأدوات المالية الوضعية في تحقيق توازن اقتصاد العالم الإسلامي وكبديل عنها تستخدم الأدوات المالية الإسلامية في الحد من العجز الموازي وزيادة معدل النمو.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- 1- توضيح الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للموازنة العامة للدولة وكذا دورها في المالية العامة الحديثة؛
- 2- تحديد قواعد الموازنة وأساليب تقديرها وتنفيذها؛
- 3- توضيح إجراءات والدوافع لانتهاج سياسة العجز؛
- 4- التعرف على أسباب تفاقم العجز؛
- 5- التعرف على الوسائل والأساليب المتخذة في الإقتصاد الوضعي للحد من العجز؛
- 6- التعريف بالنظام المالي في الإسلام وتبيان خصائصه وأهدافه والتعرف على مبادئه؛
- 7- التعرف على وسائل بديلة إسلامية تحد من العجز في الموازنة.

أهمية البحث:

أصبحت ظاهرة استتفحال عجز الموازنة العامة من أهم المواضيع ذات الأهمية البالغة نظراً

لـ:

- 1- إن مشكلة العجز في موازنات الكثير من البلدان أصبحت مشكلة مستعصية لا تستطيع التخلص منها، وأصبحت وطأتها ثقيلة وتعيق حكومات تلك البلدان من القيام بواجبات التنمية؛
- 2- إمكانية مناقشة الموضوع من منظور إسلامي للتوصل إلى حلول في إطار أصول وأحكام الشريعة الإسلامية. للتخلص من تبعات تفاقم العجز الموزاني؛
- 3- اهتمام المفكرين والخبراء الإقتصاديين الغربيين بالوسائل المالية الإسلامية كبديل لإعادة التوازنات المالية والإقتصادية بعد وقع وآثار الأزمة المالية الأخيرة.

دوافع اختيار البحث:

يمكن إجمال الدوافع والأسباب الداعية إلى اختيار هذا البحث فيما يلي:

- 1- نظراً لخطورة ما تعانيه كثير من بلدان العالم الإسلامي من عجز خطير ومتراكم في موازناتها وما يصاحب ذلك من أداء اقتصادي ضعيف ومن مشكلات اجتماعية وسياسية خطيرة؛
- 2- البحث عن أساليب وطرق للحد من العجز في الموازنة في إطار دراسة اقتصادية إسلامية؛
- 3- يهتم هذا البحث بدراسة مشكلة تفاقم العجز باستخدام أدوات تحليلية كمية لتفسير تطور ظاهرة العجز وتقييم فعالية وأداء وسائل الحد منه من منظور إسلامي قد تشجع صناع القرار في اعتماد حلول تساعد في الحد من العجز الموزني والتخفيف من آثاره.

المناهج المستخدمة في البحث:

لدراسة هذا الموضوع ونظراً لخصوصيته اعتمدت مناهج الدراسة التالية وهي:

المنهج الوصفي: وهذا لوصف ظاهرة العجز الموزني وتغيرها وتطور مسبباتها وتفسيرها والتنبؤ بها.

المنهج المقارن: وهذا لمقارنة أدوات ووسائل الحد من العجز الموزني بين الإقتصاد الوضعي والإقتصاد الإسلامي وانطلاقاً من أسس وقواعد كل نظام.

الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تناولت موضوع عجز الموازنة وكيفية الحد منه.

الدراسة الأولى: حسين راتب يوسف ريان، عجز الموازنة العامة وعلاجه في الفقه

الإسلامي، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 1998، يتلخص البحث في محاولة إيجاد حلول

لعجز موازنات البلدان الإسلامية، وكان التعرض لهذا الموضوع من جانبين؛ اقتصادي وفقهي معاً، بشيء من التفصيل من خلال النصوص الشرعية واجتهادات الفقهاء للخروج بالدول والأمة الإسلامية من هذه المشكلة المستعصية، وبناءً على هذا الوضع تتمحور إشكالية هذه الدراسة في تساؤل رئيسي هو: ما هي طبيعة عجز الموازنة وما هي أهم الحلول المقترحة شرعاً للحد منه؟

ويحدد الباحث في دراسته عدّة أهداف تتبثق من السؤال الرئيسي منها:

- التعرف على عجز الموازنة العامة وأسبابه؛
- تحليل معوقات الحد من العجز الموازني؛
- تقديم أهم أساليب التمويل الشرعية للحد من العجز الموازني.

وسعيّاً لهذه الأهداف قام الباحث بتسليط الضوء على أهم موارد بيت المال في الإسلام، لما لها من علاقة بتمويل العجز وقبل هذا على مفهوم العجز وأسبابه وأنواعه ومخاطره.

على الرغم من أن هذه الدراسة؛ التي يفترض أنها تبدو من الدراسات الرائدة في هذا المجال، ينقصها جانب تطبيقي للأساليب المقترحة لتمويل الموازنات العامة لإثبات نجاعتها وفعاليتها من منظور إسلامي وصحة الافتراضات ومصادقية الاقتراحات التي جاء بها الباحث.

الدراسة الثانية: لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة،

دراسة مقارنة الجزائر-تونس، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة 2014. حيث تطرقت الدراسة إلى الإطار النظري للسياسة المالية وأدواتها، وآليات علاج عجز الميزانية العامة لتعرج إلى سياسة الميزانية وعلاج العجز في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة 1990-2012 والمقارنة بينهما، حيث استخلصت الدراسة أن سياسة الميزانية من أبرز السياسات الإقتصادية الفعالة في علاج عجز الميزانية العامة للدولة بالتأثير في الانفاق العام سواء بترشيده أو تخفيضه من جهة وزيادة الإيرادات العامة من

جهة أخرى، ولقد تغلبت كل من الجزائر وتونس على عجز الميزانية بعد انتهاجها للإصلاح الهيكلي بمراقبة صندوق النقد الدولي حيث أصبحت الميزانية لكل دولة تتميز بالتوازن المالي، كما توصل الباحث أن أدوات التحكم في نسب العجز عبر سياسة الميزانية تختلف من دولة إلى أخرى حسب الإمكانيات الاقتصادية التي تميز كل منها، فالجزائر ونتيجة امتلاكها للثروة النفطية انتهجت سياسة توسعية ولم تتأثر بانعكاسات الأزمة المالية، بينما الوضع في تونس يختلف تماما فالسياسة الميزانية تعتمد أساساً على الضغط على النفقات العامة وتحصيل الإيرادات الضريبية والإعتماد عليها في التمويل أساساً ولقد تأثرت تونس بمخلفات الأزمة المالية مما اضطرها من جديد للجوء للمؤسسات المالية لتدعيم الميزانية العامة.

الدراسة الثالثة: سعد أولاد العيد، ترشيد سياسة الإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة

العامة للدولة، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر 3، 2013. لقد تطرقت الدراسة إلى الإطار النظري للإنفاق العام من خلال للوظيفة الاقتصادية للدولة مركزة على الدول النامية كما عرف الباحث العجز وتطوره والآثار الناجمة عن تفاقمه في الإقتصاديات النامية وعلاقة سياسة الإنفاق بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ومن ثم تعرض لسياسة الإنفاق في الجزائر منذ الاستقلال إلى سنة 2012 مع إرفاقها بدراسة تحليلية لتغيرات سياسة الإنفاق في الجزائر. ولقد استخلصت الدارسة النتائج التالية متمثلة في أن التدخل الحكومي في الإقتصاد يتحكم فيه الإطار الإقتصادي العام والظروف التي يمر بها و التدخل في الدول النامية ضرورة حتمية باعتبار أن هذا النوع من الإقتصاد يفتقد للآلية الذاتية للنمو عكس الدول المتطورة، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة بشأن الجزائر أن التدخل الحكومي يتحكم فيه عاملان أساسيان هما مخلفات الحقبة الإستعمارية وامتلاك الجزائر بعد الاستقلال

لمداخل مالية معتبرة متأتية من تصدير البترول وأن الأولوية في المالية العامة في الجزائر تمنح للإيرادات على أولوية النفقات.

حدود البحث:

تبحث الدراسة عن حلول للحد من العجز الموازي في النظام المالي الوضعي وفي النظام المالي في الإسلام، وهي دراسة مقارنة بين الأدوات الخاصة بكل نظام. وتخص المقارنة الجانب القابل للتغير من علم الإقتصاد الإسلامي التي لا تخرج عن الإطار الشرعي الثابت غير القابل للمقارنة المحدد بالأصول والأحكام الخاصة بالفقه المالي الإسلامي. والأدوات محل الدراسة تتناول الإيرادات المالية العامة في الإسلام والأدوات المالية غير الموازية وعدم التعرض لدور النفقات العامة في الإسلام في الحد من العجز الموازي. كما تناولت الدراسة جوانب تطبيقية على شكل سلاسل زمنية للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2015 مع الاستشراف والتقدير حتى سنة 2020.

هيكل البحث:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة بإشكالية البحث، جاء تقسيم الموضوع إلى بابين:

الباب الأول: العجز الموازي و طرق الحد من تفاقمه في الإقتصاد الوضعي.

الفصل الأول: الموازنة العامة في الإقتصاد الوضعي.

الفصل الثاني: مفهوم العجز الموازي وآثاره.

الفصل الثالث: طرق الحد من تفاقم العجز الموازي في الإقتصاد الوضعي

الباب الثاني: طرق الحد من العجز الموازي في الإقتصاد الاسلامي

الفصل الرابع: الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي.

الفصل الخامس: وسائل الحد من العجز الموازي في الإقتصاد الإسلامي.

الباب الأول:

العجز الموازني و طرق الحد من
تفاقمه في الإقتصاد الوضعي

الباب الأول:

العجز الموازني وطرق الحد من تفاقمه في الإقتصاد الوضعي

تمكن النظام المالي من إنقاذ الإقتصاد الرأسمالي وإبعاده عن وضعية الكساد بانتهاجه سياسة توسعية، فارتفاع حجم النفقات العامة مقابل حجم الإيرادات العامة استحدث عجزاً موازانياً تسبب في تفعيل الطلب الكلي، فانتعش الإقتصاد وتحسنت مؤشراتته.

أدت المبالغة في تمويل العجز دون مراقبة إلى ارتفاع مستويات المديونية وفقدان السيطرة عليها، من هذا المنطلق يعالج هذا الباب الإشكالية السابقة عبر ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الموازنة العامة في الإقتصاد الوضعي؛

الفصل الثاني: مفهوم العجز الموازني وآثاره؛

الفصل الثالث: طرق الحد من تفاقم العجز الموازني في الإقتصاد الوضعي.

الفصل الأول:

الموازنة العامة في الإقتصاد الوضعي

تمهيد الفصل

يكفي الإطلاع فقط على مكونات الإنفاق العام الجاري منه والاستثماري لتقديم حكم على مستوى ودرجة تدخل الحكومة اقتصاديا واجتماعياً، وتمويل هذه النفقات يتطلب تحصيل إيرادات كافية حتى تستطيع (الدولة) الالتزام بتعهداتها المالية اتجاه المجتمع، والتوفيق بين ما تم تحصيله من إيرادات وما خطط لإنفاقه يظهر بكشف الموازنة العامة.

بناءً على ما سبق يعالج الفصل الأول ما يلي:

المبحث الأول: النفقات العامة في الإقتصاد الوضعي، أنواعها وآثارها.

المبحث الثاني: الإيرادات العامة في الإقتصاد الوضعي، أنواعها وآثارها.

المبحث الثالث: الموازنة العامة في الإقتصاد الوضعي، خصائصها والقواعد التي تقوم عليها.

المبحث الأول: النفقات العامة في الإقتصاد الوضعي، أنواعها وآثارها

من مظاهر تدخل الدولة تحملها لنفقات موجهة لضمان سيروية حركة المجتمع وتطوره، ووظائفها لم تعد مقتصرة على توفير الأمن وحراسة إقليم البلد؛ بل تجاوز هذا وأصبح الهدف من النفقة العامة توجيه دواليب الإقتصاد وما يقتضيه من متطلبات سياسية واجتماعية. ومهما تعددت المذاهب والأفكار الإقتصادية فتقريباً كل كتاب المالية العامة بمختلف انتماءاتهم يتفقون على أن النفقة العامة هدفها النفع العام وتتحدد بتوفر شروط، ودراساتها وتحليلها مبنيان على تقسيمات ومعايير، وتختلف آثاراً وانعكاسات اجتماعية واقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم النفقة العامة

تطورت المالية العامة وازدادت أهميتها وأصبح من الضروري التعريف بدقة النفقة العامة وتمييزها عن نفقات القطاع الإقتصادي وأهم تقسيماتها.

أولاً- تعريف النفقة العامة

تعددت التعاريف*؛ منها التعريف القانوني، التعريف الإجتماعي والتعريف الإقتصادي والمالي؛ وإن كانت كلها تصب في فكرة واحدة، وقراءة هذه التعاريف تجر إلى تعريف قد يكون نموذجياً وتجتمع فيه معظم التعاريف كونه أكثر دقة ويتفق مع نظرة علم المالية العامة، يعود لعلّي لطفي بمؤلفه أصول المالية العامة و يحدد فيه النفقة العامة: "هي مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي بهدف تحقيق نفع عام"¹. ويتضمن التعريف ثلاثة خصائص تتميز بها النفقة العامة.

* أنظر: جمال يرقى، إشكالية العجز في ميزانية البلدية - دراسة حالة بلديات دائرتي وزرة والمدينة لولاية المدية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010/2011، ص 20.
1 علي لطفي، أصول المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2006، ص 11.

ثانياً - خصائص النفقة العامة

ويسمىها البعض عناصر النفقة العامة، تتمثل فيما يلي¹:

1- الصفة النقدية للنفقة العامة:

على اعتبار أن النفقة العامة مبلغ نقدي؛ فالإنفاق يتخذ شكلاً نقدياً وليس عينياً، وذلك راجع للأسباب التالية:

أ- انتقال الإقتصاد من مرحلة اقتصاد المقايضة إلى مرحلة الإقتصاد النقدي (الإئتماني) مما أدى إلى التعامل أساساً بالنقود للتسهيل على المتعاملين.

ب- خضوع النفقة العامة لأنواع مختلفة من الرقابة البرلمانية والإدارية من أجل ضمان تنفيذها وتوجيهها للأهداف التي خصصت لها، وهذا يُصعّب إجراء الرقابة إذا كانت النفقة في شكلها العيني.

ج- إذا كانت النفقة العامة عينية فيصعب تقديرها وتغيب الدقة في حسابها من جهة. فضلاً عن كونها تصبح عرضة للتمايز (تفضيل عنصر على الآخر) من جهة أخرى.

2- صدور النفقة العامة من جهة عامة:

فالنفقة من الضروري أن يقوم بها الشخص العام كالدولة ممثلة في الوزارات المركزية أو الجهات المحلية أو الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية الاعتبارية، كي تصبح نفقة عامة. وإذا قام بها شخص خاص تصبح نفقة خاصة حتى ولو كان الهدف منها نفع عام².

1:

- جمال يرقى، مرجع سابق، ص 22-23.

- عادل أحمد حشيش، مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2001، ص 30.

- ظافر المحبك وزهير شامية، مبادئ التحليل الإقتصادي الجزئي والكلّي، الطبعة 2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، 2009، ص 277.

2 عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 33-34.

فالنفقات الصادرة من الدولة باعتبارها صاحبة سلطة أمرّة تنطوي تحت المعيار القانوني الذي يفصل بين القواعد القانونية وتدخل ضمن النفقات العامة مثل النفقات الموجهة للدفاع وتوفير الأمن والصحة العمومية، أما النفقات الصادرة من الدولة والتي تهدف من ورائها تحقيق منفعة اقتصادية كبقية الأشخاص الخواص؛ فتلك النفقات تعتبر نفقات خاصة كون الدولة تصبح ليست صاحبة سلطة وسيادة¹.

3- تحقيق النفقة العامة للمنفعة العامة:

إن الهدف من النفقات العامة ينبغي أن ينحصر في تحقيق الأهداف العامة المتمثلة في مصالح المواطنين جميعاً بدون استثناء.

وعليه فالحاجات العامة كثيرةً تتضمن تلك الحاجات المرتبطة بوظائف الدولة الأساسية والتي لا يمكن تجزئتها مثل الدفاع الخارجي، المحافظة على الأمن الداخلي والنظام العام، فضلاً عن الحاجات الضرورية كالتعليم والصحة وتيسير سبل الإتصالات الحديثة، ومنها حاجات اجتماعية غير مباشرة كتقديم الإعانات للفقراء والمعوزين وتعميم نظام الضمان الاجتماعي وغير ذلك من النشاطات العامة المتصلة بتحقيق الصالح العام وتحقيق المنافع بإشباع الحاجات الجماعية التي لا يستطيع الأفراد إشباعها ذاتياً؛ نظراً لأنها حاجات غير قابلة للتجزئة بطبيعتها أو لأن القيام بها يحتاج إلى موارد هائلة وجهود متعددة لا تتيسر عادةً للأفراد.

ثالثاً- تقسيمات النفقة العامة

توسع نشاط الدولة وتعددت مهامها ووظائفها مما زاد في حجم إنفاقها وتشعبه وامتداده لجوانب مختلفة؛ فخلف أنواعا كثيرة وجديدة من النفقات العامة، لهذا تناول علماء المالية العامة واعتمدوا عدة معايير لحصر النفقات العامة وتحليلها ودراساتها.

1 عادل أحمد حشيش، نفس المرجع والموضع السابقين.

وأهم معايير التقسيم هي:

- التقسيم الإقتصادي (النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية).
- معيار التكرار والدورية (نفقات عادية ونفقات غير عادية).
- المعيار الوظيفي للدولة (التصنيف الوظيفي).

1- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية¹

هذا المعيار يأخذ بمدى تأثير النفقة على الدخل الوطني بفعل زيادة القوة الشرائية.

أ- النفقات الحقيقية

تعني النفقات الحقيقية استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع الحاجات العامة، وتؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج المحلي كصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين، كذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الإدارات وأجهزة الدولة.

ب- النفقات التحويلية

هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع وهذه النفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بل تؤدي إلى إعادة توزيعه.

:1

- حسين صغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص 37.
- منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، ط1، طرابلس، 1991، ص 28-29.

- JEAN-YVES CAPUL et OLIVIER GARNIER, **Dictionnaire d'économie et des sciences sociales**, Hatier, France, 2006, p 27.

تتقسم النفقات التحويلية إلى نفقات تحويلية مباشرة (نقدية) ونفقات تحويلية غير مباشرة، (خدمة بالمجان)، ومن الواضح أن النفقات التحويلية المباشرة؛ وخلافا للتحويلات غير المباشرة، تؤدي إلى زيادة الدخل النقدية للأفراد.

2- النفقات العادية والنفقات غير العادية *

قد تلجأ الدولة لإيرادات استثنائية لتغطية نفقات غير عادية لمواجهة الأزمات الإقتصادية أو الكوارث الطبيعية مثلاً؛ مما دفع بأصحاب الفكر المالي إلى الإهتمام بهذا النوع من التمويل وتقديم مبررات استخدامه وتمييزه عن الموارد العادية¹.

و معايير التفرقة بين النفقات العادية والنفقات غير العادية هي:

أ- **الإنظام والدورية:** فإذا كانت دورية ومنتظمة فتعتبر عادية مثل الأجور ونفقات صيانة الأملاك العامة؛ قد يتغير مقدارها من سنة إلى أخرى، أما الأعباء غير العادية فهي استثنائية وغير متكررة مثال ذلك النفقات على الحروب أو إعانة منكوبي الكوارث الطبيعية أو النفقات الضخمة التي لا تتحمل التكرار كمشروعات الإستثمار الكبرى الدائمة النفع.

* لا يوافق الكلاسيك على تقسيم النفقات العامة إلى عادية وغير عادية، و اللجوء لإيرادات غير عادية لتغطية النفقات العامة يترتب عليه مستقبلا عجزا في تغطية النفقات . أنظر علي لطفي، مرجع سابق، ص 33. وهذا ما سيعالج لاحقاً في الفصل الثاني من هذا الباب.

- مصطفى الفار، المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 55-56.

- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي -حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة دولة، جامعة الجزائر، 2006، ص 165-166.

ب- **طول فترة الإنفاق:** فإذا كانت النفقات موجهة لغرض يتحقق في مدة لا تتجاوز

السنة فتعتبر نفقة عادية، أما إذا امتدت لمواجه غرض يتحقق في مدة تتجاوز السنة فتعتبر نفقة غير عادية.

ج- **معيار توليد الدخل:** فإذا كانت النفقات تعطي دخلاً فعندئذٍ تعتبر هذه النفقات غير عادية، أما إذا كانت النفقات لا تولد دخلاً فتعتبر نفقات عادية.

د- **معيار المساهمة في تكوين رأس المال العيني:** تكون النفقة عادية طبقاً لهذا المعيار إذا كانت لا تساهم في تكوين رأس المال كتلك التي يتطلبها تسيير المرافق العامة وتسمى بالجارية أو ما يعرف أيضاً بالنفقات الإدارية؛ أما إذا كانت تساهم في تكوين رؤوس الأموال العينية كالنفقات الرأسمالية والاستثمارية فهي نفقة غير عادية.

3- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة

ينظر لوظائف الدولة على أساس ثلاثة أنواع: الوظيفة الإدارية، الوظيفة الاجتماعية والوظيفة الاقتصادية¹:

أ- **النفقات الإدارية للدولة:** تمثل النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة، وتشمل هذه النفقات مرتبات الموظفين، أجور العمال ومعاشاتهم، ويمكن القول أن هذا الصنف من النفقات (الإدارية) يتضمن نفقات الإدارة العامة والدفاع، الأمن، العدالة والتمثيل الدبلوماسي.

:1

- محمد حلمي مراد، مالية الدولة، جامعة عين شمس، مصر، بدون سنة نشر، ص 31-32.

- محمد خالد المهاني وخالد الخطيب الجشي، المالية العامة والتشريع الضريبي، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2000، ص 121-122.

ب- **النفقات الاجتماعية للدولة:** وهي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة؛ أي النفقات الخاصة بتقديم خدمات إجتماعية للأفراد، ومن أهمها بنود نفقات التعليم والصحة والتأمينات الاجتماعية.

ج- **النفقات الاقتصادية للدولة*:** هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاقتصادية للدولة؛ أي النفقات المرتبطة بقيام الدولة بأنشطة معينة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية مثل الإستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات، الري، الكهرباء...

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تؤثر الدولة في اتجاه الإقتصاد باستخدام أدوات مالية عديدة من ضرائب وقروض...؛ لكن أهم وسيلة لتنفيذ سياستها الإقتصادية تتمثل في النفقات العامة وأوجه صرفها لتلك النفقات؛ فإلى جانب الوظائف الحكومية المنشودة للنفقات العامة توجد آثارٌ متنوعة تخلفها النفقات على الدخل الوطني، على العمالة، على توزيع الدخل وعلى الأسعار.

أولاً- آثار النفقات العامة على الدخل الوطني:

يتأثر حجم الدخل الوطني بمدى تدخل الدولة وبما تساهم به كنفقات عامة في الإقتصاد وأثره على الطلب الكلي¹.

فالنفقات الإستهلاكية والإستثمارية تزيد من الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري مما يرفع من حجم الدخل القومي وانعكاساته تظهر بتحسّن مستوى الكفاءة الإنتاجية المباشرة؛ هذا النوع من

* معيار النفقات الاقتصادية للدولة قد يحدث لبساً باعتبار أن الدولة تفقد السلطة والسيادة.

1 سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص 74.

النفقات إما تشرف الدولة على انفاقه مباشرة من خلال القيام بمشاريع عامة أو كإعانات محولة لمشاريع خاصة والمنتجات المدعمة لتوجه للأفراد المحدودي الدخل مما يدفع بالميل الحدي للإستهلاك نحو الإرتفاع.

أما النفقات الإجتماعية التي تهدف لتحقيق منافع اجتماعية مباشرة؛ سواء النقدية منها أو التحويلية فكلما ارتفعت أثرت إيجاباً على الطلب الكلي، اضافة لما تتركه من آثار نفسية حسنة لدى الأفراد؛ مما يسمح بتحسين قدراتهم وكفاءتهم والإهتمام أكثر بالأداء وما يترتب عنه من زيادة في الناتج المحلي.

ثانياً- آثار النفقات العامة على العمالة:

توسع تدخل الدولة؛ ونتيجة الإنفاق العام المتزايد استطاعت أن تخفف من حدة البطالة التي كان يعاني منها كل العالم خلال أزمة الكساد الكبير، بإقامة المشاريع وتوظيف العمال وتلقيهم للأجور سمح بتفعيل الطلب الكلي وتنشيطه ومن ثم بدأت آليات معالجة الكساد ومحاربة البطالة¹.

ثالثاً- آثار النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني:

تلجأ الدولة لفرض الضرائب التصاعدية على الدخل، فتكون مساهمة ذوي الدخل المرتفعة كبيرة وبعد تحصيلها توجهها الدولة كنفقات عامة لذوي الدخل المنخفضة إما على شكل تحويلات نقدية أو تحويلات عينية كخدمات الصحة والتعليم....²

1 محمود رياض عطية، موجز في المالية العامة، ط3، دار المعارف بمصر، مصر، 1962، ص 86.

2:

- فوزت فرحات، المالية العامة: الإقتصاد المالي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001، 319.
- محمد طاقة وهدي العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 66.

على هذا الأساس تستخدم النفقات العامة كأداة إعادة توزيع الدخل ومحاولة تقليل الفوارق الطبقة في المجتمع.

رابعاً- آثار النفقات على الأسعار:

في كثير من الأحيان قد تلجأ الدولة لتدعيم أسعار السلع الإستراتيجية وعادة المحاصيل الزراعية إذا عرفت ندرة بفترة معينة؛ فتشتريها بأسعار مرتفعة لتعيد بيعها بأسعار منخفضة مدعمة الفارق بنفقات عامة تتحملها الدولة.

أما إن كانت المحاصيل وفيرة وعرفت انخفاضاً في الأسعار وقد لا تغطي تكلفتها؛ فيمكن أن تلجأ الدولة لشراء المحصول بسعر أعلى لتضمن النشاط الزراعي مستقبلاً، ولتقوم ببيع وتصريف المنتج بسعر بيع كان قد اعتاد عليه المستهلك و لا يشعر من ورائه بالزيادة السعرية¹.

المبحث الثاني: الإيرادات العامة في الإقتصاد الوضعي، أنواعها وآثارها

أخذت الدولة الحديثة على مسؤوليتها عدة مهام بجانب الوظائف الأساسية لها، فأصبحت مطالبة بتحسين معيشة السكان وتوفير كل الظروف الملائمة للعيش الكريم من مسكن وشغل وصحة وترفيه وتأمين، وحتى تواجه كل هذه الحاجات الإجتماعية المتزايدة باستمرار عليها أن توفر موارد مالية؛ حيث بادر الكثير من مفكري المالية العامة بالتنظير والبحث على مختلف مصادر تمويل النفقات العامة بتصنيفها وتقسيمها وكيفية تحصيلها وصرفها؛ بهدف تجديدها وتفعيلها واستخدامها كأداة لضمان استقرار مكونات المجتمع وتطويره وكسب ولائه والمساهمة في تنميته.

1 فوزت فرحات، مرجع سابق، ص 321-322.

المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة وأنواعها

لا يمكن للدولة أن تمارس مهامها دون توفير الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها، ومصادر تلك الأموال متعددة ومتنوعة:

أولاً- تعريف الإيرادات العامة

الإيرادات العامة هي مبالغ نقدية تقوم بتحصيلها الدولة أو إحدى مؤسساتها العامة من مصادر مختلفة لتحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية وسياسية¹.

واضح من التعريف أن الإيرادات العامة المستهدفة في إطار الفكر المالي الحديث يشترط فيها أن تكون نقدية، تُحصَل من قبل هيئة عامة وتنفق لأغراض سياسية واجتماعية واقتصادية. فالسياسية ما هي إلا المالية التقليدية، أما الاجتماعية والاقتصادية تتمثل في مهام الدولة الحديثة من توفير منحة للبطالة وإنجاز المساكن والرعاية الصحية، بالإضافة للدولة المنتجة والمشاركة في النشاط الاقتصادي والموجهة له؛ فيمكنها استخدام الإيرادات العامة للحد من التضخم بامتصاص الفائض من السيولة المتداولة بالسوق وتحويله لإستثمارات مستقبلية أو كأسلوب يعتمد لإعادة توزيع الثروات والدخول بين طبقات المجتمع*.

ثانياً- أنواع الإيرادات العامة

تحصل الإيرادات العامة من عدة مصادر تنقسم إلى إيرادات عادية وإيرادات غير عادية.

:1

- جمال يريقي، مرجع سابق، ص 42.

- JEAN-YVES et Olivier Garnier, *Op.cit*, p 27.

* أنظر الآثار الاقتصادية للنفقات العامة بالمطلب الثاني من المبحث الأول "النفقات العامة في الإقتصاد الوضعي، أنواعها وآثارها" من هذا الفصل، ص 32.

1- الإيرادات العادية: وهي الإيرادات التي تحصلها الدولة بطريقة منتظمة، وهي دورية

ومنتظرة في كل سنة وتشمل:

أ- إيرادات أملاك الدولة (الدومين *):

تأخذ أملاك الدولة شكلين حسب نوع القانون الذي تخضع إليه:

• أملاك الدولة العامة (الدومين العام **):

تشمل أملاك الدولة العامة كل ما تمتلكه من أموال التي لا يجوز التنازل عنها والتصرف فيها من أمثلتها الطرق العامة والجسور والشواطئ والحدائق العامة ...، وأيضاً المباني والتجهيزات الحكومية التي عادة ينتفع بها الأفراد دون دفع مقابل مادي، حتى وإن جمعت إيرادات مصدرها الدومين العام فهي كرسوم قيمتها رمزية، وفي حالات استثنائية تهدف لتغطية إنشاء المرافق والمنشآت وتسييرها¹.

• أملاك الدولة الخاصة (الدومين الخاص ***):

كانت تقتصر أملاك الدولة الخاصة على الأراضي الزراعية والعقارات فقط لتتوسع وتأخذ مساهمات معتبرة في نشاط الإقتصاد ككل²؛ فأصبحت الدولة تمتلك مشاريع اقتصادية ضخمة

* يقصد بالدومين Le domaine كل ما تمتلكه الدولة من أموال منقولة وعقارية، أنظر سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق ص 93.

** يطلق مصطلح العام على هذا النوع من الأملاك لأنه يخضع للقانون العام من أجل التصرف فيه.

1:

- محمد حلمي مراد، مرجع سابق، ص 120.
- دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 176.
- عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للإقتصاد العام: مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001، ص 96.

*** يطلق مصطلح الخاص على هذا النوع من الأملاك لأنه يخضع للقانون الخاص من أجل التصرف فيه.

2:

- جمال يركي، مرجع سابق، ص 46-47.
- سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 94-101.

وتؤثر في سياستها واستراتيجياتها العامة والتي تخدم المصلحة العليا للدولة. وتتميز إيرادات الدومين الخاص بشبه الثبات، وهي عادة مصدر تمويل معتبر لتغطية ومجابهة النفقات العامة المتزايدة باستمرار.

وعليه يقسم الدومين الخاص إلى:

- الدومين الزراعي:

يتكون من الأراضي الزراعية والغابات الحكومية والأراضي البور.

- الدومين الإستخراجي:

يتكون من مستخرجات المناجم والمحاجر وآبار البترول والغاز الطبيعي وغير ذلك من الثروات المعدنية التي عادة ما تدر دخلا كبيرا على خزينة الدولة.

- الدومين العقاري:

يتكون من المباني السكنية، الفنادق والقصور الحكومية وغيرها من المباني المملوكة للدولة والتي قد خصصت للأغراض التجارية أو شبه التجارية (بيع-تأجير).

- الدومين الصناعي والتجاري:

هذا النوع من الدومين يتكون من المشروعات الصناعية والتجارية التي تضطلع بها الدولة وتقوم بإدارتها على أسس تجارية.

- الدومين المالي:

يطلق اسم الدومين المالي على الأموال السائلة، الأسهم والسندات الحكومية والفوائد من القروض التي تمنحها الدولة للمؤسسات العامة والخاصة؛ مما يعود عليها (الدولة) من بعض الإيرادات المالية.

ب- الإيرادات من الضرائب:

تشكل الضرائب مصدراً مالياً هاماً تلجأ إليه الدولة لتغطية نفقاتها منها التقليدية والحديثة وما تتطلبه من أموال ضخمة وفق منظور وظائف الدولة الجديدة، ولقد كان تفسير لجوء الدولة لفرض الضريبة كمقابل للخدمات التي تقدمها للأفراد؛ ولكن هذه القاعدة لم تعد صالحة وأخذت مكانها قاعدة التضامن والتآزر بالإضافة لدور الضريبة في توجيه الإقتصاد والمحافظة على الإستقرار.

• تعريف الضريبة:

لقد دفع التطور الذي عرفته المالية العامة مفكري ومنظري الضريبة للبحث عن تعريف للضريبة مناسب للتطور الإقتصادي والإجتماعي؛ حيث استخدم المفكر "ماتهيل" "Methil" تعريفاً للضريبة يساير التطور الذي عرفه العالم في المجال الإقتصادي؛ فعرف الضريبة على أنها: "اقتطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين وفقاً لقدراتهم التكلفية، بطريقة نهائية وبلا مقابل، قصد تغطية نفقات تدخل الحكومة في ادارة الحياة العامة"¹.

من تعريف "ماتهيل" فالضريبة فريضة نقدية تضعها الدولة وتلزم بها المكلفين من الأشخاص بهدف تحقيق مجموعة من الأغراض العامة، فهي تحويل جبري بطريقة نهائية لمبلغ نقدي معين للصالح العام وفق معايير محددة ودون مقابل، وتستخدم كأداة لإدارة الإقتصاد والمجتمع لتنظيم الإنتاج والإستهلاك والمحافظة على الإستقرار العام.

1 محمد خالد المهاني وخالد شحادة الخطيب، المحاسبة الحكومية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، ص 195-196.

• القواعد الأساسية للضريبة

حتى يكون النظام الضريبي نظاماً عادلاً وفعالاً يجب أن يأخذ بمجموعة من المبادئ والقواعد تتمثل في¹:

■ العدالة و المساواة:

تفرض الضريبة على جميع الأشخاص وحسب قدراتهم المادية وبما يتناسب مع مستوى المعيشة، وتتجلى العدالة والمساواة في تغير الضريبة بالتناسب مع دخل الأفراد و تعفى طبقات الدخل الضعيف من تسديد الضريبة.

■ الملاءمة في التحصيل:

تحصل الضرائب بمواعيد معينة تتلاءم مع مواقيت تحقق المداخيل؛ هذا المبدأ يسمح بتحصيل الضريبة ويكون المكلف بها في حالة يسر مالي.

■ الإقتصاد في النفقة:

أدرجت هذه القاعدة بهدف المحافظة على قدر كبير من الحصيلة للضرائب بعد تغطية مصارف تحصيل الضريبة باستخدام طرق فنية مدروسة غير مكلفة وجهاز إداري نوعي أكثر مما هو كمي.

■ اليقين:

تتطلب هذه القاعدة قوانين وتشريعات مالية وضريبية واضحة ومستقرة لجميع المكلفين دون غموض ودون تأويل؛ من حيث المعدل والميعاد وطرق التحصيل.

- محمد طاقة وهدى العزاوي، مرجع سابق، ص 90-92.
- محمد خالد المهاني و خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص 212-214.

• تقسيمات الضريبة *

تقسم الضرائب وفق عدة معايير، أهمها: ¹ التقسيم الذي يعتمد معيار الوعاء المفروض عليه الضريبة والتقسيم الذي يعتمد معيار سعر الضريبة.

- معيار الوعاء الضريبي:

تقسم الضرائب وفق معيار الوعاء الضريبي ويتضمن هذا التقسيم عدة أنظمة:

- ✓ نظام الضريبة الموحدة والضرائب المتعددة كأساس هذا النظام يتمثل في:
 - ضريبة واحدة: تفرض على المكلف بعد أن يقدم إقراراً واحداً للإدارة.
 - ضريبة متعددة: يفرض عدد من الضرائب مقابل عدد الدخول والأموال الخاصة بالمكلف الواحد.

✓ نظام الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال: فالوعاء الضريبي يميز بين الشخص الطبيعي وبين الأموال.

فالضريبة على الأشخاص الوعاء فيها الشخص نفسه وتقرض بغض النظر عن الوضع الحقيقي للمكلف؛ فقط يشترط أنه يعيش فوق أرض البلد المعني بتحصيل الضريبة، أما الضريبة على رؤوس الأموال الوعاء فيها العقارات والأموال دون إخضاع ما نتج منها من عوائد للضريبة.

✓ نظام الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة: هذا النظام أكثر تطبيقاً والتمييز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة يظهر في الجدول التالي:

* هناك تقسيم آخر للضرائب يطبق في التحليل الإقتصادي الكلي يميز بين الضرائب المستقلة عن الناتج والضرائب المرتبطة بالناتج مثلما سيعالج في المطلب الثاني من المبحث الثاني بالفصل الثاني، ص 84.

1 جمال يرقى، مرجع سابق، ص 49-51.

الجدول (1-1): مقارنة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

أوجه المقارنة	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة
الطريقة	تكون الضريبة مباشرة إذا كان تحصيلها بناء على جداول التسمية التي تبين اسم المكلف والوعاء الضريبي وسعر الضريبة.	تكون الضريبة غير مباشرة إذا كان تحصيلها بمناسبة حدوث واقعة معينة.
مدى القدرة على نقل العبء الضريبي	إذا كان المكلف بها قانونياً هو الذي يتحمل عبء الضريبة بصفة نهائية	إذا ما كان المكلف يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر
الثبات والاستمرار	إذا ما كانت مفروضة على مادة تتميز بالثبات والاستقرار النسبي.	إذا كانت مفروضة على وقائع وتصرفات عرضية أي أنها تفرض بمثابة حدوث واقعة معينة.

المصدر: جمال يريقي، إشكالية العجز في ميزانية البلدية -دراسة حالة بلديات دائرتي وزرة والمدينة لولاية المدية-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2010/2011، ص 51.

- معيار تقسيم الضرائب من ناحية سعر الضريبة: تقدر الضريبة بناءً على نسبة

مئوية تفرض على الوعاء الضريبي وتسمى بسعر الضريبة، ويرتبط سعر الضريبة

بنوع الضريبة من جهة ونوع الوعاء الضريبي من جهة أخرى، وقد تفرض ضريبة

بسعر واحد دون اعتبار الوعاء الضريبي وتسمى بالضريبة النسبية، وقد يرتفع سعر

الضريبة بارتفاع الوعاء الضريبي وتسمى بالضريبة التصاعدية.

ج- إيرادات الدولة من الرسوم:

لا تساهم الرسوم بنسبة كبيرة في الحصيلة الجبائية مقارنة مع الضرائب وإن كانت تتميز بالانتظام والدورية. ويعرّف الرسم: "مبلغ نقدي يدفعه الشخص للدولة أو أحد ممثليها مقابل تلقيه منهم منفعة خاصة يستفيد منها"¹.

ويشترط في الرسم أن يكون نقدياً مقابل الإستفادة بمنفعة ويحول للدولة كمصدر لتمويل نفقات النفع العام.

ويمكن النظر إلى الرسوم ك²:

• رسوم إدارية:

مثل رسوم التسجيل العقاري، رسوم التعليم، رسوم الترخيص بالسياقة، رسوم السفر ...

• رسوم قضائية:

وهي الرسوم التي يدفعها الأفراد في حال النزاعات والتي يقوم القضاء بالنظر فيها.

د- إيرادات أخرى :

هناك إيرادات أخرى حصيلتها قليلة مقارنة بحصيلة الضرائب والرسوم تتمثل في³:

• الإتاوات: وهي مبالغ مالية يدفعها ملاك العقارات نتيجة تدخل الدولة في تحسين

انتفاعهم من ممتلكاتهم وإدخال خدمات عامة جديدة عليها.

• الغرامات: مبالغ نقدية يطالب بتسديدها كل شخص مخالف للقانون.

:1

- عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 102.

- عبد الله خبابة، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، 2009،

ص 213.

2 محمد خالد المهاني و خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص 305.

3 خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 219.

2- الإيرادات العامة غير العادية *: هذا النوع من الإيرادات تلجأ إليه الدولة عادةً حينما تظهر نفقات عامة جديدة غير متوقعة أو ارتفاع في حجمها الحقيقي مقارنة مع ما كان مقدراً لها، وتنقسم إلى القروض العامة والإصدار النقدي.

أ- الإيرادات من القروض العامة:

تلجأ الحكومات للقروض العامة أو ما يسمى بالدين العام إذا ما قلت حصيلته الإيرادات العادية ولم تعد كافية لتغطية جميع النفقات العامة بسبب توسع تدخلها. وتستخدم القروض العامة كأداة مالية لتحقيق الاستقرار والنمو الإقتصادي والاجتماعي.

• تعريف القروض العامة:

يعرّف القرض العام بأنه مبلغ من المال تستدينه الدولة من الغير، أفراد وهيئات، محليين وأجانب مع التعهد بسداده بآجال محددة مضافاً إليه الفوائد¹.

* تعالج الإيرادات غير العادية بالتفصيل لاحقاً بالفصل الثاني والثالث من هذا الباب.

1:

- عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 187.
- فوزت فرحات، مرجع سابق، 324.
- مصطفى الفار، مرجع سابق، ص 62.
- يحي محمد محمود، الدين العام وأثره في تطوير الإقتصاد المصري (1876-1943)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1998، ص 9.

- Wissem AJILI, LA GESTION DE LA DETTE PUBLIQUE SELON LES APPROCHES ECONOMIQUE, INSTITUTIONNELLE ET FINANCIERE APPLICATION `A UNE PETITE` ECONOMIE EN D'EVELOPPEMENT : LA TUNISIE, Thèse pour l'obtention du titre de docteur en sciences économiques, université Paris IX, septembre 2007, p 14.

• أنواع القروض العامة:

ينظر للقروض العامة من عدة نواحي¹:

- من ناحية مكانية القرض (مصدر القرض):

ينظر للقروض وفق هذا المعيار كقروض داخلية وقروض خارجية:

✓ القروض الداخلية:

أصحاب هذه القروض ممولون يقيمون داخل البلد بغض النظر عن جنسيتهم إما أفراداً أو هيئات، وميزة هذا النوع من القروض أن الدولة تتحكم في شروط العقد سواءً من حيث مدة الوفاء أو وسعر الفائدة.

✓ القروض الخارجية *:

هذا النوع من القروض مموله هيئات مالية دولية وحكومات أجنبية .

- من ناحية الحرية في الإكتتاب:

تقسم القروض وفق هذا المعيار إلى قروض اختيارية وقروض إجبارية:

✓ فالقروض الاختيارية يكون الإكتتاب فيها بحرية من قبل المقرض، وقد تلجأ الدولة لأسلوب الإغراء وتشجيع الإكتتاب برفع سعر الفائدة ومنح الضمانات الكافية لتسديده كي تشجع الأشخاص على الإكتتاب.

✓ أما القروض الإجبارية فتلجأ إليها الدولة إذا كانت في حاجة ماسة لمصادر مالية ضرورية وتمر بأزمة مالية فتجبر الممولين على الإكتتاب مع تسديد التزاماتها من هذه القروض لاحقاً وإضافة الفوائد لها.

:1

- محمد خالد المهاني و خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص 313-318.

- علي لطفي، مرجع سابق، ص 191-194.

- عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 160-164.

* أنظر القروض الأجنبية بالمطلب الأول من المبحث الثالث "الأثار الاقتصادية لأدوات تمويل العجز الموازي" من الفصل الثاني ص 93.

- من ناحية توقيت القرض:

وهي القروض المؤبدة والقروض المؤقتة. فالقروض المؤبدة ليس لها تاريخ محدد لتسديد قيمتها وإنما تلتزم الدولة فقط بدفع الفوائد عنها.

أما القروض المؤقتة فهي القروض التي تلتزم الدولة بالوفاء بها عند آجال محددة.

- من ناحية حياة القرض:

تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

✓ **قروض قصيرة الأجل:** هذا النوع من القروض عادة لا يتجاوز السنة، يوجه لتمويل نفقات طارئة.

✓ **القروض متوسطة الأجل:** هذا النوع من القروض يتجاوز السنة وقد يصل إلى خمس سنوات وإن كان البعض يمدده إلى عشر سنوات، هذا النوع من القروض الهدف منه تمويل المشاريع الإقتصادية.

✓ **القروض طويلة الأجل:** هي القروض التي تزيد مدتها لأكثر من عشر سنوات عادة توجه لتمويل البنية الأساسية كما تستخدمها أحيانا الحكومة لتغطية نفقات التسليح والدفاع.

ب- الإصدار النقدي:

تلجأ الدولة في ظل شح حصيلة الضرائب والرسوم وقلة مانحي القروض العامة وتجنباً لضغوطاتهم تطبع نقوداً جديدة و تمويل بها فائض النفقات العامة عن الإيرادات؛ فتنشأ قوة شرائية جديدة دون مقابل في الإنتاج¹.

1:

- خباية عبد الله، مرجع سابق، ص 222.

- سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 323.

- محمد طاقة وهدي العزاوي، مرجع سابق، ص 161-162.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة

إن البحث عن مصادر لتمويل النفقات العامة يتم وفق ضوابط وأطر اقتصادية وسياسية واجتماعية؛ باعتبار أن الإيرادات العامة لا تهدف فقط لتغطية النفقات العامة، بل ينظر إليها كوسائل مالية لها آثار اقتصادية واجتماعية حسب كل نوع من الإيرادات، وتقتصر الدراسة على الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة العادية * والمتمثلة في الضرائب كونها الإيرادات الرئيسية بالمالية العامة.

فالضرائب تستخدم كأداة مالية لتطوير الإنتاج والتأثير على الإستهلاك والإدخار، بالإضافة لكونها وسيلة لإعادة توزيع الدخل:

أولاً- أثر الضرائب على الإنتاج

يؤثر ارتفاع كل من ضرائب الإنتاج و ضرائب الإستهلاك على عملية الإنتاج؛ فكلتا الضريبتين تزيدان من أسعار السلع والخدمات مما يؤثر سلباً على الطلب ويعيق تجدد المخزون مما يعرقل عجلة الإنتاج بالمؤسسات، والعكس صحيح فانخفاض الضريبتين يشجع المنتجين من زيادة العرض و تزداد الطاقة الإنتاجية للمؤسسات.

ولتشجيع بعض القطاعات الإنتاجية قد تلجأ الدولة لتخفيض معدلات الضرائب الخاصة

بها مما يدفع بالمولدين توظيف رؤوس أموالهم بهذا النوع من القطاعات بهدف تعظيم أرباحهم¹.

* تعالج الآثار الاقتصادية للإيرادات غير العادية بالمبحث الثالث "الآثار الاقتصادية لأدوات تمويل العجز

الموازني" من الفصل الثاني، ص 93.

1 محمد دويدار، مبادئ الإقتصاد السياسي -الجزء 4-، منشورات الحبكي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 263.

ثانياً- أثر الضرائب على الإدخار

تقتطع الضريبة من دخول الأشخاص وكلما زادت قيمتها أثرت سلباً على الإدخار، والعكس صحيح إذا ما أرادت الدولة تشجيع الإدخار فتفرضها بنسب قليلة ويرتفع الميل الحدي للإدخار¹.

ثالثاً- أثر الضرائب على الاستقرار الإقتصادي

تستخدم الضريبة كوسيلة لتنشيط الطلب وعلاج الكساد بتخفيض معدلاتها وزيادة السيولة بالسوق، أما إذا كان الإقتصاد يعاني من التضخم فيلجأ لرفع معدلات الضريبة لمحاولة سحب الفائض من الكتلة النقدية المتداولة حتى تقلل من الإنفاق وتراجع الأسعار².

المبحث الثالث: الموازنة العامة في الإقتصاد الوضعي، خصائصها والقواعد التي تقوم عليها

تقابل النفقات العامة والإيرادات العامة بكشف يدعى الموازنة العامة، بهدف إجراء المقارنة والتحليل واستخدام المؤشرات التي من خلالها يمكن إدراك توجهات الدولة وتحديد سياستها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

المطلب الأول : تعريف الموازنة العامة، خصائصها وأهدافها

اتفق كل فقهاء المالية على الأهمية البالغة للموازنة العامة باعتبارها وسيلة تخطيطية على ضوءها تدير الدولة مختلف قطاعاتها، وبالضرورة أصبحت تتميز بخصائص و مهام محددة تؤديها؛ تندرج ضمن الوظائف الرئيسية للدولة.

1:

- محمد دويدار، مرجع سابق، ص 270.
- رياض الشيخ، المالية العامة: دراسة الإقتصاد العام- المبادئ- النظرية- السياسات-، مطابع الدجوى، مصر، 1989، ص 88-89.

2 جمال يريقي، مرجع سابق، ص 60.

أولاً- تعريف الموازنة العامة

مهما تعددت وتنوعت تعاريف الموازنة العامة؛ يلاحظ أن جميعها تشترك في التعريف

التالي:

" الموازنة العامة تنبؤ وإذن بصرف النفقات العامة وبتحصيل الإيرادات العامة لسنة

مستقبلية، مجسدة في وثيقة مالية، تهدف لتحقيق مصالح عامة اقتصادية، اجتماعية وسياسية"¹.

ثانياً- خصائص الموازنة العامة

يتضمن تعريف الموازنة العامة الخصائص التالية²:

1- التنبؤ: تتضمن الموازنة العامة أرقاماً تقديرية موضوعة على أسس وقواعد مدروسة

وفق ما تقتضيه الحاجة العامة، تتميز بالتفصيل والدقة للحد من هامش الإنحراف بين

ما هو مقدر وما هو فعلي.

:1

- السيد عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة ماهيتها أسس إعدادها، اعتمادها، تنفيذها، تمويلها،

واقتصادياتها دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1996، ص 23.

- M. Kott Sebastien, **éléments de cours de finances publiques**, version avril 2008, Paris, p 3.

- Joël MEKHANTER, **Finances publiques**, HACHETTE Supérieur, 1996, p 11.

:2

- محمد خالد المهاني و خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص 97 ص 367.

- يونس أحمد البطريق وسعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الإقتصاد العام، جامعة الاسكندرية، مصر، 1992، 595-597.

- سعد بن حمدان اللحياني، الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الأولى، 1998، ص 27.

- محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 87.

2- **الإذن:** لا تستطيع الحكومة تنفيذ الموازنة العامة إلا بعد اعتمادها والترخيص بذلك من

قبل السلطة التشريعية التي تمثل المجتمع، فالبرلمان بعد فحصه لمشروع قانون

الموازنة وبعد التصويت عليه؛ تصبح الموازنة العامة قانوناً تلزم الحكومة بتنفيذه

بتفويض غير مباشر من قبل الأفراد عن طريق ممثليهم وبهذا الأسلوب تكتسب

الموازنة العامة صفة تحقيق المصالح العامة.

3- **محدودة الزمن ودورية:** ترتبط الموازنة العامة بفترة زمنية مستقبلية محددة؛ أي لا تقدر

النفقات العامة والإيرادات العامة لفترة مطلقة غير محددة.

4- **هادفة:** ترتبط الموازنة العامة بأهداف الدولة الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية.

المطلب الثاني: تقدير وتنفيذ الموازنة العامة

يعتمد في تقدير أرقام الموازنة العامة للسنة القادمة على بيانات رقمية متعلقة بسنوات

مالية قد مضت، وهي أرقام تعكس واقع الإيرادات والنفقات مدرجة بكشف يطلق عليه "الحساب

الختامي" *، ليشرع في تنفيذها بحلول السنة المالية التالية المقدر لها.

أولاً- تقدير الموازنة العامة

تحمل أرقاماً تقديرية، وتعتبر إجراءات التقدير من أهم مراحل إعداد الموازنة العامة وعلى

ضوئها تحدد إمكانية تنفيذها؛ باعتبار أن التوازن متحقق بين الإيرادات والنفقات، و في كثير من

الأحيان تطرأ صعوبات لا يمكن توقعها؛ تترك التقديرات بعيدة عن الواقع. ومن هذا المنطلق لجأ

المهتمون بعلم المالية استخدام أساليب إحصائية تساعد على التقليل من الفرق بين الوضعية

* تقارن الموازنة العامة مع الحساب الختامي الذي يعبر عن النشاط المالي الحقيقي للدولة من نفقات فعلية وإيرادات فعلية خلال الفترة الزمنية المنصرمة فالتقييم يسمح باستخراج الفوارق والتقويم يعدل الفوارق لتعالج بالموازنات المستقبلية. أنظر: محمد دويدار، مرجع سابق، ص 508.

التقديرية للموازنة والواقع المالي الحقيقي لها أثناء التنفيذ؛ سواءً من زاوية النفقات أو من زاوية الإيرادات.

1- تقدير الإيرادات: تحاول السلطة التنفيذية عموماً المحافظة على التوازن المالي للموازنة

بتقدير الإيرادات واعتماد أرقام تغطي نفقاتها المتوقعة، ولهذا فالإيرادات الثابتة لا تدخل في آليات التقدير باعتبارها لا تتغير من سنة لأخرى كالرواتب مثلاً، بينما فضرورة التقدير تطرح بالنسبة للإيرادات المتغيرة التي يصعب التنبؤ بها، ولمحاولة التحكم في هذا المتغير ظهرت ثلاثة أساليب لتقدير الإيرادات¹:

أ- أسلوب التقدير القياسي: مبدأ هذا الأسلوب يتلخص في تقدير إيرادات السنة المالية القادمة بأخذ معطيات وأرقام السنة الماضية كسنة الأساس ومقارنتها مع معطيات السنة الجارية؛ ومن ثم التقدير للسنة القادمة مع مراعاة التغيرات المحتملة في الإيرادات، كفرض ضرائب جديدة أو إلغائها أو تعديل معدلاتها. ولقد اعتمد هذا الأسلوب في أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى لكن تراجع عنه فيما بعد بسبب تغير الوضع الإقتصادي الشديد في الفترة الواقعة بين سنة الأساس والسنة المراد التقدير لها، أي بمجال زمني محدد بسنتين، وأصبح من الضروري الضغط على ممّولي الضرائب بفرض رسوم وضرائب جديدة لتغطية النفقات الإضافية وسد العجز بين الإيرادات التقديرية والإيرادات الفعلية.

ب- أسلوب التقدير الوسطي: أساس هذا الأسلوب يعتمد على استخراج متوسط تغيرات الإيرادات الفعلية للسنوات الخمس التي تسبق السنة ما قبل الجارية مضافاً إليه الإيرادات الفعلية للسنة ما قبل السنة الجارية مباشرة، فتقدير سنة 2015 مثلاً

1 فوزت فرحات، مرجع سابق، ص 124-128.

يتطلب استخراج متوسط تغيرات الإيرادات الحقيقية من سنة 2008 وبالتتابع إلى سنة 2012 مضافاً إليه الإيرادات الفعلية لسنة 2013؛ باعتبار أن السنة الجارية هي 2014.

ولم يعتمد هذا الأسلوب كونه صعب التطبيق في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة التغير الحاد بالمستوى العام للأسعار أو الدخل أو تغير قيمة النقود.

ج- أسلوب التقدير المباشر: تأخذ هذه الطريقة بجميع العوامل المؤثرة في الإيرادات بالزيادة أو النقصان للسنة المقدر لها. وحتى تتحقق مصداقية هذا الأسلوب فيعتمد على السنة ما قبل السنة الجارية كاملةً مضافاً إليها الفعلي من الإيرادات للأشهر الستة للسنة الجارية؛ فتقدير سنة 2015 يتطلب الإيرادات الفعلية لسنة 2013 مضافاً إليها التغيرات الفعلية للأشهر الستة الأولى لسنة 2014 والتغيرات التقديرية للأشهر الستة الأخيرة لسنة 2014، وتأخذ معظم الدول بهذا الأسلوب باعتبار أن أرقامه قريبة من الواقع والتقديرات محدودة بعامل الزمن القصير الأجل.

2- تقدير النفقات: تقدر النفقات بصورة مباشرة وهي لا تتأثر بصعوبات فنية كثيرة، يتم الموافقة عليها من قبل السلطة التشريعية؛ حيث توضع لها اعتمادات مما يسمح لها بالإنفاق ضمن الاعتماد المفتوح وأن لا تتجاوزه السلطة التنفيذية. وعليه تنقسم الاعتمادات إلى¹:

- فوزت فرحات، مرجع سابق، ص 140-141.

- عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 266.

أ- **اعتمادات محددة (ثابتة):** مثل الرواتب، تحمل أرقاماً تعبر عن مبالغ مالية

قصوى تستطيع السلطة التنفيذية إنفاقها دون الرجوع إلى السلطة التشريعية.

ب- **اعتمادات تقديرية:** مخصصة لسد نفقات متغيرة يصعب التنبؤ بها، وإذا لم تغطي

تلك الإعتمادات حجم النفقات الحقيقية تطلب السلطة التنفيذية من السلطة

التشريعية الترخيص بفتح اعتماد إضافي لسد النقص الناشئ عن اختلال وزيادة

النفقات عن الإيرادات بالموازنة، وعادة السلطة التشريعية لا تمنع وتوافق برفع

الإعتمادات التقديرية؛ كونها لا يمكن التحكم فيها مثلما هو حال الإعتمادات

المحددة.

ثانياً- تنفيذ الموازنة العامة

إن عملية تنفيذ الموازنة ما هي إلا تحصيل للإيرادات الفعلية وصرف النفقات الفعلية

خلال السنة المالية، التي اعتُمدت لها موازنة تضم إيرادات ونفقات تقديرية، ويترتب عن تنفيذ

الموازنة وبمقارنتها مع ما هو مقدر لها احتمالان¹:

1- نشوء عجز: قد يحدث كنتيجة لأمرين:

أ- **قلة الإيرادات الفعلية عن المقدرة :** وهذا يعني عدم كفاية الإيرادات

الفعلية في تغطية النفقات الفعلية.

ب- **زيادة النفقات الفعلية عن النفقات المقدرة:** أي أن النفقة الحقيقية لا

يسمح الإعتماد المرخص لأجلها من قبل السلطة التشريعية في تغطيتها.

2- نشوء فائض: وهذا يعود لأمرين أيضاً:

1 جمال يركي، مرجع سابق، ص 97-98.

أ- زيادة الإيرادات الفعلية عن المقدرة: قد يحدث نتيجة خطأ في التقدير أي زيادة في الإيرادات الفعلية عن النفقات الفعلية؛ أي تجمع مبلغاً من الإيرادات دون استخدام.

ب- زيادة الاعتماد المخصص عن النفقة الحقيقية: وهذا يحدث نتيجة خطأ في التقدير أيضاً.

ثالثاً- أهداف الموازنة العامة وأسلوب تفعيل أدائها

تهدف الموازنة العامة لتحقيق أهداف عامة في ظل زيادة تدخل الدولة ومحدودية الموارد المالية العامة.

1- أهداف الموازنة العامة:

تمارس الدولة وظائفها من خلال أجهزتها ومؤسساتها العامة التي تسند لها تنفيذ المهام الحكومية تجمل في ثلاثة أهداف:

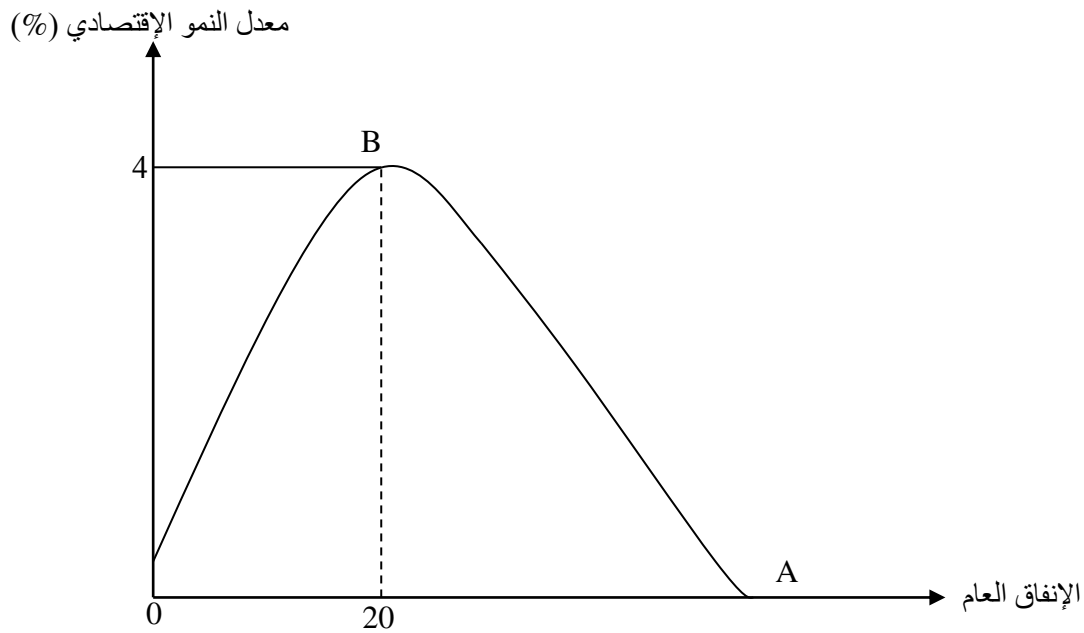
أ- **هدف سياسي:** يقتضي النهج السياسي المعتمد من قبل الدولة؛ مؤسسات وإدارات تشرف وتسهل على تنفيذ الخيارات السياسية، وآلية تسييرها تحتاج إلى اعتمادات مالية (نفقات) تدرج ضمن الموازنة العامة للدولة، ومن خلال الإطلاع وعرض وتحليل بنود الموازنة يمكن التعرف على مختلف نشاطات الدولة واستراتيجياتها القادمة¹.

ب- **هدف اقتصادي:** إن تركيبة وطبيعة النفقات العامة والإيرادات العامة؛ المعدة أساساً لخدمة سياسة اقتصادية معينة، تهدف لتحقيق التوازن الاقتصادي الذي أصبح يشترط بالمالية العامة الحديثة توفر فائضاً في الاقتصاد العام تترتب عليه ضرائب؛ باعتبارها مورداً سيادياً، بينما

1 منير الحمش، دراسات في المالية العامة واتجاهاتها الحديثة، منشورات مؤسسة الوحدة، دمشق، 1986، ص

يندرج في الجانب السلبي القروض العامة؛ فاستخدام الإيداع الحكومي وغير الحكومي ومن قبل الحكومة ذاتها؛ بحكم امتلاكها لوسائل اقتصادية كبيرة، يسمح بتحقيق انتاجية مضاعفة ينتج عنها منافع جديدة، تساهم في تحقيق التوازن الإقتصادي¹؛ فبارتفاع حجم الناتج المحلي تزداد حصيللة الإيرادات ويختفي الفرق بين الإيرادات والنفقات الحكومية²، ومما زاد في تدعيم هذا الاتجاه؛ ظهور نظرية النمو المتولد داخلياً وعلاقته بالنفقات الحكومية؛ حيث توصل "بارو" "Barro" بأن الإنفاق على البنية الأساسية يمكن أن يدخل ضمن الدائم المحفزة على النمو الإقتصادي بالمدى الطويل، وهذا ما أكدته نتائج أبحاث وتطبيقات لنماذج اقتصادية للخدمات العامة؛ بعد تحديدها للعلاقة غير الخطية بين حجم الإنفاق المنسوب للناتج المحلي ومعدل النمو الإقتصادي، حسبما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (1-1): العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي



المصدر: سعد أولاد العيد، ترشيد سياسة الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة - حالة الجزائر -،

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013، ص 118.

1 عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 319-320.

2 غازي عبد رزاق النقاش، المالية العامة - تحليل أسس الإقتصاديات المالية -، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2003، عمان، الأردن، ص 71-74.

يستنتج من الشكل أن الإنفاق المتدني على البنية الأساسية يخلف معدل نمو متدني، وبازدياد معدل الإنفاق يزداد معدل النمو إلى أن يصل إلى الذروة المحددة بـ 4 %، وهذا بعد بلوغ معدل الإنفاق 20 % من الناتج المحلي المحددة بالنقطة B، ولكن مع استمرار الإنفاق وتجاوزه لمعدل 20 % من الناتج المحلي، يتراجع معدل النمو؛ لهذا الأثر الإيجابي للإنفاق العام لا يعتبر مطلقاً بل له حدود لا يجب تجاوزها¹.

إن استخدام الموازنة العامة كأداة مالية لتوجيه الإقتصاد وتنفيذ البرامج والخطط المرسومة واستهداف الاستقرار الاجتماعي وابتغاء الرفاهية؛ دفع المفكرين الماليين والإقتصاديين إلى اعتماد أسس علمية على ضوءها تعد الموازنات الحكومية، ويعتمد عليها في الإسترشاد والتحليل. لذا ظهرت تقسيمات * للموازنة بحيث أن كل نوع منها يخدم غرضاً معيناً، ومن بين أهم أنواع التقسيمات الإقتصادية هو التقسيم الذي يميز بين النفقات والإيرادات و يفرق بين الدخل والإنفاق وكل شطر يتضمن بنوده الخاصة به²، ومن مزايا هذا التقسيم:

- يمكن تحديد إجمالي الإيرادات العامة وإجمالي النفقات العامة التي تساعد في استخلاص اتجاه الإقتصاد العام؛ اتجاهاً توسعياً في حالة زيادة النفقات على الإيرادات أو اتجاهاً انكماشياً في حالة تراجع النفقات عن الإيرادات.

- دراسة هيكل كل الإيرادات العامة والنفقات العامة وتوضيح أهداف السياسة المالية.

1 سعد أولاد العيد، ترشيد سياسة الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة -حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013، ص 117-118.

* التقسيمات الإقتصادية تشمل تقسيم الموازنة إلى تدفقات ثنائية وتدفقات من جانب واحد. وتقسيم يخص العمليات الجارية والعمليات الرأسمالية. لمزيد من التفاصيل أنظر، عادل أحمد حشيش، مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة، مرجع سابق، ص 331-334.

2 عادل أحمد حشيش، نفس المرجع السابق، ص 330-313.

- إجراء المقارنة على ضوء البيانات المالية لعدة سنوات متتالية أو مقارنة البيانات فيما بين الدول وتفسير الفوارق وأثرها على الإقتصاد العام.

ج- **هدف اجتماعي:** تهدف الموازنة العامة لتحقيق التوازن الاجتماعي والذي يهدف إلى التقليل من الفوارق الاجتماعية ومحاولة توزيع الثروة بالتساوي بين جميع الأفراد والنهوض بالمجتمع بتقديم الخدمات الصحية والتعليمية ورفع المستوى المعيشي والقضاء على الأمية والجهل ومحاربة الانحراف، إضافة لدورها التقليدي المتمثل في توفير الأمن والدفاع عن الإقليم¹. ولبلوغ الهدف الاجتماعي للموازنة اعتمدت نظريتين²:

- **تعادل نظرية المداخل:** أساس هذه النظرية يأخذ بأسلوب الضرائب التصاعدية على أصحاب المداخل الكبيرة بالإعتماد على مقياس المعدل الوسطي لدخل الفرد؛ بحيث تفرض الضريبة على كل من يتجاوز دخله المعدل الوسطي، بالمقابل تلتزم الحكومة بمساعدة الأفراد الذين مداخلهم لا تتجاوز المعدل الوسطي للدخل وعليه فتطبيق نظرية تعادل المداخل توفر إيرادات لتغطية النفقات العامة بالإضافة لإعادة توزيع الدخل الإجمالي.

- **تعادل الحظوظ (تكافؤ نظرية الفرص):** مبدأ نظرية تعادل الحظوظ هو تهيئة الإمكانات المادية والمعنوية لجميع أفراد المجتمع بالتساوي؛ بحيث تتحدد مكانة كل فرد نتيجة كفاءته ومهارته وقدرته على استغلال وتوظيف تلك الإمكانات، ولنجاح هذه النظرية لا بد من القضاء على التفاوت الطبقي في الثروات؛ بفرض ضرائب بمعدلات

1 منير الحمش، مرجع سابق، ص 220.

2 فوزت فرحات، مرجع سابق، ص 62.

كبيرة على كل من استفاد من ميراث ومنح وهبات بالمقابل هذا النظام يوفر الرعاية الصحية المجانية والتعليم لكل فرد.

2-فعالية الموازنة العامة :

تعتبر الموازنة العامة أداة بيد الحكومة من أجل تنفيذ سياستها الإقتصادية والإجتماعية بهدف تحسين مستوى معيشة الأفراد وهذا باستخدام الموارد المالية المحدودة وادارتها وتسييرها¹ بمجالات لا يقدم القطاع الخاص على الإستثمار فيها، وتساعد الموازنة العامة على رقابة المال العام وهذا وفق أسلوبين، الأول قانوني؛ باعتبار أن الموازنة وثيقة قانونية تضمن المشاركة الفعالة من قبل فئات المجتمع، أما الأسلوب الثاني يتم عن طريق الوظيفة الإقتصادية والمالية للموازنة العامة التي ترمي إلى تحقيق الأهداف التنموية للدولة وهذا ما أصبح يعرف بكفاءة إدارة الموازنة العامة؛ وخاصة إدارة الإنفاق العام المقيد بندرة الموارد المالية التي تتطلب الخبرة العملية والتكوين العلمي في إدارة الموازنة والتأثير على زيادة كفاءة وفعالية الإنفاق العام.

وأهم دوافع التحول من النظام التقليدي في إعداد موازنة الإنفاق إلى نظام موازنة الأداء

هي²:

- أن النظام التقليدي في إعداد الموازنة يركز على اعتمادات الإنفاق دون أن يوليَّ اهتماماً أساسياً للأهداف والعوائد الإقتصادية والإجتماعية المحققة.
- تركز الرقابة التقليدية للموازنة على احترام سقف الإعتمادات دون التركيز على مستوى أدائها.

1 Philippe PARINI, La direction générale des Finances publiques, La bonne gouvernance des finances publiques dans le monde, Actes de la IVe Université de printemps de finances publiques, l'extenso éditions, Paris, 2009, p 171-174.

2 سميحة فوزي وعبد الفتاح الجبالي، فعالية الانفاق العام من موازنة الإنفاق إلى موازنة الأداء، الموازنة العامة (اتجاهات ورؤى جديدة) مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، 2004، ص 277.

- الآثار السلبية التي قد تترتب على قصور اعتمادات الإنفاق في تحقيق الأهداف.

ويركز نظام موازنة الأداء على البرامج (كيفية وأسلوب الأداء) مع احترام البرمجة الزمنية وأيضا على تحقيق الأهداف الرئيسية بعد تحليلها إلى أهداف جزئية وإلى أنشطة ومهام، ومن ثم تحديد متطلبات تحقيق كل منها وتحديد العوامل المحفزة لإنجازها وإبعاد العوامل المعيقة لها، وحساب معدلات الأداء بنسبة المخرجات للمدخلات (أي النتائج ومقارنتها بالتكلفة المطلوبة لتحقيقها) وعليه قياس الفعالية بعلاقة النتائج المحققة إلى الأهداف المخططة.

والأهداف المنتظرة من تطبيق موازنة الأداء تتمثل في ¹:

- تعظيم حجم جودة الخدمات العامة؛ أي زيادة فعالية الإنفاق العام؛
 - تحقيق الرقابة على الفعالية المصاحبة لتنفيذ الموازنة في تحقيق الأهداف وفق القوانين من جهة ووفق الخطة التنموية الاقتصادية، الاجتماعية من جهة أخرى؛
 - الإستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة وكشف الطاقات المعطلة؛
 - كشف المراكز التي تعاني من ضعف في الجدوى والكفاءة؛
 - ترشيد تكاليف الإنجاز باختيار أفضل بدائل التنفيذ والأعلى فعالية؛
 - استخراج الانحرافات وتحليل أسبابها في التنفيذ ومعدلات الأداء المصاحبة للموازنة.
- أما على مستوى الإقتصاد فتهدف موازنة الأداء إلى:
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة للبرامج المتعلقة بخطط التنمية؛

1:

- سميحة فوزي وعبد الفتاح الجبالي، مرجع سابق، ص 278.
- منار عبد الستار خولاني، الموازنة الصفريّة، ط1، من دون دار وبلد نشر، 2007، ص 33-34.

- تعميق فعالية الإنفاق العام لتأمين جدواه المالية والإقتصادية والإجتماعية وتعظيم آثاره الإيجابية على الناتج المحلي؛
- تجنب الآثار التضخمية التي تترتب عن عدم استرداد الإنفاق العام.

المطلب الثالث: القواعد الأساسية للموازنة العامة

يقتضي إعداد الموازنة العامة وتنفيذها الإلتزام بقواعد محددة؛ الهدف منها اظهار مصادر الإيرادات و طرق إنفاقها، واستخراج وحساب المركز المالي الحقيقي للدولة. وتتمثل هذه القواعد في:

أولاً- قاعدة السنوية

ينص هذا المبدأ بأن تقدير وتنفيذ الموازنة خاص بفترة مستقبلية محددة بسنة؛ باعتبار أن الفترة المختارة (السنة *) هي دورة فلكية انتظامية، وهي كافية ومناسبة للقيام بالرقابة من جهة كما تسمح بالتحكم في مقادير التنبؤات إن شابها انحراف فيستدرك بسرعة وبسهولة في الموازنات الحكومية المستقبلية¹.

* ظهرت استثناءات لقاعدة سنوية الموازنة تماشياً مع التدخل الواسع للدولة في النشاط الإقتصادي فالإنفاق الإستثماري يتطلب اعتمادات متعددة عبر سنوات متتالية. وقد تلجأ الدولة لاعتمادات شهرية (الموازنة الإثنا عشر) دون الرجوع للسلطة التشريعية إذا استدعت الظروف لنفقات مستعجلة وضرورية ولم يحل بعد موعد إقرار الموازنة. لمزيد من التفاصيل أنظر:

- حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة: دراسة مقارنة بين الإقتصاد الإسلامي والوضعي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 52-53.

- سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، ص 79.

:1

- علي لطفي، مرجع سابق، ص 206.

- محمد دويدار، مرجع سابق، ص 514.

- Joel MEKHANTER, op.cit, p 13-14.

وكل دول العالم تطبق قاعدة سنوية الموازنة لكن لا تختار كلها نفس تاريخ بداية السنة المالية؛ فمنها من يعتمد سنة الموازنة موافقة مع السنة المدنية، وهناك دول سنتها المالية تنطلق من أول أفريل وتنتهي بآخر يوم من مارس من السنة الموالية، بينما تأخذ بعض الدول بتاريخ أول جويلية لتنتهي بآخر يوم من شهر جوان من السنة المالية¹.

ثانياً - قاعدة الوحدة

تدرج وفق هذا المبدأ كافة النفقات العامة مهما كانت أوجهها وكافة الإيرادات العامة مهما كانت مصادرها ببيان واحد ووقت واحد، يعرض على السلطة التشريعية للنظر فيه²، والهدف من وحدوية * الموازنة:

- سهولة القراءة والإطلاع على تفاصيل الموازنة؛
- استخراج مستوى المركز المالي العام للدولة؛
- المراجعة الكلية وتوجيه الاعتماد للإنفاق الأكثر ضرورة وأولوية؛
- تدعيم آليات التخطيط.

1 السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 374-375.

2:

- جمال يريقي، مرجع سابق، ص 83-84.
- محمد خالد المهاني و خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص 375-376.
- سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، ص 24.
- Joel MEKHANTER, op.cit, p 15-16.

* قد تتخلى الحكومة عن قاعدة الوحدة لأسباب إدارية تهدف إلى المحافظة على استقلالية بعض المرافق مالياً وإبعادها عن التعقيدات الإدارية. ولأسباب محاسبية وهذا حال المشاريع العامة الإقتصادية التي تتطلب موازنات خاصة وميزانيات محاسبية تظهر مردوديتها ومراقبتها ومدى مساهمتها في تمويل الموازنة العامة. أنظر: سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، ص 81.

ثالثاً - قاعدة عمومية الموازنة

تنص قاعدة العمومية * على إظهار كل الإيرادات العامة وكل النفقات العامة ببيان واحد والابتعاد عن إجراء عملية المقاصة، وأن لا يخصص إيراد جهة معينة لتغطية نفقات تلك الجهة، والهدف من هذا المبدأ هو منع المرافق والأجهزة العامة من الإفراط في الإسراف؛ باعتبار أنها تحقق إيرادات معتبرة أكبر من تلك النفقات المقابلة لها، بالإضافة إلى تعميم الرقابة على جميع الإيرادات العامة وجميع النفقات العامة ¹.

رابعاً - قاعدة عدم التخصيص

إن قاعدة عدم التخصيص ** تقضي بعدم توجيه إيراد معين لنفقة معينة وبغض النظر عن جهة كل من الإيراد أو النفقة؛ فعدم التخصيص يمنع أن تكون هناك صلة قانونية بين الإيرادات والنفقات، وتراعى هذه القاعدة أثناء توزيع الإيرادات وتعيين النفقات ².

* تفرض بعض الحالات تطبيق قاعدة الصوافي المناقضة للقاعدة العمومية مبدؤها خصم النفقات العامة من الإيرادات العامة ويحول الرصيد الصافي للموازنة العامة كإيرادات وكمثال عن ذلك إيرادات رسوم الطوابع التي تخصم منها أجور باعته. أنظر: سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، ص 83.

1:

- السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 113.
 - سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، ص 83.
 - Joel MEKHANTER, op.cit, p 16-17.
- ** هناك من ينادي بالخروج عن قاعدة عدم التخصيص ويطالب بتخصيص المورد لتغطية نفقة معينة مثل تخصيص حصيلة القروض الداخلية لمشاريع معينة كسباً لنقطة الممولين. ورفع كفاءة منفعة المال العام حتى يهتم دافعوا الضرائب ويطالبون برفع مستوى الخدمات العامة. أنظر:
- حمدي بن محمد بن صالح، مرجع سابق، ص 69.
 - سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، ص 68.
 - Joel MEKHANTER, op.cit, p 18-20.

2:

- محمد دويدار، مرجع سابق، ص 513.
- سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، ص 83.

وينظر لهذه القاعدة إما بعدم التخصيص النوعي؛ أي لا يخصص نوع من الإيرادات لنوع معين من النفقات أو بعدم تخصص محلي؛ أي بتخصيص إيراد إقليم معين للإنفاق على خدمات نفس الإقليم.

وأهم دوافع الإهتمام بهذه القاعدة هي:

- ضمان حسن توزيع الموارد توزيعاً أمثلاً وفق الأهمية النسبية لها؛ لتحقيق أفضل إشباع ممكن.
- ضمان إحكام الرقابة على الإيرادات العامة والنفقات العامة.

خامساً- قاعدة توازن الموازنة

يقصد بالتوازن الموازني تعادل جانب الإيرادات العامة العادية المتمثلة في الضرائب والرسوم والإيرادات الإقتصادية من ممتلكات الدولة مع جانب النفقات العامة ¹.

إن مبدأ التوازن بالفكر المالي الكلاسيكي من المسلمات؛ باعتبار أن الدولة لها سياسة مالية محايدة، وأن الفائض ما هو إلا حرمان الإقتصاد من جزء من الدخل الوطني نتيجة تجميد مبالغ مالية كان من الأنسب توظيفها واستثمارها ومساهمتها في تحقيق النمو، والمبالغة في السعي وراء الفوائض المالية يدفع بالإقتصاد نحو الإنكماش وينعكس سلباً على سوق العمل ويعتبر تعسفاً في حق الممولين في فرض الضرائب، وتشجيع الإدارة على الإسراف والتبذير؛ بادماجها كنفقات

1:

- السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 70.
- فوزت فرحات، مرجع سابق، ص 54.
- عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 350-351.
- EUGENE A. DIULIO, **Macroéconomique**, Edition McGraw-Hill, Paris, 1985, p. 31.

عامّة لا يمكن التراجع عنها مستقبلاً. أما العجز* ودائماً حسب الكلاسيك؛ يعتبر تعسفاً في فرض الضرائب، وإذا ما مُوّل بالإقتراض فهذا يعني تحميل الأجيال القادمة تكاليف غير مسؤولين عنها، أما التمويل بالإصدار النقدي يكون له آثاراً سلبية على قيمة العملة المحلية وعلى الأسعار. وبظهور النظرية الكينزية تغير الموقف من هذه القاعدة ولم يعد توازن الموازنة غاية، وأصبح الأهم استخدام الموازنة كأداة لتفعيل الإقتصاد. فتبدأ الموازنة في بداية تنفيذها على أساس انطلاقة متوازنة لكن مع مرور الوقت؛ تفقد توازنها وليصبح جانب النفقات أكبر من جانب الإيرادات بهدف تحقيق التوازن الإقتصادي ضمن برنامج أو خطة اقتصادية كاملة تغطي عدة سنوات، لذا فتقدير الموازنة لدورة مستقبلية ينبغي أن ينطلق من نتائج ما حققته الموازنات السابقة ومحاولة بلوغ التوازن المالي والموازني في المستقبل بتحقيق التوازن الإقتصادي الكلي.

ومن خلال مضاعف الموازنة العامة يمكن تفسير كيفية المحافظة على التوازن المالي في الأجل المتوسط إذا كانت الزيادة الحاصلة في النفقات العامة تقابلها نفس الزيادة في الإيرادات العامة (الضرائب) والتي تفرض على الناتج التوازني. فباعتبار أن:

$$Y = C + I + G$$

حيث أن Y هو الناتج

I هو الإستثمار

C هو الاستهلاك

G هو الإنفاق الحكومي

وبافتراض أن الإقتصاد مغلق فيتحدد مضاعف الموازنة المتوازنة:

* يعالج العجز الموازني لاحقاً بالفصل الثاني والثالث من هذا الباب.

$$\Delta Y = \frac{\Delta G - \Delta T \cdot c'}{1 - c' + c't}$$

حيث أن T الضرائب

t معدل الضريبة

c' الميل الحدي للاستهلاك

وباعتبار أن تغير النفقات يساوي تغير الضرائب فمضاعف الموازنة ΔY يأخذ العلاقة

التالية:

$$\Delta Y = \Delta G \frac{1 - c'}{1 - c' + c't}$$

خلاصة الفصل

تعتبر الموازنة العامة أداة مالية بيد الحكومة تستخدمها لخدمة المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، مرتبطة بسنة مستقبلية، وعبر نفقاتها العامة ينتعش الإستهلاك الكلي، وتستحدث مناصب عمل ويرتفع المستوى المعيشي للأفراد، ومن خلالها تتولى الحكومة مهمة إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الإجتماعية.

ويتطلب الإنفاق العام إيرادات يتم تحصيلها إما بشكل عادي أساسه الضرائب والرسوم، أو بشكل غير عادي مصدره القروض العامة والإصدار النقدي، لسد عجز الإيرادات العادية في تغطية النفقات العامة.

أخذت المالية العامة الحديثة بزيادة الإنفاق العام ولو على حساب الإيرادات واعتمدتها كآلية لتحريك عجلة الإقتصاد، دون اعتبار لقاعدة التوازن المالي في الأجل القريب؛ على أن يتحقق كل من التوازن الإقتصادي والموازني مستقبلا، وهذا ما يعالجه الفصل القادم.

الفصل الثاني:

مفهوم العجز الموازني وآثاره

تمهيد الفصل

عاش الإقتصاد العالمي في العقد الثالث من القرن الماضي أزمة كساد كبيرة، بانعدام الطلب في السوق فأغلقت المؤسسات، وسُرح العمال، وبلغت البطالة مستويات مرتفعة وتوقف النشاط الإقتصادي، وباءت جميع محاولات المفكرين الإقتصاديين والسياسيين بالفشل في التخلص من الأزمة وآثارها، إلى أن ظهرت نظرية صنع الطلب وتفعيله، بتدخل الدولة وزيادة إنفاقها وافتعال العجز الموازي.

ويعالج هذا الفصل العجز الموازي كوسيلة لتنشيط الإقتصاد و تحقيق التوازن

الإقتصادي عبر ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم العجز الموازي؛

المبحث الثاني: نظرة أهم المدارس الإقتصادية لسياسة العجز الموازي؛

المبحث الثالث: الآثار الإقتصادية لأدوات تمويل العجز الموازي.

تخلت المالية العامة الحديثة عن مبدأ التوازن الموازي مما أحدث ثورة في الفكر المالي الغربي واقتنع به الساسة وتبنّوه لعلاج أزمة الكساد الكبير؛ بعد أن عمت كل دول العالم، والتخلص من آثارها.

المبحث الأول: مفهوم العجز الموازي

نتج عن التدخل الواسع للدولة في المجال الإقتصادي والاجتماعي تجاوز حجم النفقات العامة لحجم الإيرادات العامة، فظهر العجز الموازي كإصطلاح، والأصل عجز الإيرادات العامة عن تمويل النفقات العامة.

المطلب الأول: تعريف العجز الموازي وأنواعه

تتفق كل التعاريف تقريباً في تحديد العجز الموازي وإن تعددت أنواعه.

أولاً- تعريف العجز الموازي

يعبر العجز الموازي عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة¹، والجزء غير المغطى من النفقات العامة يمول بالإقتراض وبالإصدار النقدي.

1- تفسير نشوء العجز الموازي:

انطلاقاً من مكونات الطلب الكلي (AD) لإقتصاد يشمل²:

قطاع الإنفاق الاستهلاكي الخاص C ؛

قطاع الإنفاق الإستثماري I ؛

:1

- JEAN-YVES et Olivier Gainier, *Op.cit*, p 29
- Déficit et dette publique. Lafinancepourtous.com, consulté le 25/05/2015.
http://www.lafinancepourtous.com/html/IMG/pdf/fiches_reperes/Fiche_repere_Dette_publique.pdf

2 تومي صالح، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004، ص 54-56.

قطاع الإنفاق الحكومي؛G

الإعانات الحكومية؛Ti

والصادرات X.

المساوي للنتائج المحلي الإجمالي PIB الذي يتوزع على:

الإستهلاك الخاص C؛

الإدخار الخاص S؛

الضرائب Ta؛

الواردات M؛

فتتحقق: $C + I + G + Ti + X = S + C + Ta + M$

$$(G + Ti - Ta) = (S - I) + (M - X)$$

إذا كان $(G + Ti) > Ta$ يعني أن الموازنة تعاني من عجز وتغطيته تكون من صافي

الإدخار الخاص $(S-I)$ كافتراض داخلي أو من الصافي السالب للصادرات $(M-X)$ كتمويل

أجنبي.

2- حدود العجز الموازني: يختلف الحد الأقصى الأمثل لمستوى العجز الموازني من بلد لآخر،

وهو نسبة لا يجب تجاوزها بين حجم العجز والنتائج المحلي الإجمالي¹.

ولقد حددت معاهدة "ماستريخت" "Maastricht"؛ ومن شروط الانضمام إلى نظام النقد

الأوروبي الموحد، أن الدولة الراغبة في الانضمام لا يتجاوز معدل العجز بموازنتها العامة نسبة

3% من النتائج المحلي الإجمالي بالإضافة عدم تجاوز الدين العام الداخلي سقف 60% من

النتائج المحلي الإجمالي.

1 رمزي زكي، إنفجار العجز، دار المدى للنشر والتوزيع، دمشق، 2000، ص 142.

ثانياً- أنواع العجز الموازي

تهتم دراسات العجز الموازي بنوعين أساسيين¹: العجز الدوري والعجز الهيكلي *.

- **العجز الموازي الدوري (المؤقت):** ينشأ العجز الموازي الدوري نتيجة الدورات الاقتصادية، فالركود يؤدي إلى تراجع الإيرادات الحكومية فيظهر العجز الدوري. ويتراجع نتيجة توسع الإيرادات مقارنة مع النفقات العامة، وهو ينطبق تقريباً مع تعريف العجز المنظم أو المقصود،

1:

- محمد عبد الحليم عمر، الأدوات المالية الإسلامية لتمويل العجز الحكومي، ندوة الصناعية المالية الإسلامية، القاهرة، 2000، ص 6-7.
- سعد أولاد العيد، مرجع سابق، ص 52-54.
- حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، الدار المصرية اللبنانية، 1993، ص 140.
- عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 346-350.
- ميراندا زغلول رزق، عجز الموازنة العامة للدولة وزيادة تمويل استثمارات البنية الأساسية في ج.م.ع، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد الأول، مطبعة معهد التخطيط القومي، يونيو 1995، مصر، ص 123.
- Wissem AJILI, *Op. cit*, p 6.
- * هناك تقسيمات أخرى تدخل ضمن الأنواع الرئيسية للعجز؛ الهدف منها تحديد الأداة التمويلية المناسبة له وهي :
 - **العجز الجاري:** مرتبط بسنة مالية واحدة يمثل الفرق بين نفقات القطاع الحكومي والموارد الحكومية باستثناء خدمات الديون المتراكمة عن السنوات السابقة، أي أن الأصول الحكومية الجديدة يقابلها دين جديد وتمويله عن طريق الاقتراض، أما النفقات الجارية فتمول عن طريق الضرائب.
 - **العجز الشامل:** هو الفرق الإجمالي للنفقات العامة المتعلقة بالحكومة المركزية والحكومات المحلية وحكومات القطاع العام بما فيها مدفوعات الفوائد على الديون مع استبعاد استهلاك الدين من جهة والإيرادات الضريبية وغير الضريبية، مع استبعاد الاقتراض العام من جهة أخرى، أي أن هذا النوع من المؤشرات يسمح بحساب الفجوة التي يجب تغطيتها بواسطة السندات الحكومية.
 - **العجز الموسمي:** ينتج نتيجة عدم توافق توقيت تدفق حصيلة الإيرادات مع توقيت دفع النفقات ويمول عادة بأذونات الخزينة.
 - **العجز الصافي:** ينتج نتيجة فرق التدفقات للتحويلات الرأسمالية (سداد أقساط الدين العام) وبين الموارد الذاتية لتمويل ذلك، بما فيها فائض الموازنة الجارية إن وجد. يمول بموارد قصيرة إما حقيقية أو غير حقيقية.
- لمزيد من التفاصيل أنظر :
- سعد أولاد العيد، مرجع سابق، ص 52-54.
- محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص 6-7.

الذي يعني التضحية مؤقتاً بمبدأ التوازن المالي لإنعاش الإقتصاد والخروج من حالة الكساد، والذي يُموّل عادة بالإصدار النقدي بتحمل نسبة معينة من التضخم، ويكون التوقف عن الإصدار النقدي حينما يصل الإقتصاد إلى حالة التشغيل التام؛ كون الجهاز الإنتاجي يعمل بكافة طاقته.

- **العجز الموازني الهيكلي:** يسمى هذا النوع من العجز بالعجز الهيكلي؛ كونه لا يختفي حتى ان استعادت الدورة الإقتصادية نشاطها، ويمكن تقديره في ظل مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للتوظيف الكامل، و لا يفسر فقط باختلال توازن بين جانبي الإيرادات العامة والنفقات العامة على مستوى الموازنة؛ بل ينعكس أيضاً على الأداء الإقتصادي وفقدانه للتوازن، ويعبر عن عجز الإنفاق العام في إنتاج حجم كافٍ يغطي جميع الإحتياجات العامة.

- **علاقة العجز الموازني الدوري بالعجز الموازني الهيكلي:**

ولاستنتاج العلاقة التي تجمع بين العجز الدوري والعجز الهيكلي يمكن الرجوع لفائض

الموازنة (قيد الموازنة BS)¹.

$$BS = Ta - G - Ti$$

$$BS = Ta_0 + tY - G - Ti$$

يمكن الجمع بين Ti و Ta_0 بالضريبة الصافية T_n . وباعتبار أن الضرائب

المستقلة عن الناتج y وليس لها علاقة به، فنقتصر BS على tY (الضريبة المرتبطة

بالناتج) أي أن العلاقة في حالة العجز تأخذ الشكل $BD = tY - G$

1 سامي خليل، نظرية الإقتصادي الكلي - الكتاب الأول: المفاهيم والنظريات الأساسية-، الكويت، 1994، ص

ورصيد الموازنة يتغير إما بـ:

- عامل الموائمة (الاستقرار الذاتي)؛
- أو بعامل السياسة المالية الإختيارية.

✓ **الموائمة**؛ تفسر على أساس زيادة الناتج المحلي الإجمالي بأوقات التوسع

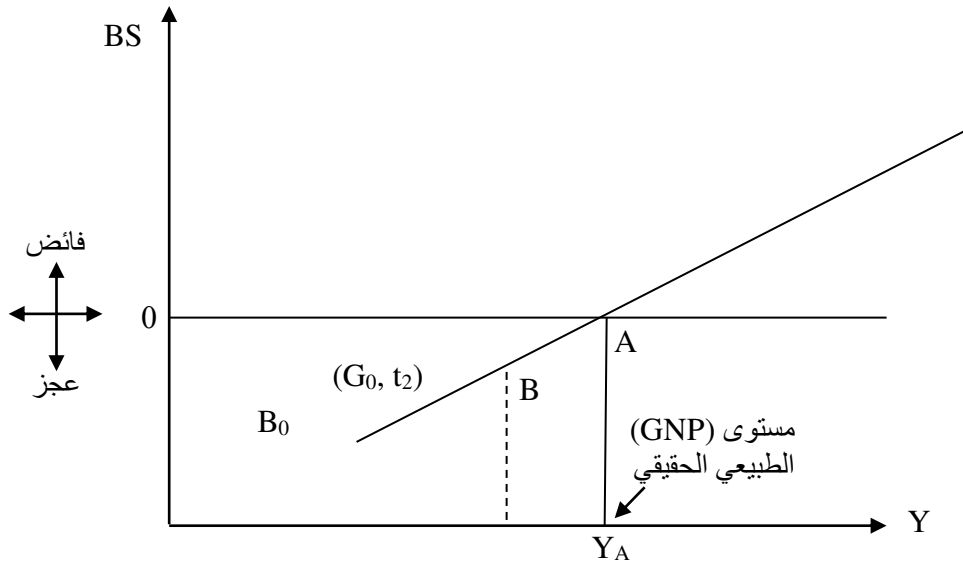
الإقتصادي، والفائض الحكومي يرتفع تلقائياً كنتيجة لزيادة الإيرادات من الضرائب،

والإيرادات الإضافية التي ظهرت ستتسرب من تيار الإنفاق وتحد من مساحة الرواج،

والعكس حين تتراجع حصيللة الضرائب فيقل التسرب من تيار الإنفاق وتقل فترة

الركود. ويمكن تفسير الاستقرار الذاتي (الموائمة) في الشكل التالي :

الشكل (2-1): علاقة عجز (فائض) الموازنة بالناتج الحقيقي



المصدر: نفس المصدر السابق، ص 531.

فباعتبار Y المحور الأفقي الذي يعبر عن الناتج الحقيقي أما المحور الرئيسي

فيعبر عن رصيد الموازنة الحكومية فائضاً أو عجزاً.

وبالمستوى 0 أين تتعادل الإيرادات الضريبية والنفقات الحكومية ويكون الرصيد معدوماً.

أما المساحة المتواجدة فوق المستوى 0 فهي تعبر عن فائض الموازنة بينما المساحة المتواجدة دون المستوى 0 فتعبر عن عجز الموازنة.

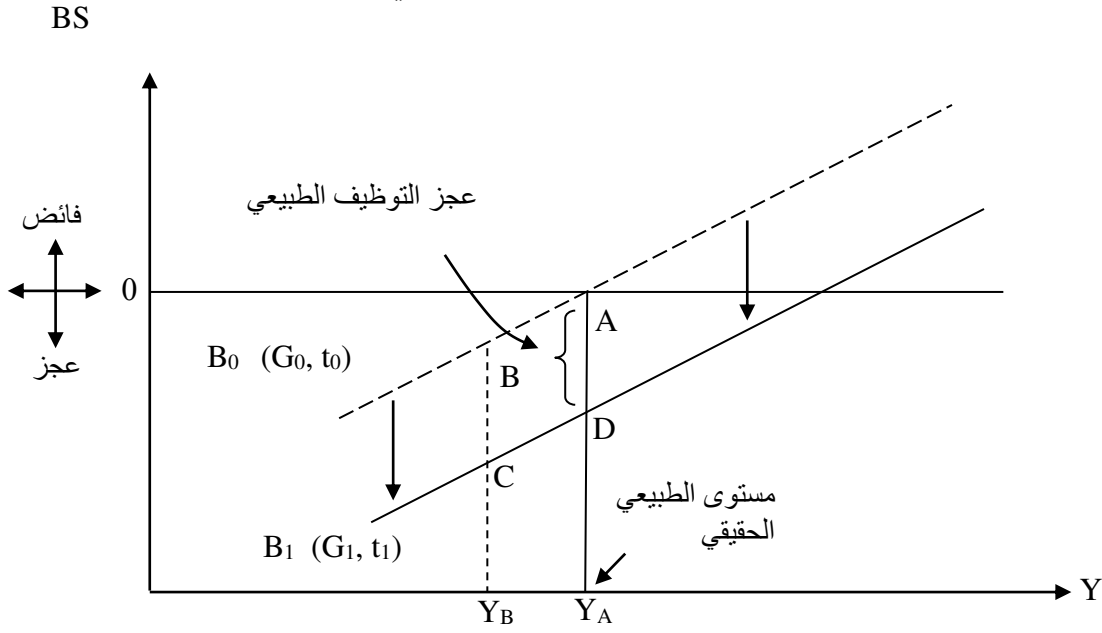
إن المنحنى (B_0) يمثل قيد الموازنة ويوضح علاقة الإستقرار الذاتي بين الموازنة العامة والنتائج الحقيقي بافتراض أن العوامل الباقية ثابتة، وأن ميل (B_0) يمثل معدل الضريبة t . فجميع المستويات التي تظهر على (B_0) تجمع بين الإيرادات والنفقات التي تتحدد على ضوءها الفوائض أو العجوزات المقابلة لجميع المستويات.

إن نقطة التوازن A أين يكون رصيد الموازنة معدوماً تقابل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للتوظيف الكامل Y_0 وإن انخفاض الناتج إلى النقطة B يحدث عجز.

إن ارتفاع سعر الضريبة يزيد من ميل خط الموازنة، ويظهر فائض في مستوى أقل من الناتج للتوظيف الكامل، مما يؤدي إلى تسرب جزء منه والخروج من تيار الإنفاق.

✓ السياسة المالية الاختيارية؛ وهو المصدر الثاني من تغير الإنفاق الحكومي G ومن تغير سعر الضريبة t والشكل التالي يوضح الآلية، فزيادة G يعني الانتقال بقيد الموازنة من B_0 إلى B_1 .

الشكل (2-2): أثر زيادة الإنفاق الحكومي على خط الموازنة



المصدر: نفس المصدر السابق، ص 531.

فالنقطة C تعبر عن زيادة العجز الموازني مقارنة مع مستوى العجز المسجل في B ولنفس مستوى الناتج المحلي الحقيقي، وللتخفيف منه إما زيادة الناتج الحقيقي ليصبح مساوياً لناتج التوظيف الكامل ويظهر العجز عند النقطة D ؛ وهو عجز هيكلية سبب نشوئه زيادة حجم الإنفاق العام، أو في المستوى C برفع معدل الضرائب يزيد انحدار B_1 .

فالعجز الهيكلية بالنسبة لـ B_0 عند ناتج التوظيف الكامل هو Y_A وهو معدوم ويكون العجز الفعلي عند مستوى الناتج Y_B هو B ، فالعجز الهيكلية يحدد بالمسافة بين A و B .

والعجز الدوري هو عبارة عن الفرق بين العجز الفعلي والعجز الهيكلية ويمكن إسقاط المفاهيم السابقة على قيد الموازنة B_1 ، فعند الناتج Y_A يكون العجز الموازني الهيكلية

D. أما العجز الفعلي عند Y_B هو C والعجز الدوري هو $C - D$ ؛ فالعجز الفعلي

يجمع بين العجز الهيكلي والعجز الدوري قبل التوظيف الكامل، اما بمستواه يكون

العجز الفعلي هيكلياً.

المطلب الثاني: أدوات تمويل العجز الموازي، أنواعها وأثرها على الأساس النقدي

تُمَوِّل الحكومات العجز بموازنتها باللجوء لعدة وسائل تمويلية تجتمع في نوعين رئيسيين؛

و كل نوع له أثر على الكتلة النقدية .

أولاً- أنواع أدوات تمويل العجز الموازي:

التنوع في هذه الأدوات يستند إلى أساليب وطرق التمويل، وقد تختلف أدوات التمويل حتى

بالنسبة للأسلوب الواحد، وطبقاً للغرض الذي يستخدم فيه التمويل، والمدة وكيفية إصدارها من دولة

لأخرى، وهي لا تخرج عن كونها إما اقتراضاً أو إصداراً نقدياً. وعلى هذا الأساس ينظر للأدوات

التمويلية من زاويتين¹:

1- الأدوات التمويلية الإقتراضية: وهي تتنوع من حيث الأجل إلى قصيرة ومتوسطة أو طويلة

الأجل، وإمكانية تداولها بالسوق المالي أم لا وإمكانية تسيلها، ومن حيث النطاق الجغرافي

محلية أو أجنبية. وهي تشترك في:

■ تعبر عن علاقة دائنية ومديونية بين الطرفين؛

■ أنها تسمح للدائن بالاستفادة من الفائدة كنسبة من أصل القرض.

ويمكن النظر للأدوات التمويلية الإقتراضية في تمويل العجز حسب الأنواع

التالية:

1 محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص 12-18.

- **أذونات الخزنة:** وهي صكوك لحاملها تصدرها الخزينة العمومية تتعهد بصفقتها مدينة برد قيمتها بعد مدة من الزمن، مع دفع فائدة تقدر بنسبة من المبلغ الإسمي وتتميز:
 - قصيرة الأجل؛
 - يتولى البنك المركزي طرحها للإكتتاب العام، ويكتتب فيها بالبنوك والجزء المتبقي منها يقوم البنك بالإكتتاب فيه؛
 - لا تتداول في السوق المالي؛
 - يمكن تسيلها عن طريق البنك المركزي بإعادة خصمها؛
 - الفائدة عليها منخفضة.
 - **سندات الخزنة:** صكوك تصدرها الخزينة العمومية تتعهد برد قيمتها بعد مدة من الزمن تتجاوز السنة، تدفع الفائدة لحاملها سنوياً. تتميز:
 - البنك المركزي يتولى طرحها للإكتتاب، وتكتتب في معظمها البنوك؛
 - سعر الفائدة يتفق مع آلية السوق؛
 - يتم تداولها في سوق الأدوات المالية.
 - **السندات الحكومية:** وهي صكوك تصدرها إحدى الجهات الحكومية تمثل حقاً لمبلغ معين في ذمة الحكومة إلى مالكة؛ الذي يستحق فائدة. وتتميز:
 - أنها طويلة الأجل؛
 - يتولى البنك المركزي بطرحها للإكتتاب.
- وتنقسم إلى:
- سندات حكومية محلية يكتتب فيها محلياً من قبل مقيمين داخل البلد.

■ سندات حكومية خارجية تتداول في السوق المالي الأجنبي بالعملة الأجنبية يكتتب فيها الأجانب.

■ سندات حسب الغرض التي تستخدم فيه حصيلة بيع هذه السندات مقابل الإكتتاب؛ حيث توجد سندات الإسكان وسندات الطاقة ...

■ سندات حسب الجهة الحكومية التي تستفيد من التمويل.

■ حسب الجهة المشترية للسندات، مثل البنك المركزي، البنوك التجارية، بنك الإستثمار ...

- **القروض المباشرة:** أي حصول الحكومة على مبالغ من الغير في صورة دين في ذمتها مع دفع فوائد عليها، تتحدد طبق الشروط الواردة في العقد المتضمن أصل القرض، معدل الفائدة، تاريخ تسديده وكيفية سداذه، لا تتداول القروض في الأسواق المالية وإن كان يمكن التنازل عنها لمؤسسات مالية؛ ويمكن أن تكون:

- قروض مباشرة من البنوك المحلية أشهرها اقتراض الحكومة من صناديق التأمينات والتعاضديات والمعاشات.

- قروض مباشرة من المؤسسات المالية الدولية.

- قروض أجنبية من الدول.

2- **الأدوات المالية غير الإقتراضية:** وهو قيام البنك المركزي بطباعة كمية من النقود بناءً

على طلب الحكومة مقابل أدونات كأداة لإثبات الدين على الحكومة اتجاه البنك المركزي

بمقدار النقود المطبوعة، ولا تتداول هذه الأدونات بالسوق؛ فالحكومة كأنها تقترض من

نفسها وتضخ في السوق النقود، ولا تسددها؛ فهي قرض صوري.

ثانياً: أثر أدوات تمويل العجز الموازي على الأساس النقدي*

يُمَوَّل فائض النفقات العامة بتغيير حجم الأساس النقدي؛ ويرمز له بـ (ΔM) ، وتغيير

حجم القروض (السندات الحكومية) يرمز له بـ (ΔB) ¹.

وعليه يعبر رياضياً عن قيد الموازنة الحكومية:

$$BD = G - T = \Delta M + \Delta B$$

عجز موازني: $G > T$

• تمويل العجز الموازي بتغيير السندات:

بيع السندات إلى قطاعات غير حكومية يخفض مستوى النقد لديها، وبالمقابل يحصلون

على سندات تحمل نفس المبلغ، فالحكومة تزداد ديونها وترفع من مستوى نقدياتها بقيمة مماثلة.

والإجراء المالي فتشتري الحكومة مشتريات عامة بمبلغ الدين فتزداد أصولها من المشتريات، وتقل

نقدياتها بنفس القيمة والتي تتحول إلى القطاع غير الحكومي.

إن المبلغ المستدان بواسطة سندات لصالح القطاع غير الحكومي سيتحول ويعود إليه؛

هذا يفسر عدم تأثر الأساس النقدي حينما يمول العجز بواسطة الإقراض.

• تمويل العجز الموازي عن طريق الإصدار النقدي:

تقوم الحكومة بإصدار النقد ببيع الخزينة سندات الحكومة للبنك المركزي أين يقوم بإصدار

النقود، وهو إجراء قرار إصداره وحجمه وزمنه يرجع للسلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي،

* الأساس النقدي "النقود ذات القوة العليا" يتكون من النقود في التداول التي لدى الأفراد والمؤسسات مضافاً إليها

جميع إحتياطيات النظام المصرفي.

1 سامي خليل، مرجع سابق، ص 1325-1334.

ويعود بناءً على مستوى سعر الفائدة المرغوب، وللاحتفاظ بسعر فائدة منخفض يقوم البنك المركزي بطبع النقود وشراء السندات فيتراجع سعر الفائدة، و هذا الإجراء يزيد من حجم الأساس النقدي.

المبحث الثاني: نظرة أهم المدارس الإقتصادية لسياسة العجز الموازي

تختلف نظرة المدارس إلى العجز الموازي، فمنها من تراه إخلالاً بالتوازن الإقتصادي ومفكريها لا يشجعون على انتهاج سياسة العجز، بينما أخرى تعتبر الإخلال بالتوازن المالي وعلى حساب الإيرادات الإجراء الصحيح لتحريك و تشغيل الدورة الإقتصادية .

المطلب الأول: المدرسة الكلاسيكية

يقدر الكلاسيك مبدأ التوازن المالي والذي يتحقق كنتيجة شبه حتمية؛ باعتبار حجم النفقات العامة محدود ويرتبط بمهام الدولة التقليدية فقط، وتجسيدا لقاعدة حيادية المالية العامة عن الإقتصاد لدى الكلاسيك لا تطرح بقوة مشكلة تمويل النفقات؛ كونها لا تحتاج إلى حجم كبير من الموارد العادية المتمثلة في الضرائب فقط وعدم المبالغة فيها.

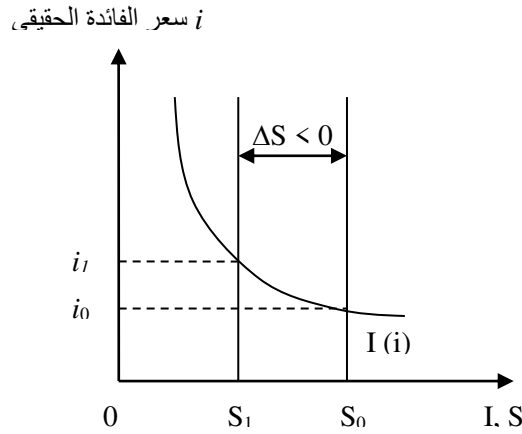
والتحليل التالي يعرض فيه من وجهة نظر الكلاسيك أثر تمويل الموازنة العامة بموارد غير عادية لتغطية العجز الموازي المتمثلة في الحصول على القروض واللجوء للإصدار النقدي الجديد.

أولاً- الاقتراض

إن الزيادة في الإنفاق الحكومي ($DG_0 > 0$) تؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات مساوية لـ ΔG . لكن مادام الإنتاج الكلي يكون محددا بواسطة عوامل الإنتاج؛ فإن هذا الإرتفاع في الإنفاق الحكومي يجب أن يعوض بواسطة انخفاض في الطلب على الإستثمار؛ لأن

الدخل المتاح لم يتغير والإستهلاك بقي نفسه. وهذا يتحقق بارتفاع سعر الفائدة، وهو ما يسمى بمزاحمة الإستثمار نتيجة التوسع في الإنفاق الحكومي، و ينعكس هذا على سوق الأصول المقرضة؛ حيث تلجأ الحكومة إليه وتمول نفقاتها الإضافية بواسطة الإقتراض، وهو الأمر الذي يقلص من حجم الإدخار الكلي¹. والشكل (2-3) يوضح تراجع الإدخار الكلي المتمثل في انسحاب عرض الأصول المقرضة والمتوفرة لغرض الإستثمار نحو اليسار، وعند سعر الفائدة الأصلي i_0 أصبح الطلب على الأصول أكبر من عرضها، ومنه يرتفع سعر الفائدة التوازني إلى مستوى أين تتقاطع دالة الإستثمار مع الدالة الجديدة للإدخار في (i_1)، وبالتالي فإن الزيادة في النفقات العامة تدفع بسعر الفائدة نحو الإرتفاع من i_0 إلى i_1 .

الشكل (2-3): التقليل في الإدخار



المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004،

ص 133.

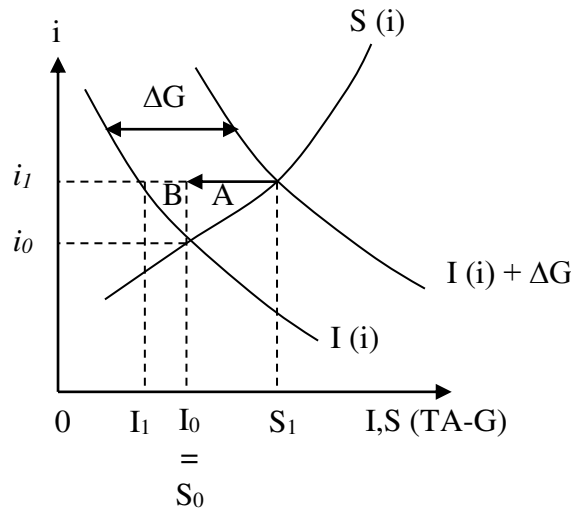
1 تومي صالح، مرجع سابق، ص 132-135.

ويمكن توضيح أثر اللجوء للإقتراض على الموازنة من خلال الشكل (2-4) الخاص بسوق الأرصدة المعدة للإقتراض أين يفترض قبل زيادة الإنفاق الحكومي الموازنة كانت في حالة توازن ($Ta - G = 0$)، وبالتالي فإن العجز الحكومي سيكون مساوياً للزيادة في هذا الإنفاق، أي:

$$\Delta BS = \Delta Ta - \Delta G = - \Delta G$$

$$BS' = Ta - G' < 0 \text{ أو أن:}$$

الشكل (2-4): آثار الزيادة في الإنفاق الحكومي والتمويل بواسطة الاقتراض



المصدر: نفس المصدر سابق، ص 134.

ويبين الشكل السابق أنه عندما لم يكن هناك عجزاً حكومياً كان الطلب على الأرصدة المعدة للإقتراض فقط لغرض تمويل الإستثمار المشار إليه بالشكل أعلاه بالرمز i_0 ، أما الزيادة في الإنفاق الحكومي فستتقل طلب الأرصدة العامة للإقتراض إلى منحنى جديد هو $(I(i) + \Delta G)$ ، تعكس الزيادة في الطلب على الأرصدة المعدة للإقتراض والتي تقابل مقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي المحددة بالمسافة المشار إليها في الشكل بـ ΔG .

وسيترتب عن الزيادة في الإنفاق الحكومي زيادة في طلب الأرصدة المعدة للإقراض؛ وذلك عندما تقوم الحكومة بالإقتراض لتمويل الإنفاق الجديد، ويرتفع سعر الفائدة إلى i_1 ؛ حيث أن الزيادة في سعر الفائدة لها أثران:

1- سيزداد الإدخار من S_0 إلى S_1 والمعبّر عنه بـ A ، و يصاحبه انخفاض مساو في الطلب الإستهلاكي.

2- سينخفض الإستثمار من I_0 إلى I_1 ، ويشار لمقدار الانخفاض بالمسافة B .

وواضح من الشكل (2-4) أن مقدار الانخفاض في الطلب الإستهلاكي (الذي يجمع بين مقدار الزيادة في الإدخار (A) ومقدار الانخفاض في الإستثمار (B)) ما هو إلا حجم الزيادة في الإنفاق الحكومي ΔG .

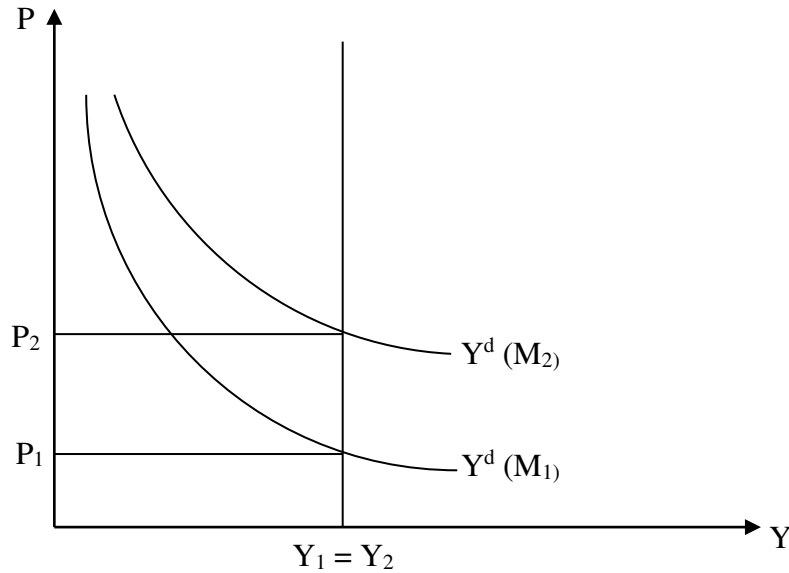
ويستخلص مما سبق أن الزيادة في الإنفاق الحكومي والممولة عن طريق الاقتراض تدفع سعر الفائدة للإرتفاع بالقدر الذي يطرد (أو يزاحم) قدراً مساوياً من الإنفاق الخاص (استهلاك+استثمار)؛ فارتفاع سعر الفائدة سيجعل القطاع العائلي يضحي بالإستهلاك الحالي مقابل استهلاك مستقبلي أفضل؛ أي يدخر أكثر، وكذلك فإن فالإستثمار سوف ينخفض لأن المشروعات لا تصبح مربحة بالقدر الكافي، نتيجة زيادة تكاليف الإقتراض وهذه المزاحمة هي التي تمنع الزيادة في الطلب الكلي عند التوسع في الإنفاق الحكومي مما يؤثر في تراجع الناتج المحلي وظهور البطالة وارتفاع الأسعار.

ثانياً- الإصدار النقدي

إن زيادة الإنفاق الحكومي؛ إذا كان مصدرها إصدارا نقديا جديداً، يؤدي إلى زيادة رصيد عرض النقود، والذي بدوره يؤثر في انتقال منحني الطلب الكلي إلى الأعلى اتجاه اليمين كما

يوضحه الشكل (2-5)، وباعتبار أن منحنى العرض الكلي هو رأسي فإن زيادة الطلب الكلي لن تؤثر على الناتج وكل ما هنالك يحدث ارتفاعاً في الأسعار¹.

الشكل (2-5): الطلب الكلي والعرض الكلي في النظرية الكلاسيكية



المصدر: سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول - المفاهيم والنظريات الأساسية-، مرجع سابق، ص

.186

باعتبار أن الناتج لا يتغير؛ أي أن العرض يبقى ثابتاً، لكن الطلب يرتفع وعلى ضوئه ترتفع الأسعار من P_1 إلى P_2 .

المطلب الثاني: المدرسة الكينزية

يرى الكينزيون أن التوازن الإقتصادي يمكن أن يتحقق بالتخلي عن مبدأ توازن الموازنة وقبل الوصول لمستوى التشغيل الكامل، واعتماد آليات تفعيل السوق هو السبيل الوحيد لنشيط الطلب وتدخل الدولة وفق السياسة المالية هو الذي يفقد الموازنة توازنها ؛ بهدف تحقيق التوازن للاقتصاد.

1 سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول -المفاهيم والنظريات الأساسية-، مرجع سابق، ص 186.

ويمكن توضيح ذلك بمعالجة نموذجاً اقتصادياً مغلقاً ذو ثلاثة قطاعات، متمثل في

العائلات من خلال الإستهلاك (C) والإيدار (S) ورجال الأعمال من خلال الإستثمار (I) والقطاع الحكومي من خلال الإنفاق (G) وتحصيل الضرائب (Ta) والتحويلات الحكومية (Ti) وهذا كما يلي¹:

إن الهدف من تدخل الدولة هو توجيه الناتج نحو الوضعية المرغوبة باستخدام الطلب الكلي من ثم انعكاساته على العرض؛ أي الناتج، ويمكن للدولة أن تؤثر على مستوى الدخل والناتج بطريقتين:

أ- عن طريق الإنفاق الحكومي G

ب- عن طريق تحصيل الضرائب Ta و دفع التحويلات Ti .

والتي تؤثر على العلاقة بين الناتج (Y) والدخل المتاح (Y_d).

$$Y_d = Y - Ta + Ti$$

وباعتبار أن AD (الطلب الكلي) ودالة الإستهلاك الكينزية بالأجل القصير هي:

$$C = C_0 + c' Y_d \Rightarrow C = C_0 + c' (Y - Ta + Ti)$$

$$0 < c' < 1 \text{ : الميل الحدي للإستهلاك}$$

وبافتراض أن:

$$I = I_0, G = G_0, Ti = Ti_0, Ta = Ta_0 + tY$$

كون I_0, G_0, Ti_0, Ta_0 على الترتيب هم الإستثمار المستقل، الإنفاق الحكومي المستقل،

والتحويلات الحكومية المستقلة. أما t فهو معدل الضريبة.

وانطلاقاً من شرط التوازن بين الناتج والطلب الكلي على السلع يتحقق:

1 تومي صالح، مرجع سابق، ص 186-188.

$$AD = AS = Y$$

$$C + I + G = Y \Rightarrow Y = C_0 + c'y_d + I_0 + G_0$$

$$Y = C_0 + c'(Y - Ta + Ti) + I_0 + G_0$$

أي أن الناتج التوازني:

$$Y_0 = \frac{C_0 + I_0 + G_0 + c'(Ti_0 - Ta_0)}{1 - c'(1 - t)}$$

يطلق على $C_0 + I_0 + G_0 + c'(Ti_0 + Ta_0)$ بالإنفاق المستقل ويمز له AG_0 .

و $\frac{1}{1 - c'(1 - t)}$ يطلق عليه بمضاعف الإنفاق المستقل ويرمز له α_G .

$$Y_0 = AG_0 \times \alpha_G \quad \text{أي أن}$$

ويمكن إظهار تغير الإنفاق الحكومي، التحويلات والضرائب على الناتج كما يلي:

أولاً- أثر تغير الإنفاق الحكومي على الناتج

يظهر أثر تغير الإنفاق الحكومي على الناتج بتثبيت الضرائب والتحويلات¹ فينتج:

$$\Delta Y = \alpha_G \times \Delta G$$

$$\alpha_G = \frac{\Delta Y}{\Delta G} \quad \text{وعليه:}$$

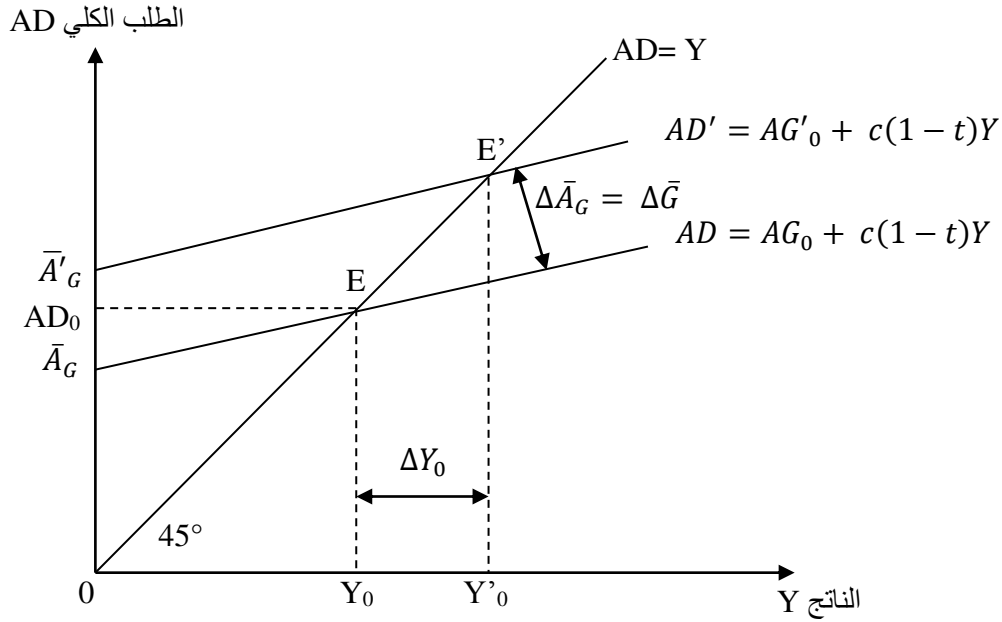
α_G يمثل مضاعف الإنفاق الحكومي وهو مقياس يفيد تغير مستوى الناتج نتيجة تغير

الإنفاق الحكومي. وواضح أن $\alpha_G > 1$ وتفسير ذلك أن التغير الحاصل في الناتج يكون أكبر من

التغير الذي يحدث في الإنفاق الحكومي ويمكن توضيح ذلك بالبيان التالي:

¹ تومي صالح، نفس المرجع والموضع السابقين.

الشكل (2-6): أثر التغير في الإنفاق الحكومي على الناتج التوازني



المصدر: تومي صالح، مصدر سابق، ص 210.

فتلجأ الحكومة لزيادة الإنفاق العام بهدف زيادة الدخل ومستقبل الناتج مع تثبيت الضرائب، وهذا يترتب عليه عجزاً موزانياً مقصوداً في انتظار تحقق فائض في المستقبل.

ثانياً- أثر تغير التحويلات الحكومية على الناتج

أثر التغير في التحويلات الحكومية على الناتج يستخرج من مضاعف الإنفاق المستقل

بثبت كل مكونات الناتج باستثناء التحويلات فينتج مضاعفاً للتحويلات¹ ويرمز له بـ α_{TR} .

$$\alpha_{TR} = \frac{\Delta Y}{\Delta TR} = c' \cdot \alpha_G$$

واضح أن $\alpha_{TR} < 1$

تفسير لذلك أن التحويلات الحكومية زيادتها تؤثر بنسبة أقل في زيادة الناتج.

¹:

- تومي صالح، مرجع سابق، ص 210.

- EUGENE A. DIULIO, op.cit, p 31.

يمكن للدولة أن تزيد من حجم التحويلات في انتظار زيادة حجم الناتج في المستقبل.

ثالثاً- أثر تغير الضرائب على الناتج

وتعالج بنوعها ¹.

فالضرائب المستقلة يستخرج المضاعف الخاص بها ويرمز له بـ: α_{TA}

$$\alpha_{TA} = \frac{\Delta Y}{\Delta TA} = -c \cdot \alpha_G$$

يلاحظ أن : $\alpha_{TA} < 0$ عكس مضاعف التحويلات يعني أن الضرائب المستقلة نسبة

زيادتها تؤثر بنقصان حجم الناتج وإن كان بنسبة أقل.

أما الضرائب المرتبطة بـ dt فيستخرج المضاعف الخاص بها ويرمز له α_{dt} وبالرجوع

لعلاقة الناتج التوازني ينتج:

$$\alpha_{dt} = \frac{\Delta Y}{dt} = \frac{-c'Y_0}{1 - C'(1 - t')}$$

فزيادة معدل الضريبة يقلل من مقدار الناتج وبنسبة كبيرة.

وعموماً واضح من زيادة الضرائب المستقلة منها والمرتبطة بالناتج كلها تؤثر سلباً على

الدخل.

إن امتناع الحكومة عن زيادة الضرائب كونها تزيد من تفاقم العجز، وفي انتظار زيادة

الناتج مستقبلاً وتعاضمه، تزداد حصيللة الضرائب، وهذا بتحقيق فوائض موازنة.

¹:

- تومي صالح، مرجع سابق، ص 211.
- عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، اقتصاديات النقود رؤية إسلامية-، النسر الذهبي للطباعة، مصر، 1996، ص 320.

ويستخلص أن النظرة الكينزية تستحدث عجزاً يقابله فائضاً يتحقق من ورائه التوازن الإقتصادي مستقبلاً.

• وفق أسلوب IS-LM:

تتحدد السياسة المالية حسب درجة ميل خطي IS، LM. فمعادلة IS المحددة بالعلاقة $Y = A - \varphi i$ ف φ هي معامل سلوك تأثر الإستثمار بتغير معدل الفائدة أما A فهو ثابت. بينما معادلة LM تتحدد بالعلاقة: $Y = B + \beta i$ حيث أن B ثابت و β تعبر عن معامل سلوك حساسية الطلب على النقد* من أجل إتمام الصفقات¹.

بتحليل ميل خط IS يمكن استخراج معدل الفائدة i على شكل: $i = \frac{-1}{\varphi} Y + A$

بحيث يمكن كتابة معادلة IS على شكل: $i = -\frac{1-c'}{g} Y + \frac{I_0+c_0}{g}$

أي أن الميل يتحدد بالمقدار $-\frac{1-c'}{g}$ ويتأثر بدرجة كبيرة بالمكون g . فالمقدار $\left|\frac{1}{\varphi}\right|$ كلما كان أكبر كلما قلت مرونة الطلب على الإستثمار مقابل تغير سعر الفائدة. وكلما كان الانحدار كبيراً لـ IS والعكس صحيح، كلما قل $\left|\frac{1}{\varphi}\right|$ زادت مرونة الطلب على الإستثمار وقلّ انحدار IS.

* يرى كينز أن الطلب على النقود يتكون من طلب على النقد من أجل إتمام الصفقات $M_t = L_1(y)$ وهو الطلب على النقد المرتبط بالدخل، والطلب على النقد من أجل المضاربة $MS = L_2(i)$ ف $MS = M_t + M_d$.
:1

– وسام مالك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 2000، ص 403-405، 407.

– ضياء محمد الموسوي، النظرية الإقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2009، ص 296-298.

– Philippe Barthélemy, **MACIO économie**, Dyna'Sup, Belgique, 2000, p 121-122.

– David De La Croix, Econ 2125 –Macroéconomie.

<http://perso.uclouvain.be/david.delacroix/pdf/econ2125.pdf>

إضافة لتحليل مكونات $\frac{1}{\phi}$ المتمثلة في $\frac{1-c'}{g}$ ؛ فواضح أن ارتفاع الميل الحدي للإستهلاك (أو انخفاض الميل الحدي للإدخار) يخفض من مقدار $\frac{1}{\phi}$ ويقل ميل IS والعكس صحيح.

$$.i = \frac{1}{\beta} Y - \frac{B}{\beta} \text{ فيمكن كتابة LM}$$

فكلما كان $\frac{1}{\beta}$ مرتفعاً كان الطلب على النقد M_s من أجل المضاربة أقل مرونة مع سعر

الفائدة.

كما يمكن أن يتأثر $\frac{1}{\beta}$ بالطلب على النقود من أجل إتمام الصفقات M_t فكلما ارتفع M_t زاد ميل خط LM؛ أي أن خط انحدار LM مرتبط بشدة بالطلب على النقود من أجل إتمام الصفقات.

تهدف الحكومة لزيادة الدخل عن طريق رفع الإنفاق الحكومي ΔG حيث تتأثر الزيادة في

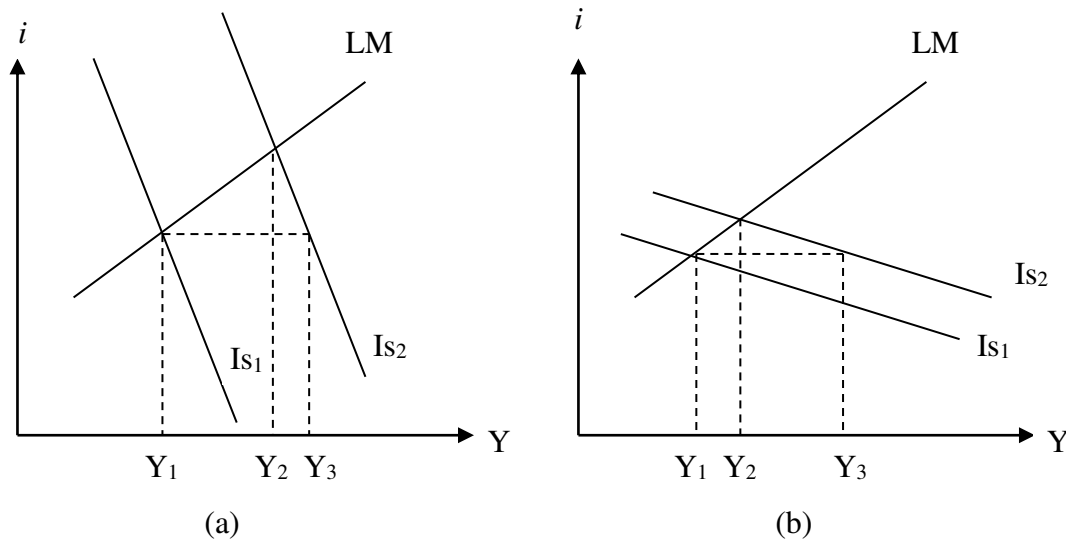
$$\text{الناتج } (\Delta Y) \text{ بمقدار } \alpha G . \Delta G$$

ويتجسد نجاح هذا الإجراء الموزاني تبعاً لميل خطي IS و LM فتظهر فعالية السياسة

الموازنية عندما يكون ميل خط IS قوياً وميل خط LM ضعيفاً؛ ويمكن تفسير ذلك حسب الشكل

التالي:

الشكل (7-2): تأثير زيادة الإنفاق العام على ناتج التوازن المرتبط بميل IS



المصدر: وسام مالك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 2000، ص 410.

زيادة الإنفاق العام يدفع بالخط IS من IS_1 إلى IS_2 فالإنسحاب الأفقي وعلى نفس معدل

الفائدة يتحدد بالفرق $(Y_3 - Y_1)$ والتي تعادل $\Delta G \cdot \alpha G$.

هذه الإزاحة لا تترك توازن عند النقطة Y_3 بين IS و LM بل يحدث التوازن في النقطة Y_2

أين تكون Y_2 أصغر من Y_3 . هذا التوازن يدفع بمعدل الفائدة للإرتفاع.

ويقترب الفرق $(Y_2 - Y_1)$ من الفرق $(Y_3 - Y_1)$ كلما كان انحدار خط IS مرتفعاً (الشكل a).

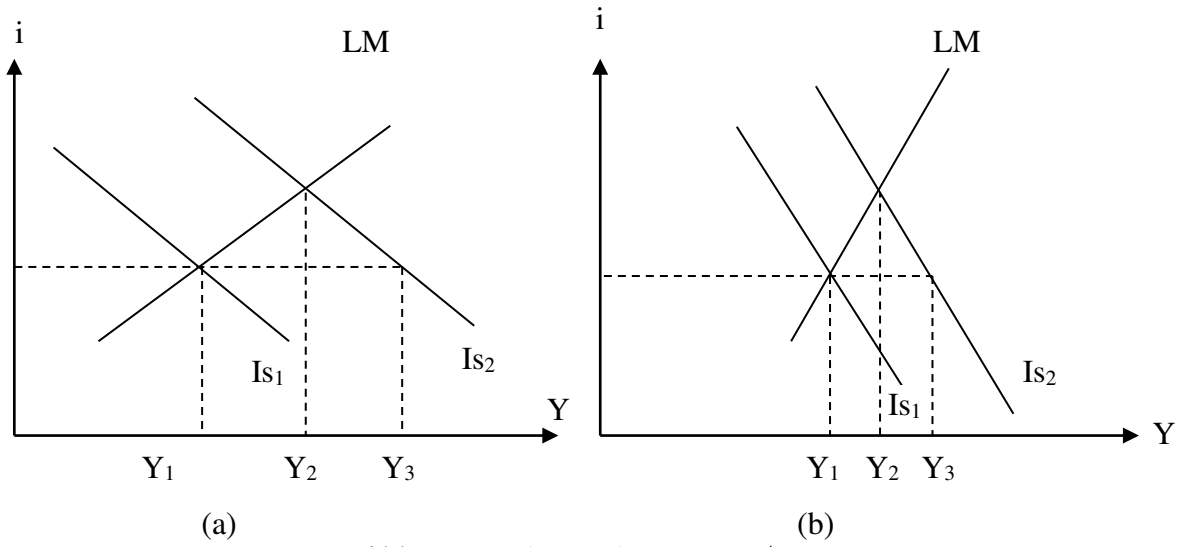
أما أثر التدخل الحكومي على مستوى الناتج من زاوية خط LM فتغير الناتج بمقدار

$(Y_3 - Y_1)$ لا يحدث التوازن إلا بالضغط على معدل الفائدة بالإرتفاع ليعود تغير الناتج ΔY

المعبر عنه بالفرق $(Y_2 - Y_1)$ ، والذي تقترب قيمته من الفرق $(Y_3 - Y_1)$ لما كان الميل LM ضيقاً،

كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (2-8): ارتباط فعالية السياسة الموازنية بميل الخط LM



المصدر: نفس المصدر السابق، ص 411.

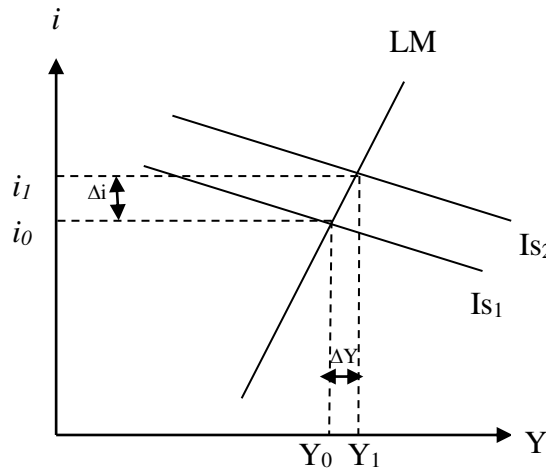
فنظرياً يتحقق $\Delta G . \alpha G$ إذا كان ميل LM معدوماً وميل IS غير محدود.

ويسمح التحليل الرياضي لتحرك IS و LM بالوصول لتفسير اقتصادي للسياسة الموازنية التي تهتم بالتوازن العام وارتباطه بمعدل الفائدة، فتوازن سوق السلع والخدمات يتحقق بناءً على مدى مرونة الإنفاق الكلي بالنسبة لمعدل الفائدة من جهة والميل الحدي للإستهلاك والميل الحدي للإدخار. أما التوازن بسوق النقد يتحقق بمدى مرونة الطلب على النقد بالنسبة لمعدل الفائدة ومستوى الطلب على النقد من أجل إنجاز الصفقات، فالنتيجة أن فعالية السياسة الموازنية (تعظيم الناتج) تصبح أكثر فعالية عندما يكون الإنفاق الكلي أقل مرونة بتغير معدل الفائدة أو عندما تكون الأرصدة النقدية المطلوبة ميسرة للتحويل إلى سيولة دون أن يكون تغيراً كبيراً في معدل الفائدة.

المطلب الثالث: المدرسة النقدية

يرى النقديون بعدم فعالية السياسة المالية ووضع الموازنة العامة ليس له تأثيراً هاماً لا على الناتج ولا على معالجة الكساد، ويعتبر النقديون أن أثر التغيرات في الموازنة مع ثبات كمية النقود بزيادة الإنفاق الحكومي وبقاء الضرائب دون تغير؛ تمويل عن طريق اقتراض حكومي، ببيع السندات. ويعتبرون أن تمويل العجز الموازي بإصدار نقدي جديد يدخل ضمن إجراءات السياسة النقدية ولا يعتمد كإجراء موازني¹، ويمكن تفسير ما ذهب إليه النقديون من خلال الشكل التالي.

الشكل (9-2): أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي - نموذج النقديين -



المصدر: سامي خليل، نظرية الإقتصاد الكلي، الكتاب الثاني -نظريات الإقتصاد الكلي الحديثة-، الكويت،

1994، ص 814.

زيادة الإنفاق الحكومي يحرك منحنى IS إلى اليمين بمقدار ΔY بمسافة طفيفة مع ارتفاع في سعر الفائدة Δi بمسافة كبيرة؛ وكون السياسات المالية تتوقف على ميلي كل من منحنى IS و LM؛ وباعتبار مرونة الطلب على النقود ضعيفة بالنسبة لمعدل الفائدة نتيجة ثبات عرض النقود، فيكون

1 سامي خليل، نظرية الإقتصاد الكلي، الكتاب الثاني -نظريات الإقتصاد الكلي الحديثة-، الكويت، 1994،

منحنى LM شديد الإنحدار، وبسبب زيادة ضغط الطلب على النقود؛ يرتفع معدل الفائدة حتى يتحقق التوازن الطلب على النقود وعرض النقود الثابت، وهذا يؤثر سلباً في طلب القطاع الخاص بمستوى كبير بناءً على آلية مفهوم أثر المزامنة.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لأدوات تمويل العجز الموازي

تستخدم وسائل تمويل العجز الموازي بهدف تحقيق التوازن الإقتصادي بتفعيل الطلب، وكل وسيلة تتطلب بيئة اقتصادية معينة وزمناً مناسباً حين استخدامها.

المطلب الأول: أثر تمويل العجز الموازي بالقروض العامة

تظهر آثار تمويل العجز بالقروض العامة متباينة حسب مصدر القرض داخلي أو خارجي وحسب نوعه اختياري أو إجباري وتبعاً لمراحله انطلاقاً من مرحلة الإكتتاب ومنتهاً بمرحلة تسديده.

أولاً- أثر تمويل العجز الموازي بالقروض الداخلية

تلجأ الدولة للقروض الداخلية لتمويل العجز الموازي المؤقت كمورد غير عادي، لحساب أشخاص طبيعيين أو معنويين، وتكون هذه القروض إما اختيارية أو إجبارية، ويرافق الإكتتاب أو تسديد القروض الداخلية آثاراً محتملة تعالج وفق مراحل القرض.

1- مرحلة الإكتتاب

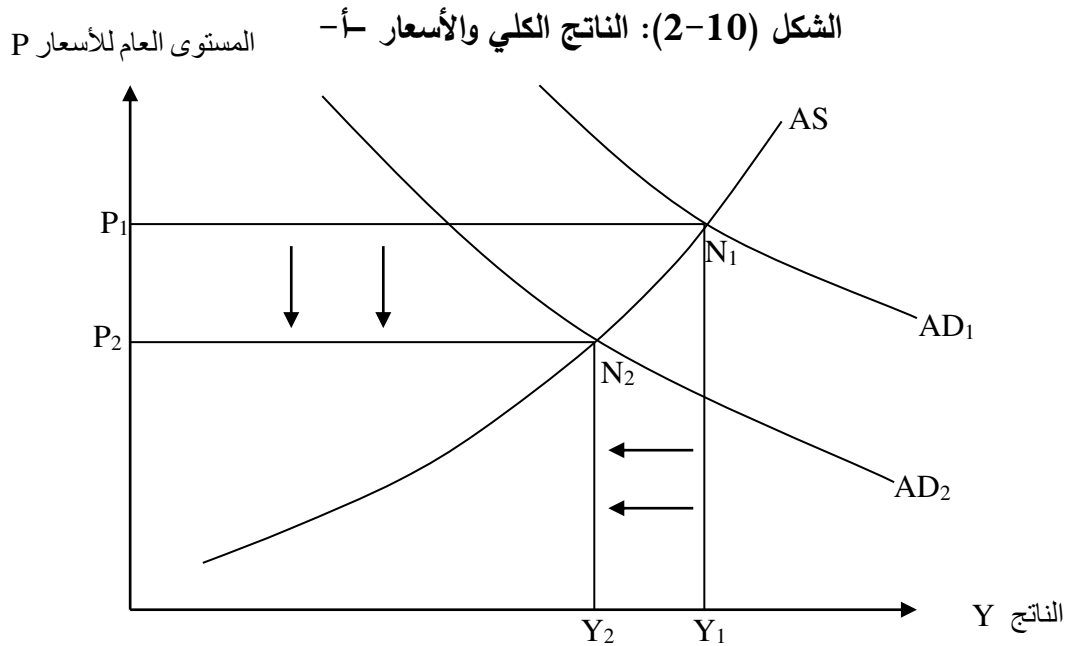
تلجأ الحكومة لجلب عدد كبير من المكتتبين، بعرض كثير من المزايا الخاصة بالسندات الحكومية عادة بسعر الفائدة المرتفع، وحوافز الإعفاء الضريبي على الدخل. ينظر للآثار من زاوية مصدر القرض ومن زاوية الوضع الإقتصادي السائد. كما يلي¹:

1 يونس أحمد البطريق وسعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 545-550.

أ- من حيث نوع القرض:

- **القروض الاختيارية:** يعتمد القطاع الخاص في تمويل الإستثمارات على مدخرات الأشخاص، وبمجرد عرض الحكومة في جذب تلك المدخرات بسعر فائدة أكبر من سعر الفائدة بالسوق مما يدفع بالأشخاص باتجاه شراء السندات الحكومية، وتظهر آلية المزاحمة* بفعل انكماش الطلب الإستثماري.

إن انخفاض الطلب الإستثماري يؤثر سلباً على الطلب الكلي. ومع ثبات العرض الكلي يتراجع كل من الناتج المحلي والمستوى العام للأسعار، كما هو موضح في الشكل التالي:



المصدر: يونس أحمد البطريق وسعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الإقتصاد العام، جامعة الاسكندرية، مصر،

1992، ص 547.

قبل طرح السندات الحكومية كان وضع التوازن عند النقطة N_1 مقابلة Y_1 و P_1 ، وبعد

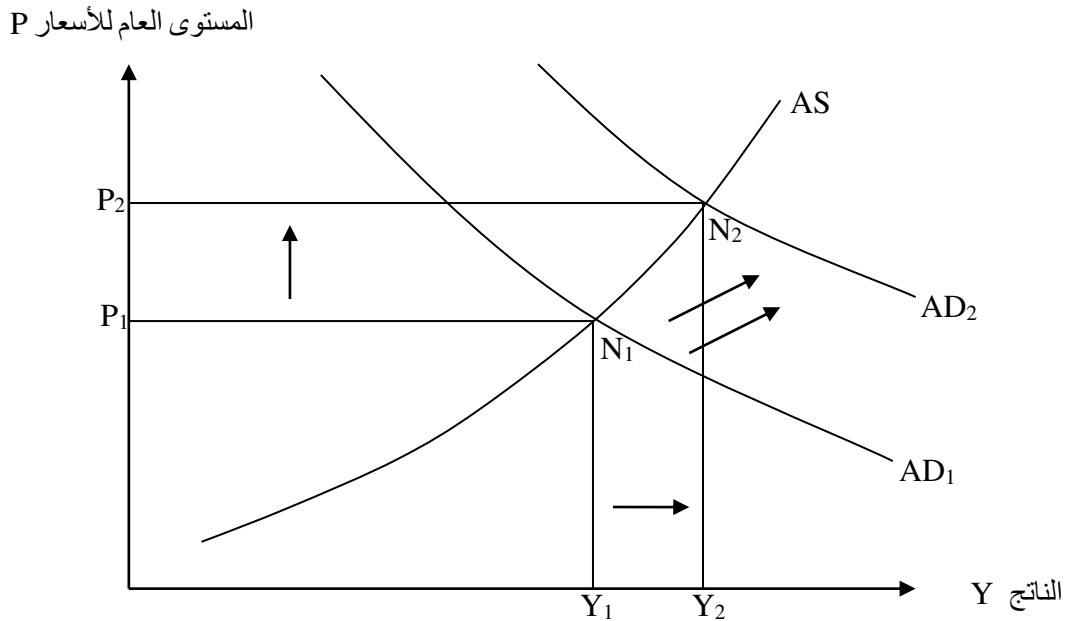
قيام الدولة بطرح السندات والإكتتاب فيها تراجع الطلب الكلي من $(AD)_1$ إلى $(AD)_2$ ، وثبات

* عولجت هذه الآلية عند الكلاسيك بالمطلب الأول من المبحث الثاني " نظرة أهم المدارس الإقتصادية لسياسة العجز الموازني" من هذا الفصل، ص 79.

العرض AS فيحدث التوازن بـ N_2 المقابل للناتج Y_2 والسعر P_2 . والإنخفاض في حجم الناتج يكون أكبر من مقدار الإنكماش في حجم الإستثمار باعتبار أن مضاعف الإستثمار * أكبر من الواحد.

قد لا يتأثر الطلب الإستثماري بالإنكماش؛ حتى بطرح سندات حكومية بسعر فائدة مرتفع إن كان الإقتصاد يمر بوضعية لم تصل إلى مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي الإقبال على الإكتتاب يكون محدوداً ويقتصر فقط على ذوي الدخل المرتفعة والسندات المكتتب فيها تتحول لتنشيط الطلب الكلي مما يدفع بآثار توسعية على الناتج. ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

الشكل (2-11): الناتج الكلي والأسعار -ب-



المصدر: نفس المصدر السابق، ص 549.

* مضاعف الإستثمار هو مقلوب معامل الميل الحدي للإدخار عند كينز ويفيد في مدى تضاعف الناتج بتغير

الإستهلاك المسقل في اقتصاد مغلق. أنظر: صالح تومي، مرجع سابق، ص 200.

فتحرير الأرصدة المكتتبة إلى طلب يحول نقطة التوازن من N_1 إلى N_2 ، ويرتفع الناتج من Y_1 إلى Y_2 ، أي قد تكون لتمويل العجز بالقروض الداخلية أثراً إيجابياً في حالة تشغيل الإقتصاد بمستوى لم يصل للتشغيل الكامل، فينعكس بزيادة الطلب الإستثماري مما يرفع من حجم العمالة وارتفاع في الأسعار.

• **القروض الإجبارية:** تخلف القروض الإجبارية أثراً سلبية على حجم الإستهلاك والإدخار معاً، وتتفاوت درجة تلك الآثار تبعاً للطبقة الدخلية للمكتتبين؛ فالإكتتاب من قبل الطبقة المرتفع دخلها يقلل من مدخراتها بقدر أكبر من حجم استهلاكها مما يؤثر في تراجع الطلب الإستثماري وانكماشه وينعكس أخيراً في تراجع الطلب الكلي، وأما إن كان المكتتبون من محدودي الدخل فسوف يتراجع الإستهلاك الخاص وينعكس سلباً على الطلب الكلي، وقد يتراجع حجم الناتج الإجمالي ويزيد من حجم البطالة.

2- مرحلة سداد خدمة القروض:

يترتب عن هذه المرحلة عدة آثار اقتصادية واجتماعية تبعاً لمستوى دخل الأشخاص حاملي السندات، وكذا مستوى الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونتها وفق اتجاهات تغيرات الطلب الكلي. ويمكن تحليل ذلك حسب الإحتمالات التالية¹:

أ- إذا كان حملة السندات ذوي الدخل المرتفعة وآلية تمويل أقساط القرض تستند على ضرائب تصاعدية، فالمستفيدون من تحصيل الأقساط هم من يتحملون العبء الكبير من حصيلة هذا النوع من الضرائب، فيزداد كل من الإستهلاك و الإدخار بنسب مختلفة والميل

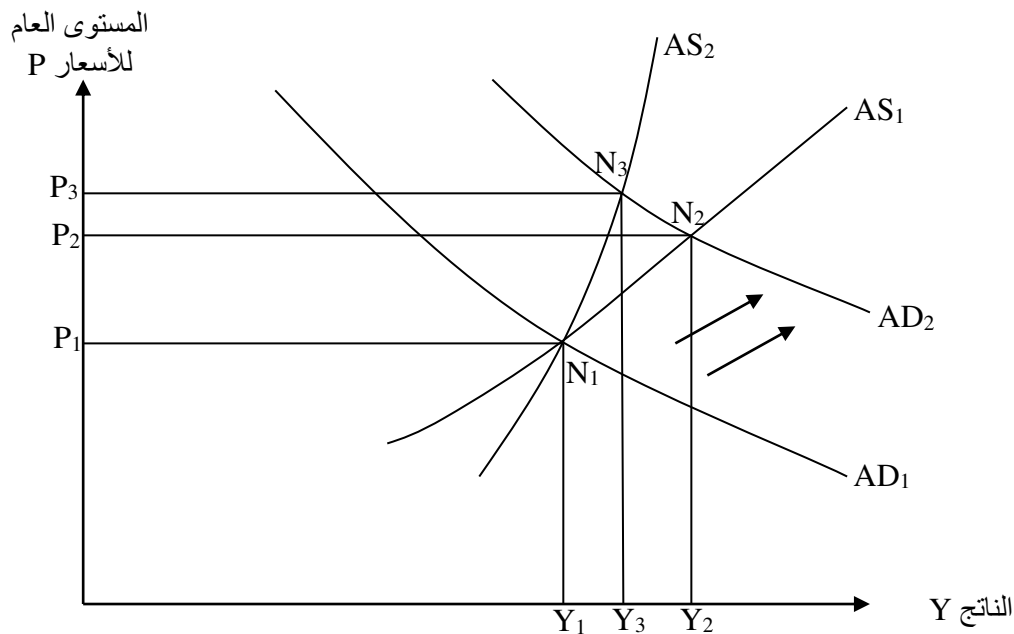
1 يونس أحمد البطريق، مرجع سابق، ص 552-561.

الحدى للإدخار يكون أكبراً من الميل الحدى للإستهلاك، وإن كانا يؤثران معاً في تغيير الطلب الكلي، باعتبار أن زيادة المدخرات تتحول وتزيد من الطلب على السلع الإستثمارية.

ب- إذا كان حملة السندات من ذوي الدخل المنخفضة أو المحدودة، وتمويل الأقساط بضرائب تصاعدية؛ هذه السياسة تقلل من تفاوت توزيع الدخل وينعكس ذلك على الطلب الكلي إيجاباً، أما انعكاساته على الناتج الإجمالي فيعود لدرجة مرونة الجهاز الإنتاجي:

- إذا كان الجهاز الإنتاجي مرناً (يشتغل دون مستوى التشغيل الكامل) لمواجهة الطلب المتزايد؛ يزيد العرض الكلي مما يدفع بارتفاع في حجم العمالة والتخفيف من البطالة، وتزداد الأسعار لكن بمقدار أقل من الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي.

الشكل (2-12): الناتج الإجمالي والأسعار -ج-



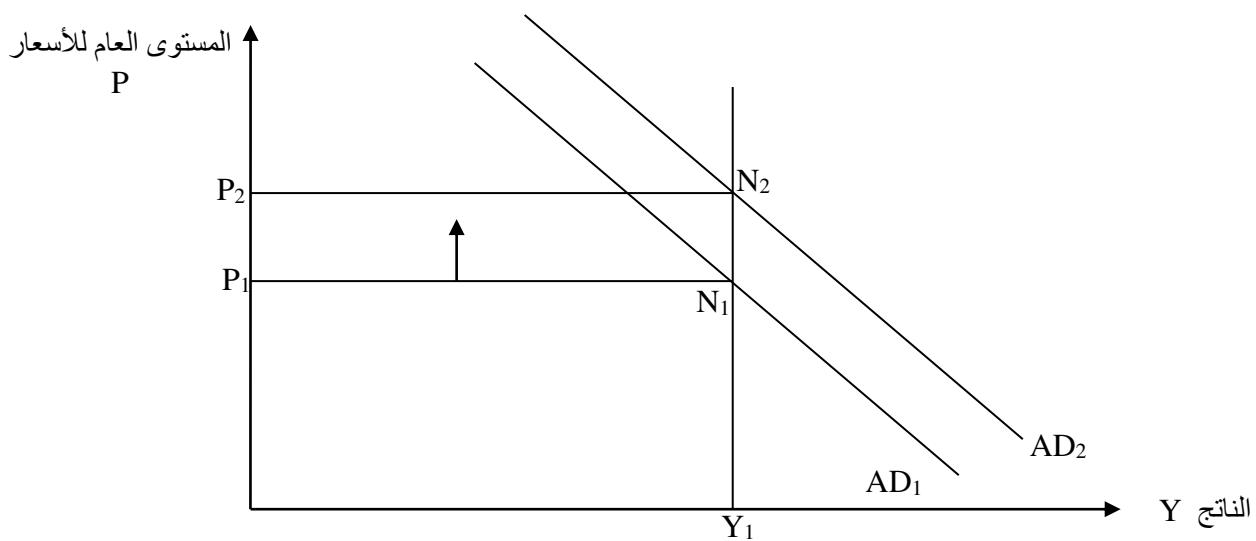
المصدر: نفس المصدر السابق، ص 554.

كان التوازن قبل سداد الأقساط بالنقطة N_1 المقابلة لـ Y_1 و P_1 بتقاطع AD_1 و AS_1 ، وباعتبار أن منحنى العرض AS_1 المتميز بميل قليل، فزيادة حجم الطلب إلى AD_2 تحول معه نقطة التوازن إلى N_2 المقابلة لـ Y_2 و P_2 ، فالزيادة الحاصلة في الناتج الإجمالي $P_2 - P_1$ أكبر من الزيادة الحاصلة في الأسعار $Y_2 - Y_1$.

- أما إذا كانت مرونة الجهاز الإنتاجي قليلة مقارنة مع زيادة الطلب الكلي يكون وضع منحنى العرض شديد الإنحدار، وبالرجوع للشكل (2-12) يأخذ وضع AS_2 ونقطة التوازن N_3 المقابلة لـ Y_3 و P_3 ، هذا التحرك لكل من AS و AD في ظل المرونة الضعيفة للعرض تترك الزيادة في حجم الناتج أقل من الزيادة في المستوى العام للأسعار؛ فالمقدار $Y_3 - Y_1$ أصغر من المقدار $P_3 - P_1$ ؛ أي زيادة حجم الناتج الإجمالي بكمية قليلة تؤدي إلى ضغوط تضخمية.

- أما إن كانت مرونة الجهاز الإنتاجي معدومة أي AD يكون تام الإنحدار.

الشكل (2-13): الناتج الكلي والأسعار -د-



المصدر: نفس المصدر السابق، ص 555.

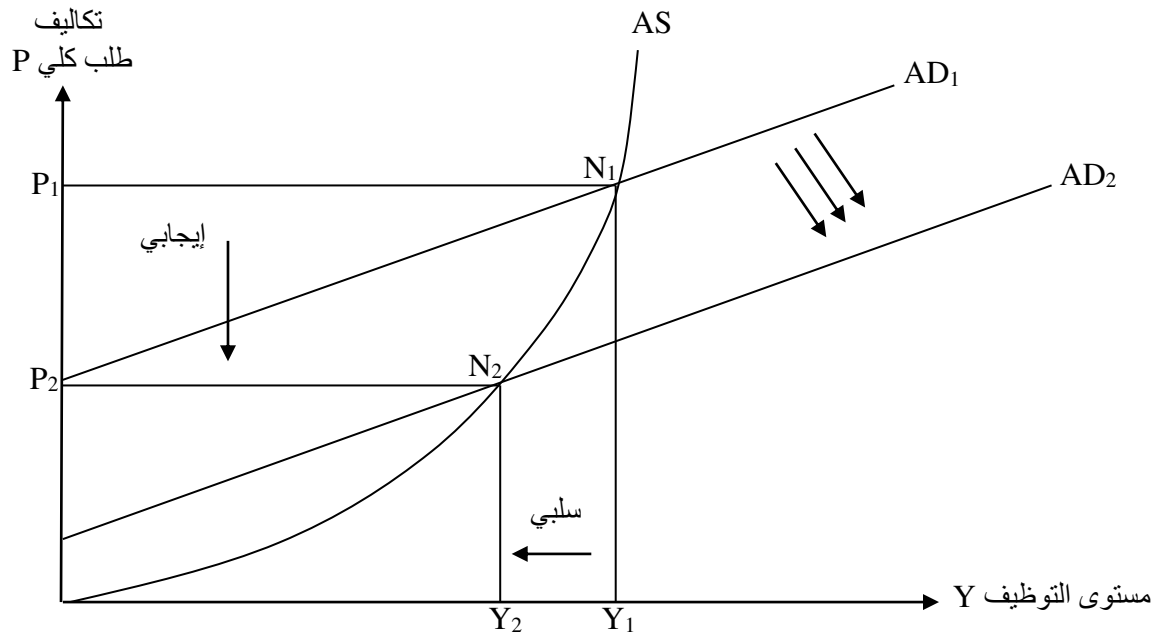
فيوضعية التشغيل الكامل يزداد الطلب الكلي ويصاحبه زيادة معتبرة في الأسعار دون زيادة في الناتج الإجمالي، فتمويل العجز بالإقتراض العام والإقتصاد في وضعية التشغيل التام يترتب عنه مخاطر نتيجة ضغوط تضخمية كبيرة.

ج- إذا كان حملة السندات من أصحاب الدخل المرتفعة، وأصل القرض موجه لتمويل الجهاز الإنتاجي المرن فيؤثر إيجاباً على زيادة الناتج الإجمالي، وإن كانت الأقساط تزيد من فجوة تباين الثروة بين أفراد المجتمع.

د- إن كانت الأقساط تسدد من خلال ضرائب غير مباشرة، فعبد هذه الضريبة يقع على عاتق أصحاب الدخل المنخفضة؛ باعتبار أن الفوائد يستفيد منها أصحاب الدخل المرتفعة، وتؤثر سلباً على العدالة الاجتماعية.

ويمكن تحليل واستنتاج آثار القرض العام للفترة الزمنية التي تجمع بين الإكتتاب والسداد معاً؛ فالآثار المتعلقة بالسداد مرتبطة عموماً بالآثار المترتبة عن الإكتتاب وإن كانت لتلك الآثار علاقة كبيرة مع وضعية العرض ومستوى التشغيل. فإن كان الإقتصاد قريباً من وضعية التشغيل التام فيترتب عن الإكتتاب آثاراً إيجابية ويحد من الضغوط التضخمية.

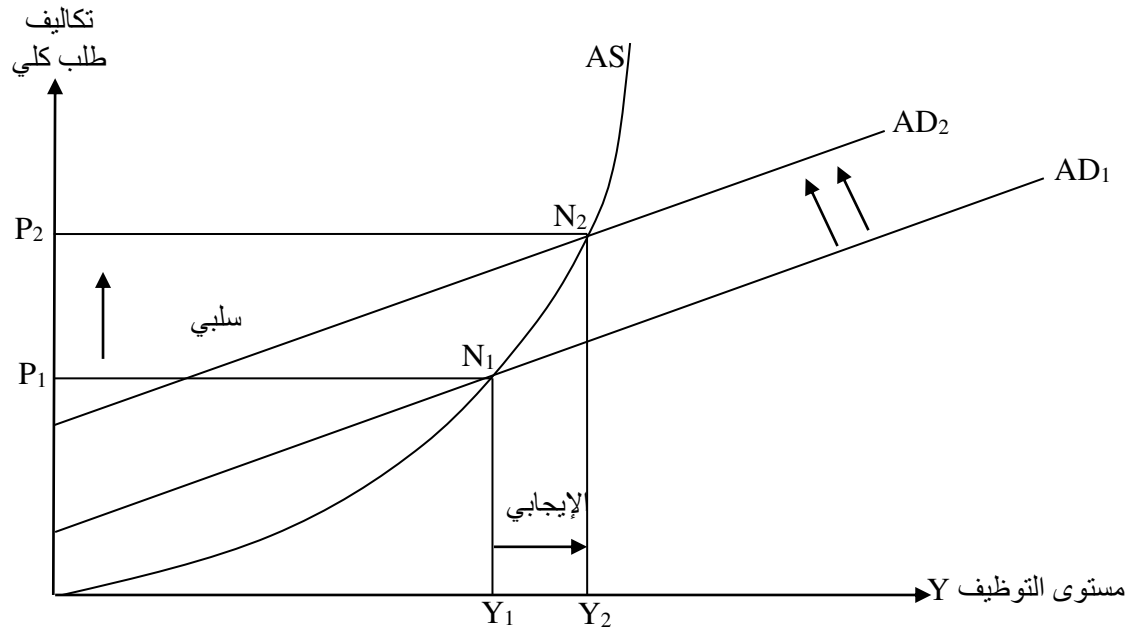
الشكل (2-14): مستوى التوظيف وتكاليفه -أ-



المصدر: نفس المصدر السابق، ص 557.

فإن كانت حصيلة القرض موجهة لتفعيل مرونة الجهاز الإنتاجي قبل تاريخ السداد:

الشكل (2-15): مستوى التوظيف وتكاليفه -ب-



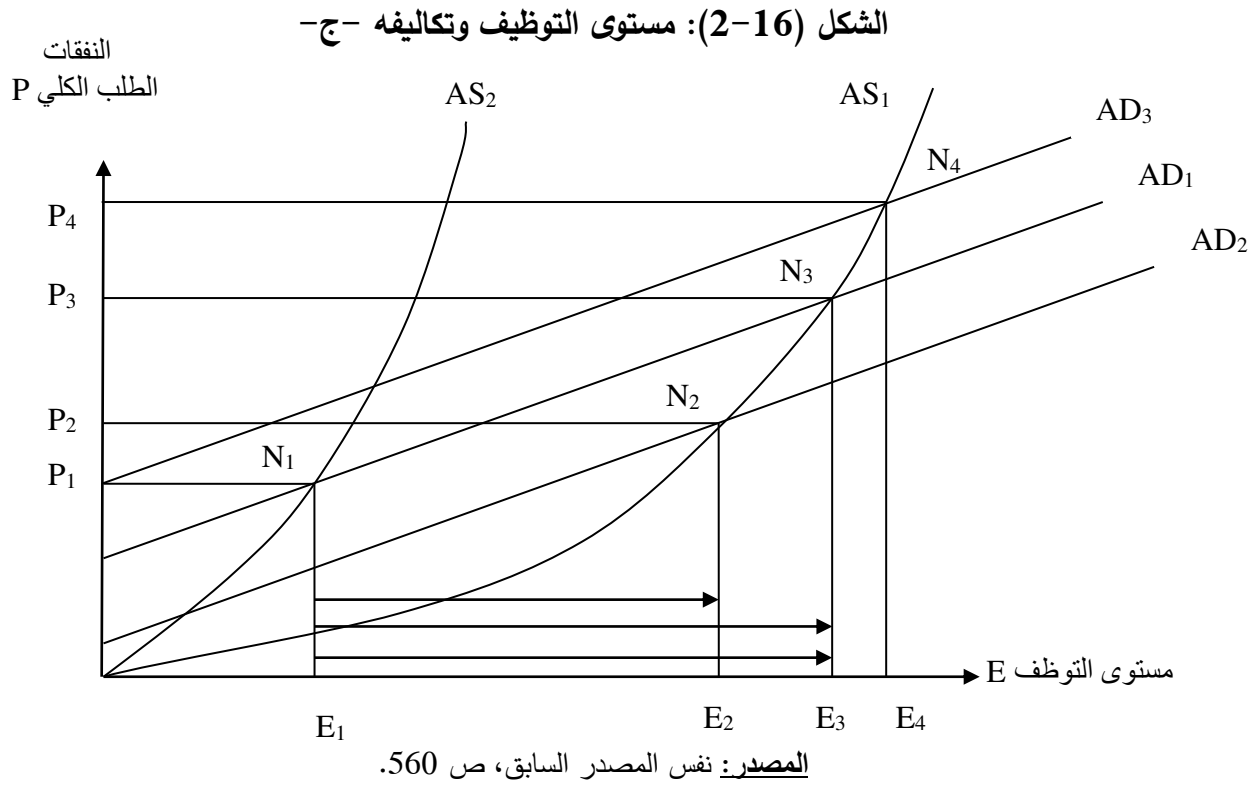
المصدر: نفس المصدر السابق، ص 558.

- فإذا كان الإقتصاد قريباً من وضعية التشغيل الكامل فيكون التوازن بين AD_1 و AS بنقطة N_1 ، وطرح السندات من قبل الحكومة للإكتتاب يقلل الطلب، ليتحول إلى AD_2 ويتحقق التوازن N_2 .

فأثر هذا التوازن الجديد ينعكس بالنقصان في التوظيف بدرجة أقل من الإنخفاض الذي يحدث في الأسعار؛ فالإقتصاد إذا كان يعاني من التضخم وكان جهاز الإنتاج قليل المرونة فقد تلجأ الحكومة للقرض العام كوسيلة للحد من ارتفاع الأسعار، واتخاذ الإجراءات المناسبة مستقبلاً، وتهيئة الوضع الإقتصادي لمستحقات القرض من أقساط. فالشكل (16-2) المتعلق بسداد الأقساط يحول الطلب الكلي من AD_2 إلى AD_3 لتتحرك نقطة التوازن إلى N_3 مقابلة لتغيرات أخرى في التوظيف والأسعار، ويمكن تحليل الوضعية المرافقة للسداد، والتابعة لوضعية الإكتتاب عبر ثلاثة احتمالات:

- الاحتمال الأول: الإنخفاض في الطلب كنتيجة للإكتتاب أكبر من الزيادة في الطلب كنتيجة للسداد، فحصيلة التغيرات في الطلب هي الإنخفاض؛ أي تراجع الأسعار بمعدلات كبيرة مع التضحية بالعمالة بمعدل أدنى.
- الاحتمال الثاني: الانخفاض في الطلب في الإكتتاب أقل من الارتفاع في الطلب بالسداد، حصيلة التغيرات زيادة الأسعار بمعدلات أكبر من الزيادة الحاصلة في التوظيف.
- الاحتمال الثالث: أما إذا كان الإنخفاض في الطلب للإكتتاب مساوياً لمقدار الطلب في السداد فيظل الوضع مستقراً ولا تتغير نقطة التوازن.

- أما إن كان الإقتصاد يمر بمرحلة بعيدة عن التشغيل الكامل والجهاز الإنتاجي مرن ويمول بالقرض المكتتب فيه، فيمكن معالجة الاحتمالات السابقة في ظل وضعية مرونة الجهاز الإنتاجي بالاستعانة بالشكل التالي:



يكون الإقتصاد بحالة توازن بين AS_1 و AD_1 ، وبالإكتتاب يتقلص الطلب إلى AD_2 ليرتفع بتسديد الأقساط لمستوى AD_3 ، ونتيجة مرونة العرض وبتحويل الجهاز الإنتاجي بالقرض يتحول لـ AS_2 ، فاحتمال التوازن بين AS_2 و AD_3 يعبر عن زيادة بالطلب الكلي في السداد تفوق الإنخفاض بالطلب الكلي للإكتتاب، ويسجل حجم كبير من التوظيف وارتفاع كبير أيضاً بالأسعار، فهذه الوضعية قد تبدو أهميتها ونجاحتها بالوصول إلى الوضعية المثلى المناسبة التي تتغلب فيها معدلات التوظيف عن معدلات ارتفاع الأسعار، وهنا تظهر أهمية القرض العام.

ثانياً - أثر تمويل العجز الموازي بالقروض الخارجية

تطور مفهوم القروض الأجنبية وأصبح أكثر شمولية عن ما كان عليه من قبل؛ حيث كانت تقتصر على مبالغ القروض التي مصدرها خارجي و استحقاقها يتجاوز السنة. وتوصل كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبنك التسويات الدولية في سنة 1984 إلى تعريف موحد للقروض الأجنبية مفاده:

"إن إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يكون مساوياً إلى مبلغ الإلتزامات التعاقدية الجارية، التي تؤدي إلى تسديدات مقيمي بلد ما اتجاه غير المقيمين به، ويشمل حتمية تسديد أصل الدين مرفوقاً بالفوائد أو من دونها، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل". ويستنتج من المفهوم الموحد والذي يطلق عليه بالتعريف المركزي للديون الأجنبية ما يلي:

- تضم الديون الأجنبية جميع الديون التي مصدرها أجنبي بغض النظر عن تاريخ استحقاقها.

- لم يحدد المفهوم الجديد الجهة المقترضة إن كانت شخصاً عاماً أو شخصاً خاصاً.

ويجب تمييز الديون الصافية الإجمالية التي تعبر عن الفرق بين رصيد الحقوق على الخارج والالتزامات للخارج للمقيمين، ورصيد الحقوق على الخارج والالتزامات للخارج لغير المقيمين. بينما الديون الإجمالية الأجنبية تعبر عن التزامات بلد نحو الخارج في شكل قروض أو أرصدة التي تعود ملكيتها لغير المقيمين¹.

1 فضيلة جنوحات، إشكالية لديون الخارجية أثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، الفصل الأول، المبحث الثاني، المطلب الأول، غير مصفحة.

وينظر للقروض الأجنبية من حيث المصدر إما قروضاً حكومية رسمية؛ مقرضها الحكومات ولبعضها البعض، أو قروضاً متعددة الأطراف تقرضها منظمات دولية، أو قروضاً خاصة تقرضها مؤسسات مالية خاصة¹.

• دوافع ومبررات التمويل الخارجي:

تأمل الدول تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وباعتبار أن اقتصاديات الدول غير المتقدمة لا تمتلك إمكانات كافية لتحقيق معدلات نمو مستهدف؛ التي تتطلب رأسمال وموارد غير متوفرة داخلياً، فتضطر هذه الدول للجوء إلى الاقتراض، بالفرق بين الموارد المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف والموارد المتاحة لتحقيق معدل النمو الممكن، والذي يطلق عليه بفجوة الموارد المحلية. وتظهر أيضاً الحاجة للتمويل الأجنبي حينما تصل حصيللة صادرات الدولة لمستوى أقل من إجمالي ما تدفعه مقابل ما تستورده خلال سنة معينة، ويسمى الفرق بين الواردات والصادرات بعجز الميزان التجاري (فجوة التجارة الخارجية)، وتعتمد الحكومة على التمويل الأجنبي لسد فجوة التجارة الخارجية².

ويمكن تفسير ذلك بالرجوع لعلاقة نموذج الناتج المحلي Y وبعد موزنتته مع الدخل:

$$I-S = M-X = Q$$

حيث Q مقدار حجم التمويل الأجنبي.

ويتضح من العلاقة الأخيرة أن الفجوة المحلية $I-S$ انعكاساً لفجوة التجارة الخارجية.

يطلق على النموذج المعالج بنموذج ذو الفجوتين، وكل فجوة مرتبطة مع الأخرى؛ فإذا توسعت إحدهما فتتوسع الثانية لتبلغ نفس حجم الأولى، وهذا باللجوء لتمويل إضافي أجنبي مساوٍ

1 فضيلة جنوحات، المرجع السابق، غير مصفحة.

2 نفس المرجع والموضع السابقين.

للفرق بين الفجوتين، وإذا لم يتمكن من تمويل فرق الفجوتين فمن غير الممكن تحقيق معدل النمو المستهدف ويسير الإقتصاد بوتيرة أقل مما كان مرغوباً فيها¹.

• نموذج الفجوتين والقطاع الحكومي:

تتساوي الفجوتان بتحقيق التوازن بالموازنة العامة ويكون الرصيد الموازني منعدماً.

$$\text{من خلال العلاقة}^* \quad BS=(S-I)+(M-X),$$

والمقدار $(S-I)$ إذا كان سالباً هذا يفسر أن حجم الإستثمار المستهدف غير ممكن تمويله بمدخرات محلية، لهذا تلجأ الحكومة لتغطية صافي الإدخار السالب بالديون الأجنبية. أما إن كان المقدار $(S-I)$ منعدماً، فهذا يعني أن الإستثمار مَوَّل فقط بالمدخرات المحلية المتاحة، وأن رصيد الميزان التجاري معدوم. وإذا كان رصيد الموازنة سالباً ويعبر عن عجز؛ وصافي الإدخار لا يظهر، فتفسير العجز أن الحكومة لجأت للقروض الأجنبية لتمويل نفقاتها العامة غير المغطاة بالإيرادات الضريبية.

هذه الوضعية لا تحقق نمواً في الناتج الإجمالي المحلي، باعتبار أن الإستثمار حجمه كان مساوياً لحجم المدخرات المحلية، ولتحقيق نمو للناتج المحلي يجب أن يمول صافي الإدخار السالب بالديون الأجنبية؛ أي في ظل العجز تلجأ الحكومة للديون الأجنبية لسد الفجوة الداخلية، بالإضافة لتمويل الإنفاق العام غير المغطى بالإيرادات الضريبية، هذا المستوى من العجز يجب أن يكون مقدراً بناءً على حجم الناتج المحلي الإجمالي المستهدف مستقبلاً، الذي يسمح برفع حصيلة الضرائب حتى تتمكن الحكومة من تسديد خدمات الديون ولا تؤثر في مزاحمة الإستثمار،

1 فضيلة جنوحات، نفس المرجع والموضع السابقين.

* إرجع للمطلب الأول من المبحث الأول لنشوء العجز الموازني، ص 68.

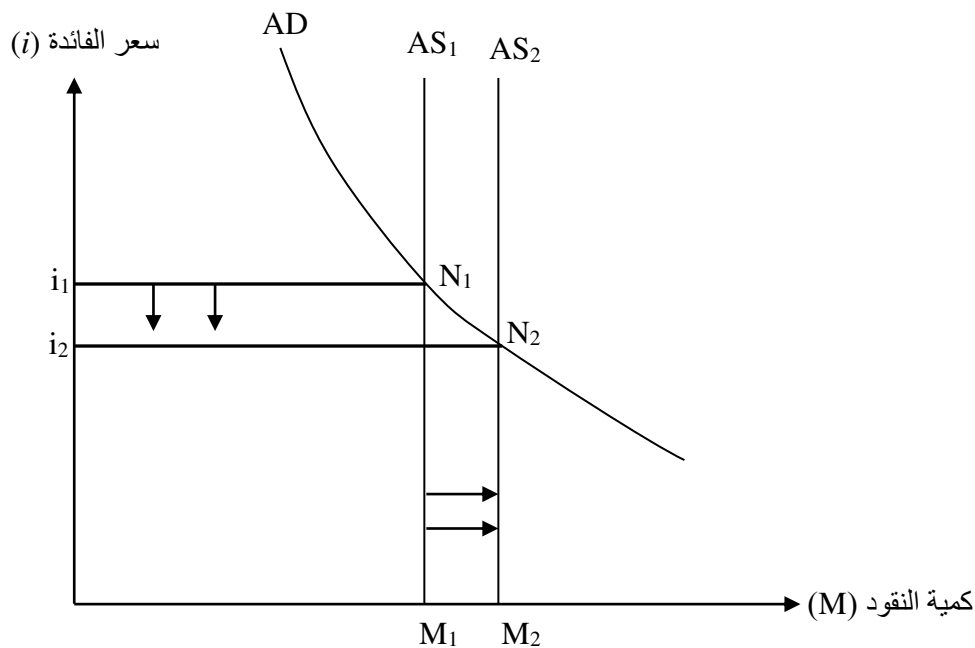
بالإضافة المحافظة على الإنفاق العام المناسب. فالقروض الأجنبية إذا ما وجهت لتوفير الاحتياجات الإستثمارية وإقامة مشاريع إعمارية، فهذا النوع من التمويل يوسع من البنية الإقتصادية ويساهم في زيادة معدلات النمو في الإنتاج والدخل، ولا يخلف الإقتراض الخارجي آثاراً سلبية على الإقتصاد¹.

المطلب الثاني: آثار تمويل العجز الموازي بالإصدار النقدي

تلجأ الحكومة لتمويل العجز بطبع نقود جديدة في ظل قلة المدخرات الخاصة وتدني مستوى دخول الأفراد . ويترك الإصدار النقدي العديد من الآثار الإقتصادية والاجتماعية منها²:

1- تزداد الكمية المعروضة من النقود، فيخفض سعر الفائدة كما هو موضح في الشكل:

الشكل (17-2): الطلب على النقود



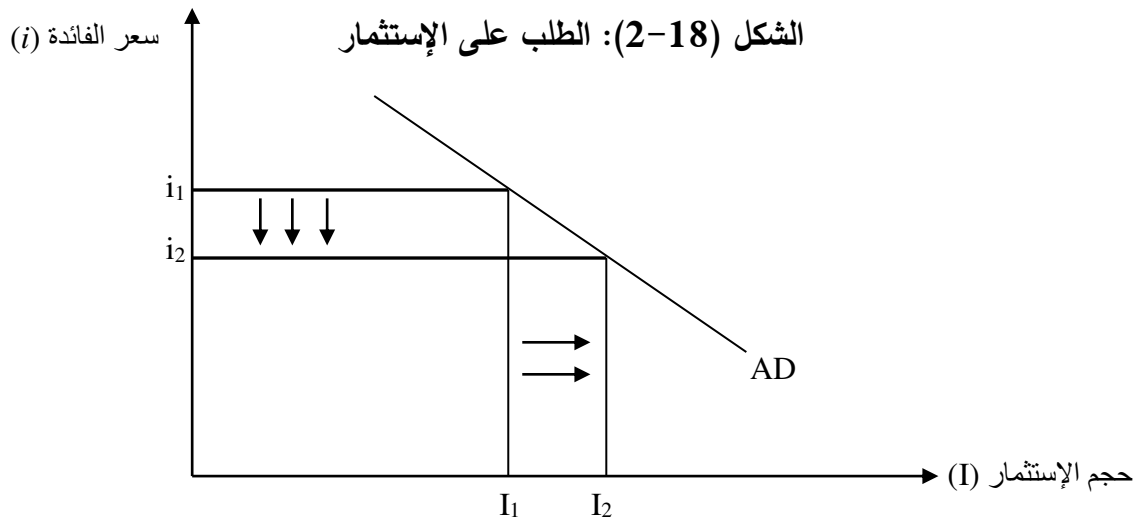
المصدر: نفس المصدر السابق، ص 562.

1 صالح الخصاونة، مبادئ الإقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 201-202.

2 يونس أحمد البطريق وسعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 562-568.

فمنحنى الطلب على النقود AD يتحرك عكسياً مع سعر الفائدة باعتبار أن عرض النقود (AS_1) يتوازن مع AD في N_1 المقابلة لكمية النقود M_1 وسعر الفائدة i_1 وبعد الإصدار النقدي تزداد كمية النقود إلى مستوى M_2 فيتغير وضع التوازن إلى N_2 ويتراجع سعر الفائدة إلى i_2 .

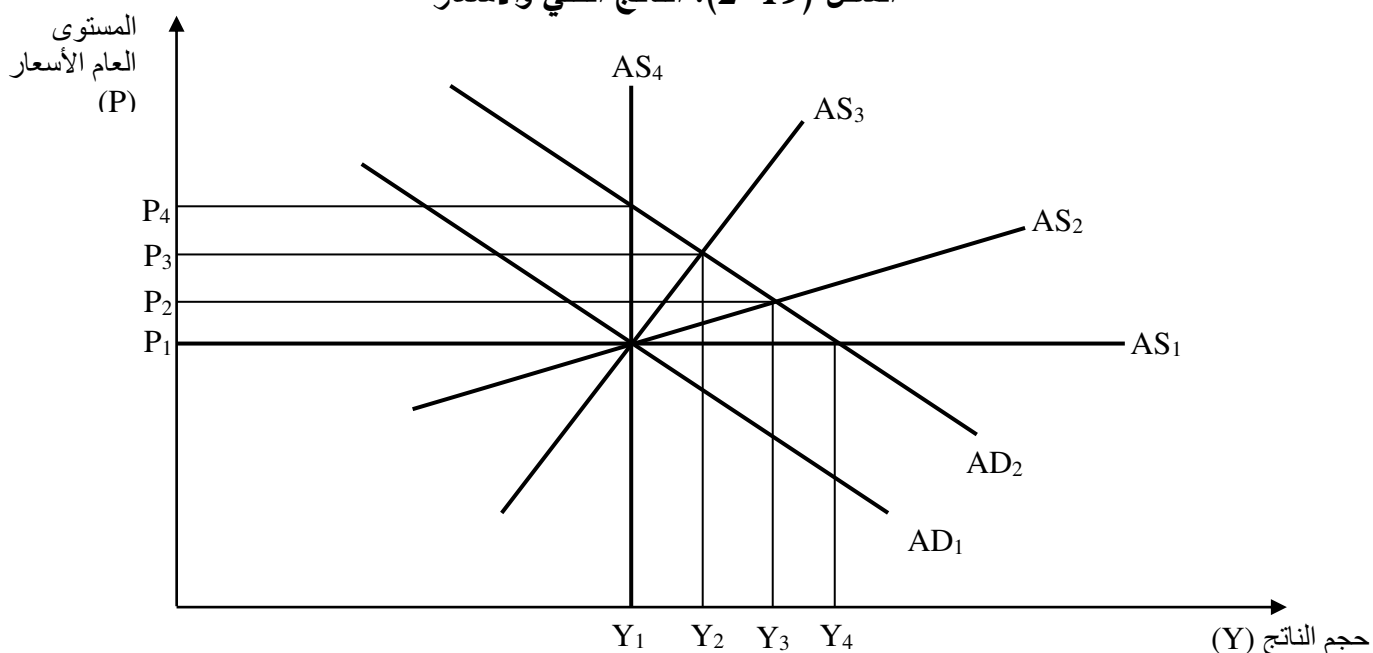
2- إن انخفاض سعر الفائدة من i_1 إلى i_2 كنتيجة لزيادة عرض النقود يزداد الطلب على الإستثمار من I_1 إلى I_2 مثلما يوضحه الشكل التالي:



المصدر: نفس المصدر السابق، ص 563.

3- يصاحب الإصدار النقدي زيادة في القدرة الشرائية وارتفاع في حجم الطلب الكلي. وعموماً فزيادة الطلب النقدي تترتب عليها آثاراً إيجابية صافية أو آثاراً سلبية صافية، وهذا يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي ومستوى تشغيل عوامل الإنتاج فتظهر عدة حالات يمكن معالجتها استعانة بالشكل التالي:

الشكل (19-2): الناتج الكلي والأسعار



المصدر: نفس المصدر السابق، ص 565.

أ- إذا كان العرض الكلي تام المرونة (AS_1)؛ هذا يعني توفر طاقات إنتاجية

معطلة، وتحول الطلب الكلي من (AD_1) إلى (AD_2) يخلف آثاراً إيجابية

صافية فيرفع الناتج من Y_1 إلى Y_2 مع ثبات الأسعار عند P_1 .

ب- إذا كان العرض الكلي شديد المرونة AS_2 يسجل زيادة في الأسعار من P_1

إلى P_2 ، وهي أقل من الزيادة في حجم الناتج من Y_1 إلى Y_2 ، فصافي

التغيرات إيجابي ولا مانع من اللجوء إلى الإصدار النقدي.

ج- إذا كان العرض الكلي قليل المرونة AS_3 تزداد الأسعار من P_1 إلى P_3

بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج الإجمالي من Y_1 إلى Y_3 ؛ أي أن

التغيرات الصافية سلبية ولا يلجأ للإصدار النقدي في هذه الحالة.

د- أما إذا كان العرض الكلي عديم المرونة AS_4 فيبقى الناتج القومي ثابتاً،

وترتفع الأسعار فقط أي آثار صافية سلبية مطلقة.

• إن الضغوط التضخمية المصاحبة للإصدار النقدي تخلف آثاراً على المجتمع

غير مرغوب فيها يمكن تلخيصها في:

- بالبلدان الفقيرة * متميزة بجهاز إنتاجي غير مرن يترك التمويل التضخمي عدة

نتائج سلبية هي:

✓ تسجيل عجز بالميزان التجاري ** نتيجة ارتفاع أسعار الصادرات وتراجع الطلب

عليها بالسوق العالمي، وكذا تراجع الطلب المحلي على الإنتاج الوطني بسبب

منافسة الواردات بأسعار أقل وتتأثر أيضاً السلع غير المنظورة فيتراجع إقبال الأجانب

على السياحة لارتفاع تكاليفها، كما تزداد حاجة البلد للصرف الأجنبي لتلبية الحاجات

من سلع استهلاكية وإنتاجية.

✓ يتغير نمط الهيكل الإنتاجي وتتحول التدفقات النقدية لتمويل استثمارات تخدم مصالح

فئة قليلة، كما تفقد العملة المحلية من قيمتها ويفضل الأفراد تحويلها إلى معادن

نفيسة أو إلى عملات أجنبية.

✓ ترتفع أعباء خدمة الدين الخارجي، وقد تتعرض المنشآت للإفلاس نتيجة عجزها عن

السداد لديون خارجية بالعملة الأجنبية.

* لا يعتبر الإصدار النقدي فعالاً في تمويل العجز الموازني بالبلدان الفقيرة حتى وإن كانت تتوفر على موارد غير

مستغلة والتي تحتاج إلى نفقات كبيرة كالأراضي الشاسعة التي تتطلب مبالغ ضخمة لإصلاحها لتتحول لأراضي

زراعية أو توفر عمالة غير مؤهلة تحتاج إلى برامج تأهيل وتدريب مكلفة لا تطيقها إمكانات الدولة.

** لمزيد من التفاصيل أنظر المطلب الثالث من المبحث الأول "آثار الإفراط في تمويل العجز الموازني"، ص

✓ عملية إعادة توزيع الدخل تكون لصالح أصحاب الدخل المتغيرة أما الدخل الثابتة فتخفص قدراتهم الحقيقية إضافة للمشاكل الإجتماعية والسياسية التي قد تعصف بالإستقرار الداخلي للبلد.

• إن اللجوء للتمويل التضخمي يتطلب شروطاً أساسية تتمثل في:

- ✓ درجة كبيرة من الإستقرار السياسي.
- ✓ العرض الكلي من السلع والخدمات المناسب لكمية النقود المتداولة، وكلما كان المعروض السلعي أكبر كان الإصدار النقدي فعالاً.
- ✓ حجم القرض القصير الأجل قليل فكلما ارتفع حجم القروض القصيرة المتمثلة في أدونات الخزينة كلما اعتمدت الحكومة على حجم أقل من الإصدار النقدي، باعتبار أن أدونات الخزينة تسدد في آجال قريبة جداً مع الفوائد الناتجة عنها، وبالتالي ترفع من الكتلة النقدية وتزيد من الضغوط التضخمية، خاصة إذا كان الإقتصاد يتميز بمرونة إنتاجية ضعيفة.

خلاصة الفصل

عرفت النظرية الكينزية إقبالاً ونجاحاً كبيرين، إثر ما حققته من نتائج في علاج أزمة الكساد والخروج منها، بانتهاجها سياسة افتعال العجز الموازي وعدم احترام مبدأ التوازن بالموازنة العامة وباعتماد نفقات حكومية أكبر من إيراداتها بهدف تفعيل الطلب وتنشيط دورة الإقتصاد، بضخ سيولة إضافية في السوق للتداول، وعلى أمل أن تستعيد الموازنة توازنها مستقبلاً بتحقيق التوازن الإقتصادي باستهداف التشغيل الكامل بفعل الرواج، والأصل في سياسة افتعال العجز الموازي المؤقت والدوري، لكن ظهر بجانبه عجزاً دائماً وهيكلية ليس له علاقة بالدورة الإقتصادية وإنما مرتبط ببنية الإقتصاد وهيكله

وتباينت آراء المفكرين الإقتصاديين حسب انتماءاتهم نحو سياسة انتهاج العجز، فالكلاسيك والنقديون يعارضون سياسة العجز ويعتقدون أن تدخل الدولة غير التقليدي هو السبب في عرقلة النشاط الإقتصادي مما خلف آثاراً سلبية على الإستثمار بفعل ما يسمى بظاهرة المزاحمة.

أما الكينزيون؛ باعتبارهم منظري سياسة العجز، يرون أن زيادة الإنفاق العام وبفعل مضاعف الإستثمار يزداد الناتج المحلي الإجمالي، بينما الضرائب تؤثر سلباً على الناتج المحلي، ولهذا فزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة وسيلة لبلوغ التشغيل الكامل، وتمويل الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة يكون إما بطبع نقود جديدة أو اللجوء للإقتراض، وتختلف سياسة افتعال العجز آثاراً اقتصادية وهذا حسب نوع وسيلة التمويل إن كان إصداراً نقدياً أو قروضاً عامة وحتى القروض العامة تخلف آثاراً مختلفة فيما بينها حسب مصدر القرض، طبيعته وتوقيته.

الفصل الثالث:

طرق الحد من تفاقم العجز الموازني
في الإقتصاد الوضعي

تمهيد الفصل

لقد أصبح العجز الموازي ملازماً لمعظم اقتصاديات الدول وبمستويات مرتفعة، وتجاوز حدود العجز المؤقت ليتحول وبشكل دائم إلى عجز هيكلي، مخلفاً انعكسات سلبية على الإقتصاد، وأصبح من الضروري البحث عن أسباب استفحال العجز واتخاذ التدابير اللازمة للحد منه والتخفيف من آثاره. من هذا المنطلق يعالج هذا الفصل:

المبحث الأول: آثار إفراط تمويل العجز الموازي.

المبحث الثاني: أسباب تفاقم العجز الموازي.

المبحث الثالث: طرق الحد من تفاقم العجز الموازي.

أصبح العجز الموازني الظاهرة الأكثر شيوعاً التي تعيشها أغلبية موازنات الدول ولعقود طويلة، ولتتفقم حجمه عبر الزمن ويتجاوز الحدود المعقولة، ولم يعد من السهل التحكم فيه. فبعد أن كان يفتعل العجز من أجل تنشيط الطلب الكلي، وأن الإقتصاد سيعرف في المستقبل رواجاً وتحقق الموازنة فائضاً؛ فاخفتت الإزدواجية الدورية بين الفائض والعجز، ولم يعد ممكناً تحقيق التوازن الموازني وحتى الإقترب منه.

المبحث الأول: آثار الإفراط في تمويل العجز الموازني

ترتبت عن المبالغة في اعتماد سياسة العجز الموازني آثاراً ألحقت أضراراً كبيرة باقتصاديات الدول على رأسها ارتفاع حجم الديون لمستويات عالية، ومعدلات تضخم كبيرة وعجز دائم بالميزان التجاري.

المطلب الأول: اتساع نطاق الدين العام والأزمة المالية

تلجأ الحكومات من أجل تمويل نفقاتها المتزايدة للإستدانة، و استثمارها دون ضوابط يسبب عسراً مالياً وانتشاره عبر الدول يسبب أزمة مالية تلحق أضراراً كبيرة بالإقتصاد العالمي وتؤثر في نشاطه.

أولاً: اتساع نطاق الدين العام وأثره على الموازنة العامة

إن التحليل التالي يجمع بين الدين العام وأثره على العجز الموازني، فباستعمال النموذج الكينزي واختلال جانبي الموازنة العامة باعتبار أن حصيلة الضرائب T أصغر من الإنفاق الحكومي G ¹. أي يمكن كتابة $\Delta SB = T - G = L - b$.

L : حجم الاقتراض

1 مرسى السيد حجازي، اتباع نطاق الدين العام في دول العالم الإسلامي -المشكلة والحلول-، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 2005، ص 14.

b : حجم الاقتراض

ف ΔSB السالبة تتحقق إذا كانت $L < b$

فتحتاج الحكومة لتمويل العجز لإقتراض جديد، بإصدار سندات لذلك يمكن استخراج العلاقة بين الدين العام والعجز الموازي باعتبار أن العجز هيكلياً للسنة t على النحو التالي¹:

$$BD_t = \Delta SB = D_t - D_{t-1}$$

أي الفرق بين الدين العام في نهاية الفترة t والدين العام في نهاية الفترة $t-1$ يخلف عجزاً في نهاية الفترة t يعبر عنه بـ ΔD_t .

والتحليل التالي يبين أن تغير حجم الدين العام وبارتفاعه تقل حصة الضرائب الصافية نتيجة الإرتفاع الحاصل في الفوائد والذي يؤثر سلباً على الإيرادات العامة.

$$D_t = BD_t + D_{t-1}$$

$$D_t = (G_t - T_t) + D_{t-1}$$

العلاقة توضح تبعية الدين العام لعجز الموازنة؛ فكلما تراجعت الضرائب وزاد الإنفاق ارتفع حجم الدين العام مع استقرار العوامل الأخرى، ولا يمكن أن يتراجع الدين العام إلا إذا ارتفعت حصة الضرائب عن الانفاق العام.

إن هذا الإجراء مكلف والتحكم فيه أمر صعب. وبالإستنتاج يمكن الوصول إلى:

$$D_t = DB_t + DB_{t-1} + DB_{t-2} + \dots + DB_2 + DB_1$$

$$D_t = \sum_{k=1}^t DB_k + D_0$$

وباعتبار أن الحكومة شرعت في الإقتراض لأول مرة بحجم D_1 ، أي أن D_0 معدوماً

فالعلاقة السابقة تأخذ الشكل التالي:

$$D_t = \sum_{k=1}^t DB_k$$

1 مرسى السيد حجازي، المرجع السابق، ص 15 - 16.

أي أن الدين العام يغذي نفسه عبر السنين في حالات الموازنات العامة العاجزة المتتالية، وأين يصبح أمراً صعباً التخلص من العجوزات المتراكمة.

وتظهر علاقة العجز الموازني والدين العام وتأثرهما بمعدل التضخم وارتفاعه يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة، فنتيجة التضخم ترتفع التحصيلات الضريبية لكن ما يدفع كفوائد على السندات لا يتأثر أي أن إيرادات الحكومة تظل على أساس التقييم الإسمي؛ بينما الفوائد وقيمة الدين العام تنخفض ويتآكل الدين كضريبة تضخم، فتتحول الثروة من حاملي سندات الحكومة إلى الحكومة¹.

فإذا اعتبرت P_t هو المستوى العام للأسعار في نهاية الفترة t ، P_{t-1} هو المستوى العام للأسعار في نهاية الفترة $t-1$ و D_t هو الدين الإسمي في نهاية الفترة t فحجم ضريبة التضخم F^* يتحدد بالعلاقة:

$$F = \frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}} \cdot D_t$$

أين يسجل عجز الموازنة تراجعاً بمقدار حجم ضريبة التضخم:

$$BD_t (\text{الاسمي}) = BD_t (\text{الحقيقي}) - F$$

وقد تقع الحكومة في ما يسمى مصيدة الديون، وهو عجز تسديد خدمات الديون وإن تمت، تجرى باقتراض جديد؛ فلا يمكن السيطرة على الدين العام، وتصبح معدلات الفائدة أكبر من معدلات النمو الإسمية بالنواتج المحلي الإجمالي، ويمكن تحديد انفجار الدين وزيادة حجمه بالعلاقة:

1 مرسي السيد حجازي، نفس المرجع السابق، ص 17.

* أنظر "الكبح المالي" بالمطلب الثالث بالمبحث الثالث "طرق الحد من تفاقم العجز الموازني" من هذا الفصل، ص 161.

$$d_t = \frac{i - r}{r} \times \frac{D_{t-1}}{Pib_{t-1}}$$

ف d_t هي نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة t

Pib : الناتج المحلي الإجمالي

r : معدل النمو الإسمي للناتج المحلي الإجمالي

i : سعر الفائدة

فواضح من العلاقة السابقة كلما كان فرق المعدلات كبيراً كلما ارتفع حجم الدين الإسمي

بنسبة كبيرة ولا تتوافق مع معدل النمو.

وحتى تتوضح آلية تراكم العجز وانطلاقاً من العلاقة:

$$D_t = \sum_{k=1}^t DB_k$$

يؤخذ معدل العجز θ_{DB} حيث أن:

$$\theta_{DB\ k} = \frac{DB_k}{Y_k}$$

DB_k العجز المسجل في السنة k و Y_k الناتج المحلي الإجمالي للسنة k .

ولاستخراج الدين D_t والمتعلق بالسنة t والمساوي لمجموع العجوزات للموازات المتتالية

المنتسبة كلها للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة الأولى Y_1 ، ينبغي اعتماد معدلات عجوزات

ذات مرجعية واحدة مع الأخذ بعين الاعتبار أثر التضخم من سنة إلى أخرى.

يرمز لمعدل العجز للدورة k المنسوب للناتج الحقيقي للسنة الأولى $\theta_{DB\ k/y_1}$

حيث:

$$\theta_{DB\ k/y_1} = \frac{DB_k}{Y_1}$$

إذا كان معدل تطور الناتج ما بين السنة k والسنة $k-1$ يحسب:

$$r_k = \frac{Y_k - Y_{k-1}}{Y_{k-1}}$$

$$Y_k = Y_{k-1}(1 + r_k)$$

وبمراعاة التضخم * المسجل في السنة k والذي يرمز له in_k ؛

$$Y_k = \left(\frac{1 + r_k}{1 + in_k} \right) Y_{k-1}$$

وبنفس الطريقة:

$$Y_{k-1} = \left(\frac{1 + r_k}{1 + in_k} \right) \left(\frac{1 + r_{k-1}}{1 + in_{k-1}} \right) Y_{k-2}$$

ويكون الحد الأخير:

$$Y_2 = \left(\frac{1 + r_3}{1 + in_3} \right) \left(\frac{1 + r_2}{1 + in_2} \right) Y_1$$

أما Y_k تأخذ الصيغة التالية:

$$Y_k = \left(\frac{1 + r_k}{1 + in_k} \right) \left(\frac{1 + r_{k-1}}{1 + in_{k-1}} \right) \left(\frac{1 + r_{k-2}}{1 + in_{k-2}} \right) \dots \left(\frac{1 + r_3}{1 + in_3} \right) \left(\frac{1 + r_2}{1 + in_2} \right) Y_1$$

وبالرجوع لعلاقة θ_{DB_k} :

$$\theta_{DB_k} = \frac{DB_k}{\left(\frac{1 + r_k}{1 + in_k} \right) \left(\frac{1 + r_{k-1}}{1 + in_{k-1}} \right) \left(\frac{1 + r_{k-2}}{1 + in_{k-2}} \right) \dots \left(\frac{1 + r_3}{1 + in_3} \right) \left(\frac{1 + r_2}{1 + in_2} \right) Y_1}$$

* يعالج التضخم تركيبياً لأن التحليل يتعلق بمدة تتجاوز السنة.

ومنه:

$$\frac{DB_k}{Y_1} = \theta_{DB_k} \left(\frac{1+r_k}{1+in_k} \right) \left(\frac{1+r_{k-1}}{1+in_{k-1}} \right) \left(\frac{1+r_{k-2}}{1+in_{k-2}} \right) \dots \left(\frac{1+r_3}{1+in_3} \right) \left(\frac{1+r_2}{1+in_2} \right)$$

أي:

$$\theta_{DB_{k/y_1}} = \theta_{DB_k} \left(\frac{1+r_k}{1+in_k} \right) \left(\frac{1+r_{k-1}}{1+in_{k-1}} \right) \left(\frac{1+r_{k-2}}{1+in_{k-2}} \right) \dots \left(\frac{1+r_3}{1+in_3} \right) \left(\frac{1+r_2}{1+in_2} \right)$$

علاقة $\theta_{DB_{k/y_1}}$ تسمح بتقدير نسبة العجز في أي سنة منسوبة للناتج المحلي الإجمالي

للسنة الأولى للفترة قيد الدراسة.

وبإسقاط العلاقات على الملاحق (1-6) الإحصائية الخاصة بالتقارير المنشورة لصندوق

النقد الدولي يمكن إعداد الجدول التالي:

الجدول (1-3): استخراج المديونية ومقارنتها مع العجز بالإقتصاديات المتقدمة

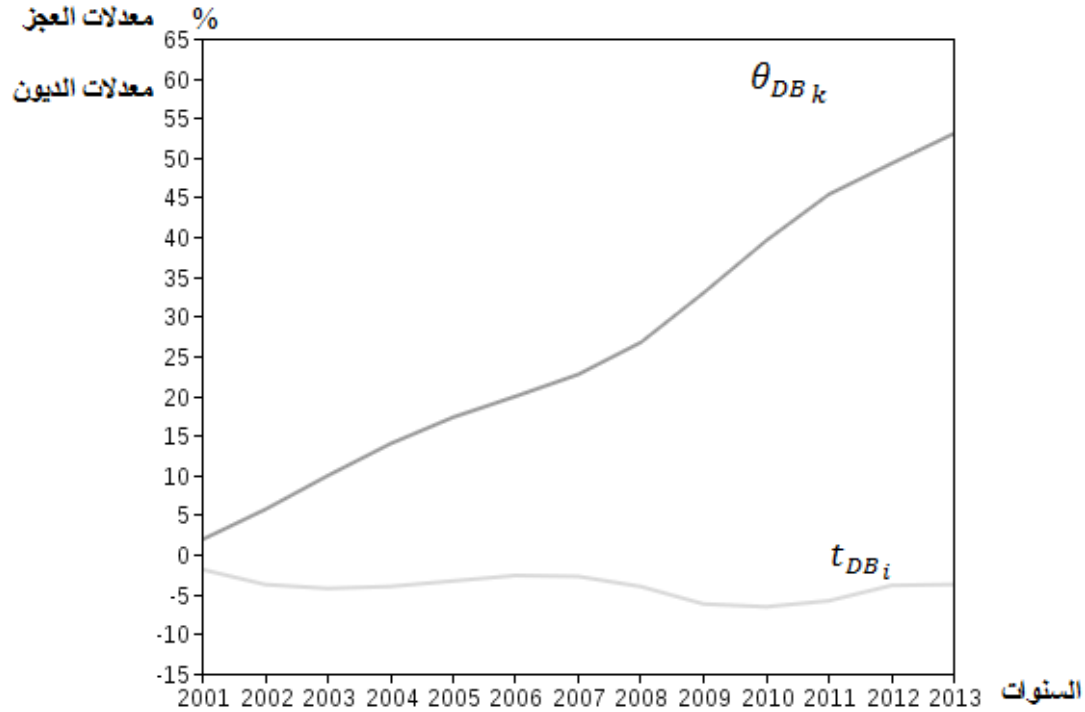
السنوات	النسبة المئوية للعجز θ_{DB_k}	النسبة المئوية للتضخم in	النسبة المئوية لتغير الناتج r_k	النسبة المئوية العجز للناتج الحقيقي للسنة الأولى $\theta_{DB_{k/y_1}}$	$\Sigma \theta_{DB_{k/y_1}}$
2001	-1.9	2.6	1.2	-1.9	1.90
2002	-3.8	2.2	1.6	-3.78	5.68
2003	-4.3	2.1	1.9	-4.27	9.94
2004	-4	1.9	3.2	-4.02	13.96
2005	-3.3	2.2	2.6	-3.33	17.29
2006	-2.6	2.3	3	-2.64	19.93
2007	-2.7	2.2	2.8	-2.76	22.69
2008	-4.1	3.9	0.1	-4.04	26.73
2009	-6.6	0.6	-3.5	-6.23	32.96
2010	-6.9	2	3	-6.58	39.54
2011	-6.2	3.1	1.6	-5.83	45.36
2012	-4.2	2.6	1.2	-3.89	49.25
* 2013	-4.1	1.9	1.2	-3.77	53.03

المصدر: الملاحق رقم 1-6.

* تقديرات.

ويمكن تمثيل معدلات العجز الحقيقية ومعدلات الديون المتراكمة في الشكل التالي:

الشكل (3-1): تطور العجز والديون في الإقتصاديات المتقدمة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

يلاحظ من الجدول أن معدلات العجز بأغلب السنوات تتجاوز معدلات نمو الناتج؛ أي زيادة الإستدانة بنسب أكبر.

و العجوزات المسجلة عبر السنوات ذات أهمية و معظمها تتجاوز 3% وأن الحكومات لا توفّق في تسديد الديون المتراكمة، وبأخذ معدل نمو الناتج ومعدل التضخم وبتراكم العجوزات المتتالية عبر السنوات؛ يرتفع حجم الديون ليبلغ في سنة 2013، 53% من الناتج المحلي الحقيقي لسنة 2001 والمتوقع 110% سنة 2015، وقد يظهر ان الفرق كبير بين نتيجة الدراسة والمتوقع وهذا راجع للأسباب التالية:

- باعتبار أن الدين هو مجموع العجوزات المتتالية والدراسة اقتصر على الفترة 2001-

2013 ولم تأخذ بعين الاعتبار الديون السابقة لهذه الفترة.

- لم يؤخذ الناتج على أساس الأسعار الجارية بل على أساس أسعار حقيقية للناتج المرجعي لسنة 2001.

- إن حجم المديونية المقدم كتوقع لسنة 2015 يخص جميع دول العالم؛ بينما هذه الدراسة مقتصرة على اقتصاديات الدول المتقدمة.

ثانياً: الأزمة المالية أسبابها وتداعياتها على الموازنة العامة

نشأت الأزمة المالية التي عاشتها معظم دول العالم في نهاية العقد السابق نتيجة الإفراط في الاقتراض وترتبت عنها عجوزات مالية بمستويات مرتفعة.

1- العوامل المساهمة في الإفراط في الاقتراض ونشوء الأزمة:

ساهمت عدة عوامل في حدة وعمق أثر الأزمة؛ أهمها¹:

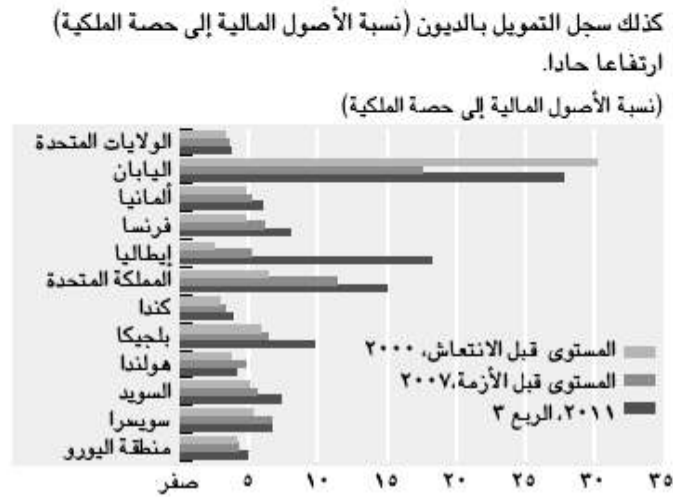
1:

- ماجد فوزي أبو غزالة، الاستراتيجيات الوقائية من الأزمات المالية والإقتصادية المعاصرة: ماليزيا نموذجاً، المؤتمر العالمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، عمان، الأردن، 1431 هـ، ص 5.
- محمد علي أبو شعله، الأزمة المالية العالمية وأثرها في التوجهات الغربية نحو الصيرفة الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي: "الأزمة المالية والإقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي" والذي نظّمته جامعة العلوم الإسلامية العالمية في الأردن بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، خلال الفترة: 25-26/ ذي الحجة 1431 هـ، الموافق: 1-2 ديسمبر 2010، ص 4.
- زهية كواش وفتيحة بن حاج جيلالي مغراوة، الأزمات المالية وعلاقتها بأسعار الفائدة، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، الملتقى الدولي الثاني يومي 5 و6 ماي 2009، مركز الجامعي خميس مليانة، ص 13.
- خالد غسان يوسف المقدادي، كيف غيرت الأزمة المالية النظام الإقتصادي العالمي والإسلامي العربي؟، دار النفائس، الأردن، 2011، ص 56.

- المبالغة في إصدار الأوراق المالية المضمونة برهونات عقارية؛
- ارتفاع أسعار الفائدة خلال الفترة التي سبقت عام 2007 نتيجة ارتفاع المعروض النقدي؛ مما جعل الإستثمار في هذه الأوراق المالية يبدو جذاباً؛
- تراكم أموال الدول النفطية خاصة الخليجية منها والعمل على استيعابها في المحافظ والصناديق الإستثمارية؛
- الإفراط في إصدار وتداول المشتقات المالية حتى بلغت قيمتها السوقية ما يزيد عن 120 تريليون دولار (نحو عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية)؛
- عدم وجود أي قوانين تنظيمية ورقابية على الأوراق المالية والمشتقات من قبل الجهات الرسمية (البنك الفيدرالي أو هيئة الأوراق المالية).

وما يميز الأزمة المالية الأخيرة انضمام قطاع الأسر والمؤسسات المالية لفئة المقترضين المبالغين خلافا لما جرت عليه العادة؛ أين الحكومات والشركات تقترض في الغالب بافراط، سجلت المؤسسات المالية ببعض الإقتصاديات المتقدمة مستويات كبيرة في الإستدانة وميزانياتها تضاعفت مقارنة بالحجم الكلي لإمكاناتها الحقيقية و ارتفعت نسبة المديونية لحصص الملكية بالمؤسسات المالية إلى مستوى عال في كثير من الأحيان مثلما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (2-3): تراكم الديون

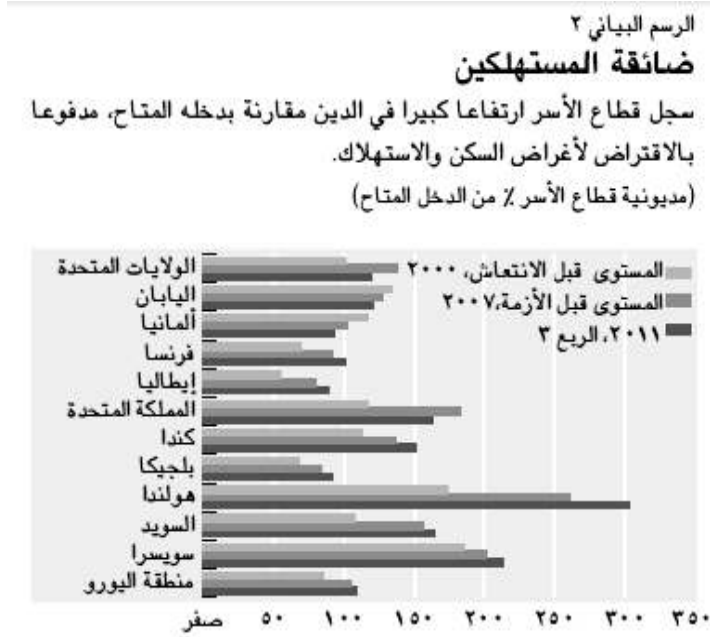


المصدر: ستين كلايسنز، تخفيض الديون، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2012، ص 21.

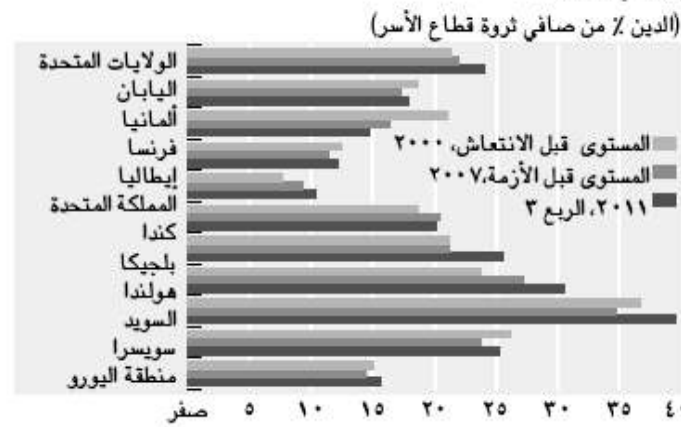
كما سجل قطاع الأسر معدلات كبيرة في الديون لتمويل المساكن والإستهلاك ويتضح من

الرسم البياني التالي:

الشكل (3-3): ضائقة المستهلكين



ولكن نتيجة لانتعاش أسعار المساكن والأسهم، ظل صافي ثروة الأسر عالياً حتى وقوع الأزمة حينما هبطت الأسعار، وانخفض صافي الثروة، وارتفع الدين.



المصدر: نفس المصدر والموضع السابقين.

يلاحظ من الشكل أن معظم الإقتصاديات المتقدمة شهدت أيضاً ارتفاعاً حاداً في نسب الدين إلى الدخل المتاح في قطاع الأسر خلال السنوات السابقة للأزمة، وظلت مديونيتها ثابتة حسب ما يعبر عنه مؤشر نسبة الديون للأصول في ظل ارتفاع أسعار المساكن والأسهم، لكن انكشفت مخاطر هذا المؤشر أثناء سنوات الأزمة بعد تدهور أسعار المساكن وتراجع صافي الثروة

لأقل من إجمالي الديون، التي أصبحت تتطلب زمناً أطول من الطبيعي لتتحول إلى سيولة وأصبحت الكثير من الأسر تواجه صعوبة تسديد الديون والقروض العقارية رغم انخفاض أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية فانتشرت حالة عدم السداد و ظهر ما يسمى بحلقات التأثير السلبي المرتد^{1*}.

أما على المستوى الكلي ونتيجة تراجع الإنفاق الكلي بنسبة كبيرة والتخوف من منح القروض من قبل المؤسسات المالية، كل هذا أثر في انكماش الإقتصاد؛ فتراجع كل من الإستثمار والإستهلاك وارتفع حجم البطالة بتراجع الطلب الكلي

2- الأزمة المالية وأثرها على الموازنة العامة:

إن ارتفاع مستويات العجز الموازني ما هو إلا انعكاس لاستمرار تراجع الإيرادات نتيجة الإنخفاض الشديد في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الإنفاق على الرعاية الصحية ومعاشات التقاعد، ومدفوعات الفائدة من العوامل الأخرى وراء ارتفاع نسب العجز والزيادة التي حدثت في الدين العام وما لحق بالقطاع المالي وبقطاع العقارات من ضرر، وحسب التوقعات ف 40% من الديون الجديدة انطلقا من 2007 تعود لتعويض تراجع الناتج والضرر الذي لحق بإيرادات الضرائب².

ولقد سجل العجز ارتفاعا في موازنات الدول المتقدمة من 1% سنة 2007 إلى 9% سنة 2009 من الناتج المحلي الإجمالي، ووصل إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي في كل من اليونان وإيسلندا، إيرلندا، اليابان واسبانيا نتيجة الضعف المستمر في تحصيل الإيرادات.

* التأثير السلبي المرتد: البيع بثمن بخس أقل من السعر التوازني.

1 ستين كلايسنز، تخفيض الديون، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2012، ص 20-23.

2 مارك هورتون، إلى أي مدى تصل قتامة المستقبل المالي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2010، ص 27-29.

ويُتوقع ارتفاع العجز المتوالي إلى سنة 2015¹؛ أين ينتظر أن تصل نسبة الديون إلى 110% من إجمالي الناتج المحلي، وهي ذروة تاريخية لم يعرفها العالم في السابق رغم وجود معدلات نمو؛ وإن كانت منخفضة، بالدول المتقدمة².

وكان الدين العام قد بدأ يتراكم قبل الأزمة وأثناءها وزاد بوتيرة أسرع إذ حافظت الدول على الإستدانة بنفس الحجم، ووفق دراسات حديثة تبين أن حجم الدين في ظل الأزمات يتسارع أكثر؛ فدراسة "روغوف و"رينهارت" (2009) Rogoff and Reinhart خلصت ومن خلال عينة من الفترات الزمنية الماضية أن الدين الحكومي قد يرتفع بنسبة 86% في المتوسط خلال السنوات الثلاثة لوقوع الأزمة. أما دراسة "ليفن و"فالانسيا" Laeven and Valencia (2008) توصلت أن تكلفة الأزمة المالية التي تتحملها المالية العامة قد تبلغ 85% من إجمالي الناتج المحلي، وهذا طيلة العقود الثلاثة التي تلي الأزمة و ارتفاع حجم الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي بنسبة 40% لنفس الفترة، وهذا ما استنتجته أبحاث "بالداتشي"، "غوبتا" و"مولاس" Gupta and Mulas Baldacci, (2009)³.

و أصبح يلاحظ في السنوات الأخيرة أن الدول التي تساهم بنسبة كبيرة في الناتج العالمي تعاني بدرجة مرتفعة من تكس في التزاماتها المالية وهذا ما يخلف⁴:

- ارتفاع مخاطر الملاءة المالية * ويزيد من تكلفة الاقتراض.
- الحد من قدرة أية حكومة على استخدام سياسة مالية كأداة تقويمية.

1 مارك هورتون، المرجع السابق، ص 26.

2 تقرير الرائد المالي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2013، ص 1.

3 إمانويل بالديتشي، وسانجيف غوبتا، وكارلوس مولاس-غراندوس، **السيطرة على الديون**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2010، ص 18.

4 نفس المرجع السابق ص 19.

* الملاءة المالية هي النسبة بين حقوق المساهمين ومجموع الموارد وكلما تراجعت عن 0.5 قلت الملاءة المالية للشركة المالية.

- ارتفاع أسعار الفائدة الذي أنتجته الديون المتراكمة يكون له أثراً سلبياً على نمو الناتج.

فإذا كان الإنفاق تجاوز حجم الدين ولجأت الحكومة للإقتراض بالفرق؛ فيندفع معدل الفائدة للارتفاع نتيجة التأخر في دفع المستحقات وينعكس ذلك على معدلات النمو؛ حيث أفادت بعض الدراسات أن ارتفاع الديون بنسبة 40% من إجمالي الناتج المحلي يدفع بمعدل الفائدة بـ 2% نحو الارتفاع أما معدل النمو فيتراجع ما بين 0,5 و 1% سنوياً¹. وهذا ما تؤكدته دراسة جيميل (Gemmell) (1981) أن الإقتراض الخارجي له علاقة سلبية مع الناتج المحلي إذا كان سعر الفائدة أعلى من معدل النمو، ولقد توصل عبد الحميد الساعاتي بدراسته "الدين العام والقراض العام: أثرهما على الرفاه" لنفس النتيجة إذا كان الإقتراض داخلياً². كما تواجه الدول المتقدمة تحدياً خاصاً بها وهو تزايد عدد السكان المحوّلين للمعاش لتقدم أعمارهم، فترتفع أقساط المعاشات والتأمينات الصحية مما يعقد أكثر سياسات الضبط المالي* بالتقليل من الإنفاق العام، ويتوقع أن تصل نسبة الرعاية الصحية والمعاشات إلى 5% من إجمالي الناتج المحلي خلال العشرين سنة القادمة نتيجة ارتفاع تكلفة التكنولوجيا المتطورة المنتجة والموجهة لخدمة متطلبات قطاع الصحة هذا من جهة؛ ونتيجة ارتفاع دخول الأفراد مما يضخم مستقبلاً من حجم المعاشات من جهة أخرى؛ باعتبار أن التركيبة السكانية للدول المتقدمة تميل وبقوة نحو الفئات الأكبر سناً³.

وكان تأثير الأزمة على الدول النامية والصاعدة ليس بنفس الحدة مثلما هو عليه الحال بالدول المتقدمة وهذا راجع لسياسة الضبط المالي وبرنامج التثبيت الاقتصادي المتبع من قبل حكومات

1 إمانويل بالديتشي، وسانجيف غوبتا، وكارلوس مولاس-غراندادوس، نفس المرجع السابق، ص 21.

2 عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، الدين العام والقراض العام: أثرهما على الرفاه، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1996، ص 9.

* يعالج الضبط المالي بالمطلب الأول من المبحث الثالث "وسائل الحد من تفاقم العجز الموازي" من هذا الفصل، ص 152.

** ركز مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي في ماي 2009 على الإنعكاسات الديموغرافية على الإنفاق، وهذا ما أكدته صندوق النقد الدولي أن التغيرات الديموغرافية بالدول المتقدمة أدت إلى زيادة في الإنفاق العام بين 4% و 5% من الناتج المحلي الإجمالي. أنظر: دايفد هال، لماذا نحن بحاجة ماسة للإنفاق العام؟، إصدار جامعة غرنتش، الولايات المتحدة، أكتوبر 2010، ص 82.

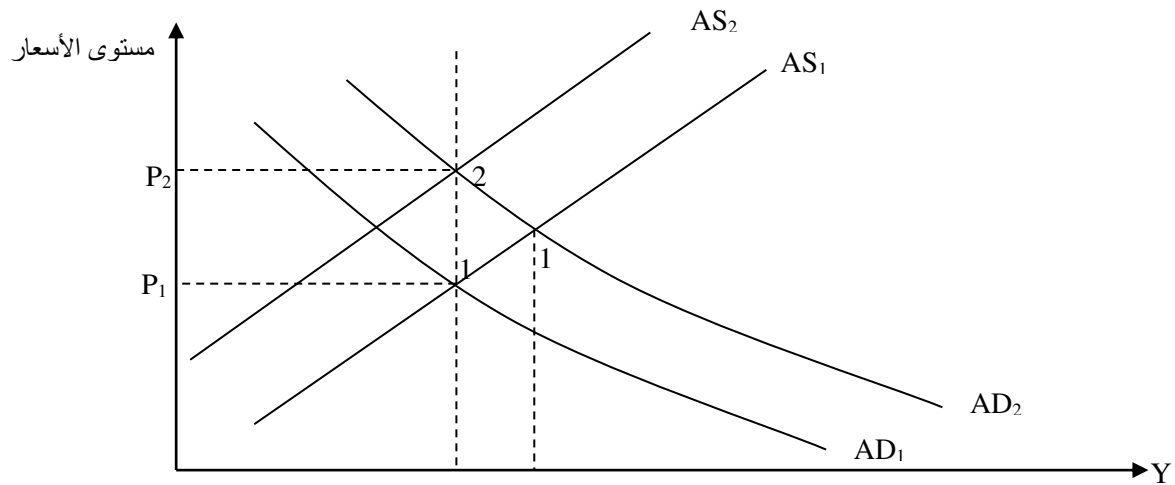
3 إمانويل بالديتشي، وسانجيف غوبتا، وكارلوس مولاس-غراندادوس، مرجع سابق، ص 20.

هذه الدول بمطلع القرن الحالي لتخفيف عبء الديون، التي تراجعت بنسبة 40% طيلة ثمانية سنوات بعد أن كانت 80% في سنة 2000، كما تراجع العجز الهيكلي من 4% إلى 2% لنفس الفترة نتيجة تنفيذ توصيات المؤسسات المالية؛ لكن هذا لم يمنع من إنتقال آثار الأزمة المالية؛ بسبب تراجع دعم موازنات البلدان الصاعدة والنامية، من قبل الدول المتقدمة، وارتفاع سعر الفائدة بالأسواق المالية العالمية مما أثرا سلباً على موازنات تلك الدول فيما بعد ¹.

المطلب الثاني: تفاقم العجز الموازني والتضخم

تستطيع الحكومة أن تمول عجزها في الموازنة عن طريق طبع النقود أين يكون له أثراً على الأساس النقدي * . والتضخم يولد حينما ينمو رصيد عرض النقود باستمرار ². والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل (4-3): الإستجابة لزيادة مرة واحدة فقط في الانفاق الحكومي



المصدر: سامي خليل، نظرية الإقتصاد الكلي - الكتاب الثاني : نظريات الإقتصاد الكلي الحديثة-، مصدر سابق، ص 1511.

1 إمانويل بالديتشي، وسانجيف غوبتا، وكارلوس مولاس-غراندوس، المرجع السابق ص 21.
* عولج العجز الموازني والأساس النقدي في بالمطلب الثاني من المبحث الأول "مفهوم العجز الموازني" بالفصل الثاني، ص 75.

2 سامي خليل، نظرية الإقتصاد الكلي - الكتاب الثاني : نظريات الإقتصاد الكلي الحديثة-، مرجع سابق، ص 1525، 1527.

فإذا مُوِّل العجز الموازني لأول مرة بإصدار نقدي جديد فيتحرك منحني الطلب الكلي إلى اليمين وترتفع الأسعار، ولو استمر العجز لفترة موائية أخرى ومُوِّل كذلك بإصدار نقدي ثانٍ؛ سيرتفع عرض النقود وينتقل منحني الطلب الكلي إلى أعلى؛ مسبباً ارتفاعاً آخر في مستوى الأسعار، و طالما الحكومة تلجأ لطبع النقود لتمويل العجز يستمر التضخم وبمعدلات كبيرة.

في غالب الأحيان تلجأ الدول المتقدمة لطبع النقود؛ لكن تعتمد أكثر على بيع السندات؛ كونها تحتوي على أسواق مالية كبيرة ومنظمة تستطيع أن تستوعب حجماً معتبراً من السندات الحكومية، عكس الدول النامية التي لا تحتوي على سوق يتميز بنفس الطاقة الإستيعابية للسندات ولا تجد سبباً آخر لتغطية العجز إلا طبع المزيد من النقود، ولوحظ أن الدول التي تتميز بمعدلات نمو كبيرة في عرض النقود هي تلك الدول التي تعاني اقتصادياتها من عجز مالي كبير ومستمر.

وقد يلجأ البنك المركزي لشراء للسندات؛ فيزداد الأساس النقدي بهدف الضغط على سعر الفائدة، فإن كان الأصل في تمويل الحكومة للعجز إصدار السندات لفترة طويلة؛ فإن الضغوط التصاعدية على أسعار الفائدة تستمر، فيقوم البنك المركزي بشراء السندات مرةً تلو الأخرى ويزيد الحجم المعروض من النقود الذي يتسبب في حدوث التضخم، إن اعتماد ظاهرة زيادة عرض النقود تعود للأسباب التالية:

- رغبة واضعي السياسات في تحقيق مستوى عالٍ من التشغيل؛
- وجود عجز مستمر لفترة طويلة في موازنة الحكومة.

المطلب الثالث: تفاقم العجز الموازني وأثره على الميزان التجاري

عرفت اقتصادات الدول المتقدمة خلال الثمانينيات ظاهرة مزاحمة صافي الصادرات كنتيجة لآلية التوسع المالي ولجوء الحكومة لرفع أسعار الفائدة بهدف تشجيع شراء السندات

الحكومية، فارتفعت قيمة العملة المحلية وارتفعت أسعار الإنتاج المحلي ولم تعد قادرة على منافسة الواردات، وأصبحت تعاني من عجز تجاري دائم*، وترتب عن ذلك توقف المؤسسات وتسريح العمال وارتفاع مستويات العجز الموازي¹. والتفسير لذلك فيما يلي:

يعبر عن صافي الصادرات بالعلاقة²:

$$X_n = X - M$$

حيث أن X_n : صافي الصادرات**

X : الصادرات الإجمالية

M : الواردات

بإدراج أثر سعر الصرف للعملة المحلية مع العملة الأجنبية يمكن معالجة صافي الصادرات حيث يستعمل سعر الصرف الحقيقي وعلاقته بصافي الصادرات الحقيقية. وأن سعر الصرف الحقيقي يستبعد معدلات التضخم من سعر الصرف النقدي؛ فبافتراض e_r سعر الصرف الحقيقي و e سعر الصرف النقدي، P المستوى العام للأسعار المحلية، P_f المستوى العام للأسعار الأجنبية، باعتبار أن $P = \frac{X}{X_r}$ و $P_f = \frac{M}{M_r}$

$$P_f = \frac{M}{M_r} \text{ و } P = \frac{X}{X_r}$$

* توصلت الباحثة Wissem Ajili بورقة عمل منشورة ومعنونة:

Les deux déficits, budgétaire et du compte courant, sont-ils jumeaux ?

أن العجز الموازي وعجز الميزان التجاري مستقلان عن بعضهما بالدول النامية. لمزيد من التفاصيل أنظر:

Wissem Ajili, **Les deux déficits, budgétaire et du compte courant, sont-ils jumeaux ? Une étude empirique dans le cas d'une petite économie en développement**, université Paris Dauphine, 2004, p 27.

1 سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي - الكتاب الأول-، مرجع سابق، ص 544-546.

2 نفس المرجع والموضع السابقين.

** تم التطرق لصافي الصادرات السالب كفجوة للموارد الخارجية (عجز الميزان التجاري) بالمطلب الأول من المبحث الثالث "الآثار الاقتصادية لأدوات تمويل العجز الموازي" من الفصل الثاني، ص 105.

وعليه¹:

$$e_r = e \frac{P}{P_f}$$

ويمكن تحديد صافي الصادرات (رصيد الحساب الجاري)²

بالعملة المحلية:

$$X_n = PX_r - P_f M_r / e$$

أما صافي الصادرات الحقيقية

$$X_{nr} = X_r - \frac{P_f}{P} \frac{M_r}{e}$$

وعليه:

$$X_{nr} = X_r - M_r / e_r$$

ويمكن استنتاج أن³:

- ارتفاع e_r (تراجع العملة المحلية) يضغط على الواردات ويفضل استهلاك السلع

المحلية وينعكس بإيجابية على الميزان التجاري X_{nr} .

- انخفاض e_r (تحسن العملة الوطنية) يشجع على استهلاك الانتاج الأجنبي وينعكس

سلباً على الميزان التجاري X_{nr} .

ويمكن التوصل لنفس النتائج انطلاقاً من الطلب الكلي لإقتصاد مفتوح، باعتبار A تشير

إلى الإنفاق من قبل المحليين على الإنتاج المحلي، و X_n تشير إلى إنفاق غير المقيمين على

الإنتاج المحلي فتكون العلاقة⁴:

1 سامي خليل، نفس المرجع والموضع السابقين.

2 صالح تومي، مرجع سابق، ص 295-298.

3 نفس المرجع والموضع السابقين.

4 نفس المرجع والموضع السابقين.

$$A + X_n = (C + I + G) + (X - M)$$

فالمقدار A يتأثر بسعر الفائدة i والناتج المحلي Y :

$$A = f(y, i)$$

في حين صافي الصادرات X_n تتأثر بالناتج المحلي Y والناتج الأجنبي Y_f وسعر الصرف

الحقيقي e_r .

$$X_n = f(Y, Y_f, e_r)$$

$$\frac{\delta X_n}{\delta Y} < 0, \frac{\delta X_n}{\delta Y_f} > 0, \frac{\delta X_n}{\delta e_r} < 0$$

هذا يعني ¹:

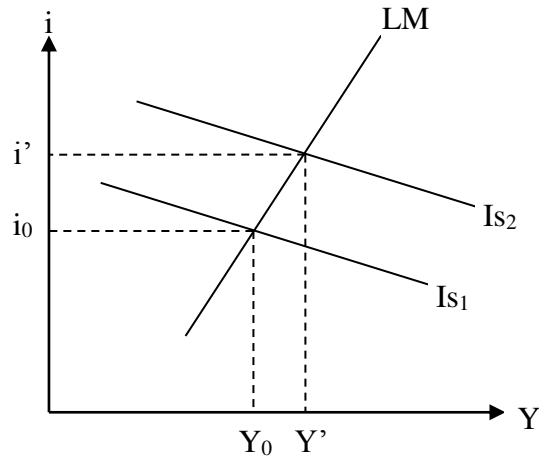
- بزيادة الطلب الأجنبي Y_f يتحسن الميزان التجاري مع ثبات بقية العوامل.
- يحسن التراجع الحقيقي لسعر الصرف من الميزان التجاري وبالتالي يرتفع الطلب الكلي.
- انخفاض الناتج المحلي يزيد من الواردات ويزيد في تدهور الميزان التجاري.

ويتوضح علاقة الناتج الأجنبي وسعر الصرف الحقيقي وأثرهما على مستوى الناتج

التوازني يتضح من خلال الشكل التالي:

1 صالح تومي، نفس المرجع والموضع السابقين.

الشكل (5-3): أثر الزيادة في الناتج الأجنبي



المصدر: تومي صالح ، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر ، 2004، الجزائر، ص

.298

إن زيادة أسعار الناتج الأجنبي نتيجة تراجع قيمة النقود المحلية يرفع من الطلب على الإنتاج المحلي بانتقال منحنى IS إلى اليمين حتى يتحقق التوازن من جديد وباندفاع سعر الفائدة للأعلى¹. وعليه إن زيادة الإنفاق العام والمبالغة فيه عن طريق التمويل ببيع السندات الحكومية وإغراء المشتريين بسعر الفائدة المرتفع يزيد من قيمة العملة المحلية و يرفع من القيمة الإسمية للناتج المحلي فيزيد الطلب على الإنتاج الأجنبي وترتفع الواردات مما يضخم من مستويات كل من عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة.

المبحث الثاني: أسباب تفاقم العجز الموازني

ينظر للأسباب التي تدفع بالعجز الموازني للإرتفاع من ناحيتين .ناحية النفقات العامة وزيادة حجمها، وناحية الإيرادات العامة وتراجعها.

1 صالح تومي، نفس المرجع والموضع السابقين.

المطلب الأول: تطور حجم النفقات العامة

أصبحت ظاهرة زيادة حجم النفقات العامة بجميع الدول محل بحث واهتمام من قبل كثير من بحاث علم المالية. وكانت تفسيراتهم للظاهرة وأسبابها كما يلي:

أولاً: تفسيرات تزايد النفقات العامة:

لقد فسر الكثير من المهتمين بالمالية العامة ظاهرة تزايد النفقات العامة، أهم التفسيرات التي قدمها "واغنر" "WAGNER" وكذلك التي قدمها كل من "بيكوك" "PEACOCK" و "ويزمان" "WISMAN"¹:

- تفسيرات "WAGNER": يرى "WAGNER" أن حجم القطاع العام ينمو ويتطور بنمو الناتج المحلي والذي بدوره يؤدي إلى تغيرات في البنية الاقتصادية والبنية الاجتماعية؛ أي زيادة الطلب الكلي والذي يتضمن الطلب الحكومي الذي يغطي الإنفاق العام. و يعتبر قانون "WAGNER" النفقات العامة المتغير التابع والناتج المحلي المتغير المستقل عكس كينز الذي يرى بأن الإنفاق العام هو الذي يؤثر في الناتج المحلي. ويفسر "WAGNER" أن نمو الناتج يترتب عنه تنمية اقتصادية تتجسد في توسع رقعة النسيج الصناعي وزيادة النشاط التجاري، مما يتطلب نفقات حكومية إضافية، وهذا يعود للأسباب التالية:

:1

- سعد أولاد العيد، مرجع سابق، ص 55-58.
- بوددخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي: حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص 55-59.
- Louis Sutre, **Cours finances publiques**, -l'économie et gestion- Université Montesquieu Bordeaux IV, 2010, p 12.

- إن زيادة حجم الهيكل الإقتصادي بمكوناته يتطلب جهازاً إدارياً ورقابياً كبيراً؛ يتحقق بتوظيف مستخدمين جدد وامتلاك وسائل مادية إضافية تساعد على القيام بمهمة الرقابة وإدارتها .
- إن النمو الإقتصادي وتوفر المداخل والإيرادات العامة يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الخدمات الحكومية كالتعليم والصحة...
- استثمار الحكومة في مشاريع ضخمة لا يستطيع القطاع الخاص الإستثمار بها؛ باعتبارها مشاريع لا تحقق مردودية اقتصادية كبيرة.

إن العلاقة التي تجمع بين التغير في النفقات العامة والتغير الحاصل في الناتج المحلي علاقة تتميز بالمرونة وحسب هذه العلاقة فالفرد بالمجتمع يستفيد أكثر من النفقات العامة مقابل استفادته من الناتج المحلي في حالة زيادتهما، ولقد اقترحت عدة دوال للتعبير عن العلاقة بين تغيرات الناتج المحلي وتغيرات النفقات العامة وأهم هذه الدوال هي دالة "موسغراف" "MUSGRAVE" المحددة حسب العلاقة

$$\frac{G}{Y} = f\left(\frac{Y}{N}\right)$$

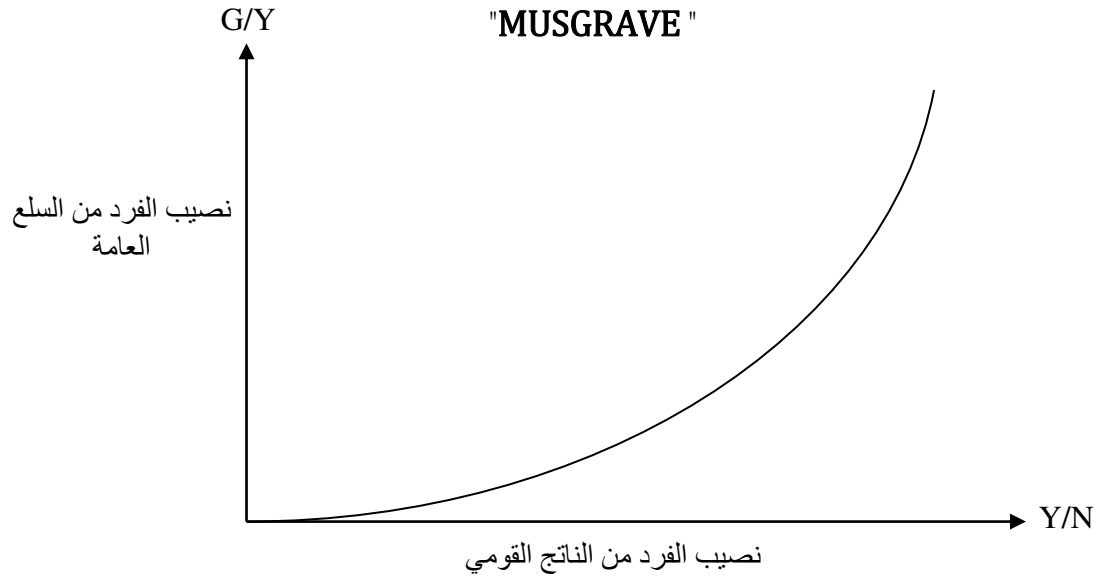
باعتبار أن G الإنفاق الحكومي الفعلي؛

Y الناتج الحقيقي؛

N عدد السكان.

أي أن دالة MUSGRAVE هي نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي بدلالة نصيب الفرد من الناتج المحلي، ويمكن أن تأخذ المنحنى التالي:

الشكل (3-6): قانون "WAGNER" لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة وفق دالة



المصدر: سعد أولاد العيد، ترشيد سياسة الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة - حالة

الجزائر -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013، ص 56.

ولقد أظهر قانون "WAGNER" صحته بالدول التي بدأت في النهوض باقتصادياتها وتحسين معيشة أفرادها؛ حينها تكون مرونة تغير النفقات العامة أكبر من الواحد بالنسبة لتغير ناتجها المحلي، لكن تتراجع معدلات النمو باقتراب اقتصاديات الدول من مستوى التشغيل الكامل وتسجل تراجعاً في مرونة تغير النفقات العامة مقارنة مع تغيرات الناتج المحلي خاصة حينما تلتزم بإنفاق عام محدود يخلف عجزاً موازناً لا يتجاوز 3%.

• تفسيرات PEACOCK-WISMAN: يرى كل من PEACOCK و WISMAN وبعد

دراسة أجريها على تطور النفقات العامة طيلة ستة عقود والخاصة ببريطانيا، واستخلصا أن

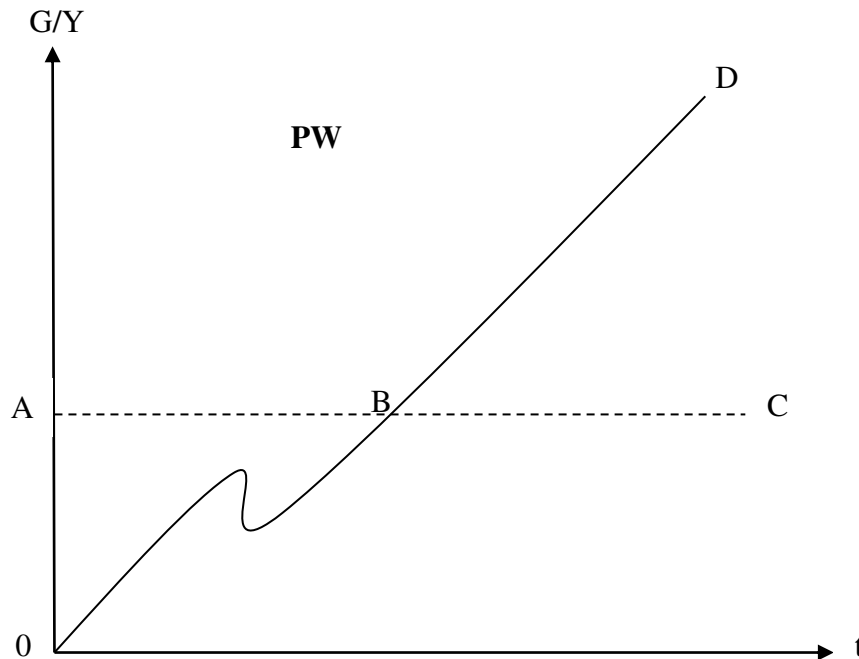
النفقات العامة تتطور وفق طفرات ليس وفق اتجاه محدد وهذا يعود للأسباب التالية:

- الإستبعاد والإزاحة: إن كل من الإنفاق والإيراد القويين يحلان محل الإنفاق والإيراد الضعيفين حينما يعيش المجتمع ظروفًا استثنائية، فالحروب والإضطرابات السياسية تتطلب إنفاقاً أكبر وإيراداً أكبر أيضاً؛ مقارنة مع إيرادات ونفقات فترات الهدوء والسلم الاجتماعيين. وتحافظ النفقات العامة والإيرادات العامة على مستواها المرتفع حتى وإن استعادت الدولة الأمن والسلم وأصبحت تعيش في ظروف طبيعية، فيصبح من الصعب العودة إلى المستويات المنخفضة من الإنفاق ومن الإيراد.

- أثر البحث والتفتيش عن الحاجات العامة الجديدة: إن ظاهرة التطور التي تعرفها الإنسانية تبرز حاجات عامة جديدة، تضطر الحكومات لتنفيذها وتلبيتها مما يزيد من نفقاتها العامة.

- أثر التركيز: إن رغبة الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والتركيز على المساهمة في النشاط الإقتصادي؛ دوافع لزيادة النفقات العامة.

الشكل (7-3): فرضية PEACOCK-WISMAN لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة



المصدر: سعد أولاد العيد، ترشيد سياسة الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة - حالة الجزائر،

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013، ص 58.

حيث تمثل t الزمن، في حين G/Y نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعبر المنحنى PW عن تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج الإجمالي عبر الزمن، ويبين الشكل (7-3) أن الاضطرابات الاجتماعية تؤدي إلى حصول زيادة مطردة في هذه النسب إلى أن تستقر عند النقطة A بسبب أثر الإزاحة، وكان من المفروض أن يكون المسار الذي تأخذه هذه النسبة فيما بعد هو القطعة المستقيمة $[CB]$ ؛ إلا أن نتائج أثر التفتيش وأثر التركيز يؤدي إلى ارتفاع النسبة إلى النقطة D .

وعلى ضوء ما تقدم؛ يتبين أن زيادة النفقات العامة ظاهرة مستمرة خاصة باقتصاديات الدول النامية، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال إحصائيات المالية العامة، وكنموذج الدول العربية وهذا بالرجوع الملاحق (8-30) واستغلالها للفترة الممتدة من 2000 إلى 2012 حيث تظهر النفقات العامة وتطورها في الجدول التالي:

الجدول (2-3): تطور النفقات العامة بالدول العربية

النسبة المئوية لتراكم نسب التغير $\Sigma R'$	* النسبة المئوية لتغير النفقات العامة منسوبة لسنة 2000 R'_{2000}	النسبة المئوية للنفقات العامة R	السنوات
		198,49	2000
3,95	3,95	206,33	2001
4,06	0,11	206,54	2002
12,84	8,78	223,97	2003
29,56	16,73	257,17	2004
53,55	23,99	304,79	2005
77,64	24,09	352,6	2006
133,92	56,27	464,3	2007
189,69	55,77	575	2008
220,97	31,29	637,1	2009
257,70	36,73	710	2010
310,65	52,95	815,1	2011
357,50	46,85	908,1	2012

المبالغ بملايير الدولارات

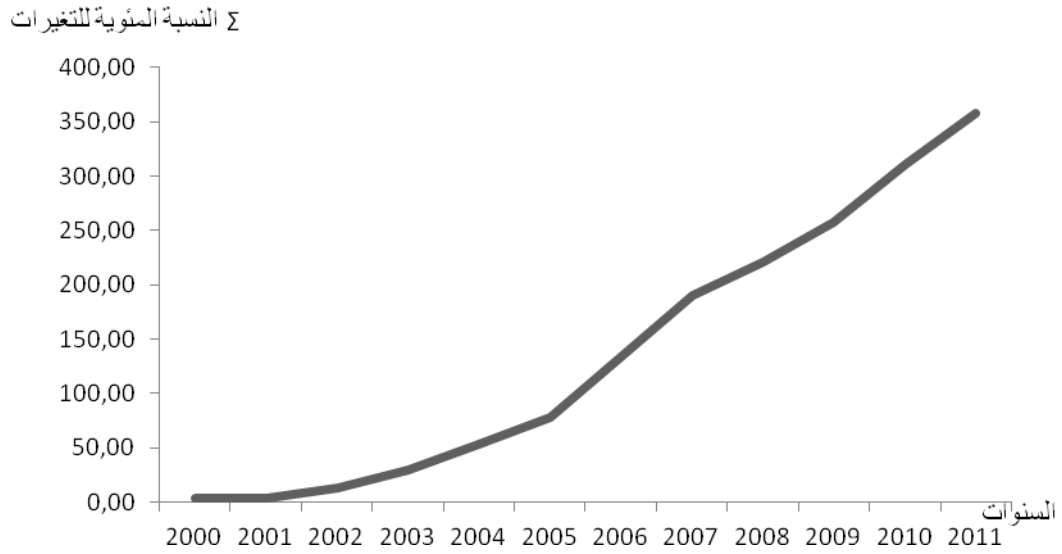
المصدر: من إعداد الطالب وبالاغتماد على الملاحق (7-30).

وبتمثيل تراكمات نسب تغير النفقات العامة ينشأ البيان التالي:

* تستخرج نسبة تغير لسنتين متتاليتين والمنسوبة لسنة 2000 وفق العلاقة:

$$\frac{V_k - V_{k-1}}{V_{2000}}$$

الشكل (8-3): منحنى تطور النفقات العامة بالدول العربية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

ومن أجل مقارنة تطور النفقات العامة بالدول العربية مع تطور النفقات العامة

باقتصاديات الدول المتقدمة يمكن استغلال الملحق رقم 31 لدراسة تغير حجم النفقات العامة

باقتصاديات الدول المتقدمة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (3-3): تطور النفقات العامة باقتصاديات الدول المتقدمة

النسبة المئوية لتغير نسب التغير $\Sigma R'_{2001}$ (%)	* النسبة المئوية لتغير النفقات العامة منسوبة لسنة 2001 R'_{2001}	النسبة المئوية للنفقات العامة R_i	السنوات
-	-	2,8	2001
3,39	3,39	3,3	2002
5,83	2,44	2,3	2003
7,67	1,84	1,7	2004
9,1	1,43	1,3	2005
10,99	1,890	1,7	2006
13,02	2,030	1,8	2007
15,66	2,640	2,3	2008
19,21	3,550	3,1	2009
20,27	1,060	0,9	2010
19,446	-0,824	-0,7	2011
20,026	0,580	0,5	2012
19,56	-0,466	-0,4	2013

المصدر: من إعداد الطالب وبالإعتماد على الملحق رقم 31.

وبناءً على نسب التغيرات النفقات العامة المتراكمة يظهر الشكل التالي:

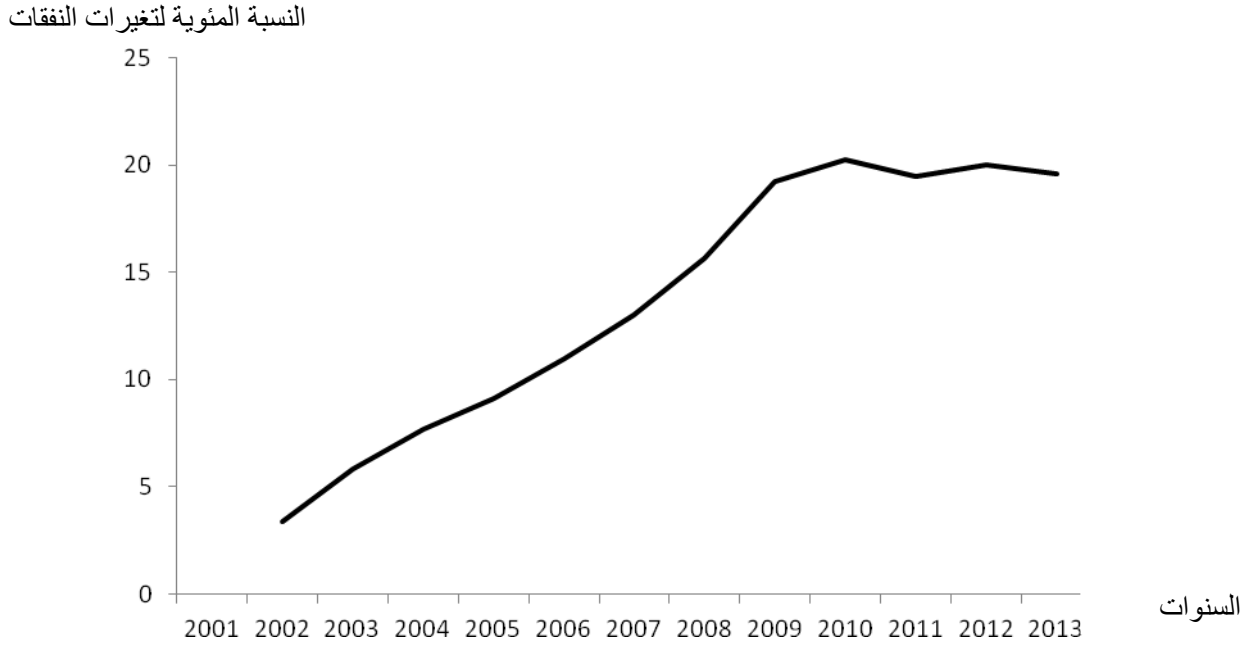
* لا يمكن الإعتماد في التحليل على النسب R مثلما هي مدرجة بالملحق رقم 30 وتمثيلها إلا بعد تعديلها وإنسابها لسنة الأساس 2001 باعتبار أن $V_1, V_2, V_3, \dots, V_n$ أحجام النفقات العامة المقابلة لسنوات $1, 2, 3, \dots, n$ على الترتيب فالنسبة R_k للسنة k قبل التعديل تتحدد بالنسبة: $\frac{V_k - V_{k-1}}{V_{k-1}}$ والأصح هو إنساب جميع الفروقات لـ V_1 (ف $V_1 = V_{2001}$) $\frac{V_2 - V_1}{V_1} = R_2$ وبنفس الطريقة: $V_2 = V_1(1 + R_2) \leq \frac{V_3 - V_2}{V_2} = R_3$ وعليه:

$$\frac{V_k - V_{k-1}}{V_1} = (1 + R_2)(1 + R_3) \dots \dots \dots (1 + R_{k-1})R_k$$

وهي النسبة المعدل و يرمز لها بـ: R'_k

ويمكن تطبيق أيضاً العلاقة المتوصل إليها بتراكم نسب العجوزات الموازنة مع إهمال معدلات التضخم.

الشكل (9-3): منحنى تطور النفقات العامة باقتصاديات الدول المتقدمة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

وبمقارنة المنحنى (8-3) مع المنحنى (9-3) نلاحظ أن:

تطور النفقات العامة أكثر حدة بالدول العربية الذي بلغ تقريباً نسبة 400% سنة 2011 ؛ وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط مما زاد من حصيلة إيرادات الدول المنتجة ومن انفاقها أيضاً، وكذلك تأثر أسعار السلع والخدمات وارتفاعها بالأسواق العالمية والموجه لتلبية الحاجات العامة، إضافة لمعدلات التضخم المرتفعة التي تعيشها هذه الدول والتي بلغت في سنة 2012 10.7% (أنظر الملحق 32) بالإضافة لحجم العمالة بالقطاع الحكومي وما تتطلبه من كتلة أجرية كبيرة، ومدفوعات الدين العام بالدول غير النفطية وآخر عامل مهم دفع بالنفقات العامة نحو الارتفاع هو عامل الاستقرار السياسي الذي غاب عن بعض الدول العربية وتأمينه يحتاج إلى غلافات مالية كبيرة.

وبالمقابل يسجل باقتصاديات الدول المتقدمة نسب تغيرات بالنفقات العامة لا تتعدى في أقصاها نسبة 20%؛ وهذا يعكس مستوى تدخل الدولة المحكم والمدرّوس وانعكاساته الإيجابية على الوضع الاجتماعي والسياسي والإقتصادي؛ وإن سجل تراجعاً في السنوات الأخيرة كنتيجة لاستخدام أدوات الضبط المالي بهدف الحد والتقليل من العجز الموازي الذي أصبحت تعاني منه وبشدة الدول المتقدمة. وعموماً يرى كثير من علماء المالية العامة استمرار زيادة النفقات العامة يعود لعدة أسباب والتي تعالج على النحو التالي:

ثانياً: أسباب تزايد النفقات العامة

تقسم أسباب تزايد النفقات العامة إلى أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية.

أ- الأسباب الظاهرية:

يقصد بالأسباب الظاهرية تلك الأسباب التي تعود إلى زيادة النفقات العامة بشكل لا يغير من مستوى ونوع الخدمات العامة الموجودة من قبل¹، ويمكن إجمالها في ثلاثة أسباب:

• انخفاض قيمة النقود:

إن التدهور المستمر في قيمة النقود عادةً ما يؤدي إلى انخفاض قوتها الشرائية، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار؛ وهذا ما تعانيه الدول غير المصنعة حيث تدفع حكوماتها مبالغ طائلة لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات التي كانت تشتريها فيما سبق عن طريق دفع مبالغ أقل، وعليه فإن زيادة النفقات العامة في مثل هذه الأحوال سببه ارتفاع أسعار السلع والخدمات وليس لزيادة الكميات منها *.

1:

- جمال يرقى، مرجع سابق، ص 33.
- محمد خالد المهاني وخالد شحادة الخطيب، المالية العامة، مرجع سابق، ص 109-112.
- * يمكن الاستعانة بالأرقام القياسية لاستخراج النفقات العامة بالأسعار الحقيقية وفق العلاقة:

$$\frac{\text{النفقات العامة بالأسعار الجارية}}{\text{المستوى العام للأسعار}} \times 100 = \text{النفقات العامة بالأسعار الثابتة}$$

• **اتساع مساحة الإقليم وازدياد عدد سكانه:**

تتعرّض بعض الدول إلى زيادة مساحتها الكلية نتيجة لإتحادها مع دولة مجاورة أو ضم بعض الأراضي إليها مما يؤدي إلى زيادة نفقاتها العامة أو زيادة عدد سكانها؛ مما يؤدي إلى زيادة نفقاتها العامة.

• **تغير في تطبيق قواعد المحاسبة المالية العامة:**

يمكن حصره في النقاط التالية:

- الانتقال من الموازنة بالقيم الصافية إلى الموازنة بالقيم الإجمالية *.
- تناسبية حجم النفقة العامة و الحدود الزمنية للسنة المالية، فطول السنة المالية يرفع من حجم النفقة العامة.
- تعدد الموازنات وتداخل عناصرها قد يؤدي إلى تكرار حساب يظهر ويضم من حجم النفقة.

ب- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة:

النفقات الحقيقية تزيد من حجم الإنفاق من قبل الأفراد مع بقاء تعدادهم ثابتاً واستقرار في الرقعة الجغرافية للإقليم. وتنقسم الأسباب الحقيقية إلى أسباب اقتصادية، أسباب سياسية وأسباب اجتماعية¹:

* تجري بعض الهيئات العمومية المقاصة بين إيراداتها ونفقاتها لتحول الصافي للخرينة العمومية، هذا منافياً لمبدأ عمومية موازنة الدولة كونه منافياً لمبدأ عدم تخصيص، فالتخلي عن الموازنة الصافية والتحول إلى الموازنة الإجمالية بالقيمة سيضخم من أرقام النفقات.

1:

- جمال يرقى، مرجع سابق، ص 34-37.
- فوزت فرحات، مرجع سابق، 2001، ص 297-311.
- يونس أحمد البطريق وسعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 111-112.
- المعطي عساف وعلي العربي، إدارة المالية العامة، دار مجدلوي للنشر، عمان، الأردن، ص 50.

• أسباب اقتصادية:

أهم الأسباب الاقتصادية لظاهرة تزايد النفقة العامة ما يلي:

- زيادة الناتج المحلي

ترتفع النفقات العامة بارتفاع الناتج المحلي، فتزداد حصيلة الضرائب وتوسع الدولة من نشاطها.

- تطوّر الفكر الإقتصادي والمالي:

تبنت الدولة سياسات توسعية في الإقتصاد؛ تجسيدا لمبادئ دولة الرفاه وتفعيلاً للنظرية الكينزية، مما ضاعف من حجم النفقات العامة بشكل كبير.

• أسباب إدارية:

تقتضي ممارسة الدولة لوظائفها الجديدة إقامة أجهزة إدارية تحتاج إلى نفقات تتحملها الدولة بهدف السير الحسن للأنشطة العامة.

• أسباب سياسية:

تمارس الدولة من أحزاب ومؤسسات النشاطات السياسية من انتخابات وتمثيل مختلف الفئات بالمجالس الشعبية مما يدفع بارتفاع مستوى حجم النفقات العامة، بالإضافة لحضور الدولة خارج الوطن بالقمم الدولية والمحافل العالمية والإشراكات في مختلف المنظمات الدولية؛ مما يحمل الدولة نفقات كبيرة، ومن مظاهر وأسباب ضخامة النفقات العامة هي النفقات العسكرية خاصة في ظل التطور الكبير لصناعة الأسلحة.

• أسباب اجتماعية:

يتحقق استمرار وبقاء الدولة بتماسك مكوناتها وضمن الولاء لسلطاتها بانتشار للعدل والإهتمام بانشغالات الأفراد ومساعدتهم والتوزيع المتكافئ للثروة، كل هذا أصبح من مقومات الدولة

الحديث مما زاد من نفقاتها على مختلف المستويات والمجالات: التعليم، المساعدات الإجتماعية، الرعاية الصحية وبرامج محاربة الفقر...

المطلب الثاني: تدني حجم الإيرادات العامة¹

إن دراسة الإيرادات العامة وتغيراتها لا يمكن أن تجرى مستقلة عن النفقات العامة، والإشكال الذي يطرح هو هل تساير الإيرادات في تزايدها الزيادة الحاصلة في النفقات العامة؟ مما لا شك فيه أن ثبات الإيرادات العامة أو تزايدها بوتيرة ضعيفة؛ في ظل تزايد سريع في حجم النفقات العامة، يفاقم من حجم العجز الموازي، والتفاوت الحاصل بين نمو النفقات العامة ونمو الإيرادات العامة يمكن الاستدلال عليه من خلال العلاقة الناتجة عن التغير النسبي للإيرادات العامة والتغير النسبي للنفقات العامة عبر سلسلة زمنية، وهذا ما يسمى بمصطلح مدى حساسية الإيرادات العامة للتغير الحاصل في النفقات العامة والمعبر عنها:

$$E_{T/G} = \frac{\Delta T}{T} / \frac{\Delta G}{G}$$

باعتبار أن $E_{T/G}$ معامل حساسية تغير الموارد لتغير النفقات العامة

ΔT التغير في الموارد العامة العادية و T الموارد العامة العادية

ΔG التغير في النفقات العامة و G النفقات العامة

فإذا كانت قيمة المعامل $E_{T/G}$ أقل من الواحد الصحيح أو متجهة إلى التناقص عبر

الزمن فهذا يعني وجود فجوة بين نمو الإنفاق العام ونمو الإيرادات العامة. و يكون عجزا موازنيا

1 رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، الطبعة الأولى، سينا للنشر، مصر، 1992، ص 69-80.

دائماً، وكلما اشتد اتجاه المعامل نحو الصفر أصبح العجز هيكلياً قد يصعب التغلب عليه في ظل الظروف الراهنة للتشغيل.

أما إذا كانت الموازنة تعاني من عجز ومعامل الحساسية متجه نحو الارتفاع عبر الزمن هذا ما يفسر بأن العجز في تراجع وأن الوضع المالي للدولة في الطريق الصحيح، بينما إذا كانت الموازنة تعاني عجزاً ومعامل الحساسية مساوي للواحد الصحيح فمن أجل القضاء على هذا العجز يجب بذل جهد كبير ولعدة سنين من أجل أن يرتفع المعامل ويتجاوز الواحد الصحيح، ويلاحظ أن معامل حساسية تغير الإيرادات لتغير النفقات بمعظم الدول ذات الإقتصاديات المتخلفة أقل من الواحد الصحيح؛ وهذا ما يؤكد استمرار العجز واتساعه عاماً بعد عام وتحوله إلى عجز هيكلي، وإحصاءات صندوق النقد العربي والمدرجة بالملاحق من 7-30 تسمح باستخراج الإنفاق العام والإيرادات الضريبية الممتدة من 2000 إلى 2012 وتحليلها يمكن الاستدلال على تفاقم العجز نتيجة زيادة حجم الإنفاق العام باستمرار مع زيادة أقل بالإيرادات الضريبية

الجدول (4-3): الإنفاق العام والإيرادات الضريبية بالدول العربية من سنة 2000 إلى

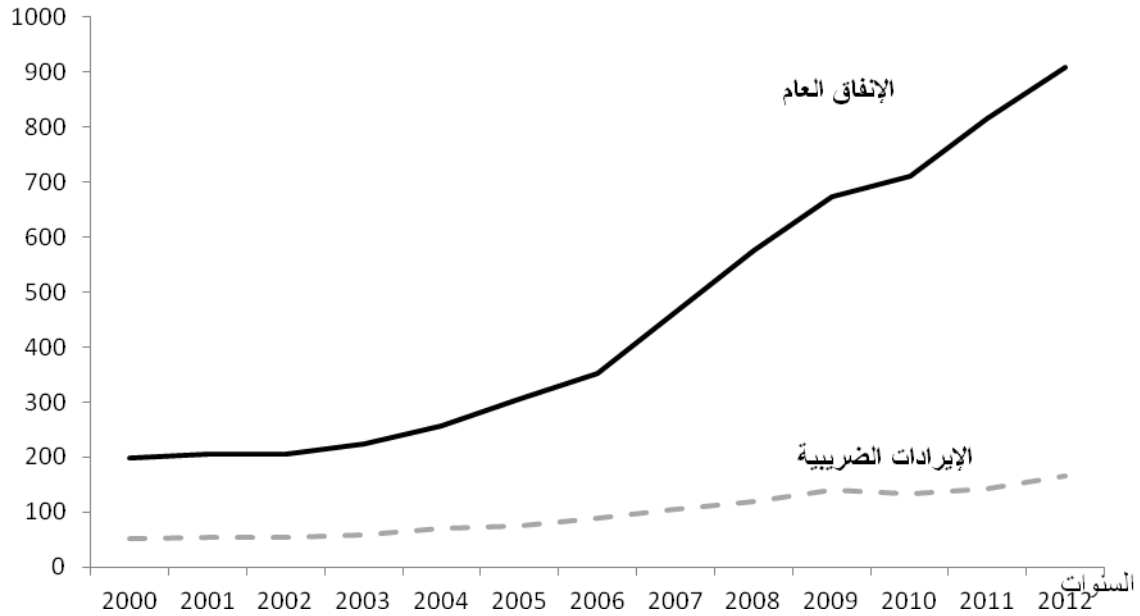
سنة 2012

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإيرادات الضريبية	52,51	54,1	55,19	58,6	69,9	75,91	88,9	104,3	120,3	139,6	132,2	142,2	165,1
الإنفاق العام	198,49	206,33	206,54	223,97	257,17	304,79	352,6	464,3	575	673,1	710	815,1	908,1

المصدر: من إعداد الطالب وبالاتماد على الملاحق من 7-30.

الشكل (10-3): الإنفاق العام والإيرادات الضريبية بالدول العربية من سنة 2000 إلى سنة

2012.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

واضح أن حجم الإنفاق العام أكبر من حجم الإيرادات الضريبية طيلة المرحلة قيد الدراسة؛ والسبب يعود في زيادة حجم النفقات العامة وباستمرار ارتفاع حصيلة الإيرادات النفطية كنتيجة لارتفاع أسعار البترول واستفادة الحكومات في تمويل النفقات العامة بينما ثبات الإيرادات الضريبية تقريباً و يعكس تباطؤ النشاط الإقتصادي، وأن معظم النصيب الأكبر من الضرائب يعود للضرائب المباشرة المفروضة على الرواتب والأجور؛ باعتبار أن القطاع الحكومي يضم أكبر عدد من العمالة.

إن زيادة الإنفاق العام دون أن تقابله زيادة معتبرة في الإيرادات السيادية يؤدي حتماً إلى اتساع الهوة بينهما ويتفاقم العجز الموازني؛ الذي سيصبح من الصعب التغلب عليه. ومن خلال معامل حساسية الإيرادات اتجاه النفقات يمكن الاستدلال على ما سبق بالاعتماد على علاقة مؤشر الحساسية ويمكن الاكتفاء فقط بأربع مراحل زمنية للسلسلة 2012-2000.

$$E_{T/G}^{00-03} = 0,9 \quad \text{فالأولى}$$

$$03-06 = 0,89 E_{T/G} \quad \text{الثانية}$$

$$06-09 = 0,93 E_{T/G} \quad \text{الثالثة}$$

$$09-12 = 0,52 E_{T/G} \quad \text{الرابعة}$$

إن النتائج المتتالية لمعامل الحساسية تدل على أن الدول العربية تعاني من عجز موازني مستمر، ومن الصعب التخلص منه، ويمكن إثبات ذلك من خلال إحصائيات الملاحق (30-7) الخاصة بالإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية من سنة 2000 إلى سنة 2012 وبعد استبعاد الإيرادات النفطية حيث يسجل عجزاً متزايداً وهذا باستخراج الفرق بين مجموع الإنفاق العام ومجموع الإيرادات الضريبية.

ويمكن أيضاً اللجوء لمؤشر يفيد للدلالة على تقاعس الإيرادات الرئيسية (الضرائب) في مسايرة النمو الحادث في الناتج المحلي الإجمالي، والمتمثل في مقياس مرونة الحصيلة الضريبية اتجاه التغير في الناتج المحلي والمعبر عنه بـ:

$$E_{T/Y} = \frac{\Delta T}{T} / \frac{\Delta Y}{Y}$$

باعتبار أن $E_{T/Y}$ في العلاقة الأخيرة تشير إلى مرونة الحصيلة الضريبية اتجاه التغير في الناتج المحلي.

ΔY التغير في الناتج المحلي.

ويمكن الأخذ بنفس التفسير الأول، فإذا كانت الموازنة العامة تعيش عجزاً وكان معامل المرونة أقل من الواحد؛ فالقضاء على العجز يتطلب زيادة الحصيلة الضريبية، أما إذا كان معامل المرونة أكبر من الواحد هذا يفسر ارتفاع نسبة الحصيلة الضريبية للناتج المحلي. وإذا كانت الموازنة يلزمها العجز وبمعامل مرونة أكبر من الواحد فهذا يعني أن العجز يعود لعوامل غير مالية. أما إذا كان معامل المرونة مساوياً لواحد مع وجود عجز فهذا يعني أن نسبة الحصيلة الضريبية للناتج المحلي مقبولة وإن كان يتطلب زيادة الحصيلة الضريبية حتى تتغلب الدولة على العجز.

ويمكن استغلال ما سبق بإحصائيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" المدرجة بالملاحق (34،35،36) والخاصة بالإتحاد الأوروبي والجدول التالي يجمع بين الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي:

الجدول (3-5): الإيرادات الضريبية والناتج الإجمالي المحلي بدول الإتحاد الأوروبي للسنوات: 2005، 2007، 2009، 2011.

السنوات	2005	2007	2009	2011
الضرائب	242781	396776	367676	423052
الناتج المحلي	13839605	17072270	16414340	17670288

المصدر: الملاحق (34-36).

ويمكن استخراج المرونات لسنوات متتالية:

$$E_{T/Y}^{05-07} = 2,73$$

$$E_{T/Y}^{07-09} = 1,92$$

$$E_{T/Y}^{09-11} = 2,14$$

إن نتائج المرونات تعكس مرونة الضرائب اتجاه الناتج المحلي وهذا ما يفسر أن العجز الموازي الذي عاشته الدول الأوروبية في السنوات الأخيرة يعود لعوامل غير مالية.

- و العوامل التي تحد من تطور الحصيلة الضريبية كإيرادات عامة رئيسية هي¹ :
- ضالة الطاقة الضريبية: وهي عبارة عن أقصى إيرادات ضريبية يمكن أن تحصل عليها الدولة في حدود الناتج المحلي دون المساس بالاعتبارات الإقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية للممولين؛ ونظراً للعلاقة والارتباط الشديد بين الطاقة الضريبية والناتج المحلي يسجل بالإقتصاديات الضعيفة طاقة ضريبية متدنية أين ينخفض فيها مؤشر الجهد الضريبي.
 - تدني الدخل المتوسط للفرد فيسجل بالدول التي تتميز بدخل فردي ضعيف تدني في مؤشر الجهد الضريبي عكس الدول التي تتميز بدخل فردي متوسط أو مرتفع.
 - درجة مستوى الناتج المحلي، فكلما زاد ناتج امحلي ارتفع الجهد لضريبي نتيجة زيادة الحصيلة الضريبية المطلوبة لمواجهة النفقات الحكومية المتزايدة في الجانب الإقتصادي والإجتماعي، أما إن كان ناتج الحكومي يقتصر فقط على مجالات محددة فيكون الجهد الضريبي منخفضاً.
 - حجم واتساع المبادلات العينية والتي تخرج عن الدائرة النقدية والتي تؤثر سلباً على الحصيلة الضريبية وتخفيض من مستوى الجهد الضريبي.
 - مسك محاسبة غير منظمة وغير دقيقة يأخذ بها قطاع الأعمال مما يترتب عنها فقدان كثير من الإيرادات الضريبية.
 - الإعفاءات الضريبية الكثيرة تقلل من الجهد الضريبي.
 - نظرة المجتمع للضرائب كأنها إجحاف وظلم في حق الممول ما يشجع على التهرب الضريبي.

:1

- رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، مرجع سابق، ص 75-101.

- **Anonyme, Déficits budgétaires, dette publique et compte courant. P 133, chapitre3.**

<http://www.cmap.mr/formation/CoursGestionMacro/chapitre3-20%session4.pdf>

- الأسواق غير الرسمية الموازية فانتشارها يحرم الدولة من جزء من الحصيلة الضريبية ويقلل من الإيرادات العامة.

المبحث الثالث: طرق الحد من تفاقم العجز الموازي

إن تفاقم العجز الموازي يتطلب البحث عن أساليب للتخفيف من حدته وتتلخص في أسلوب ضبط أوضاع المالية العامة، أسلوب التثبيت الإقتصادي (التصحيح المالي) و أسلوب إعادة هيكلة الديون.

المطلب الأول: أسلوب ضبط أوضاع المالية العامة وترشيد النفقات

وهنا يجب التمييز بين أدوات الضبط الخاصة بمراقبة العجز المؤقت وأدوات الضبط المالي الخاصة بعلاج العجز الهيكلي.

أولاً: مراقبة العجز المؤقت: باعتبار أن هذا النوع من العجز مرتبط بوضعية الإقتصاد حينما يمر بفترة انكماش وكونه لا يمثل خطراً في انتظار تراجعته بتحسّن النشاط الإقتصادي، فالأخذ بالعجز المؤقت يتم في حدود؛ بحيث يمكن التحكم فيه عن طريق ضبط النفقات العامة أو محاولة الدفع بالإيرادات للإرتفاع؛ وإن كان يصطدم الضغط على النفقات العامة بعائتين اثنتين:

- **الأول:** ما استحدثته المالية العامة نتيجة التزام الدولة بإشباع العديد من الحاجات العامة والأساسية وعلى ضوء تلك الحاجات تتحدد الإيرادات.

- **الثاني:** يتعارض مع ضبط النفقات العامة رد الفعل السلبي على الطلب العام نتيجة تراجع الإنفاق الحكومي وهذا يساعد من حدة اتجاه الإنكماش في تراجع الناتج المحلي أكثر، وتقل الحصيلة الضريبية.

ومن الأسباب التي لا تساعد أيضاً على ضبط الانفاق العام هو التزايد الطبيعي للنفقات العامة وعليه فتقليصها من أجل الحد من العجز الموازي المؤقت لا يكون له نتائج كبيرة تساهم في تحسين تقارب التوازن لجانبي الموازنة العامة. أما تفعيل الإيرادات العامة فيمكن أن يحد من الفارق بين جانبي الموازنة؛ لكن هذا الأسلوب أيضاً يقتضي الحذر والحيلة فزيادة الموارد لا تكون إلا برفع الحصيلة الضريبية التي لم يعد دورها يقتصر على الأثر المالي بل أيضاً على مدى ما تحققه من عدالة اجتماعية وحجمها الذي تتحمله الطبقات الميسورة من المجتمع؛ فيبقى سعر الضريبة مرناً في مجال محدد لا يمكن تجاوزه وإلا تأثر به أيضاً الوعاء الضريبي ويترك الناتج المحلي يتراجع وينتج عنه الإنكماش. أما الأخذ بزيادة الموارد و بالتوازي التقليل من النفقات كبديل يجمع بين ضغط النفقات العامة و زيادة الموارد؛ فهذا الحل يتطلب إعادة النظر في بنود النفقات العامة سواءً بالإستغناء عنها إذا لم يكن لها أية منفعة ومهما كانت طبيعتها وتشجيع تحصيل الإيرادات التي تساهم فعلاً في تطوير المالية العامة وتحسن من الوضعية الاجتماعية والإقتصادية¹.

ثانياً: علاج العجز الموازي الهيكلي: إن البحث عن حلول لعلاج العجز الموازي الهيكلي لا يجرى على مستوى الموازنة ومحاولة إعادة التوازن لها فقط بل يجب البحث عن حلول للوضع المالي والوضع الإقتصادي غير المتوازنين²، وعلاج العجز الهيكلي يتم بطريقتين:

أ- الأولى: التخفيف من معدل الزيادة في الإنفاق العام، وهنا يجب التمييز بين النفقات العامة عديمة الإنتاجية والنفقات العامة ذات الإنتاجية النسبية ونوع من النفقات يتميز بإنتاجية مرتفعة، فتضغط النفقات عديمة الإنتاجية، وتقل النفقات ذات الإنتاجية بالارتفاع والتي

1 عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 346-347.

2:

- عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 347-350.

- سعد أولاد العيد، مرجع سابق، ص 102-103.

- رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، مرجع سابق، ص 254.

يتوقع منها مخرجات تزيد من الناتج ، وعلى هذا الأساس يخفف المعدل الصافي لهذا النوع من النفقات ومن حجم العجز ، فمراجعة ومعالجة بنود الإنفاق العام تجرى على أساس فصل النفقات العامة التي تنشط الإقتصاد وتحركه عن النفقات العامة التي قد تؤدي إلى انكماش الإقتصاد، أي بإعادة توزيع واختيار بنود الإنفاق أثناء إعداد الموازنة على أساس النفقات الإنتاجية التي تدعم النمو .

والشكل التالي نموذج عن ترتيب النفقات العامة المدعّمة للنمو :

الشكل (3-11): ترتيب النفقات العامة المدعّمة للنمو



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق 38.

مما سبق فإن المنطق الإقتصادي يملّي حتماً ضرورة ترشيد هذا الإنفاق؛ وليس كل إنفاق عام يحقق منفعة عامة بإنتاجية؛ حيث إن كثيراً من مجالات الإنفاق تنطوي على إسراف شديد بل وأحياناً تنطوي على تبديد للموارد، وأهم مجال للإنفاق العام يمكن مزاولة الضغط عليه هو الإستهلاك الحكومي غير الضروري، أي تخفيض الإنفاق العام الذي لاينتج عنه آثارا سلبية على مستويات الإستهلاك الضرورية العامة أو على أداء الإدارات الحكومية أو على الخطط والمشروعات الإستثمارية أو على مقتضيات أمن الوطن.

وضغط الإنفاق الاستهلاكي غير الضروري سوف يتمخض عنه نتيجتين هامتين هما:

- أن كبح نمو الإنفاق الحكومي غير الضروري (أو تخفيضه) سوف يؤدي إلى تحرير موارد يمكن أن توجه لأغراض استهلاكية أو إنتاجية أو استثمارية أشد ضرورة ونفعاً للاقتصاد.

- أن الضغط على بنود الإستهلاك الحكومي غير الضرورية سيساهم في تقليل عجز الموازنة العامة وربما يؤدي إلى تقليل حاجة الحكومة للإقتراض من الجهاز المصرفي؛ وهو ما يؤدي ألى عدم زيادة عرض النقود والحد من ارتفاع الأسعار.

وتقاس كفاءة النفقات العامة أثناء تنفيذ الموازنة بمؤشرين :

- مؤشر المخرجات، بالنسبة بين المخرجات الفعلية والمخرجات المتوقعة لحجم المدخلات المرصود.

- مؤشر المدخلات، بالنسبة بين حجم المدخلات الفعلية وحجم المدخلات المتوقعة لحجم المخرجات الفعلية.

والهدف من المؤشرين هو تعظيم المنفعة المعنوية والحقيقية للنفقة وتوسيع أدائها لتستفيد منها أكبر فئة من المجتمع.

إن زيادة كفاءة الإنفاق وتفعيله هو أساس نجاح الترشيده، مع مراعاة معايير معينة يجب الإلتزام لها، وهي:

- الأول، ضرورة ألا يتجاوز معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الحكومي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

- الثاني، ضرورة الوصول -بشكل تدريجي- إلى ذلك الوضع الذي يتعادل فيه الصرف في مجالات الإنفاق العام الجاري مع الإيرادات الجارية للدولة بل يفضل أن تكون حصيلة

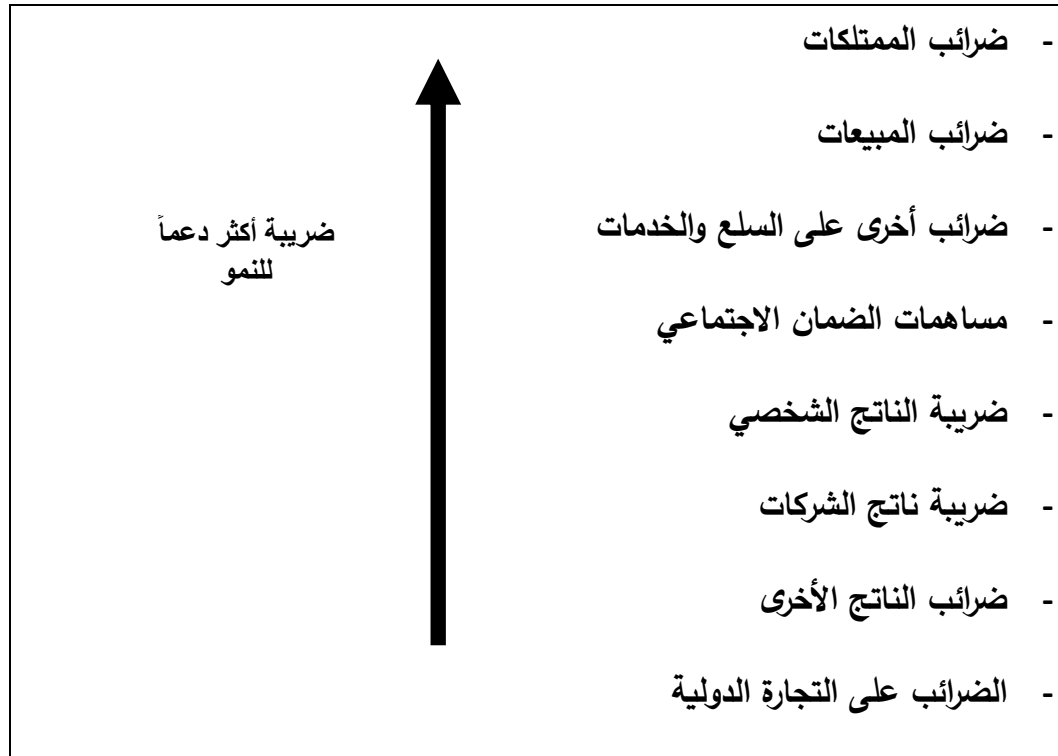
الإيرادات الجارية أكبر من الإنفاق الجاري حتى يتحقق فائض جاري يوجه إلى الإنفاق العام الإستثماري ومواجهة الإلتزامات الرأسمالية للدولة.

- الثالث، إن تحقيق الأمرين سأل في الذكر يتطلب ضرورة وضع برنامج دقيق للتقشف، يمكن بمقتضاه محاربة أوجه الإسراف والتبذير في بنود الإنفاق الإستهلاكي الحكومي.
- ورابعاً، ينبغي أن يشمل الترشيح علاج مشكلات القطاع العام وتحسين الإنتاجية في أدائه، وعلى النحو يجعل المشروعات المملوكة للدولة معتمدة على ذاتها في التمويل، وبذلك تقل مساهمة تلك المشروعات في إحداث العجز المالي الإجمالي للقطاع العام. وكل ذلك يتطلب إعادة النظر في السياسات التي فرضت على تلك المشروعات في مجال تسعير منتجاتها والعمالة المشتغلة فيها والإدارة التي تولت شؤونها، وحققها في توظيف الفائض الإقتصادي المتحقق فيها لأغراض الإستثمار اللازم لدعمها وتطويرها، وتحريرها من قيود المنافسة غير المتكافئة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

ب- الثانية: أما زيادة معدل الإيرادات العامة فهذا الجانب ما هو إلا انعكاس للوسيلة الأولى أي زيادة إنتاجية الإنفاق بحيث يترتب عليها زيادة الناتج المحلي الإجمالي فترتفع حصيلة الضرائب خاصة بهدف تغطية الإنفاق العام المحقق للإنتاجية وإذا كانت إنتاجية القطاع العام أقل من إنتاجية القطاع الخاص ومع مراعاة عدم تأثر الإيرادات العامة قد تخفّض الضرائب المفروضة على القطاع الخاص في إطار سياسة تهدف لتطوير الإقتصاد وإعادة توازنه ككل. بزيادة أنواع بعض الضرائب غير المباشرة وتوسيع مجال تطبيق الضريبة على القيمة المضافة على السلع الضرورية والمنتجات الصناعية التحويلية.

والشكل التالي يتضمن بعض أنواع الضرائب (الإيرادات) التي تدعم النمو:

الشكل (3-12): أنواع الضرائب (الإيرادات) التي تدعم النمو



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق 37.

واقترح "آرتر لافر" "Arter Laffer" علاقة بين معدل الضريبة و العائد الضريبي، والتي تعبر على أن إرتفاع معدل الضريبة ليس بالضرورة يؤدي إلى زيادة في الفائض الموازي بل قد يزيد من عجز الموازنة نتيجة تراجع القاعدة الضريبية. فيقل الحافز على العمل والإنتاج وانخفاض الناتج المحلي، بينما انخفاض معدلات الضريبة ينتج عنه زيادة الإستثمار والعمالة اي زيادة العائد الضريبي وبالتالي انخفاض في العجز الموازي¹ وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

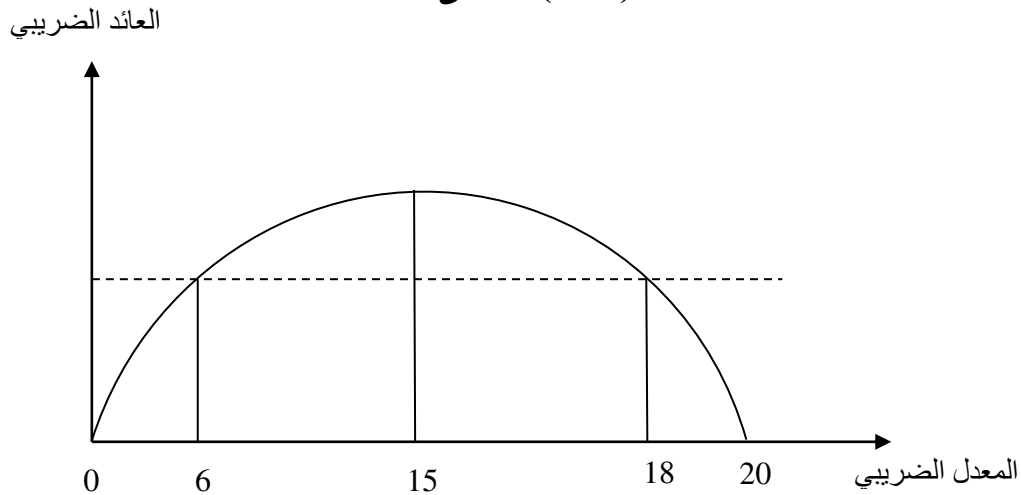
1:

- أسامة بن محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 283.

- **Dettes publiques**, p 15-16, chapitre 13.

<http://www.cmap.mr/formation/CoursGestionMacro/chapitre13-20%session4.pdf>

الشكل (3-13): منحنى Arter Laffer



المصدر: أسامة بن محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة

العربية السعودية، 1999، ص 284.

واضح من الشكل أن اسعار الضريبة متباينة في أثرها على عتى الموازنة العامة، وهناك سعر تكون الضريبة بأقصى فعاليتها وينتظر منها مساهمة قوية في دعم النمو.

المطلب الثاني: أسلوب التثبيت الإقتصادي

وهو الأسلوب المعتمد من قبل الهيئات المالية العالمية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)؛ كتوصيات موجهة للبلدان التي تعيش موازنتها عجزاً مالياً مستمراً من سنة إلى أخرى، والتي تحتاج إلى الدعم المالي بسبب الركود الإقتصادي المسيطر على اقتصادياتها وارتفاع حجم المديونية بها. وأفكار خبراء الصندوق مستمدة من الفكر النقدي الذي يؤمن بتلقائية النظام الرأسمالي في تنظيم نفسه وإعادة التوازن للإقتصاد، ويرون أن السبب الرئيسي للعجز الموازي التدخل الواسع للدولة في الحياة الإقتصادية مما زاد في ارتفاع حجم النفقات العامة وبدون ضوابط، ولاستدراك الزيادة المفرطة في النفقات؛ فأصحاب الفكر النقدي يعارضون تدخل الدولة الكبير، ويطالبون باقتصارها على الوظائف التقليدية وتحجيم دور الموازنة العامة ويعتبرون أن التوظيف

الكامل للعمالة ليس هدفاً رئيسياً، بل يجب أن تبقى نسبة من المجتمع دون عمل وهو أمر مطلوب لتفعيل سوق العمل.

واتسعت رؤية النقديين لتشمل اقتصادات الدول غير المتقدمة، ويفسرون العجز الموازي الذي تعاني منه الإقتصاديات النامية ناتج عن فائض طلب عن العرض الحقيقي، و أن حجم تطلعاتها أكبر من مواردها، وهو الذي سبب تضخماً ومديونية. ومن أجل إعادة التوازن الإقتصادي لهذه البلدان يجب القضاء على هذا الفائض من الطلب، والذي يقابله أيضاً فائض نقدي بانتهاج سياسة متشددة في إدارة الطلب الكلي، بالتقليل من الإنفاق الجاري والإنفاق الإستهلاكي، وحتى إن كان من نتائجه انكماشاً اقتصادياً، لهذا يجب الإلتزام بمجموعة من الإجراءات بهدف التقليل من الإنفاق العام وزيادة الموارد المالية¹.

فالتدابير التي تهدف لتخفيض الإنفاق العام تتمثل في:

- تخفيض في حجم النفقات التحويلية ذات الطابع الإجتماعي برفع الدعم عن أسعار السلع الضرورية.
- تخفيض الأجور ووضع حد أقصى لها وتجميد العلاوات وإلغاء الوظائف الشاغرة والمؤقتة وتجميد التعيين وفصل العمال إذا لم تكن هناك حاجة إليهم، وإعادة النظر في التأمينات الإجتماعية وشروط الحصول على منح التقاعد.

1 أنظر:

- جمال يرقى، مرجع سابق، ص 123-127.
- رمزي زكي، مرجع سابق، ص 153-164.
- فضيلة جنوحات، مرجع سابق، غير مصفحة.
- دايفد هال، مرجع سابق، ص 83-84.

- انتهاج سياسة حيادية في التوظيف ولا تقدم على توظيف خريجي المعاهد والجامعات كي يتراجع بند الأجور بالموازنة العامة؛ وتقوم آلية كل من العرض والطلب بدورها في سوق العمل حتى وإن نتج عن ذلك ارتفاع في معدلات البطالة.
- إلغاء آلية الدعم للوحدات الإقتصادية العامة التي تحقق خسارة إما بتصفيتها أو التنازل عنها للقطاع الخاص.
- الحد من الإنفاق في مجال التعليم والصحة سواء منه الإستثماري أو الجاري، ويستحسن السماح للقطاع الخاص بالمساهمة في تقديم الخدمات بهذين المجالين بواسطة خوصصة المستشفيات والعيادات والمعاهد والمدارس باعتماد مزيج من الرسوم يدفعها المستفيدون.
- توقف الحكومة عن الإستثمار في المجالات التي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها، وينحصر دورها في المجالات الإستراتيجية والهيكلية.

أما السياسات التي تهدف إلى زيادة الإيرادات العامة هي:

- زيادة أسعار مواد الطاقة خاصة الموجهة للإستهلاك العائلي وزيادة سعر الخدمات الحكومية وإعادة النظر في بعض سياسات الخدمات العمومية المجانية (الصحة والتعليم).
- تمويل الموازنة بعوائد التنازل لمؤسسات القطاع العام وتحويل ملكيتها للقطاع الخاص.

و من بين التوصيات الصادرة عن صندوق النقد الدولي * لتصحيح مالية الدول المدينة:

- وضع حدود عليا للإئتمان المصرفي المسموح به للحكومة.
- رفع الرقابة على الأسعار من قبل الحكومة لتتحدد وفق قانون السوق.
- تقديم تسهيلات جمركية بهدف تخفيف التكاليف وزيادة معدلات الأرباح.
- تخفيض العملة بهدف إنعاش التجارة الخارجية.
- تخفيض الضرائب على مداخل القطاع الخاص بهدف تشجيعه على الإستثمار.

المطلب الثالث: أسلوب تخفيف حجم الدين العام

ينظر لإجراءات تخفيف الديون العامة حسب مصادر تمويلها داخلية وخارجية.

أولاً: الديون العامة الداخلية:

من بين الوسائل المعتمدة في تخفيض نسبة الديون العامة إلى إجمالي الناتج المحلي إجراءات الكبح المالي¹.

▪ **تعريف الكبح المالي:** هو سياسات تلجأ إليها الحكومة تهدف لتوجيه رؤوس أموال كانت

في الأصل موجهة لتمويل جهات غير حكومية؛ لتستفيد منها في تمويل نفقاتها العامة

متحررة من القيود التنظيمية مثل مدخرات صناديق المعاشات، وهذا على أساس توظيفها

لكن بسقف متدني لسعر الفائدة.

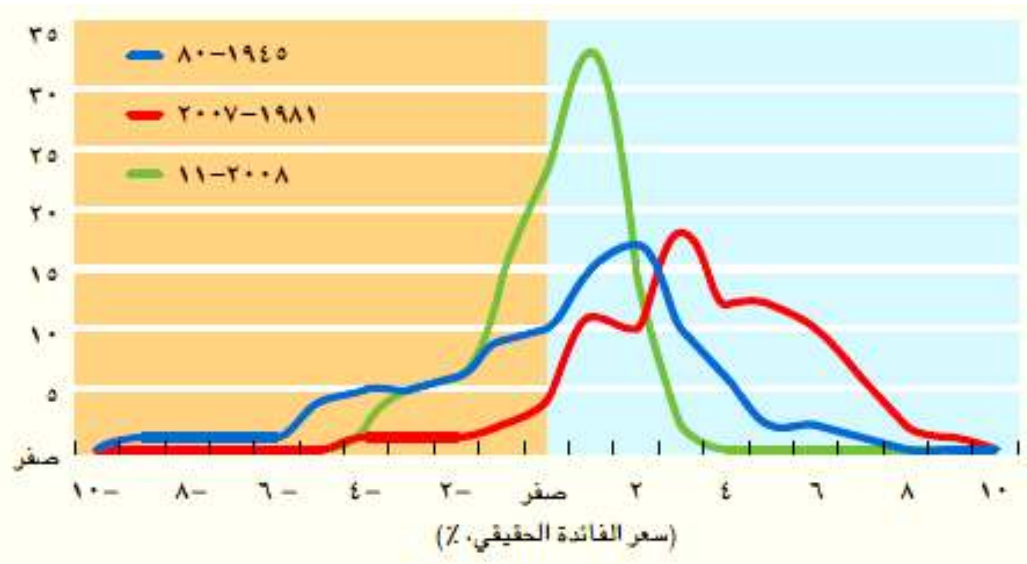
* الإجراءات العملية التي ينادي بها صندوق النقد الدولي:

- تخفيض النفقات بنسبة 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2030 وتخفيض الخدمات العامة بـ 50% أو تخفيض عدد الموظفين الحكوميين إلى 50% أيضاً؛
- رفع سن التقاعد بسنتين مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% خلال العشرين سنة القادمة؛
- محاولة تجميد الإنفاق العام المنسوب لكل فرد ولمدة عشر سنوات مما يؤدي إلى ارتفاع من 3% إلى 3.5% من إجمالي الناتج المحلي. لمزيد من التفاصيل أنظر: دايفد هال، مرجع سابق، ص 83-84.
- 1 كارمن راينهارت، جاكوب كيركغارد وماريا بيلين سبرانسيا، **الكبح المالي من جديد**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2011، ص 22-26.

ولقد أخذ بأسلوب الكبح المالي لتقليل نسب الديون العامة بعد الحرب العالمية الثانية، ولجأت إليه حكومات الإقتصاديات المتقدمة في السنوات الأخيرة وأخذت به نتيجة نجاحه في تصفية الديون حينما يصاحبه مستوى مناسب من التضخم وتساعد أسعار الفائدة الإسمية المخفضة في تقليل تكاليف خدمة الدين؛ بحيث أنه يتحول سعر الفائدة الحقيقي إلى رقم سالب.

إن انخفاض أسعار الفائدة الإسمية لمستويات متدنية تمثل أحد الأهداف الرئيسية للكبح المالي وتساعد في تقليل العجز، فأسعار الفائدة الحقيقية السالبة (سعر الفائدة الإسمي أقل من معدل التضخم) تقلل من حجم الديون القائمة وتصفى، وتحول الدائنين (المدخرين) إلى مقترضين وفق آلية ضريبة الكبح المالي. يلاحظ بالشكل (3-14) وخلال ثلاثة عقود ونصف العقد التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والسنوات الثلاثة التي مرت منذ الأزمة المالية العالمية الأخيرة، أن الأسعار الحقيقية للفائدة سالبة في المتوسط، كما تجسدها تلك المستحقة على سندات الخزينة الصادرة في الإقتصادات المتقدمة.

الشكل (3-14): منحني الأسعار الحقيقية



المصدر: كارمن راينهارت، جاكوب كيركغارد وماريا بيلين سبرانسيا، **الكبح المالي من جديد**، مجلة التمويل والتنمية،

ويمكن تحديد حجم الدين المحلي المصفى نتيجة إجراء الكبح المالي بالعلاقة:

$$D_L = i_R D_n$$

حيث أن:

D_L : حجم الدين المصفى

D_n : حجم الدين الإسمي

i_R : معدل الفائدة الحقيقي

فيمكن للكبح المالي أن يمحو مقادير ضخمة من الديون الحكومية فيما يسمى أثر التصفية، مما له أثر مكافئ لزيادة الإيرادات الحكومية، وقد استخدمته بعض الإقتصادات الصاعدة والمتقدمة. مثلما يوضع الجدول التالي أثر الكبح المالي في تصفية الديون ببعض إقتصاديات العالم:

الجدول (3-6): تصفية الدين

إيرادات أثر التصفية كنسبة مئوية من:

البلد	الفترة	إجمالي الناتج المحلي	إيرادات الضرائب
الأرجنتين	1944 - 1974	3,2	19,3
أستراليا	1945-1968، 1978، 1971	5,1	20,3
بلجيكا	1945-1974	2,5	18,6
الهند	1949-1980	1,5	27,2
إيرلندا	1965-1990	2,0	10,3
إيطاليا	1945-1970	5,3	127,5
جنوب إفريقيا	1945-1974	1,2	8,9
السويد	1945-1974، 1965-1990	0,9	6,5
المملكة المتحدة	1945-1980	3,6	26,0
الولايات المتحدة	1945-1990	3,2	18,9

المصدر: نفس المصدر السابق، ص 24.

إن التقديرات السابقة تدل على الدور الكبير للكبح المالي في تخفيض الديون خلال العقود التالية للحرب العالمية الثانية وهذا ما يشجع بانتهاج نفس الأسلوب في العصر الحالي نتيجة تقادم الديون بالإبقاء على أسعار الفائدة منخفضة، وتشجيع المكتتبين المحليين لشراء الديون العامة.

ومن أهداف الكبح المالي أيضاً هو تحفيز الإستثمار المحلي وتشجيعه بحيث أوجدت كل من الإقتصادات المتقدمة والإقتصادات الصاعدة أرضية مشتركة لمواجهة حركة رؤوس الأموال نحو الخارج؛ فالإقتصاديات الصاعدة ترفع من عملتها المحلية مما يمنع ويعيق من تدفقات رؤوس الأموال الخارجية للتدفق نحوها وبالتالي تترك المجال لرأس المال المحلي للإستثمار والتخفيف من حدة المنافسة أما الإقتصادات المتقدمة تستعمل إجراءات وحواجز للمحافظة على رأس المال المحلي لتمويل الديون العامة.

ثانياً- الديون العامة الخارجية: هناك عدة رؤى للتخفيف من وطأة الديون الخارجية، منها رؤية الهيئات المالية الدولية وأسلوب تشجيع الإستثمار الأجنبي وأسلوب استبدال الديون¹.

1 أنظر: - فضيلة جنوحات، مرجع سابق، غير مصفحة.

- بلقاسم بلعباس، إدارة الديون الخارجية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،

- توصيات الهيئات المالية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي): يعتبرون أن

سبب تفاقم الديون الأجنبية على عاتق الدول المدينة (النامية) يرجع إلى

العوامل الداخلية المتمثلة في:

- الإعتماد المتزايد على التمويل الخارجي.

- قصور وغياب سياسات سليمة للتنمية.

- سوء استخدام القروض الخارجية وتوظيفها في أغراض غير تنموية.

- تفشي الفساد وانتشار ظاهرة الرشوة.

- انتقال رؤوس الأموال المحلية نحو الخارج ...

لهذا يشترط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الدول العاجزة عن التسديد بالالتزام

ببرنامج التثبيت الإقتصادي حتى يسمح بإعادة صياغة الديون القديمة في جداول جديدة وبشروط

أخرى، مع تأجيل السداد الذي يتناول فقط المستحقات الأولية (أصل القرض) وقد يضاف إليه جزءاً

من الفوائد المتعلقة بفترة زمنية محددة، كما يرى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن معالجة أزمة

الديون لا يمكن أن تتم إلا بإشراك كل من الدول المدينة والدول الدائنة في المؤسسات المالية

الدولية، فالدول المدينة تطبق توصيات التثبيت الإقتصادي، والدول الدائنة تساعد الدول المدينة

بتخفيض أسعار الفائدة وتسهيل عمليات إعادة جدولة الديون الخارجية للبلدان المتعثرة، وتساعد

في تطبيق برامج التصحيح الهيكلي. أما المؤسسات المالية يوضع على عاتقها المسؤولية

والمساهمة في حل أزمة الديون الخارجية.

- أسلوب تشجيع الإستثمار الأجنبي: الهدف من تشجيع الإستثمار الأجنبي هو

زيادة حجم الإستثمار والإحتياطات النقدية الأجنبية بهدف تسديد الديون

الخارجية، وهذا الأسلوب يوفر تكنولوجيا متقدمة وخبرات مع زيادة فرص

التشغيل بهدف تشجيع أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية من أجل استثمارها

بالبلدان المدانة، لهذا يجب على الحكومات أن تقوم بالإجراءات التالية:

- تعديل السياسات الإقتصادية الداخلية بتقليل الضرائب على الأرباح الأجنبية

المستثمرة والتخفيف من القيود المفروضة على النقد الأجنبي وتحويل الأرباح

للخارج.

- إعطاء ضمانات وتأمين الإستثمار الأجنبي ضد المخاطر السياسية.

- أسلوب استبدال الديون: حيث يتنازل الدائن عن حقوقه مقابل أسهم مالية أو

أصول ثابتة بالعملة المحلية، هذا النوع يهدف للمحافظة على المدخرات

المحلية واستثمارها داخلياً بهدف تشجيع التنمية والمساهمة في تطويرها.

خلاصة الفصل

انعكست المستويات المرتفعة للعجز الموازي على اقتصاديات الدول المتقدمة في ارتفاع مستويات المديونية، حيث ستبلغ نسبة المديونية في سنة 2015 بـ 110% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن العجوزات المتتالية عبر السنوات قد تصل إلى حوالي 53%. و الإفراط في الاقتراض دفع بالإقتصاد العالمي لأن يعيش أزمة مالية سنة 2008، عجز فيها كثير من المدينين عن تسديد ما عليهم من أشخاص طبيعيين ومؤسسات وبنوك وحتى الدول. إن تمويل العجز باستمرار بإصدارات نقدية متتالية يترتب عنه ارتفاع بمستويات معدلات التضخم وأن زيادة الإنفاق العام والمبالغة في تمويله عن طريق العجز يزيد على الطلب على الإنتاج الأجنبي نتيجة ارتفاع أسعار الإنتاج المحلي وزيادة الواردات على حساب الصادرات يسبب عجزاً تجارياً دائماً.

إن ظاهرة زيادة النفقات العامة تعد من الأسباب الرئيسية في ظهور العجز وفسرها "واغنر" Wagner واعتبر أنها تتبع الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي. أما "ويزمان" Wisman و "بيكوك" Peacock ففسروا ظاهرة تزايد النفقات العامة نتيجة زيادة متطلبات حاجات المجتمع بوتيرة غير منتظمة ولا يمكن أن تتراجع.

كما ينسب تزايد حجم العجز الموازي لتراجع الإيرادات وعلاقتها الرئيسية بالإنفاق العام بناءً على مؤشر حساسية الإيرادات العامة للتغير الحاصل في النفقات العامة، وكلما كانت مرنة كان بالإمكان السيطرة على العجز والتخلص منه

ولقد طرحت عدة طرق للحد من العجز في الإقتصاد الوضعي كطريقة أدوات الضبط المالي المتعلقة بمراقبة العجز المؤقت، وأدوات علاج العجز الموازي الهيكلي. وقدمت المؤسسات

المالية العالمية وصفات لعلاج العجز تحت مسمى أدوات التثبيت الإقتصادي. وباعتبار أن المبالغة في الدين العام هو السبب في تفاقم نسب العجز الموازي فانتهاج سياسة الكبح المالي تساعد في تمويل النفقات العامة للاستفادة من رؤوس أموال كانت موجهة في الأصل لتمويل جهات غير حكومية، وعلى أساس قروض بأسعار فائدة متدنية. بينما الدين العام الأجنبي يمكن التخفيف منه عن طريق جدولته أو بأسلوب تشجيع الإستثمار الأجنبي أو عن طريق استبداله.

الباب الثاني:

طرق الحد من العجز الموازني في
الإقتصاد الإسلامي

الباب الثاني:

طرق الحد من العجز الموازني في الإقتصاد الإسلامي

تعاني الكثير من الدول الإسلامية ومثل بقية دول العالم من تفاقم واستفحال العجز الموازني؛ رغم محاولات التحكم فيه بتخفيض مستوياته وما يصاحب ذلك من متاعب اقتصادية. وتتوفر الدول الإسلامية على بدائل شرعية استطاعت في كثير من الأحيان أن تحسن من المؤشرات الاقتصادية؛ ومن هذا المنطلق، وبالإعتماد على الوسائل المالية في الإسلام، يقسم هذا الباب إلى فصلين، وتباعاً لفصول الباب الأول:

الفصل الرابع: الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي.

الفصل الخامس: وسائل الحد من العجز الموازني في الإقتصاد الإسلامي.

الفصل الرابع:

الموازنة العامة في الإقتصاد
الإسلامي

تمهيد الفصل

جاء الإسلام بالكليات الشرعية التي تسير كل زمان و كل مكان وتصلح لمختلف جوانب الحياة، وتتميز أحكام الشريعة بالمرونة والعمومية ليكون لها الدوام في التطبيق بما يتناسب مع كل عصر بكل متغيراته ومستجداته، ويؤكد هذه الحقيقة الإمام الشاطبي بقوله: "إن الشريعة لم تنص على حكم كل جزئية على حدتها، وإنما أتت بأمر كلية وعبارات مطلقة تتناول أعداداً لا تنحصر". ومن الأصول المقررة في الفكر الإسلامي؛ إذا سكنت الشريعة على النص في أمر معين فيكون ذلك متروكاً للإجتihad شريطة أن لا يتعارض الحكم الذي يصل إليه المجتهد مع المبادئ الأساسية للإسلام¹. فالإسلام لا يمنع الإستفادة من الأساليب الفنية الحديثة بجميع مجالات العلوم، فكل شيء صالح مفيد فالإسلام يُقره بدوره ويدعو للأخذ به، و ليس بالضرورة أن يوجد تضاد مطلق بين الإسلام وغيره.

ومن هذا المنطلق لا يمكن أن تطرح الموازنة الإسلامية العامة كمفهوم بل التعبير السليم يكون على النحو التالي: الموازنة العامة في الفكر الإسلامي أو من منظور إسلامي. فالفكر الإسلامي يتحدد في إطار الأحكام الشرعية المنصوص عليها في القرآن والسنة، وهي الإطار الثابت لهذا الفكر، وداخل هذا الإطار يتواجد الجزء المتغير، يستتبط بالاجتihad والقياس؛ لهذا فالإسلام لا ينكر التخطيط والإعداد للمستقبل ووضع الموازنة العامة وفق أحدث الأساليب المالية الحديثة وتسند مهمة الإعداد والتنفيذ إلى علماء متخصصين كفرض كفاية عليهم دون غيرهم². وعليه يعالج الفصل الرابع وفق نفس الخطة المقترحة في عرض الموازنة العامة بالإقتصاد الوضعي المدرجة بالفصل الأول المتمثلة في:

1 السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 353-354.

2 المرجع السابق، ص 375.

المبحث الأول: النفقات العامة في الإسلام، أنواعها وآثارها.

المبحث الثاني: الإيرادات العامة في الإسلام، أنواعها وآثارها.

المبحث الثالث: الموازنة العامة في الإسلام.

المبحث الأول: النفقات العامة في الإسلام، أنواعها وآثارها

توفر الدولة الإسلامية عبر نظامها المالي خدمات أساسية تنتفع بها الرعية من دفاع وقضاء وأمن والإشراف على مهمة التكافل الاجتماعي بين الأفراد الذي يميزه عن الأنظمة المالية الوضعية الأخرى، وإن كانت الحديثة منها اهتمت بأساليبها المبتكرة بالإنسان وما يحتاجه من رعاية صحية وتعليم وسكن... لكن لم ترقى لمستوى النظام المالي في الإسلام والذي ينطلق أساسه من العقيدة الإسلامية والتي تدخل ضمن الفرائض التي جاء بها الدين الإسلامي. ويتجلى تدخل الحكومة الإسلامية من خلال إنفاقها على الحياة العامة، وإن كان الأصل من ورائه الحيادية ولا يظهر إلا إذا بدأت تسود مظاهر الإستغلال والإحتكار اجتماعياً واقتصادياً¹.

المطلب الأول: تعريف النفقات العامة في الإسلام، خصائصها وأنواعها

يطلق على النفقات العامة في الإقتصاد الإسلامي بالمصارف. لها أركان وشروط وتقسيم تتميز به عن الإقتصاد الوضعي.

أولاً- تعريف النفقة العامة في الإسلام

تعددت تعاريف النفقة العامة في الإسلام، والتعريف الأنسب لما تتميز به النفقة العامة في الإسلام تعريف محمد خليل أحمد محمدين بمؤلفه دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية؛ جاء فيه أن: "النفقة العامة في الإسلام كل مال تم إخراجها من الذمة المالية للدولة أو

:¹

- علي محي الدين القره داغي، مدخل للإقتصاد الإسلامي -الجزء الأول-، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثانية، بيروت، 2010، ص 398.
- محمد مكي سعدو الجرف، اقتصاديات المشروع الخاص في الإقتصاد الإسلامي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الفقه والأصول، جامعة أم القرى، مكة، 1989، ص 69.

أحد تنظيماتها أو بواسطة المسلمين نيابة عن الدولة، بقصد إشباع حاجة عامة يحقق منفعة مباحة شرعاً".

ثانياً- خصائص النفقة العامة في الإسلام

وينطوي تعريف النفقة العامة في الإسلام على نفس خصائص النفقة العامة في الإقتصاد الوضعي المتمثلة في ¹:

1- يجب أن تصدر النفقة من شخص معنوي عام أو أحد ممثليه حتى تنطبق عليه صفة النفقة العامة.

2- الحاجة العامة والتي تهدف إلى إقامة العدل والأمن الداخلي والدفاع والحاجات العامة غير القابلة للانقسام، ويستفيد منها كل فرد دون مقابل.

وتختلف النفقة العامة في الإسلام عن النفقة العامة بالإقتصاد الوضعي في:

النفقة العامة قد تكون نقداً أو عيناً أو قد تجمع بين الإثنين؛

وتتطلب النفقة العامة في الإسلام الشروط التالية ²:

1 محمد خليل أحمد محمد، دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية، وكالة مراكو للإعلان والتسويق، القاهرة، 1991، ص 337. لمزيد من التفاصيل أنظر: ربيع قاسم قجيل وجواد كاظم حميد، سياسة الإنفاق العام في الإسلام، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة البصرة، العدد 20، 2008، ص 46.

2:

- حمدي عبد العظيم، سياسات المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1986، ص 378 ص 382.

- ربيع قاسم قجيل وجواد كاظم حميد، مرجع سابق، ص 48-49.

- حسين راتب يوسف ريان، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص 158-160.

أ- مراعاة الأولويات الإسلامية لمجالات الإنفاق على البنود أكثر أهمية والإستغناء عن الأقل أهمية كلما استدعى الأمر ذلك، وقلت الموارد المالية. وقد يلجأ الحاكم إلى الإقتراض أو فرض ضرائب (التوظيف على الأغنياء بهدف حماية أراضي الإسلام وتأمين المسلمين من أي عدوان أجنبي).

وترتب الحاجات العامة حسب أهميتها وأولوياتها في الإشباع والتحقيق وفي ضرورتها للحياة وبقاء واستمرار المجتمع الإسلامي، و هي مقسمة إلى ¹:

• **الضروريات:** وهي المصالح التي لا يمكن أن يستقيم الناس بدونها في حياتهم الدنيوية، وما ينتظرونه منها في الحياة الآخروية. وهي المصالح الأصلية لما سواها، وعلى المجتمع أن يهدف أولاً لتحقيقها المتمثلة في المقاصد الأصلية للشريعة الإسلامية والمرتبطة على النحو التالي: الدين، النفس، العقل، النسل والمال، التي تعبر عن أركان الحياة الإنسانية، وعلى ولي الأمر أن يسهر على:

- تثبيت قواعد تلك الأركان، ويوفر الشروط الضرورية لإقامتها.
- إبعاد كل المفسدات المؤثرة فيها والدفاع عنها.

:1

- وليد خالد الشايجي، المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 245-248.

- خليفي عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوازن، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 153.

- محمود حسين الوادي وزكرياء أحمد العزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2000، عمان، ص 293-294.

- يوسف عبد الله الزامل وبوعلام بن جيلالي، النظرية الإقتصادية الإسلامية - اتجاه تحليلي -، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، السعودية، 1996، ص 9-10.

فحفظ الدين أي الإنفاق العام على ممارسة العبادات والشعائر من صلاة وصيام وحج وزكاة وتطبيق شرع الله والدعوة للإسلام، وهذا بإقامة المساجد ودور العلم ونشر الإسلام وإعداد الجيش للدفاع عن أراضي الإسلام ...

وحفظ النفس، أي الحفاظ على كل المشاريع التي لها علاقة باستمرار الحياة المتعلقة بتوفير المأكل والملبس والرعاية الصحية ومياه الشرب والأمن....

حفظ العقل، أي الإنفاق الذي ينمي العقل ويحافظ عليه، ويعالجه ويحارب كل المسكرات والمواد التي قد تؤثر في قدراته والوقوف ضد الأفكار المضرة به.

حفظ النسل، أي الإنفاق الذي له علاقة باستمرار السلالة القادرة على حمل الرسالة والعمل على نشرها، ويتم ذلك بتيسير متطلبات المعيشة وتوفير المسكن ...

حفظ المال، أي الإنفاق الذي يحافظ على المال وينميهِ ويساعد في استثماره بالأوجه المباحة، لإنشاء مشاريع اجتماعية واقتصادية وتوجيهات مدروسة في محيط يسوده الأمن والعدالة.

- **الحاجيات:** وهي الحاجات التي يحتاجها الناس لرفع المشقة والحرَج عنهم؛ وفقدانها لا يترتب عليه خلل بحياتهم؛ وإنما يسبب عناءً وصعوبة في القيام بالأعمال اليومية، من أمثلتها إضافات التمتع بالطيبات من مأكل وملبس ومسكن ووسائل نقل، كذلك الرخص في العبادات مثلاً للمريض والمسافر.

• **التحسينات:** وهي مصالح من خلالها يدخل الحُسْن في حياة الإنسان

ويسهلها له ويشعر بالمتعة وطيب الحياة، وفقدانها لا يؤثر في نظام سير

المجتمع أو الإخلال بتوازنه، وتتناول محاسن الضروريات والحاجيات

بتنميتها وتطورها وتجنب الخبائث والنجاسات، والإقتصاد في المصارف

والإبتعاد عن الإسراف.

ب- اتفاق الإنفاق العام مع نصوص الشريعة الإسلامية، فيجب أن يراعي القائم على الإنفاق

العام التقيد بأحكام الشريعة المحددة لمصادر الإنفاق العام وكيفية صرفه؛ إما في إقامة

المشاريع أو ممارسة التجارة الداخلية والخارجية، وخلق الإنفاق العام من الصرف على

المحرمات ومن المعاملات الربوية، وتحريم الإنفاق إن كان يضر بالأمة، ويصرف فيما

يكون حلالاً.

وينظر للمال في الإسلام وبشكل عام أن الإنسان مستخلف فيه، وهو وكيل من الله تعالى،

وأن يتقي الله في صرف الأموال مصداقاً لقوله تعالى: "آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ

مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ" (الحديد:7) ، ويرى الزمخشري في تفسيره

للآية الكريمة: " إن الأموال التي في أيديكم إنما هي أموال الله بخلقه وإنشائه لها، وإنما مَوْلَكُمْ إياها

وخولكم الإستمتاع بها وجعلكم خلفاء بالتصرف فيها، فليست هي بأموالكم في الحقيقة، وما أنتم فيها

إلا بمنزلة الوكلاء والنواب، فأنفقوا منها في حقوق الله وليهن عليكم الإنفاق منها كما يهون على

الرجل الإنفاق من مال غيره، إذا أذن له فيه". ويقول الرسول الله صلى الله عليه وسلم: { إِنِّي وَاللَّهِ

لَا أُعْطِي أَحَدًا وَلَا أَمْنَعُ أَحَدًا وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ أَضْعُ حَيْثُ أُمِرْتُ } (رواه البخاري). ويقول ابن تيمية

عن الأموال العامة: "وليس لولاة الأمر أي يقسموها بحسب أهوائهم كما يقسم المالك ملكه، وإنما هم

أمناء ونواب ووكلاء ليس ملاكا".

ج- **عدم الإسراف أو التقدير**، ويقصد بهذا الشرط القوامة في الإنفاق مصداقاً لقوله تعالى:

"وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا" (الفرقان: 67) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لَا تُسْرِفَ فِي الْمَاءِ وَإِنْ كُنْتَ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ" (رواه ابن ماجه والإمام أحمد). وقد منع الإسلام الإكتنار لقوله تعالى: "وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ" (التوبة: 34).

د- **الإهتمام بتوظيف المال**، أوجب الإسلام الإنفاق بمجال الإستثمار باعتباره يسد حاجات الناس الضرورية، و في جميع المجالات من صناعة وزراعة وتشجيع التجارة والخدمات، فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ" (رواه النسائي). ويقول صلى الله عليه وسلم أيضاً: "إِنْ قَامَتْ عَلَى أَحَدِكُمُ الْقِيَامَةُ، وَفِي يَدِهِ فَسِيلَةٌ فَلْيَغْرِسْهَا" (رواه أحمد والبخاري)، أما عن الصناعة جاء في القرآن الكريم عن داود عليه السلام: "وَاللَّا لَهُ الْحَدِيدُ" (سبأ: 10) وعن نوح عليه السلام: "أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيُنَا" (المؤمنون: 27) أما عن التجارة فقال عز وجل: "إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ" (النساء: 29).

هـ- **الإنفاق العام* وظيفه اجتماعية**: يهتم الحاكم بتوجيه النفقات العامة التي تشبع الحاجات الضرورية لجماعة المسلمين، وتأمين حياة الفرد ومصلحته، والتنسيق بينها وبين مصلحة

* يرى رفعت السيد العوضي بمؤلفه كتاب الأمة في الإقتصاد الإسلامي المرتكزات- التوزيع- الإستثمار- النظام المالي الصادر عن مؤسسة الخليج للنشر والطباعة بقطر سنة 1990، ص 126، أن صفة العامة لا تتناسب وخصوصيات النظام المالي في الإسلام وهذا راجع للأسباب التالية:

- المالية العامة مرتبطة بعدم التخصيص وإعطاء الحرية للدولة في توزيع الإيرادات وتخصيصها.
- بالإقتصاد الإسلامي الدولة لا تمتلك الإيرادات وإنما هي وسيط لتوزيعها.

وتجنباً لهذا الإشكال يرى الباحث أن مفهوم النفقات العامة هو ما تم الإشارة إليه بالمطلب الأول في المبحث الأول "النفقات العامة في الإقتصاد الوضعي، أنواعها وآثارها" من الفصل الأول في تعريفه للنفقات العامة والتي تهدف لتحقيق المنفعة والصالح العامين، ص 28.

المجتمع ككل، ولا يقر الإسلام بحرية الفرد إذا ما تعارضت مع مصلحة الجماعة بل يعالجها متكاملة مع المصلحة العامة. فالنفقة العامة في الإسلام أداة للتوازن الاجتماعي وإعادة توزيع الدخل وإعادة تخصيص الموارد الإقتصادية وتنمية الحياة الإنسانية وحفظ التوازن والتكامل الاجتماعي، ويهتم الإسلام بالإنفاق بالمرافق العامة ومشروعات البنية الأساسية مثلما يهتم بالإنفاق على الصحة والتعليم والمساجد وتعبيد الطرقات ... كما يهتم الإسلام بالإنفاق على المدفوعات التحويلية من إعانات للمحتاجين والفقراء وتقديم الخدمات والتعويضات للمساكين والمعوزين.

و- **العدالة في الإنفاق العام:** يوجب الإسلام على الحاكم أو من ينوب عنه حين اتخاذ قرار الإنفاق العام؛ العدالة في توزيع الموارد المالية على بنود الإنفاق التي تحقق أفضل استفادة لأكبر عدد من الناس؛ باعتبار أن حصيلة الموارد العامة تعتبر ملكية مشاعة لعامة المقيمين وكل واحد له الحق في أن يحصل على منفعة أو الاستفادة مباشرة أو غير مباشرة من تلك الحصيلة. ومن شروط إقامة العدالة، الفصل بين المال العام ومال الحاكم، إذ لا يجوز للحاكم أن يأخذ من الموارد العامة شيئاً لنفسه أو لأسرته، كما يتعين عليه أن يرد إلى للدولة جميع الهدايا التي ترد إلى شخصه أو باسمه.

ثالثاً - تقسيم النفقات العامة في الإسلام

صنف المهتمون بالنظام المالي في الإسلام، النفقات العامة إلى عدة تصنيفات * حسب طبيعة النفقة العامة أو مصدرها أو الهدف منها، وهي تقسيمات جاء بها الإقتصاد الوضعي؛ لكن

* لا تختلف التصنيفات التي جاء بها المهتمون بالنظام المالي في الإسلام عن ما قسمت عليه النفقات العامة بالإقتصاد الوضعي كونها لا تتعارض مع أصول الشريعة، وعليه لم يتناولها الباحث.

أهم تصنيف يتميز به النظام المالي في الإسلام عن النظام المالي الوضعي في تقسيم النفقات هو التقسيم الذي يفصل بين نفقات عامة مخصصة المصارف ونفقات عامة غير مخصصة المصارف¹.

1- النفقات العامة مخصصة المصارف *

ومن أهم النفقات المخصصة الزكاة . وهي موجهة لمصارف جاء ذكرها في قوله تعالى:
 "إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ
 وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ" (التوبة:60).

فالأصناف المحددة والمذكورة في الآية والتي تصرف لها الصدقات ثمانية وهي:

- الفقير: أشد الناس حاجة لضروريات الحياة من ملبس ومأكل ومأوى ولا يتوفر على الحد الأدنى للعيش.
- المسكين: أحسن حالاً من الفقير ويتوفر على الحد الأدنى من العيش.
- العاملون عليها: عمال جمع الزكاة (السعاة).
- المؤلفة قلوبهم: هم من يرجى إسلامهم أو تأليف قلوبهم للإسلام أو الوقاية من شرهم.

1 سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، 257.

* ينظر للمصارف المخصصة وإلى جانب الزكاة مصارف خمس الغنائم وتسمى أيضاً بالأنفال لم يأخذ بها التحليل كونها غير قائمة، وهي مال الغنيمة بعد الحرب، وقد بين الله سبحانه وتعالى كيفية تقسيم الغنائم في قوله تعالى: {وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّلَاقِ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ } (الأنفال:41)، فالآية الكريمة تنص على أن الخمس من الغنائم على المصارف التي ذكرها الله جل وعلى وهي: الله ورسوله، ذوي القربى، اليتامى، المساكين وابن السبيل.

- في الرقاب: نصيب شراء العبيد لتحريرهم أو فك أسرى المسلمين.
 - الغارمون: نصيب لسد ما على المدين من ديون.
 - في سبيل الله: وهم الغزاة المتطوعون للجهاد الذين لا يؤخذون من بين المال و يأخذون منه ما لا يكفيهم.
 - ابن السبيل: المسافر المنقطع بعد سفره وبحاجة إلى مال.
- وذهب كل من الإمام أبو حنيفة ومالك وأحمد إلى عدم اشتراط توزيع الزكاة على الأصناف الثمانية وإنما يكتفي بصرفها في صنف واحد إذا كان أشد حاجة من غيره من الأصناف، وذكرهم في الآية لتبيان الأصناف المرخص لها بالإنفاق من الزكاة دون إشراكهم فيها. أما الشافعي أوجب صرف الزكاة إلى الأصناف الثمانية¹.
- وتهدف الزكاة إلى محاربة الفقر وضمان الحد الأدنى للعيش، ولا يجوز صرف الزكاة في تشييد المرافق والبنى التحتية كالطرق والسدود والمستشفيات، ولا ينتفع منها عمال الإدارات كأجور ورواتب. ولقد أثار علماء الفقه أن سهم الفقراء والمساكين يمكن أن يتسع ليشمل كل ما ينطبق عليه وصف الفقراء، أما بند في الرقاب فيمكن صرفه في فداء الأسرى المسلمين، بينما سهم سبيل الله فيشمل الجهات القائمة بالدفاع والحرص على الوطن. أما المؤلفة قلوبهم فيمكن تخصيص السهم إلى من اعتنق الإسلام حديثاً وتمويل الإنفاق على الدعوة والدعاة والتوعية والإعلام، بينما سهم ابن السبيل فيخصص للأفراد المنكوبين وتقديم المساعدات للدول والشعوب المسلمة المحتاجة².

1 حسين راتب يوسف ريان، مرجع سابق، ص 118.

2 سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، ص 245-255.

ويرى بعض العلماء أنه لا مانع من إنشاء مشاريع استثمارية من حصيللة الزكاة وذلك بعد إشباع حاجات الفقراء من طعام وملبس ومسكن ورعاية صحية، شريطة:

- 1- إيجاد فرص عمل للفقراء القادرين عليه.
 - 2- يتم تمليك الفقراء والمساكين لتلك المشاريع.
 - 3- يوجه نشاط المشروع لإشباع السلع والخدمات الأساسية التي يكون الفقراء بحاجة لها.
- وتجمع الزكاة إما نقداً أو عيناً، ويجوز للساعي في بعض الحالات التصرف في تحويل الزكاة المحصلة من عين إلى نقد إن كانت تتأثر طبيعتها بالعوامل الزمنية، أو لتحويلها لإنفاق نقدي يتطلبه سهم في سبيل الله مثلاً. ويمكن النظر لمصارف الزكاة من زاويتين: الأولى اجتماعية وتضم مصارف الفقراء والمساكين والعاملين على الزكاة ومصرف في الرقاب والغارمين وابن السبيل، والزاوية ثانية عقائدية يدخل تحتها في سبيل الله والمؤلفة قلوبهم¹. وكون الزكاة تأخذ شكلاً نقدياً وعينياً فيمكن الجمع بين التقسيمين بجدول واحد يظهر في كما يلي:

الجدول رقم (1-4): طبيعة مصارف الزكاة

نقدية	عينية	المصارف	طبيعة النفقة
		الفقراء والمساكين العاملون على الزكاة الرقاب الغارمون ابن السبيل	نفقات اجتماعية وإدارية
		المؤلفة قلوبهم سبيل الله	نفقات عقائدية

المصدر: سعد بن حمدان اللحياني، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الأولى، 1998، ص 362.

1 سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، ص 362.

2- النفقات العامة غير مخصصة المصارف

يقصد بالنفقات غير مخصصة المصارف الموجهة للمصالح العامة دون تخصيصها لجهة معينة حسب ما تقتضيه الحاجة العامة وأولويتها، وبناءً على تقدير الحاكم للضروريات وتقديمها على الكماليات، والتخلي عن النفقة إن كان صرفها يخل بمصلحة أكبر من نفعها. ويقول ابن قتادة عن الفيء: "وإنما هو مصروف في مصالح المسلمين ولكن يبدأ بجند المسلمين لأنهم أهم المصالح لكونهم يحفظون المسلمين، فيعطون كفايتهم، فما فضل قَدَم الأهم فالأهم، من عمارة الثغور وكفايتها، فالأسلحة والكراع وما يحتاج إليه، ثم الأهم فالأهم من عمارة المساجد والقناطر وإصلاح الطرق وكراء الأنهار وسد بثوقها، وأرزاق القضاة والأئمة والمؤذنين والفقهاء، ونحو ذلك مما للمسلمين فيه نفع" ¹.

يهدف الإنفاق العام إلى قضاء الحاجات العامة ومصالح الأمة الإسلامية، ويرتب بناءً على أهدافه وفق سلم أولويات أوجه الإنفاق، وتتغير الأولويات من فترة لأخرى وحسب الظروف والأحوال المستجدة، و يسند تقدير الأولويات والضروريات لأهل العلم وأصحاب الدراية، وعلى ضوء تلك التقديرات تتصرف الدولة في النفقات العامة بهدف تحقيق الأولويات، والتي ينظر إليها قياساً مع الكليات الخمس وما تقابله مع الإنفاق العام الوظيفي للدولة من دفاع وصحة وتعليم... وهذا التقسيم ونتيجة مراعاته للأولويات الشرعية يتحقق منه الارتباط بين الأهداف الحكومية للإنفاق العام وتقسيمات الموازنة العامة وتبويبها ².

1 سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، ص 257-259.

2 نفس المرجع السابق، ص 363 - 365.

كما يجب أن يخصص من الإنفاق العام احتياطاً لمواجهة الطوارئ من كوارث ونوازل؛
وصرف الإحتياطي إن استدعى الظرف لذلك. والنموذج التالي يظهر تقسيم النفقات العامة غير
المخصصة وتبويبها ¹.

الجدول رقم (2-4): تقسيم النفقات العامة غير المخصصة وتبويبها

مستويات الإنفاق	الإدارات مجالات الإنفاق	الدفاع	الأمن	العدل	الصحة	التعليم	الإسلام				الإحتياطي	الجمالي
الضروريات	لوازم حفظ الدين											
	لوازم حفظ النفس											
	لوازم حفظ العقل											
	لوازم حفظ النسل											
	لوازم حفظ المال											
	الإجمالي											
الحاجيات												
التحسينيات												
مجموع (الضروريات + الحاجيات + تحسينيات)												

المصدر: سعد بن حمدان اللحياي، مصدر سابق، ص 365.

ويتضح مما سبق أن للدولة مرونة في التصرف في إنفاق نوع معين من النفقات العامة؛
حينما تقتضي الظروف ذلك واستجابةً للحاجات الضرورية، وعليه هذا النوع من النفقات العامة غير
المخصصة يمكن استخدامه كأداة مالية لتوجيه الإقتصاد. فإذا بدأ يعاني الإقتصاد من ركود أو

1 سعد بن حمدان اللحياي، نفس المرجع والموضع السابقين.

كساد وبزيادة الإنفاق العام وإقامة المشاريع الإقتصادية وتوجيه نسبة من الإنفاق كإعانات للمشروعات الإقتصادية المعرضة للإفلاس. أما إن كان الإقتصاد يعاني من ضغوط تضخمية تقلل الدولة من إنفاقها وتقتصر على النشاط الضروري فقط¹.

المطلب الثاني: الآثار الإقتصادية والإجتماعية للنفقات العامة في الإسلام

تهدف سياسة الإنفاق المعتمدة من قبل الدولة في الإسلام؛ بلوغ أهداف عامة اقتصادية واجتماعية تدفع بالمجتمع نحو التقدم بعد توفير مقومات النهوض به والقضاء على الفقر والبؤس والأمراض والحد من البطالة وزيادة الثروة الحقيقية؛ لسد الحاجات المتزايدة، باعتبار أن معدل نمو السكان في ارتفاع ويجب توفير ما يحتاجونه من سكن وشغل وتعليم وصحة... كل هذا يجري في إطار النصوص الشرعية.

ومن آثار الإنفاق العام في الإسلام * مايلي:

1- زيادة حجم الإستهلاك: إن تخصيص النفقات العامة للفئات المحتاجة ما هي إلا آلية

لإعادة توزيع الدخل؛ بحيث ستتوجه الفئة المعوزة بما ستثاله من مداخل جديدة نحو السوق فيرتفع حجم الإستهلاك مع مراعاة الضوابط الشرعية للإبتعاد عن الإسراف، وتوجيه النفقات إلى ما يحسن معيشة الناس²، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم

1 سعد بن حمدان اللحياني، نفس المرجع السابق، ص 259.

* إن الآثار الإقتصادية والإجتماعية لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة في الإسلام مشتركة وهذا راجع لقاعدة التخصيص لمصارف الزكاة باعتبار أنها أهم مكون للنظام المالي في الإسلام، لهذا مطلب الآثار الإقتصادية والإجتماعية للنفقات العامة في الإسلام يتكامل مع مطلب الآثار الإقتصادية والإجتماعية للإيرادات العامة في الإسلام.

2:

- حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 393-394.
- حسين راتب يوسف ريان، مرجع سابق، ص 148-151.
- وليد خالد الشايجي، مرجع سابق، ص 413-418.

في مجال الإستهلاك: (كُلُوا وَاشْرَبُوا، وَالْبَسُوا وَتَصَدَّقُوا، فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا مَخِيلَةٍ) (رواه البخاري)، وقال أيضاً صلى الله عليه وسلم: "إِذَا وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ، فَأَوْسِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ" (رواه البخاري).

وعلى الحاكم الذي بيده الإنفاق العام في الإسلام أن يستخدمه لتوفير الحاجات الإستهلاكية للأفراد، وهذا حتى لا تبدد الموارد في الكماليات وعلى حساب الحاجات العامة للمجتمع.

وزيادة الإستهلاك يتطلب طاقة إنتاجية أكبر؛ ولقد حث الإسلام على الإستثمار لتطوير وزيادة المنافع والقضاء على الفقر وعن عمر رضي الله عنه قال: "من عطل أرضاً ثلاث سنين لم يعمرها فجاء غيره فعمرها فهي له"، فالإسلام يشجع على الإستثمار ويدعو إلى التنمية الإقتصادية والتي يعبر عنها بعمارة الأرض مصداقاً لقوله تعالى: "هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ" (هود:61)، فعمارة الأرض يعتبرها أهل التفسير ممارسة مختلف الأنشطة من زراعة وفلاحة وبناء وحفر أنهار وكل ما يلزم من مرافق لإدارة شؤون الحياة، واستغلال الأرض؛ إما أن يكون بطريقة مباشرة بعد الإستفادة من ثمارها ومياهاها، أو بطريقة غير مباشرة بتصنيع المنتجات لتكون نافعة. فالتنمية الإقتصادية في الفكر الإسلامي تتجاوز ما هو مطلوب منها في الإقتصاد الوضعي؛ والذي يقتصر على الجانب المادي فقط، إلى إعداد الإنسان الصالح وبناء المجتمع السليم مع تحقيق الحياة الكريمة لجميع أفرادها من خلال غرس معاني العقيدة الإسلامية ووفق منهج الله سبحانه وتعالى.

ويعمل الإسلام على تحقيق الوفرة في السوق ولا تتدخل الدولة في الأسعار إلا إذا ما استجد أمراً يدفع بالأسعار للإرتفاع أي نتيجة قلة المعروض ولإعادتها إلى مستواها الطبيعي تحاول أن ترفع من الإنتاجية المحلية أو تستورد لتغطي النقص الحاصل بين العرض والطلب. أما تدهور وتراجع الأسعار فيمكن أن تتدخل الدولة كمشتريّة للمحافظة على القدرات المالية للمنتج أو بدفع فارق السعر والتكلفة حتى يتمكن المنتج من الاستمرار والإنتاج.

2- دور النفقات العامة في تمويل المؤسسات الإقتصادية واستحداث مناصب العمل

والمحافظة عليها: إن تخصيص سهم الغارمين بفريضة الزكاة يمكن أن يوجه لتمويل مؤسسات بمنح أصحابها المحتاجين لرؤوس الأموال، مما ينعكس في زيادة الإنتاج المحلي بالإضافة لتشغيلهم للعمال والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة.

ويحث الإسلام على العمل ويشجعه حيث وردت أحاديث كثيرة تؤكد ذلك، منها ما ورد في الحديث الشريف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَأْتِيَ بِحُرْمَةِ الْحَطَبِ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَبِيعَهَا فَيَكْفِيَ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ" (رواه البخاري). وتدخل ممارسة العمل النافع المحقق للدخل لسد حاجة المسلم وحاجات أفراد أسرته ضمن العبادات فينتظر من ورائها الثواب والأجر من الله سبحانه وتعالى، فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مَا أَكَلَ الْعَبْدُ طَعَامًا أَحَبَّ إِلَيَّ إِلَهٍ مِنْ كَدِّ يَدِهِ ، وَمَنْ بَاتَ كَالًا مِنْ عَمَلِهِ بَاتَ مَغْفُورًا لَهُ" رواه البخاري. وواضح من الأحاديث السابقة أن الإسلام يحارب التسول ويرى الفقهاء أن المسألة بدون عذر هي بمثابة أكل أموال الناس بغير حق وأن الزكاة لا تمنح للقادر

على العمل، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الصَّدَقَةُ لَا تَحِلُّ لِغَنِيِّ وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ" (صححه الألباني)¹.

وللنفقات العامة أثار اجتماعية تتمثل في²:

أ- **تقليل التفاوت الاجتماعي**، فالزكاة تفرض على الأغنياء وتحول إلى الفقراء، وهي تعتبر وسيلة تهدف لضمان حق الفقير ويشعره بمكانته في المجتمع الإسلامي، والإهتمام به كعضو فعال في الرعاية وهذا يخلف الإحساس بالأمان والسكينة والطمأنينة على نفسه وعلى أفراد عائلته، مما يزيد في ولائه وإيمانه وحرصه على التضحية والدفاع عن الأمة، والمساهمة في تطويرها كعنصر فعال.

ب- **توزيع الدخل والإهتمام بالفقراء والمحتاجين يقضي على الأحقاد والضغائن**، التي تقضي على مقومات الأمة وتدفعها إلى الإنهيار، ولا يمكن أن يتطور المجتمع إلا في ظل انتشار الأمن واختفاء الجحش والجرائم، فالإستقرار الإجتماعي هو الدافع الأساسي والأول لانبعاث الأمة وتطورها ورفيها، وتجتمع كل مبادرات أفراد الأمة لتشكل قوة دفع لبلوغ مستويات متقدمة، بجميع مجالات الحياة الإقتصادية والعلمية والمعيشية ...

:1

- محمد خليل أحمد محمدين، مرجع سابق، 356.
- علي محي الدين القره داغي، المدخل إلى الإقتصاد الإسلامي، الجزء الثاني، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثانية، 2010، بيروت، ص 640.
- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد العزام، مرجع سابق، ص 298-299.
- قريشي محمد الجموعي وفروحات حدة، فعالية السياسة المالية في ظل الإقتصاد الإسلامي -دراسة تجربة صندوق الزكاة في الجزائر-، الملتقى الدولي: الإقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر 24 - 23 فيفري 2011، ص 6.

:2

- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد العزام، مرجع سابق، ص 297-301.
- ربيع قاسم ثجيل وجواد كاظم حمد، سياسة الإنفاق العام في الإسلام، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد 20، شباط 2008، جامعة البصرة، ص 5

المبحث الثاني: الإيرادات العامة في الإسلام، أنواعها وآثارها

توفر الدولة موارد مالية عامة حتى تتمكن من القيام بواجباتها، فجميع الأنظمة المالية تشترك في هذه المسلمة بما فيها النظام المالي بالإسلام، مع مراعاة الأحكام والالتزام بالضوابط الشرعية.

المطلب الأول: تعريف الإيرادات العامة في الإسلام وتقسيماتها

يكن أن تأخذ الإيرادات العامة في الاقتصاد الإسلامي التعريف التالي: "هي الموارد من الأموال النقدية والعينية، تحصّلها الدولة وفق الأحكام الشرعية المنصوص عليها في القرآن والسنة؛ بجانب موارد مالية استثنائية قد يفرضها ولي الأمر في وقت الحاجة، شريطة تطابقها مع الشرع ودون المساس بمبادئه.

وتنقسم الإيرادات العامة في الإسلام إلى إيرادات عامة دائمة وإيرادات عامة استثنائية.

أولاً- الإيرادات العامة الدائمة * (العادية): وأهمها الزكاة.

1- الزكاة: جاء الإسلام بالزكاة كفريضة دائمة كونها الركن الثالث من أركان

الإسلام، ولا تسقط عن مسلم اكتملت فيه شروط وجوبها، فهي عبادة مالية ويكفر كل من يجدها، إذ يأمر الله تعالى المسلمين بأدائها مصداقاً لقوله تعالى: "وَأَتُوا الزَّكَاةَ" (البقرة: 83)، وقوله تعالى أيضاً: "وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ، لِّلْسَائِلِ وَالْمَحْرُومِ" (المعارج: 24، 25)، ولقد أوصى الرسول صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فقال: "اتَّقُوا اللَّهَ، وَصَلُّوا خَمْسَكُمْ، وَصُومُوا شَهْرَكُمْ، وَأَتُوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ" (رواه الترمذي).

* لا يتطرق البحث للفيء وخمس الغنائم والجزية والعشور والخراج باعتبارها موارد لبيت مال المسلمين غير مطبقة في الوقت الراهن.

والنظام المالي في الإسلام لم يفرق بين الأشخاص الخاضعين لفريضة الزكاة؛

بل أعدل بينهم بتوفر شرط البلوغ والعقل والحرية¹، وهذا إذا كان:

- مالكا لنصاب الزكاة ملكاً تاماً: والنصاب هو الحد الأدنى المقرر شرعاً لإخراج

فريضة الزكاة، ويعتبر الحد بين الفقير وبين معطي الزكاة.

- مرور الحول على النصاب؛ أي استكمال اثني عشر هلالاً على النصاب محل

الزكاة لقوله عليه الصلاة والسلام: "لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ"

(رواه الترميذي)، ما عدا الزروع والثمار لقوله تعالى: "وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ"

(الأنعام:141).

وكانت الدولة مشخصة في جهازها التنفيذي تتولى تحصيل الزكاة وصرفها

بتكليف إدارة خاصة؛ بذلك فتخضع جبايتها لنظام محدد مستمد من الشريعة

الإسلامية، والأسباب الداعية لتولي الدولة إدارة الزكاة² هي:

- ضمان حق الفقير إذا ما تقاعس أو تهاون المفروضة عليه الزكاة في إخراجها.

- صيانة كرامة الفقير ومنعه من التسول.

:1

- عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الإقتصاد الإسلامي، مكتبة الإشعاع للطباعة

والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 1997، ص 49-58.

- خليف عيسى، مرجع سابق، ص 123-124.

- محمد فاروق النبهاني، الاتجاه الجماعي في التشريع الإقتصادي الإسلامي، دار الفكر للطباعة والنشر

والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 1970، ص 270-273.

- محمد حسن أبو يحيى، اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة، دار عمار، الطبعة الأولى، الأردن، 1989،

ص 281.

:2

- خليف عيسى، نفس الموضوع السابق.

- شادي أنور كريم الشوكي، الرقابة على المال العام في الإقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع،

عمّان، 2013، ص 76.

- حتى يستفيد معظم الفقراء والمحتاجين من توزيع الزكاة بعد إحصائهم بإشراف

إدارة حكومية مهمتها لا يمكن أن يقوم بها الأفراد.

- توجد مصارف لا يمكن تقديرها وتحديد مستحقاتها إلا عن طريق هيئة مختصة

تضم أهل الشورى وولي الأمر.

وتقرض الزكاة على مجموعة كبيرة من الأموال وهي الذهب والفضة اللذان ليسا بحلي

وأصناف الإبل والبقر والغنم وأصناف الحبوب والحنطة والشعير وأصناف الثمار والتمر والزبيب.

✓ الذهب والفضة: تستحق زكاة الذهب والفضة على الناتج من رأس المال المستثمر وهذا إذا

ما بلغا عشرون ديناراً، كما تجب في مائتي درهم كقوله عليه الصلاة والسلام في كتاب

الصدقة إلى معاذ: "أن خذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم، ومن كل عشرين مثقالاً من

الذهب نصف مثقال" (رواه البخاري). ولقوله أيضاً: "لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ"

(رواه مسلم)، والأوقية أربعة دراهم.

وباعتبار أن النقود المعدنية والأوراق النقدية حلت محل الذهب والفضة وأصبحت وسيلة

للقيمة والتبادل؛ فوجب فيها الزكاة إذا ما بلغت قيمتها أدنى النصابين من ذهب أو فضة.

وسعر الزكاة 2,5 %.

✓ زكاة النعم: وهي زكاة مفروضة على الزيادة في الثروة الحيوانية تضم ثلاث أنواع من

الحيوانات البقر، الغنم والإبل، والنصاب الذي يوجب الزكاة في هذه الأصناف الثلاثة

وأجمع عليه الفقهاء هو:

الجدول رقم (3-4): أنصبة زكاة الأنعام

نسبة الزكاة	الثروة حيوانية
- من 30-39 تببيع أو تببيعة (ماله سنة) - من 40-59 مسنة (مالها سنتان) - من 60-69 تبيعان - من 70-79 مسنة وتبيع - وهكذا ففي 30 تببيع وفي كل 40 مسنة	البقر
- من 40-120 شاة (سنة) - من 121-200 شاتان - وهكذا في كل 100 شاة	الغنم
- حتى أقل من خمسة إبل معفاة ولا تخضع للفريضة - من 5-24 مقدار الزكاة شاة في كل خمسة - من 25-35 مقدار زكاة ابنة مخاض (أتمت السنة الأولى ودخلت في السنة الثانية) وأبنا لبون ذكر (أكمل سنتين ودخل في السنة الثالثة). - 36-45 مقدار زكاة بنت لبون. - 46-60 مقدار زكاة حقة (أنثى الإبل أتمت ثلاث سنوات ودخلت في الرابعة) - 61-75 مقدار زكاة جذعة (الأنثى التي أتمت أربع سنوات ودخلت في الخامسة) - 76-90 مقدار زكاة ابنتا لبون - 91-120 مقدار زكاة حقتان	الإبل

المصدر: عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الإقتصاد الإسلامي، مكتبة الإشعاع للطباعة

والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1997، ص 55، و خليف عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة في

الإقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 121.

✓ زكاة الحبوب والثمار: تفرض هذه الزكاة على الدخل الإضافي من الإستغلال الزراعي وأجمع الفقهاء على وجوبها في أربعة أصناف، اثنين من الحبوب الحنطة والشعير، وآخرين من الثمار هما التمر والزبيب. وقد أضاف إليها القضاء كل ما يمكن أن يدخر من ما تخرجه الأرض ما عدا الحشيش والحطب، وليس في الخضر زكاة إلا ثمرة يابسة تجمع. وتجب الزكاة إذا بلغ النصاب خمسة أوسق، والوسق ستون صاعاً إذا بلغ لدى الممول ما مقداره ثلاثمائة صاع.

ومقدارها يحدد وفق حالتين:

- ما سقي بالسمااء فسعر الزكاة 10% يوم حصاده.
 - ما سقي بعمل الإنسان فسعر الزكاة 5% وهذا مراعاة لخصم التكاليف وتفرض وقت حصاده.
- ✓ زكاة عروض التجارة: ويقصد بالعروض ما هو ليس بنقد، فالزكاة واجبة في هذه العروض مهما كان نوعها وتجب في قيمة هذه العروض لا في عينها وتضم عند التقويم بعضها إلى بعض ويضم الربح المحقق في الحول من هذه العروض إلى أصل المال فوعاء عروض التجارة عبارة عن قيمة العروض مضافاً إليها النقود والديون القوية (الذمم) مخصوماً منها الديون الحقيقية. ويشترط هذا النوع أن المشتريات تشتري بنية التجارة ويشرع في حساب الحول ابتداءً من وقت الشراء، ويقدر سعرها بربع العشر (2,5%) من المعروض منها.

✓ الركاز والمعادن: الركاز هو المعدن الذي وجد بأرض كان قد دفن بها لا يعرف مالكة، وواجده عليه فريضة زكاة بسعر 20% من وعائه، تحول لمالية الدولة ولا يتطلب نصاباً، فالزكاة تفرض عليه سواء الكثير منه أو القليل.

✓ زكاة المستغلات: ويقصد بالمستغلات الأموال التي تجب الزكاة في عينها ولم تتخذ للتجارة بل للنماء، فتدر على أصحابها دخلاً مقابل تأجير عينها أو بيع ما تحصل من إنتاجها

مثل تأجير المحلات والمساكن وتقديم خدمات نقل أو ما ينتج عن المصانع، ويقدر نصاب

المستغلات مثلما يقع على النقود بعد طرح النفقات وطرح الديون الحقيقية من إيراداتها.

والرأي المعاصر في تحديد سعر الزكاة هو اعتبار المستغلات مثل الحبوب والثمار بنسبة

العشر أو نصف العشر متى بلغت النصاب دون انتظار دوران الحول.

✓ زكاة الأوراق المال والأسهم: إذا اتخذت الكسب والإتجار تعتبر من عروض التجارة وتعالج

بـ 2,5 %.

✓ زكاة كسب المال من الأعمال والمهن الحرة: يقدر سعر الزكاة بـ 2,5 % بعد حولان الحول

عليه؛ وإن كان من يعتبر هذه الطائفة من الأعمال كالزراعة وتقرض الزكاة بسعر 5 %

دون اشتراط دوران الحول.

ثانياً- إيرادات أملاك الدولة الخاصة

يتضمن هذا الصنف جميع الإيرادات التي تحصل عليها الدولة نتيجة ممارسة نشاطها

الإقتصادي، كعوائد المشاريع العقارية والصناعية والتجارية وأرباح الأسهم والمشاركات والمضاربات،

بالإضافة إلى ما تدره عليها الثروات الطبيعية، وتتميز عادة هذه المشاريع بوفرة الحصيلة خاصة إذا

كانت استراتيجية وتحت إشراف الدولة؛ كمشاريع توليد الكهرباء والطاقة والمواصلات والصحة ...

وتتميز بأنها دائمة باعتبار ضرورتها ولا يمكن الإستغناء عن استهلاكها، هذا النوع من الإيرادات

لا مانع من تحصيلها شريطة تحقيقها نتيجة أنشطة اقتصادية لا تتعارض مع أحكام الشريعة

الإسلامية¹.

:1

- وليد خالد الشايجي، مرجع سابق، ص 51-53.
- حسين راتب يوسف ريان، مرجع سابق، ص 64-65.

ثالثاً - الهبات والتبرعات

يدخل في هذا البند كل ما تتلقاه الدولة من أشخاص عاديين أو طبيعيين من أموال تساعدوا في مواجه نفقاتها العامة. ولقد حث القرآن الكريم على الإنفاق ابتغاء مرضاة الله كما ذكر الرسول صلى الله عليه وسلم في كثير من أحاديثه الشريفة؛ يدعو فيها المؤمنين لفعل الخيرات والقيام بالبر ومن الآيات الكريمة التي يعد فيها الله تعالى المحسنين والمنفقون قوله تعالى: " الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَكْبَرُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ " (التوبة:20)، ويقول سبحانه وتعالى فيمن ينفق في طاعة الله: " مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ " (البقرة:245)، ولقد جاءت في السنة النبوية أحاديث كثيرة ترغب الناس في الإنفاق وتعددهم بالجنة في اليوم الآخر كقوله صلى الله عليه وسلم: " يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ أَنْ تَبْذُلَ الْفُضْلَ خَيْرٌ لَكَ وَأَنْ تُمَسِّكَهُ شَرٌّ لَكَ وَلَا تُلَامَ عَلَى كَفَافٍ وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنْ الْيَدِ السُّفْلَى " (رواه مسلم) ¹.

ويعتبر هذا الصنف من الإيرادات ذات أهمية كبيرة نتيجة:

- ما يساهم في تجييش الجند وإقامة المدارس والمستشفيات وسد حاجات الفقراء والمساكين والمعوزين.
- يساعد الدولة في تغطية حاجاتها خاصةً حينما تعيش الخزينة ندرة في الإيرادات بسبب ضيق أو أزمة تمر بها الدولة.

رابعاً - إيرادات أخرى

يضم هذا الصنف جميع الإيرادات التي لا يمكن ضبطها والتنبؤ بها، وتتميز بضالة حصيلتها²، من أمثلتها الأموال التي ليس لها مستحق معين وتعذر معرفة أصحابها، كالضوائع

1 وليد خالد الشايجي، مرجع سابق، ص 64-66.

2 نفس المرجع السابق، ص 67.

واللقط والمغصوبات أو أموال التركات دون وارث. فتضم لخزينة الدولة إن كانت نقداً أو تقيد كممتلكات إن كانت عيناً منقولاً أو عقاراً.

1- الإيرادات غير العادية:

تحتاج الدولة إلى موارد مالية إضافية إذا قلت الموارد العادية وأصبحت غير كافية لتغطية نفقاتها العامة، والنظام المالي في الإسلام يلجأ للإيرادات غير العادية إن استدعت الضرورة لذلك وبالقدر المناسب، والوسائل المالية المستخدمة في الإطار الشرعي القروض العامة، الضرائب (التوظيفات) *.

أ- القروض العامة في الإسلام:

يعرف القرض في الفقه الإسلامي بأنه دفع مال لمن ينتفع به ويرد بدله، ولقد أجاز الشرع القرض لقوله عليه السلام في حديث بن مسعود رضي الله عنه: " ما من مسلم يُقرض مسلماً قرضاً مرتين؛ إلا كان كَصَدَقَتِهَا مَرَّةً " رواه ابن ماجه. ولقد روي عن البيهقي والحاكم عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: " أمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن أجهز جيشاً فنفدت الإبل فأمرني أن آخذ على قلائص الصدقة، فكننت آخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة". والقروض العامة يلجأ إليها الحاكم للضرورة إذا كان يخشى الفساد بتوقف الإنفاق ولهذا تعتبر القروض العامة وسيلة تمويلية لا تعتمد إلا إذا كانت هناك حاجة لذلك. وقد تقرض القروض على الموسرين. إن ارتأى الحاكم ضرورة لذلك¹.

* أنظر المطلب الثاني "التوظيفات" من المبحث الثاني "الإيرادات العامة في الإسلام وأثرها في الحد من العجز الموازي" من الفصل الخامس، ص 254.

1:

- سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، ص 239-242.
- وليد خالد الشايجي، مرجع سابق، ص 147-163.
- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد العزام، ص 254.
- غازي عناية، الأصول العامة للاقتصاد الإسلامي، دار الجبل، لبنان، ط1، 1991، ص 383.
- رفيق يونس المصري، أصول الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، دمشق، 2010، ص 321.

كما يمكن أن تكون القروض اختيارية واعتمادها كأداة مالية لمعالجة التضخم؛ وإن كان هذا يعتبر صعباً من الناحية العملية باعتبارها تفتقد للعائد الإقتصادي، وإنما هذا يعود للوازع الديني والعلاقة الطيبة والحسنة بين الدولة وأفراد الرعية ومدى انسجامهم وتفاعلهم مع بعضهم البعض واستجابتهم لرغبات الدولة الإسلامية. ويمكن للدولة أن تقتض قروضاً اختيارية وتوجهها للنشاط الإقتصادي وبهدف التنمية؛. وعموماً يمكن إدراج الشروط الضرورية واللازم توفرها لعقد القروض العامة في الإسلام كما يلي:

- خلو القرض من الفوائد الربوية: حرمت الربا شرعاً أخذاً وعطاءً وقال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ" (البقرة: 278).
- وجود حاجة أو مصلحة عامة مقدرة شرعاً؛ أي إذا استدعت الحاجة لذلك يرخّص للدولة اللجوء للإقتراض وخشية المفسدة كنفقات التخفيف من حدة الأزمات والكوارث وتسديد رواتب وأجور الموظفين.
- عدم كفاية الإيرادات العامة العادية في سد الحاجة والمصلحة العامة حتى مع تخفيض النفقات غير الضرورية؛ أي على الدولة أن تتأكد فعلاً من أن إيراداتها الحقيقية كالزكوات لا تكفي لتغطية نفقاتها الضرورية ذات الأولوية، ويمكن للدولة أن تؤجل بعض النفقات إن وفقت لذلك؛ على أن لا يترتب عن ذلك مفسدة وضّرر، ولا يجوز في حالة كثرة الأموال بالخزينة الإقتراض الجبري من الأفراد الميسورين، لأن ذلك تعدي على حرمة الناس وقد ينجم عنه سخط وتذمر يؤثر سلباً على الوضع الإجتماعي وعدم الرضا عن الأداء الحكومي.
- قدرة الدولة على السداد، فلا تبادر الدولة وتقترض إلا إذا كانت تتمتع بقدرات على سداد القرض عند حلول أجله، وهذا بتخطيط إيراداتها المستقبلية ونفقاتها المتوقعة لتحديد

وضعها المالي حتى لا تقع في وضعية العجز عن التسديد، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقترض لسد حاجات بعض المحتاجين والمستحقين للزكاة ليسدد بعد ذلك من خلال الزكاة الذي يتوقع جمعها مستقبلاً.

- أن يتم جباية القرض وإنفاقه على الوجه المشروع وعلى قدر الحاجة؛ أي يوجه القرض لسد الحاجة الذي عقد من أجلها وفق أحكام الشريعة، و بقدر دون مبالغة، وجبايته لا تكون جبراً إلا في الظروف الإستثنائية ولا تميز فيه فئة عن أخرى.

وعلى الدولة أن تحاول وتساهم في نشر توجهيات تعاليم الإسلام وحث الرعية على الإنفاق والإحسان والبر؛ كل هذا يضاعف من حجم الصدقات التطوعية مما يخفف من نفقات وأعباء خزينة الدولة، حينما يحل موعد استحقاق الديون وانعكاساته وأثره بمجالات الإنفاق الأخرى الضرورية والتي بحاجة إليها الرعية.

وقد تلجأ الدولة للقروض الأجنبية في حالة عدم كفاية الموارد الداخلية في سد حاجاتها؛ ولقد اقترض الرسول صلى الله عليه وسلم من صفوان ابن أمية قبل إسلامه، وقد استعان الرسول صلى الله عليه وسلم بيهود خيبر في زراعة الأرض على أن لهم جزءاً من ثمارها. وعلى العموم يجب أن يراعى في طلب القروض الأجنبية الجوانب التالية:

- استنفاد كل الموارد المحلية المتاحة والممكنة للوصول بمستويات الإستثمار والتوظيف والإنتاج للحدود القصوى؛
- التأكد ومراجعة شروط العقد وخلوه من مواد قد تفرض التبعية والسيطرة للدول المقرضة؛
- محاولة تنويع مصادر القرض الخارجي والبحث عن أحسن الشروط المناسبة؛
- القوامة في استهلاك القرض بهدف حمايته من التبذير والضياع؛

- توجيه القروض الخارجية لتمويل المشاريع الإنتاجية والتنمية.

ب- الإصدار النقدي:

تلجأ الحكومة لسد نفقاتها غير الممولة بإصدار نقدي جديد؛ وباعتبار أن التشريع الإسلامي قائم في أحكامه على المصلحة العامة ويهدف إليها، فينظر الفقهاء للإصدار النقدي أنه من مهام الدولة ولا يحق للأفراد أن يتولوا مهمة الإصدار، فيقول الإمام أحمد بن حنبل: "لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان، لأن الناس إن رخص لهم ركبوا العظائم". وقال السيوطي: "ولأنه لا يُؤْمَنُ فيه من الغش والفساد"، ومن المصالح لا يجب أن يتسبب إصدار النقود في ارتفاع الأسعار فيجب أن يراعى التوازن في عملية إصدار النقود بين كمية النقود المعروضة للتداول والطلب عليها، مما يجنب الإقتصاد من ظاهرة التضخم¹.

وبناءً على القاعدة الفقهية تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة، ولا بأس أن تكون زيادة سنوية في عرض النقود متناسبة مع معدل النمو الحقيقي للنتاج العام، بل تصبح عملية إصدار النقود ضرورية حتى يتوسع حجم المعاملات الإقتصادية، لكن إذا كان الإصدار بدون مقابل فهذا يتنافى مع عدالة الإسلام، ويعتبر ضريبة عشوائية تصيب كل من يملك نقوداً نتيجة التضخم، والإصدار يتحول إلى وسيلة لإعادة توزيع الدخل على الأغنياء على حساب الفقراء. ويقول بن تيمية: "ينبغي للسلطان أن يضرب لهم فلوساً تكون بقيمة العدل في معاملاتهم من غير ظلم"، لهذا لا يعتبر الإصدار النقدي شرعاً أسلوباً يمول به النفقات والتوسع فيه ظلم في حق الناس حيث تتراجع ثرواتهم ويمكن النظر للإصدار النقدي بدون مقابل كضرب نقود مغشوشة².

1 عمر عبد العاني، تمويل السياسة الشرعية في مواجهة عجز الموازنة - مؤشرات نظرية عامة-، المؤتمر

العالمي الخامس للاقتصاد الإسلامي، مملكة البحرين، أكتوبر 2003، 860-863.

2 سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، 241-265.

ويرى حسين راتب يوسف ريان بكتابه "عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي" أن الحكومة بإمكانها اللجوء لتمويل العجز بموازنتها عن طريق الإصدار النقدي إذا كان الهدف منه تمويل مشاريع نافعة للمجتمع وتحتاج إلى موارد مالية ضخمة، واللجوء للإصدار النقدي الجديد من الناحية الشرعية كلجوء الحاكم للقروض والتوظيف عند الحاجة لكن عدم المبالغة في الإصدار النقدي حتى لا ترتفع الأسعار وتفقد العملة المحلية قيمتها، لهذا يقترح تحديد سقف تمويل عجز الموازنة يناسب معدل نمو الناتج الحقيقي مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الودائع المقدمة بواسطة البنوك التجارية على شكل قروض لتمويل النشاط الإقتصادي وكذلك وضعية ميزان المدفوعات في حالة الإستيراد وطلب العملة الأجنبية ببيع العملة المحلية مما يزيد في عرض النقود. وعليه يحدد حجم الإصدار النقدي بالفرق بين معدل النمو الحقيقي للناتج ومجموع كل من نسبة حجم القروض ونسبة العملة المحلية المحوّل. ويضيف أنه إذا ما مولت المشاريع الإنمائية بنقد جديد فيتضاعف الإنتاج ويزداد حجم العرض وتحافظ الأسعار على مستواها بل قد تتراجع بتكثيف الإنتاج ويستحسن أن تمول المشاريع الإنتاجية التي تتميز بسرعة دوران المخزون، أي يتجدد المخزون ويصرف في أقرب وقت حتى لا يقع التضخم وهذا ينطبق عادة على المنتجات الاستهلاكية التي يزيد الطلب عليها، وأن التمويل بالإصدار النقدي لا يتم إلا في ظل بطالة بشرية وعليه تشغل الطاقة المعطلة وتساهم في زيادة حجم الإنتاج¹. فآلية الإصدار النقدي لا تتم إلا بتوفر غطاء من الإنتاج و العملة الأجنبية؛ وهذا لا ينظر إليه كمورد من موارد تمويل العجز الموازني المتعارف عليه في الإقتصاد الوضعي.

1 حسين راتب يوسف ريان، مرجع سابق، ص 328-323.

ويمكن اللجوء من قبل الحكومة للإصدار النقدي في حالة استنفاد الوسائل التمويلية المتاحة الأخرى كالتبرع وتعجيل الفرائض المالية والزكوات وغيرها، لكن في إطار اقتراض تلتزم الحكومة بتسديد ما تحتاجه من الإصدار النقدي، ولفترات قصيرة، ولتمويل حاجة مؤقتة ناتجة عن تأخر الإيرادات.

المطلب الثاني: الآثار الإقتصادية للإيرادات العامة في الإسلام

تعتبر الزكاة أهم موارد النظام المالي في الإسلام كونها إيرادات دائمة ومن الطبيعي التركيز عليها في الإقتصاد الإسلامي كمورد أساسي وحتى إن كان غير ممكن اتخاذها أداة مالية؛ باعتبارها مخصصة المصارف، وليس لولي الأمر حرية التصرف فيها، إلا في نطاق ضيق، وإنفاقها لا يكون إلا في مصارفها¹.

وللزكاة آثار إيجابية، تتحقق تلقائياً؛ وباعتبار أن النسبة الكبيرة من الزكاة توجه نحو الفئات الأشد فقراً؛ حيث ميلها للإستهلاك يساوي الواحد، وبالتالي فإن هذه الفئات ستقوم بإنفاق كامل دخلها بما فيها الزكاة المقبوضة مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وتؤدي زيادة الطلب في الفترة القصيرة إلى ارتفاع الأسعار لعدم تحقق حالة التشغيل الكامل مما يحفز المنتجين على زيادة الإنتاج من السلع الإستهلاكية لتلبية الطلب المتنامي سعياً لزيادة أرباحهم، مما يزيد الطلب على استخدام عناصر الإنتاج*.

1 عوف محمود الكفراوي، مرجع سابق، ص 49-58.

* أنظر "أولاً" من المطلب الأول "الزكاة وآثارها على الناتج المحلي" من المبحث الثاني "الإيرادات العامة في الإسلام وأثرها في الحد من العجز الموازي" من الفصل الخامس، ص 248.

وبازدياد أرباح المنتجين وزيادة الطلب على العمالة يحصل انتعاش في الإقتصاد الكلي بسبب الزكاة. وبما أن المنتجين هم فئة الأغنياء عادةً فإن زيادة أرباحهم تؤدي إلى زيادة أموال الزكاة المدفوعة كما يوضحه الشكل (4-1):

الشكل (4-1): انتعاش الإقتصاد الكلي -أ-

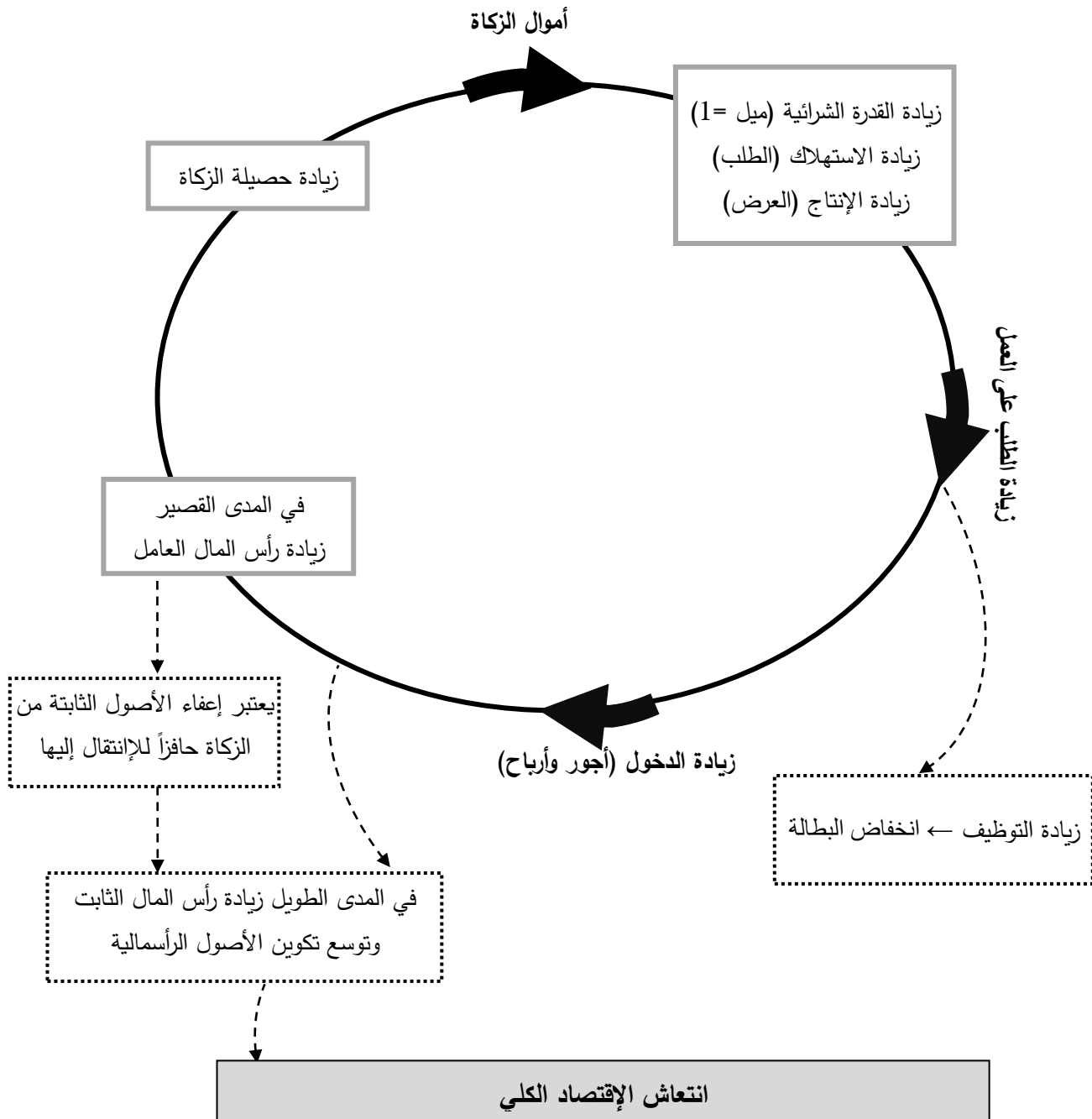


المصدر: سامر مظهر القنطجني، سياسات تحسين الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين، الطبعة الثانية، دار إحياء للنشر الرقمي، 2013، ص 34.

يزداد رأس المال العامل الخاضع للزكاة في الفترات القصيرة بمعدل أكبر من زيادة رأس المال الثابت ويعتبر إعفاء رأس المال الثابت من الزكاة حافزاً لتوجيه القسم الأكبر من رأس المال نحو تكوين أصول استثمارية. كما يوضحه الشكل (4-2):

* أنظر "ثانيًا" من المطلب الأول "الزكاة وآثارها على تعداد المزمكين" من المبحث الثاني "الإيرادات العامة في الإسلام وأثرها في الحد من العجز الموازني" من الفصل الخامس ص 251.

الشكل (2-4): انتعاش الإقتصاد الكلي بـ



المصدر: نفس المصدر السابق، ص 35.

إن تطبيق الزكاة يؤدي إلى ما يلي¹:

- توفير تدفقات نقدية على مدار العام: يساعد مفهوم حولان حول على الأموال الخاضعة للزكاة إلى توفير سيل من التدفقات النقدية من الأغنياء إلى الفقراء على مدار العام.
- زيادة العرض عبر الدور الإنمائي للزكاة: تهدف الزكاة إلى إغناء مصارفها، فهي تسعى لحصول مستحقيها على حاجاتهم من السلع والخدمات في الحال، ثم توفير كفايتهم المستقبلية بتوفير رؤوس الأموال الملائمة لمواهبهم الطبيعية وقدراتهم المكتسبة.
- لذلك تتجه الدخول الموزعة إلى الطلب الإستهلاكي في المدى القصير، بينما يتجه جزء هام منها على المدى الطويل إلى المجالات الإستثمارية.
- الزكاة العينية تحد من الإنفاق غير الضروري للنقود: إن جباية وتوزيع زكاة الزروع والثمار وزكاة بهيمة الأنعام في صورتها العينية يسهم إلى درجة كبيرة في احتفاظ النقود بقيمتها الشرائية دون تدهور، ويسهم في ذلك أيضاً جواز إخراج الزكاة عينياً إذا كان في ذلك تحقيق منفعة آخذ الزكاة.
- للزكاة دور في تحويل الإدخار الإكتنازي إلى استثمار دون إخراجها من دورة رأس المال وتعريضه للتآكل بالزكاة: وهذا ينطبق حتى على أموال السفهاء واليتامى. فاستثمار مال اليتيم ضروري لأنه غير معفى من الزكاة لقوله صلى الله عليه وسلم: "أَلَا مَنْ وَلِيَ يَتِيماً لَهُ مَالٌ فَلْيَتَّجِرْ فِيهِ وَلَا يَتْرُكْهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ" (رواه الترميذي). إذن في عدم تشغيله ضياع لفرصة استثماره على مستوى موارد الأمة.

1 سامر مظهر القنطججي، سياسات الحصول الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين، الطبعة الثانية، دار إحياء للنشر الرقمي، 2013، ص 35-38.

كما يجب أن لا يترك السفيه يستثمر أمواله ويديرها بنفسه، لأن حسن الإستثمار يساعد هذه الفئة العاجزة في الحصول على مستلزمات عيشها الكريم، لقوله تعالى:

" وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا " (النساء:5).

- توجيه النقود للإستثمار المستمر (زيادة جانب العرض): إن فرض الزكاة كنفقة واجبة الإستحقاق على رأس المال النامي فعلاً وتقديراً يدفع أصحاب رؤوس الأموال للإستمرار في الإستثمار حتى لو كان المعدل الحدي المتوقع للربح أقل من نسبة الزكاة المقررة على الأموال القابلة للنماء 2.5%. لأن الإختيار الممكن أمام المستثمرين في هذه الحالة هو بين استثمار أموالهم أو اكتنازها، وليس الإختيار بين استثمارات متعددة. ونظراً لأن الإكتناز اختيار غير مطروح على المسلم، فإنه أفضل للمسلمين أن يستثمروا في الإستثمار من ألاّ يستثمروا على الإطلاق، لأن ذلك يجعل خسارتهم بسبب الزكاة أقل من معدل الزكاة الإجمالي.

المبحث الثالث: الموازنة العامة من منظور إسلامي

ذهب كثير من بحاث علم المالية في الإسلام إلى مقارنة مبادئ وخصائص الموازنة العامة في الإقتصاد الوضعي ومدى تطابقها بالإقتصاد الإسلامي، ولقد انقسم علماء المالية والمهتمون بالنظام المالي في الإسلام إلى أربع مجموعات¹:

مجموعة أولى ترى أن الموازنة العامة ظهرت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، فقد كان يسجل كل ما يرد من إيرادات ويرى تقديراً لها قبل ورودها ويعد العدة للنفقات غير العادية بغض النظر عن القواعد الفنية والتنظيمية للموازنة التي تعرفها في الوقت الحالي.

1 حمدي بن محمد بن صالح، مرجع سابق، ص 38-42.

مجموعة ثانية ترى أن نشأة الموازنة العامة كانت في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فزمن كل من الرسول صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضي الله عنه كان يتميز بقلّة الموارد وكثرة حاجة الدولة للإنفاق، فالمالية كانت بسيطة وكل ما يحصل ينفق ولا وجود لتخطيط الإنفاق المستقبلي، بينما تعاظمت الإيرادات في عهد عمر وارتفعت النفقات مما أدى إلى التفكير في تنظيم بيت المال * وإنشاء الدواوين وجرّد المستحقين من المال العام.

بينما المجموعة الثالثة ترجع الموازنة العامة بالإسلام ونشأتها إلى عهد العباسيين، فبعد الإستقرار السياسي والأمني وما بلغت التنمية الإقتصادية وزيادة حجم الموارد المالية وازدهار الجانب العلمي وتوظيفه بمختلف مجالات الحياة، وتستشهد بكتاب الخراج لأبي يوسف؛ الذي يعتبر دليلاً على الإهتمام بالجانب المالي للدولة، يوضح فيه إيرادات العامة بالمفهوم الحديث وأجه إنفاقها.

أما المجموعة الرابعة ترى بأن الموازنة العامة تنظيم مالي لم يعرفه الفكر الإسلامي كما هو عليه في العصر الحالي من قواعد وخصائص؛ فهذا الفريق يعترف للفكر الإسلامي بحسن التقدير والإحصاء والتوزيع، لكن لم يصل إلى المفهوم الحديث للموازنة العامة، الذي يخضع لنظام معين يتم على أساسه تقدير وبناء كل من النفقات والإيرادات، وتوزيع الإيرادات المقدرة على النفقات المقدرة للفترة الزمنية المحددة القادمة.

* يُعرّف بالجهة التي تشرف على إدارة الشؤون المالية في الدولة الإسلامية ومن بين وظائفه القيام على أعمال جباية الإيرادات العامة وفق مصادرها الشرعية وتقدير النفقات وبيان مستحقّيها وإحصائهم وتقدير أعطياتهم ومن هذا المنطلق فالموازنة العامة باعتبارها تقدير سنوي للنفقات والإيرادات بغية تحقيق الصالح العام ما هي إلا الخطة التي يعدها بيت المال. لمزيد من التفاصيل أنظر:

- حسين راتب يوسف ريان، مرجع سابق، ص 86.
- عامر محمد نزار جلعوط، فقه الموارد العامة لبيت المال، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2010، ص 100.

وتقدير الإيرادات الخاص بالزكاة والفيء فقط الغرض منه التيسير على أرباب الثمار ليتمكنوا من التصرف فيه، أما كتابة الزكاة والغنائم ماهي إلا ضبط الموجود من الزكاة والغنائم ليس تقديراً لها، وما أحدثه الخليفة عمر رضي الله عنه بفتح الدواوين وفرض العطاء؛ ما هو إلا نتيجة اتساع أراضي المسلمين وتدفق الأموال، وهي تختلف عن الموازنة العامة التي تجمع بين الإيرادات العامة والنفقات العامة دورياً ولفترة زمنية محددة.

أما ما جاء في كتاب الخراج لأبي يوسف يمكن اعتباره أساس الفكر المالي في الإسلام؛ فهو يبين أوجه الإيرادات الشرعية التي يجب على ولي الأمر أن يجتنبها، لكن لم يفصل بين الإيرادات العامة والنفقات العامة ولم يتطرق للعلاقة التنظيمية بينهما.

إن الظروف التي لم تسمح للنظام المالي في الإسلام بنشأة الموازنة العامة تتمثل في طبيعة النظام؛ باعتباره قائماً داخل إطار ثابت حددته الشريعة بالكتاب والسنة، أما الاجتهادات تمثل الجزء المتغير والمحدود بالإطار الثابت، أي ما يتفق مع الأحكام الشرعية والإلتزام بها أسس نظاماً مبنياً على العدل والتوزيع والتوازن، فتقبله الكل وأرضى الجميع، خلافاً للنظم الوضعية التي تتميز بالحركية وعدم الثبات، وفي أحيان كثيرة تعيش تناقضات أساسية والمطالبة المستمرة من قبل الأفراد لإصلاحها وإدخال تعديلات عليها.

المطلب الأول: خصائص الموازنة العامة في الإسلام

وانطلاقاً من مميزات وخصائص النظام المالي في الإسلام يطرح السؤال التالي: هل يمكن أن يتقبل النظام المالي في الإسلام الخصائص المحددة لتعريف الموازنة العامة في الإقتصاد

الوضعي؟ وحسب ما أدرجت في الفصل الأول، والتي تتضمن التنبؤ، الإذن، محدودية الزمن والدورية وأخيراً تتميز بأنها هادفة؟

أولاً- التنبؤ

تلجأ الدولة للتنبؤ حينما تقتضي الحاجة لذلك وبناءً على ما تراه مناسباً لها، وأن لا يتعارض مع أحكام الشريعة، ولقد قدرت الإيرادات العامة تحت مسمى خرص الإيرادات (تقدير بالظن) فلقد روى البخاري عن أبي أحمد الساعدي قال: "غزونا مع النبي صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك، فلما جاء وادي القرى إذا امرأة في حديقة لها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه : اخْرُصُوا، وخرص رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة أوسق... "، قد عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخرص حتى مماته وتبعه في ذلك كل من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما¹.

ثانياً- الإذن

يقدم النظام المالي في الإسلام صورة واضحة عن مصدر كافة الإيرادات العامة، وكذلك أوجه إنفاقها مطابقاً لما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية، أما بشأن الأموال المستحدثة وكيفية التصرف فيها؛ فهذا يعود لأهل الإجتهد من العلماء، الذين يمثلون أهل الشورى؛ فيستنبطون الأحكام ومصادرها الشرعية في إطار علم الإجتهد وتطبيقاً لمبدأ الشورى في المجال المالي، وما قام به عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو بصدد فرض الخراج والعشور وتوزيع العطاء بين المسلمين؛ ففرضهما بعد استشارة أهل الشورى والعلم²، ولهذا الغرض تعرض الموازنة العامة على أهل الشورى من أجل:

1 سيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 367-368.

2 سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، ص 31.

أولاً: التأكد من الموازنة العامة إن كانت متضمنة لكل ما كان واجباً من إيراد أو نفقة، وعلى الوجه الشرعي.

ثانياً: أن تكون الموازنة العامة في الجوانب الإيجابية محققة للصالح العامة.

وبعد دراسة الموازنة العامة والتعليق عليها؛ تعرض على ولي الأمر حتى يقرها ويأمر بتنفيذها.

ثالثاً- محدودية الزمن ودوريتها *

لا مانع بالموازنة العامة في الإسلام أن تشترك مع الموازنة العامة في الإقتصاد الوضعي بخاصية الدورية ومحدودية الزمن، باعتبار أن النفقات العامة والإيرادات العامة ترتبطان بفترة مستقبلية محددة وهذا يدخل بمنطقة العفو المباح ** 1.

رابعاً- الأهداف من الموازنة العامة

لا يمكن إنكار أهمية الأهداف العامة المنشودة بالإقتصاد الوضعي عبر الموازنة العامة وتوافقها مع ما تهدف إليه الموازنة العامة بالإقتصاد الإسلامي؛ فبالإضافة للأهداف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي تمثل الإنشغالات الأساسية للدولة؛ كان النظام المالي الإسلامي سباقاً في²:

* تعالج خاصية محدودة الزمن والدورية لاحقاً ومن جديد ضمن مبدأ السنوية ضمن مبادئ الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي.

** يقصد بـ"العفو المباح" ما لم يرد دليل شرعي على إباحته أو تحريمه. أنظر: صالح قادر الزكي، مرتبة العفو عند الأصوليين، مجلة الشريعة والقانون، العدد الخامس والعشرون، جامعة قطر، قطر، يناير 2006، ص 168.

1:

- سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، ص 32.
- حمدي بن محمد صالح، مرجع سابق، ص 54.

2:

- مصطفى العبد الله، علم الإقتصاد والمذاهب الإقتصادية، الطبعة الثانية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1995، ص 197-198.
- سعد بن حمدان اللحياني، نفس الموضع السابق.
- حمدي بن محمد صالح، مرجع سابق، ص 56.

للوظيفية الرقابية، وهي من مقاصد الشريعة الإسلامية، في إطار حفظ المال من السرقة والضياع، واستخدامه بقدر دون إسراف.

للوظيفية الإدارية، كواجب شرعي وعلى ولي الأمر أن يتأكد من صرف الأموال العامة بهدف تحقيق عوائد ومنافع للأمة، فتوزع الأموال وتخصص وفق الأولويات الشرعية وما تتطلبه الظروف والمستجدات.

للوظيفية التخطيطية، فأصبح من الضروري ومن الحكمة اعتماد واختيار بديل من البدائل الممكنة لإدارة المصارف على أسس علمية وبدلائل يستند عليها في إطار شرعي تهدف لتعظيم المنافع وللالتزام بالقوامة في صرف النفقات¹.

وما يتميز به النظام المالي في الإسلام هو توفير الحد الأدنى من الدخل للذين عجزوا بوسائلهم الخاصة سواء العمل أو الملكية من تحقيقه. والمخصص للفقراء والمساكين وأصحاب الحاجات والغارمين. وتطبيقاً لتعاليم الشريعة؛ نجد أن الإسلام يحارب الفقر والتسول عن طريق عملية إعادة التوازن الاجتماعي والإقتصادي بالمجتمع، وهي خاصية يتميز بها الفكر الإسلامي فقط، فالمقابل لها بالإقتصاد والوضعي هي آلية إعادة التوزيع، فالإسلام يعمل على إزالة وعلاج مشكل الحاجة من الجذور، وأن المستفيد سيتحول مستقبلاً إلى عنصر فعال ومعتاد ويساهم في تماسك المجتمع وترابطه روحياً ومادياً². ومن أهداف النظام المالي في الإسلام؛ تحقيق التوازن

1 حمدي بن محمد صالح، المرجع السابق، ص 38-39.

2 محمد عمر شابر، الإسلام والتحدى الإقتصادي - ترجمة محمد زهير السمهوري -، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، 1996، ص 285-287.

والإستقرار بين أجيال الأمة، وهذا ما قام به عمر بن الخطاب بمنعه توزيع الأرض على الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين حتى يستفيد منها من يأتي بعدهم¹.

المطلب الثاني: تقدير الموازنة العامة وتنفيذها في الفكر المالي بالإسلام

لا يتعارض الفكر المالي في الإسلام مع التخطيط والبرمجة والتقدير، ولقد كان يراعى في جمع الإيرادات ما تتطلبه الحاجة الحقيقية والضرورية، والإنفاق يتطلب الإستقامة وإن طرأت الحاجة إلى تمويل إضافي؛ كإنفاق استثنائي أثناء الصرف؛ فيبحث عن مصادر تمويل إضافية لا تتعارض مع الشرع.

أولاً- تقدير الموازنة العامة في الفكر المالي بالإسلام

يعالج تقدير الموازنة العامة بالنظام المالي في الإسلام من زاويتين، الأولى أسبقية الإيرادات العامة أو النفقات العامة، والثانية آليات تقدير كل من الإيرادات والنفقات.

1- أسبقية الإيرادات والنفقات في التقدير: حينما نشأت الدولة الإسلامية؛ كانت تتميز بقلّة

الموارد المالية وكثرة متطلبات الإنفاق نتيجة التوسع في رقعة الأراضي الإسلامية وزيادة عدد الجند، وكل ما كان يحصل من إيرادات ينفق فوراً ولا يحتفظ منه ببيت المال للمسلمين، وحتى بوفرة الموارد في عصر كل من عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما؛ فلقد انتهجا نفس السيرة وزادا من العطاءات ومن توزيع الأموال على الناس².

1 رفعت السيد العوضي، مرجع سابق، ص 134-137.

2:

- حمدي بن محمد بن صالح، مرجع سابق، ص 75.
- باسم أحمد عامر، نظرية الإنفاق في ضوء القرآن الكريم رؤية اقتصادية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 85.

ولقد كان يخطط للنفقات بناءً على ما هو متوفر من الإيرادات، أي أن الأولوية كانت للإيرادات، إن كانت الدولة تمر بأوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية عادية، وإن استدعى الأمر تعديل الدولة عن جزء من النفقات أو تأجيله إذا ارتأت نسبة أهميتها. ولا تتوفر على موارد إضافية كافية لتغطيتها¹.

لكن قد تجد الدولة نفسها مضطرة لتحمل نفقات عامة ضرورية؛ وبغض النظر عن إمكانية تغطيتها بالموارد المتاحة أم لا؛ فتتظطر للجوء إلى التوظيف أو القروض وهذا ما يعني تطبيق مبدأ أسبقية النفقات عن الإيرادات، ويمكن الإستئناس بما ذكره الماوردي في تفصيله للحقوق المستحقة على بيت المال إلى نوعين²:

- أن يكون مصرفه مستحقاً على وجه البذل: مثل أرزاق الجند، فهو من الحقوق اللازمة مع وجود المال من عدمه، لكن إذا كان المال موجوداً عجل دفعه، وإن عدم وجب فيه الإنتظار.
- أن يكون مصرفه مستحقاً مع وجه المصلحة والإرفاق، فاستحقاقه معتبر بوجود المال من عدمه.

وبناءً على ما ذكره الماوردي، النفقات نوعان: نوع مرتبط بتوفر المال وغير ملزمة بفقدانه يشمل نفقات المصالح غير الضرورية والتي يمكن تأجيلها أو الإستغناء عنها وهنا يُؤخذ بأسبقية الإيرادات عن النفقات. ونوع لا ينتظر التأجيل من النفقات وفي حالة قلة الموارد الموجهة لتغطيته يلجأ لوسائل

1 سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، ص 123.

2 نفس المرجع سابق، ص 76.

تمويل استثنائية كالتوظيف والإقتراض وهنا تظهر أسبقية النفقات عن الإيرادات.

2- تقدير الإيرادات وتقدير النفقات: لقد ورد بخاصية التنبؤ في خصائص الموازنة بالفكر الإسلامي اللجوء للحرص في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن بعده الضحابة رضوان الله عليهم، وهو ينطبق على ما يسمى بالتقدير المباشر للإيرادات المعتمد حالياً في الإقتصاد الوضعي. ويمكن اعتماد أيضاً أساليب التقدير غير المباشرة للإيرادات¹. ولم تعرف الدولة الإسلامية التقدير بآلياته الحديثة حيث كان ينظر للإيرادات معظمها فعلية. و من العوامل التي تساعد في تطابق الإيرادات وتقريبها من الواقع؛ الجانب العقائدي الذي يلزم أصحاب الأموال بتطهير أموالهم بالزكوات بالإضافة لأخذ بعين الاعتبار في الفكر المالي في الإسلام جانب إعفاء الأصول الإنتاجية في تحصيل الإيرادات من الزكوات كالإبل والبقر إن كانت من العوامل التي لا تفرض عليها الزكاة². كما أخذ النظام المالي في الإسلام بالنفقات الثابتة المتكررة كل سنة؛ فلقد أنشأ عمر بن الخطاب رضي الله عنه الدواوين سجل فيها كل من المستحقين من بيت المال وحدد فيها أجورهم ورواتبهم، وكما ذكر أبو عبيد في كتابه الأموال أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمر بجريب من طعام، فعجن ثم خبز ثم ثرد بزيت ثم دعا عليه ثلاثين رجلاً، فأكلوا منه غذاءهم حتى أصدرهم - أي شبعوا - ثم فعل بالعشاء مثل ذلك، وقال: "يكفي الرجل جريباً كل شهر"، وهذا يدل أن النفقات العامة في الفكر المالي في الإسلام تحدد على وأحداث فعلية³.

1 سعد بن حمدان اللحياني، المرجع السابق، ص 76-77.

2 السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 389.

3 المرجع السابق، ص 388.

أما النفقات غير المتوقعة والطارئة فهي غير متكررة كحدوث نوازل، فالدولة توفر ما يلزم لمواجهة هذا النوع من النفقات الإستثنائية باستحداث مصادر تمويل غير عادية.

وينبغي في تقدير النفقات العامة مراعاة الترتيب الذي يقرره الفقهاء حسب ضرورتها أو حاجيتها أو تحسينيتها¹، فالنفقات العامة في الإسلام يوجه جزءاً منها لعمارة الأرض، فالاهتمام بالإنتاج والاستثمار ضروري لزيادة المنافع وتوسيع البنى الهيكلية الاجتماعية والاقتصادية باستخدام أفضل الوسائل والأساليب لتمويل هذا الجانب المهم من النفقات. ولقد وردت شواهد تولي أهمية للنفقات الإنتاجية والاستثمارية في الفكر المالي في الإسلام وهي²:

- ما نصح أبو يوسف هارون الرشيد قائلاً له: "ورأيت أن تأمر عمال الخراج، إذا أتاهم قوم من أهل خراجهم فذكروا لهم أن في بلادهم أنهاراً عادية قديمة وأرضي كثيرة غامرة وأنهم ان استخرجوا لهم تلك الأنهار واحتقروها وأجرى الماء فيها عمرت هذه الأرض الغمرة وزاد في خراجهم ... أمرت بحفر تلك الأنهار وجعلت النفقة من بيت المال فإنهم أن يعمرها خير من أن يخرّبوا".
- وقرر الماوردي ذلك أيضاً فأجاز تخصيص من النفقات العامة لبناء الحصون والقناطر ومثله مما يحتاجه المسلمون للمحافظة على دولتهم.

إن تقدير النفقات من قبل المكلف بمهمة التقدير ومراعاته للجانب العقائدي يدفع به للتحلي بالمسؤولية والحفاظ على الأمانة مصداقاً لقوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ " (الأنفال:27)، فالقيام بإدارة المال العام من تقدير وصرف

1 السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 386.

2 المرجع السابق، ص 387-388.

لا يكون إلا لخدمة الصالح العام، والتي تعود بالنفع المادي والروحي على المجتمع، لهذا فيجب دائماً أن يؤخذ الضابط الشرعي كمعيار على أساسه تعتمد النفقة¹.

ثانياً- تنفيذ الموازنة العامة بالإسلام

يمكن ان تنفذ الموازنة العامة في الإسلام ومن ثم تحديد الفوارق بين ما هو متوقع وما هو قائم من الموارد، وإنفاقه على مختلف المجالات المشروعة مع مراعاة خصوصية المصارف من حيث التخصيص المتمثلة في الزكوات وتوزيعها وفق النصوص الشرعية وحسب الأسهم الثمانية مع مراعاة المحلية في ذلك. وإن تحقق فائض يحوّل للإقليم الأقرب والعكس صحيح إن ظهر عجزاً بموازنة الزكاة.

أما المصارف غير المخصصة فتجمع وتحصل الإيرادات حسب ما يتوافق مع الشرع، لتتفق بمختلف المجالات بهدف تحقيق الرفاه وتقدير أكبر حجم من المنافع للأفراد؛ وباعتبار أن التنبؤ بالنفقات والإيرادات أخذ به الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده؛ أثناء تنفيذ الموازنة قد تظهر فوارق * مثلما هو حال وطبيعة الموازنة بالإقتصاد الوضعي، فقد يكون الفرق موجباً وهذا يتحقق بإيرادات حقيقية أكبر من الإيرادات المتوقعة أو انخفاض في النفقات الحقيقية عن حجم النفقات المتوقعة، وقد يتحقق عجز موازني بسبب ارتفاع حجم النفقات الحقيقية عن حجم النفقات المتوقعة أو انخفاض في الإيرادات الحقيقية عن الإيرادات المتوقعة.

1 السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 389.

* لمزيد من التفاصيل أنظر: قاعدة التوازن بالمطلب الثالث "قواعد الموازنة العامة من منظور إسلامي"، ص 217.

المطلب الثالث: قواعد الموازنة العامة من منظور إسلامي

يتناول هذا المبحث قواعد الموازنة العامة ومدى تطابقها من عدمها مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تعالج بالترتيب نفسه المنتهج في المبحث الثالث من الفصل الأول من باب الموازنة العامة في الإقتصاد الوضعي، انطلاقاً من قاعدة السنوية ثم الوحدة، العمومية، عدم التخصص، وأخيراً قاعدة التوازن.

أولاً- قاعدة السنوية

تقوم قاعدة السنوية على تقدير كل من الإيرادات والنفقات لفترة زمنية مستقبلية محددة في الغالب بسنة، ولا يوجد مانعاً بالفكر الإسلامي في اعتماد هذه القاعدة كما لا يوجد مانعاً شرعياً في التخلي عنها.

ويرى الكثير من المهتمين بالنظام المالي في الإسلام الأخذ بالقاعدة السنوية باعتبار أن معظم الإيرادات العامة والنفقات العامة في الإسلام سنوية¹. ولقد كان النبي صلى الله عليه وسلم ينفق على أهله من مال الفيء ما يكفي نفقة سنة، وما بقي من الأموال فيجعله في المصالح العامة للمسلمين. وتأكيداً لقاعدة السنوية في النفقات يرى الفقهاء في المال الذي يقرر للفقر أن يكفيه لمدة سنة².

ولقد كانت الإيرادات الأساسية أيضاً تحصل بحَوْلانِ الحال وباعتباره شرطاً أساسياً في وجوب الزكاة كما كانت تفرض الجزية وتحصى سنوياً أيضاً³.

1 سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، ص 78.

2 السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 371.

3 نفس المرجع السابق والموضع السابقين.

ولقد وردت في التاريخ تطبيقات السنوية للدولة الإسلامية منها ما ذكره النويري بقوله:
 "ومما يلزمه -أي الكاتب- رفعه في كل سنة تقدير الإرتفاع*". كما ذكر الخوارزمي في تقدير
 الصدقات التي يطلق عليها في ذلك الوقت بالعبرة حيث يقول: "وهي ثبت الصدقات لكورة كورة -
 أي لكل جهة- وعبرة سائر الإرتفاعات هي أن يعتبر ارتفاع السنة التي هي أقل ريعاً، والسنة التي
 هي أكثر ريعاً، ويجمعان ويؤخذ نصفهما، فتلك العبرة بعد أن تعتبر الأسعار وسائر العوارض
 الواقعة"¹.

لكن ان استدعت الحاجة لا بأس في الخروج عن قاعدة السنوية والدليل على ذلك هو
 الترخيص بتعجيل الزكاة وصرفها، وهذا في مدة أقل من سنة وتحصيل بعض الإيرادات العينية
 كزكوات بعض الزروع والثمار التي تجب عند الحصاد، وقد تتكرر في السنة أكثر من مرة، وهناك
 رأي جاء به بعض المفكرين أساسه هو التمييز بين تقدير الموازنة العامة والتي قد تعتمد على
 قاعدة السنوية وتنفيذ الموازنة العامة التي ترتبط بمدة تحصيل الإيراد والإنفاق، والتي تكون إما
 يومية أو شهرية أو لفترة أكبر، فلا بأس إذا من تقدير الموازنة على أساس سنوي بينما تنفذها يعود
 حسب طبيعة الإيراد والنفقة².

والمستخلص مما سبق، ليس هناك ما يدل على وجوب السنوية والإلزام بها وليس هناك
 ما يدل على وجوب ترك السنوية وإلغائها؛ فالأمر يدخل ضمن المصالح المرسلّة التي لم يرد فيها

* يشرح الارتفاع محمود المرسى لاشين في مؤلفه التنظيم المحاسبي للأموال العامة للدولة الإسلامية؛ تقدير تقابل
 فيه الإيرادات العامة المقدرة للسنة القادمة مع إجمالي النفقات العامة الثابتة لمدة سنة ليتبين له هل سيتحقق فائضاً
 أم توازناً للسنة القادمة. أنظر: وليد خالد الشايجي، مرجع سابق، ص 36.

1 سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، ص 79.

2 المرجع السابق، ص 80.

دليل شرعي بالأخذ أو الترك. ولولي الأمر الحرية في اعتماد قاعدة السنوية أو عدم الالتزام بها حسب الظروف وحسب طبيعة الإيراد وطبيعة النفقة، وفي هذا الصدد يقول الماوردي: "وهو متغير بالوقت التي تستوفى فيه حقوق بيت المال، فإن كانت تستوفى في وقت واحد من السنة جعل العطاء في رأس كل سنة، وإن كانت تستوفى في وقتين جعل العطاء في كل سنة مرتين" ¹.

ويرى الكثير ويستحسنون الأخذ بقاعدة السنوية في العصر الحالي تماشياً مع بقية دول العالم التي تعتمد هذا المبدأ بهدف توحيد المعايير المالية؛ كون وجود ارتباط مالي واقتصادي بين مختلف اقتصاديات دول العالم، والأخذ بهذا المبدأ لا يتعارض مع أحكام الشريعة، لكن إن استدعت المصلحة العامة التخلي عن مبدأ السنوية بهدف استخدام الزمن استخداماً عقلانياً ووفق ما تتطلبه طبيعة الإيرادات والنفقات ².

ثانياً- قاعدة الوحدة

يأخذ الفكر المالي في الإسلام بقاعدة الوحدة كما أنه قد لا يلتزم بها حسب طبيعة وخصوصية المصارف والإيرادات، فتخصيص موارد الزكاة لمصارف محددة يدفع إلى عدم احترام قاعدة الوحدة في إعداد موازنة خاصة بالزكاة مستقلة عن الموازنة العامة ومرتبطة بالإقليم المحصلة فيه؛ ما يجعلها بعيدة عن المركزية وتعقيدها الإدارية بحكم أن للزكاة أبعاداً اجتماعية بالدرجة الأولى لذا فإجراء صرفها يتميز بالسرعة على مستحقيها ³. وإذا ما تحقق فائض في الزكوات بعد

1 السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 374.

2 سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، ص 80.

3 المرجع السابق، ص 81-82.

التوزيع؛ يحول إلى أقرب إقليم الذي يسجل فيه عجز بحجم الصدقات مقابل إجمالي ما يحتاجه الفقراء والمساكين، دون أن تدعم به الموازنة المركزية¹.

أما النفقات والإيرادات غير المخصصة والمتبقية فتجمع في بيان واحد بموازنة تأخذ بقاعدة الوحدة ويتصرف فيها ولي الأمر حسب ما تقتضيه المصلحة العامة مع ترتيب الأولويات².

ثالثاً - قاعدة العمومية

يأخذ الفكر المالي في الإسلام بقاعدة الصوفي لاعتبارات شرعية ومصلحية واقتصادية فقواعد الإرتفاع لا تهتم إلا بالإيرادات الصافية لكن دون إهمال النفقات العامة؛ بل كانت تقوم بالفصل بين الإيرادات والنفقات وكانت تعالج كلاً من النفقات العامة والإيرادات العامة على حدى³. والدوافع للأخذ بقاعدة الصوفي هي⁴:

1. الضابط المحلي في جمع وتوزيع الزكاة ومن ثم تعميمه على بقية الإيرادات الأخرى.
2. طبيعة الإيرادات العينية، فأغلب الإيرادات كانت على شكل غلات وأنعام وعملية نقلها أمر شاق وقد يكون مستحيلاً في كثير من الأحيان لتحويلها إلى بيت مال المسلمين.
3. اتساع رقعة الأراضي الإسلامية وتعدد الأقاليم ولصعوبة النقل والانتقال جعلت ولاية الأمور يأخذون بنظام الصوفي وإعطاء مهمة إدارة الأقاليم مالياً للأمرء وتكليفهم بدفع الفائض من الموارد إلى بيت المال الرئيسي.

ونظراً للتطور الذي شهدته الحياة بمجال الإتصال والنقل يمكن الأخذ بقاعدة العمومية بجمع كافة الإيرادات العامة وكافة النفقات العامة لتحقيق المصلحة من حيث إحكام الرقابة على

1 السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 377.

2 حمدي بن محمد بن صالح، مرجع سابق، ص 69.

3 المرجع السابق، ص 59.

4 نفس المرجع السابق، ص 60.

الأموال العامة وضمان قوامه الإنفاق العام؛ باستثناء الموازنة المستقلة للزكوات التي تأخذ بمبدأ الصوافي¹.

رابعاً- قاعدة عدم التخصيص

لقد عولجت الإيرادات العامة والنفقات العامة بقاعدتي العمومية والوحدة بالنظام المالي في الإسلام على أساس نوعين، نوع من الإيرادات مخصص المصارف والذي يشمل الزكوات ومصارفها المحددة شرعاً، هذا النوع من الإيرادات العامة والنفقات العامة مخصص تخصيصاً نوعياً؛ أي معروفاً ومحدداً مسبقاً إلى من تؤول إليهم الزكوات وفق أنصبتها الثمانية، كما يراعى أيضاً فيها التخصيص المكاني باعتبار أن المقيمين والذين لهم الحق في الزكوات بالإقليم هم الأولى بها، حيث يقول المواردي في ذلك: "وتفرق زكاة كل ناحية في أهلها، ولا يجوز أن تنقل زكاة بلد إلى غيره إلا عند عدم وجود أهل السهمان فيه"².

وهناك من يرى أيضاً في الجزء المتبقي من الإيرادات والنفقات غير المخصصة بتكليف أمر صرفها للأقاليم حسب ما يراه أمراؤها، أي توزع على أساس التخصيص المحلي وكل إقليم يغطي نفقاته بإيراداته والفائض يحول للموازنة المركزية وفي حالة العكس بوجود العجز يمول من قبل الموازنة المركزية.

وينظر لقاعدة التخصيص في تحقيق عدة مزايا تتمثل في ضمان عدم توجيه الإيرادات الخاصة بهذه الحاجات إلى حاجات أخرى وهي تعتبر حاجزاً أمام مطامع من ليسوا أهلاً لتلك الإيرادات وحفظاً لحقوق أصحابها.

1 سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، ص 85.

2:

- عيسى خليفي، مرجع سابق، ص 85.

- سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، ص 87-88.

وأصبح ليس من الضروري في النظام المالي بالإسلام التحجج بالأسباب الداعية لقاعدة عدم التخصيص المتمثلة في التوزيع العادل والأمثل للموارد؛ فالإسلام يتميز في تطبيقاته المالية بالمرونة باعتبار انتقال الفوائض المالية عبر الأقاليم لسد حاجة الفقير منهم، بالإضافة أن مستحقي الزكوات أمر عقائدي حدده الله عز وجل¹.

لكن هذا لا يمنع أن تجمع الإيرادات العامة والنفقات العامة في موازنة مركزية مع الأخذ بقاعدة عدم التخصيص إن كان الصالح العام يقتضي ذلك بعد إبعاد الإيرادات والنفقات المخصصة المصارف².

خامساً - قاعدة التوازن

يتحقق التوازن الحسابي إذا ما التزمت الدولة حين تنفيذها للموازنة بما هو مقدر من إيرادات عامة ونفقات عامة .

و كان يظهر الفائض ببيت المال كما كان يظهر العجز، فيقول الماوردي في ظهور الفائض: "وإذا فضلت حقوق بيت المال عن مصرفها،"، بينما يذكر العجز ويقول: "فلو اجتمع على بيت المال حقان ضاق عنهما واتسع لأحدهما صرف فيما يصير منهما ديناً، فلو ضاق عن كل واحد منهما جاز لولي الأمر إذا خاف الفساد أن يقترض على بيت المال ما يصرفه في الديون دون الارتفاق".

فالجوء إلى الدين العام وسيلة لتمويل عجز في إيرادات الموازنة يوجه لمصرف شرعي وينشئ ديناً على بيت المال: مع خشية الفساد إن ترك هذا المصرف دون مورد، وذلك بعد استبعاد

1 سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، ص 89-90.

2 المرجع السابق، ص 91.

النفقات التي يعم ضررها وبعد قيام القادرين بنفقات المصالح التي يعم ضررها¹. وحتى يكون تمويل العجز مشروعاً يجب أن يتفق مع الشريعة ولا يتعارض مع القواعد والمبادئ الأساسية لها. ويرى الماوردي أن الحكومة تتولى عدة مهام أهمها حفظ بيضة الإسلام وإقامة الدفاع وتحقيق الأمن والعدالة، وتوفير الرفاهية وتحسينها للمواطنين ودعم النمو وتطوير التنمية، بإقامة البنية الأساسية للإقتصاد.

وبتحديد حجم المهام، يتحدد حجم الإنفاق المناسب له وسبل تدبيره، خاصة إذا كانت موازنة الدولة تعاني من اختلال، ومواردها غير كافية، فالإسلام يسمح بقدر كبير في مرونة إعداد الموازنة وليس هناك دليل صريح ينص على توازن الموازنة من عدمها،² فورد في كثير من الحالات أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد اضطر للإنفاق أكثر مما هو متوفر ببيت المال ولمواجهة هذا العجز استعجل تحصيل الزكاة والمتعلقة بسنتين قادمتين المفروضة على عمه العباس رضي الله عنه، فقال صلى الله عليه وسلم: " إِنَّا كُنَّا اخْتَجْنَا فَاسْأَلْنَا الْعَبَّاسَ صَدَقَةً عَامِينَ" (رواه أبو داود).

ولقد تنبه ابن خلدون للعجز الموازني بمقدمته في فصل ضرب المكوس أواخر الدولة، يقول: "أعلم أن الدولة تكون في أولها بدوية كما قلنا، فتكون لذلك قليلة الحاجات لعدم الترف وعوائده، فيكون خراجها وإنفاقها قليلاً، فيكون في الجباية حينئذ وفاء بأزيد منها، بل يفضل منها كثير عن حاجاتهم. ثم لا تلبث أن تأخذ بدين الحضارة في الترف، وعوائدها، وتجري على نهج الدول السابقة قبلها، فيكثر لذلك خراج السلطان خصوصاً كثرة بالغة بنفقته في خاصته، وكثرة عطائه، ولا تفي بذلك الجباية. فتحتاج الدولة إلى زيادة في الجباية".

1 نجاح عبد الحليم أبو الفتوح، التمويل بالعجز: شرعيته، وبدائله، من منظور إسلامي، مجلة جامعة الملك عبد

العزیز، م 15، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 81.

2 حمدي بن محمد صالح، مرجع سابق، ص 224-225.

من خلال النص تقطن ابن خلدون لظاهرة تزايد النفقات العامة وتضخمها كلما أخذت الدولة في التمدن وأصبحت تتميز بالتحضر ومظاهر الترف؛ بحيث تتجاوز حجم الإيرادات ويحدث عجز في موازنة الدولة¹.

ولقد مرت فترات على الأمة الإسلامية أين أصبحت الإيرادات أكبر من النفقات، وظهرت فوائض مثلما حدث في عهد عمر ابن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما، ولقد اختلف الفقهاء في تصريف هذا الفائض فيرى الإمام الشافعي بصرف الفائض والتوسع في الإنفاق بزيادة العطاءات ويدعو لعدم الإدخار، أما الإمام أبو حنيفة فيرى بادخار الفائض ببيت المال واستعماله للنائب وسد العجز إن وقع في السنوات القادمة، ويفضل الماوردي تحقيق الفائض ويطرح رأيين للتصرف فيه، رأي الشافعي وتوجيهه لعمارة الأرض ورأي أبو حنيفة للاحتفاظ به سائلاً لمواجهة العوارض والطوارئ وعدم تحميل الرعية لتكاليف إضافية².

والفكر المالي في الإسلام يستحسن الفائض شريطة استنفاد وتحقيق كافة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبره بعض المفكرين الحالة المثلى التي تكون عليها الموازنة العامة في الإسلام ويؤكدوا أيضاً الماوردي فيقول: " هو الملك السليم والتقدير المستقيم ليكون فاضل الدخل معداً لوجوه النوائب ومستحدثات العوارض فيأمن الرعية عواقب حاجتهم ويثق الجند بظهور مكنته، ويكون الملك قادراً على دفع ما طرأ من خطب أو حدث من خرق، فإن للملك فنوناً فلا ترتقب، وللزمان حوادث لا تحتسب"³.

1 أحمد محمد عادل عبد العزيز، راجعية الضرائب عند "ابن خلدون" وعلاقتها بعجز الموازنة العامة (مع التطبيق المعاصر على مصر)، مؤتمر الاقتصاد الإسلامي 20-21 أبريل 2013، جامعة الأزهر، القاهرة، 327.

2 عيسى خليف، مرجع سابق، ص 87-89.

3 وليد خالد الشايجي، مرجع سابق، ص 80.

واعتماد الفائض كاحتياط للمستقبل وادخاره وبالإضافة استعماله لمواجهة النوائب في المستقبل فيستحسن للدولة أن تخصص احتياطاً تجده جاهزاً إذا ما وقعت أزمة وهذا أفضل من الشروع في توفير الأموال لمجابهتها بتاريخ وقوعها، ويجب على الدولة أن تأخذ في الحسبان الطرف الإقتصادي حينما تكون بصدد استخدام الفائض؛ فيمكن اللجوء إليه إن كان الإقتصاد يمر بكساد من أجل تنشيط الطلب وتحريك السوق، أما إن كان الإقتصاد يعاني من التضخم فلا يستعمل لأنه قد يزيد من حدة ارتفاع الأسعار، وحتى تتخطى الدولة ظاهرة الإكتناز وآثارها السلبية على الإقتصاد يمكن أن توظف تلك الأموال لآجال مناسبة بحيث تحولها إلى سيولة إن احتاجت إليها بسرعة¹.

وما أشار إليه الماوردي من فائض أو عجز ليس بمخطط أو بمقصود بل هما حقيقتان غير مرتبطتان بموازنة تقديرية². وإن كان العجز مستبعداً فظهوره قد يعزى لنوائب ظرفية فيواجه العجز بالقرض الحسن أو التوظيف على الميسورين وأن الفكر المالي الإسلامي يعتمد على أدوات مالية تجنب الموازنة العامة وضعية العجز الموازني الذي سيعالج في الفصل الخامس.

1 وليد خالد الشايجي، مرجع سابق، ص 81.

2 سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، ص 94-97.

خلاصة الفصل

تأخذ النفقات العامة في الإسلام الشكل النقدي والعيني ويراعى فيها أولويات الحاجات العامة، ابتداءً بالضروريات ثم الحاجيات وأخيراً التحسينيات. ويتميز الفكر المالي في الإسلام بتخصيصه لنفقات محددة في الزكاة، وعدم تخصيصه لباقي أنواع النفقات، وعموماً تهدف النفقات العامة إلى نفس الأهداف الإقتصادية بالإقتصاد الوضعي.

وينظر للإيرادات العامة من منظور إسلامي إلى إيرادات دائمة أساسها حصيد الزكاة وإيرادات غير عادية تلجأ إليها الحكومة الإسلامية؛ إذا لم تكفي حصيد الإيرادات العادية في تغطية النفقات؛ تتمثل في القروض العامة والتوظيف؛ يفرضان على الميسورين فقط وبالتدرج.

ورغم خصوصية الفكر المالي في الإسلام إلا أنه يمكن أن يخضع في دراسته لنفس محددات الموازنة العامة في الإقتصاد الوضعي حيث ينطبق على الموازنة العامة في الإسلام خصائص الموازنة العامة في الإقتصاد الوضعي وإن كانت أهداف الموازنة في الإسلام تتسع أكثر من أهداف الإقتصاد الوضعي بجانب حماية المال العام ومحاربة الإسراف عقائدياً و وضعياً.

ولا يتعارض الفكر المالي في الإسلام مع التقدير للنفقات والإيرادات ويأخذ بمبدأ أسبقية الإيرادات على النفقات في الظروف العادية، بينما تسبق النفقات العامة عن الإيرادات في الظروف الإستثنائية. وتنفذ موازنة النفقات المخصصة وتصرف حسب مصارفها الثمانية من دون اجتهاد أو بحث سواءً في طريقة حساب مقدار الزكاة أو في طبيعة المستفيدين من الزكاة خارج ما جاء به الشرع، أما النفقات غير المخصصة فتصرف حسبما يراه ولي الأمر مع مراعاة الأحكام الشرعية في إنفاقها. وقد تظهر فوارق في التنفيذ مع ما كان مخططاً، إما فوائضا أو عجوزات موازنية، وبإسقاط قواعد الموازنة العامة بالإقتصاد الوضعي على أساسيات النظام المالي الإسلامي؛ فقاعدة السنوية

لا مانع في اعتمادها ولا تتعارض مع مبادئ الشريعة. أما قاعدة الوحدة فالموازنة في الإقتصاد الإسلامي لا تلتزم بها باعتبار أن هناك موازنة خاصة بالزكاة وباقي النفقات والإيرادات يمكن أن تجمع في كشف موازني واحد.

أما قاعدة العمومية فيأخذ الفكر المالي بالإسلام بمبدأ الصوافي لمراعاة التوزيع المحلي والإيرادات العينية، بينما قاعدة التوازن يمكن الخروج عن هذه القاعدة في الفكر الإسلامي لكن دون قصد؛ خلافاً للاقتصاد الوضعي و سياسة انتهاج العجز المقصود، يمول عن طريق الإيرادات غير العادية، وهو نادر الحدوث. ويستحسن أن تحقق الموازنة العامة فائضاً مقابل العجز والذي يحتفظ به لمواجهة احتياجات مالية قد تقع مستقبلاً.

الفصل الخامس:

وسائل الحد من العجز الموازني في
الإقتصاد الإسلامي

تمهيد الفصل

أثبتت الأدوات المالية الإسلامية فعالية كبيرة في أدائها وأصبحت تنافس الوسائل المالية التقليدية، واعتمدتها مؤسسات مالية عديدة إسلامية وغير إسلامية، خاصة بعد اجتيازها الهزة المالية العالمية الأخيرة بمخاطر شبه منعدمة، في خضم كل هذا نرى أن الحكومات في العالم الإسلامي تنتهج سياسات اقتصادية ومالية وضعية؛ لم تساعد كثيرا في إيجاد حلول لمشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، بل زادت من حدتها ومن شدة آثارها السلبية، وارتفاع مستويات العجز بموازنات البلدان الإسلامية خير دليل على الإختلالات الكبيرة التي تعيشها المالية العامة لدول العالم الإسلامي رغم محاولاتها الحثيثة للتخفيف والحد منه.

بناء على الطرح السابق يعالج الفصل الخامس المباحث التالية:

المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور العجز الموازي والدين العام بالعالم الإسلامي

المبحث الثاني: الإيرادات العامة الموازية في الإسلام وأثرها في الحد من العجز الموازي

المبحث الثالث: الأدوات المالية الإسلامية وأثرها في الحد من العجز الموازي

المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور العجز الموازي والدين العام بالعالم الإسلامي

يضم العالم الإسلامي 57 دولة بتعداد سكاني تجاوز الخمس من سكان العالم حسب إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي * لسنة 2015؛ وتتميز معظم الدول الإسلامية ببنية اقتصادية هشة ووضع معيشي سيء؛ فربع سكان العالم الإسلامي يعيش على أقل من 1,25 دولارا أمريكيا في اليوم.

أما على المستوى المالي و مثلما ستوضحه الإحصاءات لاحقاً، يسجل و بشكل دائم عجوزات موازنية سنوية متتالية وبنسب قد فاقت في كثير من السنوات النسبة المرجعية للعجز وارتفاعا في حجم المديونية.

المطلب الأول: واقع العجز الموازي والدين العام ببلدان العالم الإسلامي

يهدف هذا التحليل لاستخراج متوسط العجز الموازي ومتوسط الدين العام لأعضاء منظمة التعاون الإسلامي ابتداءً من سنة 2000 إلى سنة 2014. وتتطلب خصوصية الدراسة استبعاد الدول النفطية من التحليل واقتصاره فقط على الدول غير المنتجة للنفط كونها؛ باستثناء

* تعتبر ثاني منظمة عالمية بعد منظمة الأمم المتحدة. أنشئت سنة 1969 ومقرها جدة بالمملكة العربية السعودية. ومن بين الأهداف التي على أساسها وجدت المنظمة أهداف اقتصادية تتمثل في:

- تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الإسلامية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها بما يفضي إلى إنشاء سوق إسلامية مشتركة؛
 - بذل الجهود لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والشاملة والرفاه الاقتصادي في الدول الأعضاء.
- وأنشئت عدة لجان مكلفة بدراسة ومتابعة تطبيق مختلف القرارات الصادرة عن المنظمة ومن بين تلك اللجان اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك). لمزيد من التفاصيل ارجع للموقع الرسمي للمنظمة:

البعض، تتميز باقتصاد ضعيف وناتج محلي متدنٍ . ولقد استخدمت من أجل استخراج المتوسطات؛ علاقة المتوسط الحسابي الموزون، وهذا بأخذ الرصيد الموازني وحجم الدين العام لكل دولة؛ حيث يتحدد متوسط الرصيد الموازني بالعلاقة:

$$\% \overline{SB} = \frac{\sum_{i=1}^n SB_i PIB_i}{\sum_{i=1}^n PIB}$$

أما متوسط الدين العام يتحدد بالعلاقة:

$$\% \overline{DP} = \frac{\sum_{i=1}^n \% DP_i PIB_i}{\sum_{i=1}^n PIB}$$

حيث أن:

SB : الرصيد الموازني

PIB : الناتج المحلي الإجمالي

DP : الدين العام

وبالاعتماد على الملحق رقم 39، تظهر المتوسطات للرصيد الموازني بالجدول (5-1)

للفترة 2007-2000 والجدول (5-2) للفترة 2008-2014* .

* يعبر بـ "غ.م" عن البيانات غير المتوفرة بكل من موقع Tradingeconomics.com وموقع البنك الدولي worldbank.org، وتأثيرها محدود باعتبار أنها تخص دول تتميز بناتج محلي ضعيف.

الجدول (5-1): الرصيد الموازني لبلدان منظمة التعاون الإسلامي غير النفطية من 2000-2007

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الأردن	0,136105	0,096444	0,093392	-0,064186	0,14382	0,170009	-0,35224	-0,63252
أفغانستان	غ م ^(*)	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	-1,67676	-1,35552
ألبانيا	-0,32242	-0,314019	-0,328836	-0,271005	-0,26103	-0,375238	-0,305032	-0,304942
أندونيسيا	-3,5	-1,782216	-3,94707	-2,974032	-4,038044	-2,671136	-1,486524	-3,171759
أوزبكستان	-0,286944	-0,134848	0,02736	-0,089148	-0,130677	0,002406	0,012879	0,078338
أوغندا	-0,0708	-0,115753	-0,05548	-0,216918	-0,226338	-0,102426	-0,069377	-0,152082
باكستان	3,40038	-2,31	3,10933	-1,88	3,07988	2,25354	3,6135	5,90218
البحرين	غ م	0,01812	0,00898	0,00963	0,04432	0,1841	0,81447	0,44424
بروناي دار السلام	-0,0621	0,654	0,02016	-0,576408	-0,10168	0,892458	1,97098	2,463756
بنغلاديش	-1,4624	-2,1195	-1,927	-1,7612	-1,9203	-1,92304	-2,04952	-2,0427
بنين	غ م	غ م	0	-0,06463	-0,0712	0	غ م	-0,02355
بوركينافاسو	غ م	غ م	0	-0,15729	-0,1263	-0,20328	-0,29484	0,97528
طاجيكستان	-0,025942	-0,004902	0,00108	0,008662	0,016895	0,004576	0,003696	0,013584
تركيا	غ م	غ م	-64,68	-29,9925	-34,239	-17,649	-2,898	4,2472
تركمنستان	0,00049	-0,00986	0,021533	0,007582	-0,078338	0,094392	0,06318	0,542784
تشاد	غ م	غ م	0	-0,15522	-0,12056	غ م	غ م	0,1855
توغو	غ م	غ م	0	-0,00882	0,04008	غ م	غ م	-0,0616
تونس	0,31	0,40	0,34	0,38	0,22	0,0006456	0,18	0,35
جيبوتي	غ م	غ م	0	-0,02183	-0,01426	غ م	غ م	-0,02002
السنگال	0,08224	0,05148	-0,08784	0,09061	0,0343	0,04818	-0,02613	-0,41272
السودان	غ م	غ م	0	غ م	0,12348	-0,98716	غ م	غ م
سوريا	غ م	غ م	0	غ م	-0,227032	-0,745173	-0,94644	-1,013232
سورينام	غ م	غ م	0	غ م	غ م	غ م	غ م	0,02367
سيراليون	-0,063449	-0,059712	-0,099144	-0,102424	-0,077131	-0,034606	-0,027058	-0,033831
مصر	غ م	غ م	-9,9552	-9,324	-7,885	-7,56864	-7,35376	-8,061
عمان	غ م	غ م	0	غ م	0,30156	0,59208	0,80366	0,1104
الغابون	0,050328	0,544518	0,184632	0,17748	0,45375	0,486804	0,674526	0,79647
غامبيا	غ م	غ م	0	-0,01798	-0,01617	غ م	غ م	-0,04686
غويانا	0,015042	0,008378	0,00147	0,009144	-0,013616	-0,008611	-0,050184	-0,08468
غينيا	-0,082694	غ م	0	غ م	-0,1725	غ م	غ م	-0,00846
غينيا بيساو	غ م	غ م	0	-0,01968	-0,02976	غ م	غ م	-0,0551
فلسطين	0,03171	-0,2075	-0,12954	-0,2706	-0,2812	-0,1302	-0,27816	0,03024
جمهورية القمر	غ م	غ م	0	0	-0,01216	-0,00756	-0,00195	-0,0076
قيرغيزيا	0	-0,0274	0,00612	-0,01771	-0,01536	-0,01105	0,00492	-0,00566
كازاخستان	-0,05915	-0,0183	-0,0888	-0,0738	-0,308	-0,1296	0,3426	0,648
الكاميرون	0,012588	غ م	0	0,23936	0,2043	غ م	غ م	5,9235
كوت دي فوار	غ م	غ م	0	-0,17235	-0,35724	-0,27864	-0,27812	-0,3474
لبنان	-5,763046	-10,005622	0,84014	0,70472	2,47988	2,381419	-0,266125	-3,59264
المالديف	-0,02419	-0,02728	-0,02923	-0,03078	-0,022971	-0,01242	-0,081378	-0,06266
مالي	غ م	-0,081554	-0,111775	-0,139612	-0,062348	-0,145613	-0,132219	1,86048
ماليزيا	-2,556545	-5,15845	-4,82456	-5,33074	-5,51	-5,11475	-5,16708	-5,36877
المغرب	1,43028	-0,81444	-1,62196	-1,49554	-1,09604	-0,9112	-2,49984	-0,6564
موريتانيا	غ م	غ م	0	غ م	-0,18408	غ م	غ م	0,83904
موزمبيق	غ م	-0,21981	-0,1836	-0,294	-0,2097	-0,2508	-0,23688	-0,0781
النيجر	غ م	غ م	0	-0,06076	-0,07371	غ م	غ م	0,13505
اليمن	0,1146	0,58652	0,2364	-0,08552	-0,51832	-0,24966	-0,28475	0,20834
المجموع	-9,005917	-19,141706	-83,519438	-52,541495	-51,4778	-32,399839	-18,457956	-2,171754
PIB	474.36	462.84	943.28	872.13	1176.67	1342.1	1534.71	1837.61

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 39 وتطبيق علاقة $SB\%$ تم احتساب إجمالي الرصيد

الموازني لجميع الدول الأعضاء الخاص بكل سنة. (*): بيانات غير متوفرة.

الجدول (5-2): الرصيد الموازني لبلدان منظمة التعاون الإسلامي غير النفطية من 2008-2014

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الأردن	-0,87261	-0,48334	-2,11998	-1,48008	-1,96112	-2,57466	-1,8524
أفغانستان	-1,83024	-1,82401	-3,3644	-3,23582	-3,18262	-2,95344	غ م
ألبانيا	-0,35096	-0,660744	-0,892164	-0,499867	-0,45115	-0,4319	-0,6321
إندونيسيا	-5,444586	-0,408184	-10,2296	-4,94592	-9,31513	-16,68276	-19,97205
أوزبكستان	0,254334	0,40484	0,04923	0,132532	0,194876	0,220074	-0,5112
أوغندا	-0,290044	-0,193664	-0,136344	-0,629979	-0,68542	-0,6009	-0,55848
باكستان	-8.52	-4.49	-6.53	-11,16171	-11,75295	-14,39232	-18,9296
البحرين	0,13038	1,15695	-2,24812	-2,41674	-0,8712	-1,33584	-1,86903
بروناي دار السلام	2,68275	4,01481	-0,15555	1,96683	4,40084	3,35118	غ م
بنغلاديش	-2,25786	-4,2957	-2,85952	-3,5126	-4,454018	-5,22135	-5,1944
بنين	0,01102	-0,11271	-0,27678	-0,10496	-0,13122	-0,09802	-0,09972
بوركينافاسو	-0,38532	-0,3674	-0,29225	-0,26709	-0,2496	-0,33263	-0,37056
طاجيكستان	-0,30132	-0,394224	-0,362046	-0,402696	-0,37816	0,09156	0,02553
تركيا	-6,472	-16,0666	-33,803	-26,3196	-13,9464	-22,08808	-9,84252
تركمستان	0,489942	2,17751	1,57638	0,391878	1,061049	2,39088	0,62775
تشاد	0,216	0,46575	-0,9065	-0,40508	0,29184	0,06445	-0,28161
توغو	0,01008	-0,02844	-0,08848	-0,08876	-0,04136	-0,22736	-0,19964
تونس	-1,1676	-1,3458	-1,6511	-1,1453	-1,5623	-3,07632	-2,92206
جيبوتي	-0,0153	0,013	-0,0552	-0,00678	-0,01364	-0,0378	-0,04526
السنغال	-0,25944	-0,29458	-0,5124	-0,3879	-0,96748	-0,82895	-0,8181
السودان	-2,45484	-0,8112	-2,53632	-2,03453	-2,89476	-2,20605	-1,13135
سوريا	-1,103193	-1,020052	-0,614802	غ م	غ م	-8,39838	غ م
سورينام	0,07644	0,06001	-0,08148	-0,10925	-0,08284	-0,14028	غ م
سيراليون	-0,021168	-0,111	-0,078155	-0,177762	-0,09083	-0,05306	غ م
مصر	-8,87264	-11,23458	-15,30738	-21,45122	-25,252	-37,05903	-24,74927
عمان	0,0838	0,18222	-1,78488	-0,11762	-0,27868	-0,23487	-0,24171
الغابون	0,927914	1,705503	0,83007	0,10199	0,4324	-0,1784	-0,34812
غامبيا	0,0008	-0,01649	-0,0288	-0,0513	-0,0423	-0,04004	-0,03003
غويانا	-0,043848	-0,1584	-0,041006	-0,023504	-0,03612	-0,09633	-0,143528
غينيا	0,02065	-0,05424	-0,36419	-0,65886	-0,06084	-0,1808	-0,32188
غينيا بيساو	-0,03726	-0,00672	0,02988	0,01092	-0,00582	-0,02214	-0,04042
فلسطين	0,0091	0,20984	-0,12052	-0,0575	-0,07062	-0,0544	غ م
جمهورية القمر	-0,01334	-0,01908	-0,0189	-0,01188	0,0061	0,0186	0,0363
قيرغيزيا	0,0038	-0,00514	-0,07035	-0,23471	-0,2914	-0,42965	-0,05061
كازاخستان	-1,7833	-2,8014	-3,3437	-3,5532	-3,94905	-5,90208	-4,71261
الكاميرون	0,87849	0,47828	-0,08868	-0,24739	-0,91764	-0,50293	-1,08299
كويت دي فوار	0,0594	-0,09364	0,16128	-0,52716	-0,79431	-0,64168	-0,6182
لبنان	3,5641	-1,404021	2,347352	11,205348	-2,296584	-6,446932	2,754135
المالديف	-0,055594	-0,212247	-0,4059	0,33228	-0,162	-0,19412	-0,1081
مالي	-0,3718	-0,19228	-0,37632	-0,19782	-0,39405	-0,13442	0,2735
ماليزيا	-6,1936	-10,62554	-13,55075	-13,36662	-13,82064	-13,72635	-12,18516
المغرب	1,12845	1,06656	-2,36366	-3,6308	-6,64707	-7,00654	-5,63598
موريتانيا	-0,05712	-0,24635	-0,15453	-0,06354	-0,1449	0,03168	-0,15392
موزمبيق	-0,20904	-0,23736	-0,36685	-0,2781	-0,7781	-0,56082	-1,05708
النيجر	-0,03861	0,081	-0,2862	-0,12648	-0,12179	-0,07447	0,00736
اليمن	-1,76847	-1,1552	غ م	-2,6035	-1,13919	-2,01537	-2,0851
المجموع	-32,123653	-44,864063	-96,942615	-92,39185	-103,848197	-151,013048	-115,070213
PIB	2124.41	2523.65	2479.1	2993.39	3396.17	3625.49	3643.57

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 39 وبتطبيق علاقة $SB\%$ تم احتساب إجمالي الرصيد

الموازني لجميع الدول الأعضاء الخاص بكل سنة. (*): بيانات غير متوفرة

وتظهر المتوسطات للدين العام بالجدول (3-5) للفترة 2000-2007 والجدول (4-5) للفترة

2008-2014.

الجدول (3-5): الدين العام لبلدان منظمة التعاون الإسلامي غير المصدرة للنفط من 2000-2007

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الأردن	8,802815	8,500608	8,663904	9,553176	10,16328	10,476662	10,91685	11,495298
أفغانستان	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	10,943
ألبانيا	2,49361	2,56824	2,69531	2,93255	3,42955	4,28204	4,84364	5,17671
إندونيسيا	غ م	156,93402	128,6809	132,65748	142,03585	143,393772	132,500745	142,145843
أوزبكستان	5,014688	5,797088	6,76932	5,29074	4,218132	4,224936	4,033989	3,634202
أوغندا	2,787	2,657367	غ م	غ م	غ م	6,70136	6,95572	7,2065
باكستان	51,0057	61,3785	63,56049	59,14958	63,17916	66,92034	69,5325	78,9245
البحرين	غ م	1,74858	1,72416	1,82007	1,78388	1,82785	1,94834	2,11014
بروناي دار السلام	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	0,075702
بنغلاديش	16,0407	15,0249	14,758	16,3268	17,8017	19,17384	17,54148	18,8795
بنين	غ م	1,33576	1,44918	1,39376	1,59132	1,8873	1,744	0,99381
بور كينا فاسو	غ م	غ م	غ م	غ م	1,79346	2,10056	2,11302	1,168
طاجيكستان	1,175129	0,958298	1,1151	1,106052	0,997115	0,709904	0,806883	0,96786
تركيا	غ م	137,5656	152,684	172,05	205,131	233,7512	254,541	246,8685
تركمستان	1,288945	1,26179	0,94957	0,850968	0,79833	0,616284	0,43578	0,342324
تشاد	غ م	غ م	غ م	غ م	1,2741	1,49499	1,69904	1,95146
توغو	0	1,5996	1,2901	1,28037	1,49298	1,48022	1,56244	1,5708
تونس	14,911	14,14873	14,91932	15,59636	18,2268	16,74366	16,947	16,77744
جيبوتي	غ م	غ م	غ م	غ م	0,40982	0,45426	0,4402	0,43736
السنگال	غ م	3,39768	3,4648	3,28861	3,48488	3,52517	3,68433	1,66026
السودان	غ م	غ م	غ م	غ م	24,57252	38,13442	26,22828	27,98736
سوريا	23,43999	29,398997	30,48739	28,578394	29,114671	28,364245	14,543628	14,991834
سورينام	0,460219	0,617749	0,3952	0,54378	0,542671	0,58534	0,644579	0,770853
سيراليون	1,657446	غ م	غ م	غ م	2,26324	2,28085	2,35209	2,07144
مصر	غ م	غ م	غ م	80,2752	84,909	80,0226	85,37536	103,28828
عمان	5,300554	5,043006	4,86381	3,639075	3,588564	3,816449	2,979724	3,22
الغابون	غ م	غ م	غ م	غ م	3,35775	3,60436	3,41598	3,12285
غامبيا	غ م	غ م	غ م	غ م	0,57526	0,65946	0,68758	0,75108
غويانا	0,83559	0,85342	0,9079	0,96264	0,89762	0,93694	0,95202	1,37532
غينيا	غ م	غ م	غ م	غ م	3,37065	3,35805	3,234	3,1866
غينيا بيساو	غ م	0,69768	0,77292	0,85895	0,9144	0,936	0,89832	1,06198
فلسطين	0,42582	0,8549	0,85344	0,7194	0,8398	1,0038	1,17648	1,01952
جمهورية القمر	غ م	غ م	غ م	غ م	0,24992	0,27036	0,26715	0,2852
قيرغيزيا	غ م	1,675099	1,641996	1,720607	2,05248	2,053311	2,114124	2,05175
كازاخستان	غ م	غ م	غ م	غ م	4,5892	4,9248	4,6251	5,427
الكاميرون	9,615134	غ م	غ م	غ م	6,44226	6,97476	6,20466	1,13085
كوت دي فوار	غ م	8,77364	8,51385	8,82432	9,43938	9,41184	8,85076	8,8587
لبنان	غ م	24,702512	27,97525	29,7974	32,832808	32,967446	35,741652	38,1609
المالديف	0,236767	0,253332	0,272313	0,2997	0,318618	0,34128	0,393723	0,4641
مالي	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
ماليزيا	29,20635	33,10787	38,41092	43,34998	49,7002	57,01075	61,301663	67,581426
المغرب	28,546005	27,272634	25,804252	27,14203	32,074116	35,12676	38,426112	38,977032
موريتانيا	غ م	3,617805	3,47958	3,108204	3,376152	3,85947	3,88258	2,86064
موزمبيق	5,95648	5,68489	5,64672	3,7674	4,15206	4,0299	5,3298	3,8056
النيجر	غ م	غ م	غ م	غ م	1,90827	1,79645	1,76638	0,5767
اليمن	غ م	غ م	غ م	غ م	6,10204	6,33859	5,87925	5,5873
المجموع	209,199942	557,430295	552,749695	656,883596	785,995007	848,572579	861,073152	891,943524

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم 39 وبتطبيق علاقة $DP\%$ تم احتساب إجمالي الدين العام

لجميع الدول الأعضاء الخاص بكل سنة. (*): بيانات غير متوفرة

الجدول (4-5): الدين العام لبلدان منظمة التعاون الإسلامي غير المصدرة للنفط من 2008-2014

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الأردن	12,622047	13,234728	15,430596	17,737173	20,398532	24,868734	29,5542
أفغانستان	2,03688	1,78325	0,89286	1,08392	غ م	غ م	غ م
ألبانيا	5,7138	7,04536	7,15176	6,97905	7,65666	7,517528	غ م
إندونيسيا	151,454555	169,600452	183,10984	184,341504	206,457154	210,993012	226,726185
أوزبكستان	3,522749	3,453704	3,603636	3,882408	4,119588	4,411716	4,87344
أوغندا	2,90044	3,14704	3,29004	4,3281	5,30802	غ م	غ م
باكستان	83,66211	101,36768	101,89709	108,95955	128,42769	144,59784	149,78046
البحرين	1,93397	2,18535	4,19802	7,61016	8,39256	10,29204	14,384973
بروناي دار السلام	0,0931	0,149656	0,127551	0,152151	0,386096	0,391524	0,396306
بنغلاديش	19,91022	21,08075	22,60808	23,5846	25,29166	21,92967	23,3748
بنين	0,62814	0,9282	0,98191	1,17424	1,29762	1,25164	غ م
بور كينا فاسو	1,33172	1,66165	1,92885	2,23803	1,6848	غ م	غ م
طاجيكستان	1,238388	1,788972	1,892898	2,159556	2,607348	3,117618	3,487398
تركيا	258,2328	292,12	283,3306	308,5242	303,25672	285,409548	294,045285
تركمنستان	0,306372	0,541487	0,493124	0,909954	2,937615	6,353412	8,642025
تشاد	1,84896	1,68705	1,74825	2,132	2,3712	غ م	غ م
توغو	1,76148	1,51364	1,63056	0,52622	0,51136	0,55272	0,72044
تونس	17,86428	19,42438	18,64005	17,7081	20,17205	20,99136	20,916294
جيبوتي	0,5406	0,584	0,714	0,5198	0,64976	0,6588	غ م
السنغال	2,01912	2,61105	3,44589	3,55575	4,6208	4,3274	4,4844
السودان	31,68562	32,77248	35,82552	36,94969	41,7384	غ م	غ م
سوريا	17,242947	19,633372	16,831553	17,750915	غ م	غ م	غ م
سورينام	0,61152	0,632929	0,719352	0,960526	0,896852	1,11723	1,52716
سيراليون	0,68472	0,7875	0,91875	1,03716	0,845891	0,740187	0
مصر	113,64808	120,97526	138,52234	161,32193	179,832	211,05249	236,88587
عمان	2,89529	2,49034	2,70144	2,9405	3,27449	3,60134	3,94793
الغابون	4,08421	2,46333	2,27367	2,40405	2,5944	غ م	غ م
غامبيا	0,3248	0,34047	0,40527	0,37639	0,37116	غ م	غ م
غويانا	1,04226	4,87872	1,31544	1,47352	1,67958	1,83255	1,96812
غينيا	3,1801	3,03744	3,080863	3,224622	3,250884	1,297805	1,288139
غينيا بيساو	1,15161	1,22556	1,17694	0,18732	0,20758	0,20828	0,22962
فلسطين	1,274	1,21512	1,35192	1,2995	1,45092	1,6456	غ م
جمهورية القمر	0,29946	0,38213	0,36126	0,34668	0,3416	0,3084	غ م
قيرغيزيا	2,15878	2,490844	2,723483	2,861067	3,06156	3,237578	3,450879
كازاخستان	6,1891	8,9378	11,7606	15,84135	19,576005	25,216128	30,362673
الكاميرون	1,16451	1,10874	1,17501	1,39438	1,65685	غ م	غ م
كوت دي فوار	8,5932	8,80216	6,6816	11,48292	13,02187	غ م	غ م
لبنان	39,824516	41,77467	47,084086	53,9742	55,11	60,27795	64,70665
المالديف	0,544544	0,87696	0,9306	0,96063	0,90936	0,81657	0,7866
مالي	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
ماليزيا	79,78131	95,260276	106,808225	132,453303	156,230818	162,58099	171,21712
المغرب	40,895028	42,866824	43,600436	46,56501	53,960319	58,01991	64,39629
موريتانيا	3,1584	3,03958	3,18756	3,33232	2,63304	3,08484	3,649152
موزمبيق	3,36876	4,16369	2,67467	4,27347	4,93215	5,80952	6,55696
النيجر	0,68211	1,1178	1,0098	0,90117	1,05124	1,19829	1,59712
اليمن	7,89404	8,2688	10,66272	12,065	12,79398	16,53883	17,957025
المجموع	942,000646	1055,451194	1100,898713	1214,484089	1307,968182	1306,24905	1391,913514

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم 39 وبتطبيق علاقة $DP\%$ تم احتساب إجمالي الدين العام

لجميع الدول الأعضاء الخاص بكل سنة. (*): بيانات غير متوفرة

ويمكن استخلاص النتائج سواءً المتعلقة منها بمعدلات الرصيد الموازي أو بمعدلات حجم الدين العام للدول غير النفطية لمنظمة التعاون الإسلامي غير النفطية كما يلي:

الجدول (5-5): نسبة الرصيد الموازي ونسبة الدين العام لدول منظمة التعاون الإسلامي غير النفطية * من سنة 2000 إلى سنة 2014

نسبة الدين العام (%)	الرصيد الموازي (%)	%PIB السنوات
60.24	-1.90	2000
65.78	-4.13	2001
72.41	-8.58	2002
68.71	-6.02	2003
65.77	-4.73	2004
60.85	-2.41	2005
52.82	-1.2	2006
46.91	-0.11	2007
41.50	-1.51	2008
39.30	-1.77	2009
41.11	-3.91	2010
39.90	-3.08	2011
38.83	-3.05	2012
38.21	-4.16	2013
40.49	-3.15	2014

المصدر: بالاعتماد على الجداول 11، 13، 12، و14.

* يمكن استخراج الرصيد الموازي والدين العام كنسبتين من الناتج المحلي الإجمالي للدول النفطية بنفس الطريقة، حيث تظهر النتائج في الجدول التالي:

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
نسبة الرصيد الموازي	-1.43	-0.25	-0.8	-1.46	1.21	6.17	14.37
نسبة الدين العام	56.14	50.24	51.09	52.27	43.94	47.86	31.45
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة الرصيد الموازي	13.77	11.23	13.65	-2.94	1.70	5.40	7.46
نسبة الدين العام	22.91	18.42	14.82	19.98	16.96	14.14	14.16

يلاحظ أن معظم السنوات حقق فائضاً موازياً وأن حجم الديون لم تصل إلى المستوى الذي يمثل خطورة بالنسبة للإقتصاد.

يلاحظ أن الرصيد الموازي سالب طيلة السنوات الخمسة عشر وبتسع سنوات تجاوز المعدل المقبول والمحدد بـ 3%؛ وخلال هذه السنوات أيضاً تجاوز معدل الدين العام المسموح به والمحدد بـ 60% (ستة سنوات)، حيث سجلت أكبر نسبة للرصيد الموازي سنة 2002 بـ 8.58% وتقلبه أكبر نسبة حجم دين بـ 72.41%، وانطلاقاً من هذه السنة بدأ حجم الديون ونسبة العجز في الإنخفاض وهذا إلى غاية 2009، والملاحظ ابتداءً من سنة 2010 بدأ العجز يتجاوز الحدود المقبولة مع ثبات معدلات الدين العام تقريباً دون الحد الأقصى المسموح به.

المطلب الثاني: تحليل الوضع المالي من سنة 2000 إلى سنة 2014

أظهرت المتوسطات لكل من العجز الموازي والدين العام أن الفترة قيد الدراسة قد مرت بمرحلتين:

أولاً: المرحلة الأولى من سنة 2000 إلى 2008 تاريخ ظهور الأزمة المالية العالمية

تتميز هذه الفترة بتراجع كل من معدلات العجز والدين العام وهذا ما أقرته وخلصت إليه تقارير المؤسسات المالية، أن الدول الصاعدة والنامية استطاعت أن تخفف من العجز الموازي وتحسين مركزها المالي؛ بتراجع المديونية الخارجية، نتيجة تطبيقها برنامج التثبيت الإقتصادي* وهذا قبل حلول تاريخ الأزمة المالية سنة 2008.

ويتضمن برنامج التثبيت الإقتصادي سياسات إنكماشية وتقشفية صارمة ولقد تمكنت فعلاً الدول التي التزمت بتوصيات المؤسسات المالية التخفيف من الديون والتقليل من العجز

* عولج "التثبيت الإقتصادي" بالمطلب الثاني من المبحث الثالث "وسائل الحد من تفاقم العجز الموازي" بالفصل الثالث، ص 158.

الموازني بماليتها العامة، لكن على حساب الجانب الاجتماعي والاقتصادي وأحياناً السياسي، فتجاوزت نسبة البطالة في سنة 2007 بمعظم دول الأعضاء 9.5% لتصل إلى 14% ببعض الدول كالأردن. ويمكن تلخيص الآثار المترتبة عن برنامج التثبيت الاقتصادي في:

- التكلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كبيرة جداً نتيجة انكماش الإنفاق العام الجاري والاستثماري فيظهر الكساد وتتعطّل الطاقات وترتفع معدلات البطالة وينخفض مستوى المعيشة*. وقد تلجأ الحكومة لتنفيذ البرنامج بفرض قيود على الحريات والأشخاص مما يؤزم الوضع الاجتماعي؛ حيث يقع العبء الكبير الناتج عن السياسة الإنكماشية على الطبقة المتوسطة والفقيرة من المجتمع جراء تسريح العمال وارتفاع أسعار السلع الضرورية بعد التخلي عن الدعم التمويني؛
- يهدف برنامج التثبيت الاقتصادي لتوفير موارد تسمح بتسديد ما على الدولة من التزامات بغض النظر عن ما ينعكس عن ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية وما تخلفه سلباً على التنمية؛

* لقد أظهرت النتائج لدراسة تحليلية لآثار التثبيت الاقتصادي ما يلي:

يسبب تراجع النفقات العامة بـ 1% من الناتج المحلي الإجمالي في أثر انكماش خصائصه:

- ينخفض بدوره الناتج المحلي الإجمالي بـ 0,5%؛
- ترتفع نسبة البطالة بـ 0,3%؛
- ينخفض الطلب المحلي الكلي بـ 1%.

لمزيد من التفاصيل أنظر: دانييل لي وآخرون، آثار ضبط الأوضاع المالية العامة على الاقتصاد الكلي: هل نشعر بوطأتها؟، مجلة آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2010، ص 93.

- تتعارض كثير من المؤسسات للغلق نتيجة تقييد نمو الطلب الكلي بفعل زيادة الضرائب غير المباشرة وزيادة سعر الفائدة وارتفاع أسعار الطاقة مما يضخم في الأخير من تكاليف الإنتاج؛
- من انعكاسات برنامج التثبيت الإقتصادي حرمان الموازنة العامة؛ بهدف تحرير التجارة الخارجية من مورد تخفيض الرسوم الجمركية؛
- كثير من الدول شرعت في تطبيق توصيات المؤسسات المالية لكن سرعان ما تراجعت عنه بسبب ما عاشته من اضطرابات أمنية كرد فعل على تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: المرحلة الثانية من سنة 2008 إلى 2015 :

- تتميز هذه الفترة بارتفاع نسب العجز وتجاوزها المعدل المسموح به مع ثبات نسبة حجم الدين العام دون مستوى حجم السقف المرخص به وتفسير ذلك:
- زيادة الإنفاق العام الموجهة لتغطية إرتفاع أسعار الطاقة وأسعار السلع والخدمات في الأسواق العالمية؛
 - متطلبات ضبط الأمن والحفاظ على استقرار الوضع السياسي والاجتماعي * ويبدو هذا جليا ابتداءً من سنة 2010 وتزامنه مع اضطرابات داخلية عاشتها بعض الدول فسارعت الكثير منها لشراء ما يسمى بالسِّلَم الاجتماعي؛
 - تمويل العجز بالإصدار النقدي؛ هذا بعد تخلي الدول المتقدمة التي تعاني هي الأخرى من مخلفات الأزمة المالية عن دعم الدول النامية ومنحها قروضا ومساعدات مالية مما زاد من حدة التضخم. الذي بلغ 8.5% في عام 2013 ، وأظهرت دراسات أجريت سنة

* لقد تم الإشارة إلى ذلك بالمطلب الأول من المبحث الثاني "تفاقم العجز الموازني" بالفصل الثالث عند التطرق لتفسير زيادة النفقات العامة بالدول العربية، ص 134.

2012 ان بلدان العالم الإسلامي عليها توفير ما يقارب 85 مليون منصب عمل للسنوات

الخمس الموالية¹.

المطلب الثالث: آفاق الوضع المالي للعالم الإسلامي

يمكن التنبؤ بالوضع المالي وتقدير كل من حجم العجز الموازي وحجم الدين العام لبلدان العالم

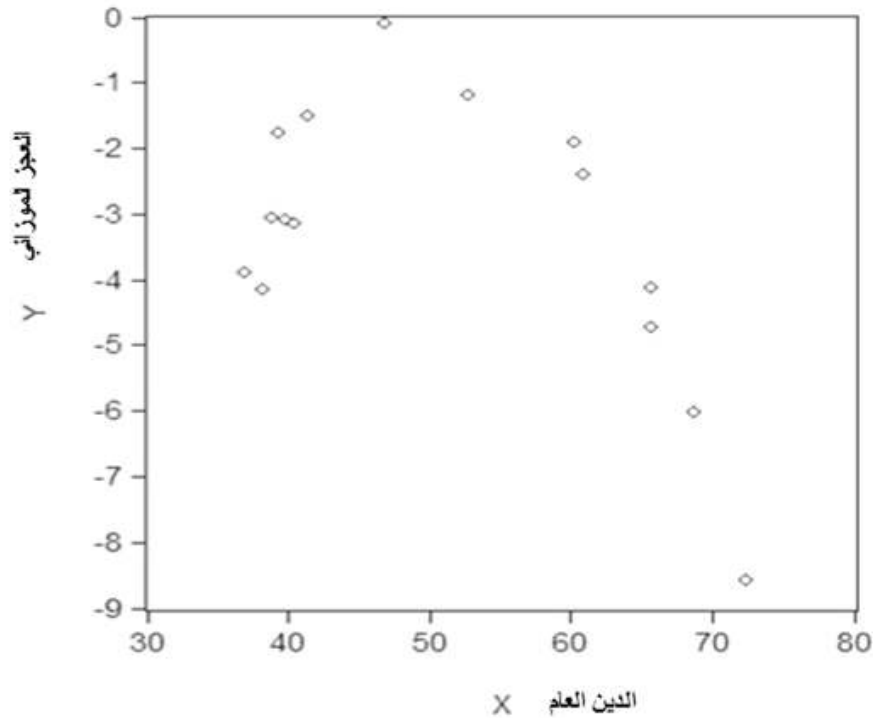
الإسلامي غير النفطية واعتمادا على فترة 2000 إلى 2015 وفق الأسلوب التالي:

لتحديد العلاقة التي تجمع ما بين الرصيد الموازي والدين العام، فيؤخذ الرصيد الموازي

كمتغير تابع والدين العام كمتغير مستقل ولجميع السنوات وبالاتماد على الشكل التالي للانتشار

وباستخدام البيانات المدرجة بالجدول (5-5) يمكن معاينة شكل الانتشار:

الشكل (5-1): الانتشار الممثل للعجز الموازي والدين العام



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

¹ أوبيلويرو حميد، "العالم الإسلامي يواجه تحدي توفير 85 مليون وظيفة خلال 10 سنوات"، جريدة العرب القطرية، 16 فبراير 2015.

من الشكل يظهر أن الصيغة المناسبة لاستخراج العلاقة هي الصيغة التربيعية باستخدام طريقة المربعات الصغرى، يظهر نموذج الإنحدار المتعدد التالي، باعتبار أن:

Y_t : الرصيد الموازي

X_{1t} : الدين العام

$X_{1t}^2 = X_{2t}$: مربع الدين العام

U_t : حد الخطأ العشوائي.

من أجل تقدير أثر الدين العام على الرصيد الموازي كانت الصيغة الخطية قد أعطت النتائج الآتية:

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 01/01/15 Time: 21:12
Sample (adjusted): 2001 2014
Included observations: 14 after adjustments
Convergence achieved after 15 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-45.15949	6.677514	-6.762919	0.0000
X1	1.751557	0.258404	6.778374	0.0000
X2	-0.017228	0.002370	-7.269464	0.0000
AR(1)	0.410868	0.370149	1.110008	0.2930
R-squared	0.943118	Mean dependent var	-3.415000	
Adjusted R-squared	0.926054	S.D. dependent var	2.148233	
S.E. of regression	0.584171	Akaike info criterion	1.997710	
Sum squared resid	3.412557	Schwarz criterion	2.180298	
Log likelihood	-9.983971	Hannan-Quinn criter.	1.980808	
F-statistic	55.26764	Durbin-Watson stat	2.035134	
Prob(F-statistic)	0.000002			
Inverted AR Roots	.41			

وصياغة النتائج وفق العلاقة:

$$\hat{Y}_t = -45.16 + 1.751 X_{1t} - 0.017 X_{2t} + 0.41 AR$$

$t \quad -6.7629 \quad 6.778 \quad -7.269 \quad 1.110$
 $\bar{R}^2 = 0.926 \quad F = 55.266 \quad DW = 2.035$

• التحليل الإحصائي:

من خلال اختبار Student عند مستوى معنوية (1%) سجل أن أغلب المعاملات الانحدار كانت ذات دلالة إحصائية ما عدا معامل (X_1) الذي أظهر عدم معنوية ويتضح أن المتغيرين المستقلين يفسران 92.6% من التغير الحاصل في الرصيد الموازي مما يؤكد صحة العلاقة من الدرجة الثانية بين المتغيرين.

وقد أتضح أن قيمة F المحسوبة (55.266) أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية (5%) مما يدل على معنوية العلاقة الخطية بين المتغير المعتمد والمتغيرين المستقلين وبلغت قيمة دارين-واتسون DW (2.035) حيث أوضح الاختبار عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بعد إضافة نموذج الارتباط الذاتي من الدرجة (1).

وللتخلص من مشكلة التعدد الخطي، حيث أظهر معامل التباين التضخمي (VIF) قيمة 207.39 والتي تظهر في النماذج ذات المتغيرات القوة كنماذج انحدار الدرجة الثانية مثلما هو موضح في الجداول التالية:

جداول قبل التخلص من مشكلة التعدد الخطي

Variables introduites/supprimées ^b			
Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	x2, x1 ^a	.	Entrée

a. Toutes variables requises saisies.

b. Variable dépendante : y

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,967 ^a	,935	,924	,57904	1,169

a. Valeurs prédites : (constantes), x2, x1

b. Variable dépendante : y

ANOVA^b

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	58,113	2	29,056	86,661	,000 ^a
Résidu	4,023	12	,335		
Total	62,136	14			

a. Valeurs prédites : (constantes), x2, x1

b. Variable dépendante : y

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Statistiques de colinéarité	
	A	Erreur standard	Bêta			Tolérance	VIF
1 (Constante)	-46,100	4,337		-10,628	,000		
x1	1,790	,171	11,072	10,466	,000	,005	207,390
x2	-,018	,002	-11,632	-10,995	,000	,005	207,390

a. Variable dépendante : y

Diagnostics de colinéarité^a

Modèle	Dimension	Valeur propre	Index de conditionnement	Proportions de la variance		
				(Constante)	x1	x2
1	1	2,900	1,000	,00	,00	,00
	2	,100	5,387	,01	,00	,00
	3	,000	127,077	,99	1,00	1,00

a. Variable dépendante : y

وبتوسيط المتغيرات من قيمة أي مشاهدة ومن ثم تتم عملية رفع القوة (درجة) وإجراء نموذج الانحدار فأصبحت قيمة معامل (VIF) أقل من 10، مثلما هو موضح في الجداول التالية:

جداول بعد التخلص من مشكلة التعدد الخطي

Variables introduites/supprimées ^b			
Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	Cx2, Cx1 ^a	.	Entrée

a. Toutes variables requises saisies.

b. Variable dépendante : Cy

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,967 ^a	,935	,924	.57904

a. Valeurs prédites : (constantes), Cx2, Cx1

ANOVA ^b					
Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	58,113	2	29,056	86,661	,000 ^a
Résidu	4,023	12	,335		
Total	62,136	14			

a. Valeurs prédites : (constantes), Cx2, Cx1

b. Variable dépendante : Cy

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Statistiques de colinéarité	
	A	Erreur standard	Bêta			Tolérance	VIF
1 (Constante)	2,786	,294		9,469	,000		
Cx1	-,011	,014	-,070	-,832	,422	,754	1,326
Cx2	-,018	,002	-,930	-10,995	,000	,754	1,326

a. Variable dépendante : Cy

Diagnostics de colinéarité^a

Modèle	Dimension	Valeur propre	Index de conditionnement	Proportions de la variance		
				(Constante)	Cx1	Cx2
1	1	1,873	1,000	,06	,02	,06
	2	1,000	1,369	,03	,68	,00
	3	,127	3,837	,91	,30	,94

a. Variable dépendante : Cy

وعليه النموذج ككل أصبح يخلو من مشكلة التعدد الخطي.

ويمكن الإستفادة من النموذج السابق في تقدير حجم العجز وحجم الدين للسنوات من

2015 إلى 2020 كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول (5-6): العجز الموازي والدين العام الحقيقي والتقديري

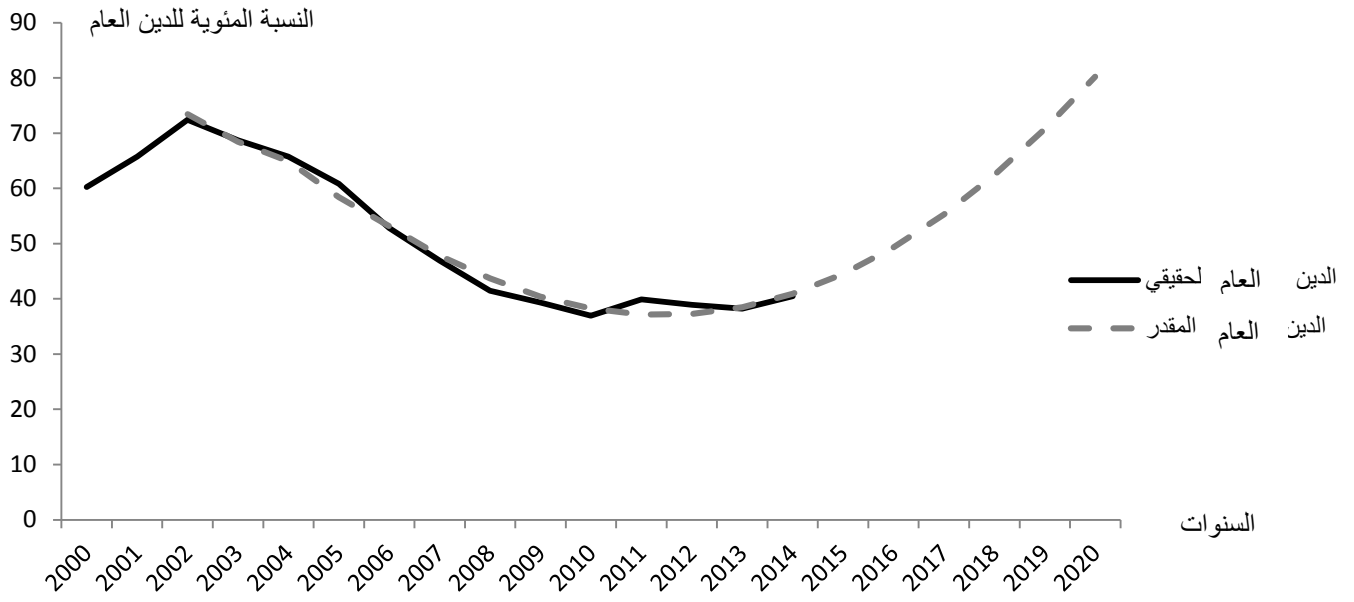
الدين العام المقدر (%)	الدين العام الحقيقي (%)	الرصيد الموازي المقدر (%)	الرصيد الموازي الحقيقي (%)	السنوات
	60,24		1,9-	2000
	65,78	4,385-	4,13-	2001
73,423	72,41	8,621-	8,58-	2002
68,448	68,71	6,132-	6,02-	2003
64,933	65,77	4,481-	4,73-	2004
58,418	60,85	2,370-	2,41-	2005
53,169	52,82	0,712-	1,2-	2006
47,835	46,91	0,909-	0,11-	2007
43,707	41,5	2,145-	1,51-	2008
40,376	39,3	2,936-	1,77-	2009
38,234	36,94	3,970-	3,91-	2010
37,156	39,9	2,704-	3,08-	2011
37,261	38,93	3,086-	3,05-	2012
38,511	38,21	3,390-	4,16-	2013
40,943	40,49	2,488-	3,15-	2014
44,544		2,013-		2015
49,327		0,939-		2016
55,287		0,703-		2017
62,428		2,032-		2018
70,748		5,796-		2019
80,249		13,012-		2020

المصدر: من إعداد الطالب.

ويمكن توضيح مدى تطابق المنحنى التقديري حسب النموذج الخطي مع المنحنى الحقيقي سواءً

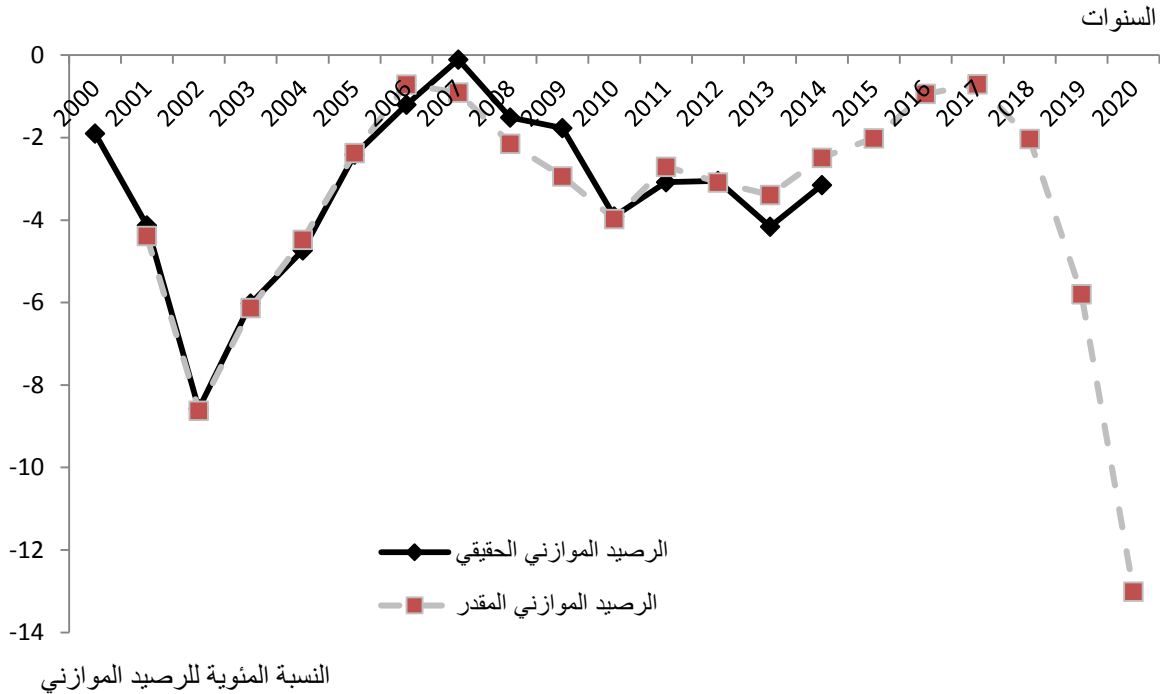
للدين العام أو العجز الموازي من خلال الشكلين التاليين:

الشكل (5-2): منحنى تغير حجم الدين العام الحقيقي والتقديري



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

الشكل (5-3): منحنى تغير حجم الرصيد الموازي الحقيقي والتقديري



المصدر: نفس المصدر السابق.

واضح من التمثيلات البيانية التطابق شبه التام بين منحنى النموذج الخطي والمنحنى الحقيقي لمتغير الدين العام ومتغير العجز الموازي، ومن خلال تقديرات السنوات الخمس التالية لسنة 2015، يسجل زيادة حجم الدين العام وتفاقم العجز الموازي. الذي يصل لأكثر من 13% من الناتج المحلي الإجمالي؛ أي إلى نسبة تفوق 4 مرات النسبة المسموح بها وحجم دين العام قد يتجاوز 80% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2020.

المبحث الثاني: الإيرادات العامة في الإسلام وأثرها في الحد من العجز الموازي

يهتم المبحث بفريضة الزكاة كمورد أساسي من الإيرادات العامة العادية وأثرها على التوازن المالي بالموازنة العامة في الإسلام الى جانب الإيرادات غير العادية المتمثلة في التوظيفات فقط.

المطلب الأول: الزكاة وأثرها على الناتج المحلي وعلى تعداد المزمكين

لقد اختلف الفقهاء في استقلالية موازنة الزكاة أم دمجها بالموازنة العامة؛ وهذا التحليل لا تعنيه الاستقلالية أم لا، لكن الذي يهم هو الآثار المالية التي تتركها على الموازنة في حالة تحصيلها من قبل الدولة أو تكليف جهة معينة تقوم بجمعها وإنفاقها وفق المصارف المحددة شرعا. إن تفعيل الزكاة ينعكس بالإيجاب على التنمية باعتبار إضافة أموال جديدة للإقتصاد ويؤدي إلى توفير وتحويل فئات فقيرة إلى فئات منتجة وزيادة عدد الممولين للزكاة؛ أي يترتب عن ذلك وبطريقة غير مباشرة زيادة موارد المجتمع من القطاع الاقتصادي ولهذا يعالج الموضوع من زاويتين:

أولاً- أثر الزكاة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي:

بافتراض أن:

- « Y » هو الناتج المحلي الإجمالي لسنة معينة والمكون من N دخلاً؛ مرتبة تصاعدياً؛

- K هو عدد المداخل المرتبة تصاعدياً والأقل من النصاب $\sum_{i=1}^k Y_i$ ؛

- أما المداخل المرتبة تصاعدياً والمساوية للنصاب أو أكثر منه هي $\sum_{i=k+1}^n Y_i$ ؛

- وباعتبار الزكاة تفرض على $\sum_{i=k+1}^n Y_i$

ويمكن كتابة علاقة الناتج المحلي الإجمالي من زاوية الطلب الكلي باقتصاد زكوي كما يلي:

$$Y = c' \sum_{i=1}^k Y_i + c' \sum_{k+1}^n y_i (1 - z) + \sum_{k+1}^n Y_i z + C_0 + I_0 + g_0 + X_0 - M_0 - mY$$

حيث أن:

z^* : نسبة الزكاة.

C_0 : الإستهلاك المستقل.

g_0 : الإنفاق الحكومي المستقل.

X_0 : الصادرات.

M_0 : الواردات المستقلة.

m : الميل الحدي للصادرات.

* اقترح كل من عقبة عبد اللاوي وفوزي محيريق أن نسبة الزكاة تحدد بناءً على المتوسط الحسابي المرجح لمختلف أنواع النسب الموزونة والمقابلة لأحجام الأوعية الخاضعة للزكاة الخاصة بها. وقد عالجا مضاعف اقتصاد زكوي بمعامل حدي للإستهلاك قريب من الواحد وبتعدد واختلاف الأوعية الزكوية من دخول جارية وادخار رؤوس الأموال. لمزيد من التفاصيل أنظر: عقبة عبد اللاوي وفوزي محيريق، **نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة: دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنمو الإقتصادي**، مداخلة تدخل ضمن محور: قياس أداء الزكاة والأوقاف في المجتمعات المسلمة، صناديق الزكاة والأوقاف، واستخدامها في تحفيز النمو الإقتصادي، والتأسيس لمتطلبات الكشف والشفافية، ورقابة نشاطات الزكاة، كلية الدراسات الإسلامية في قطر، الدوحة، 2011، ص 7-8.

c' : الميل الحدي للإستهلاك.

I_0 : الإستثمار المستقل

ومع افتراض أن الميل الحدي للإستهلاك للزكاة يساوي 1؛ كونها يستفيد منها أصحاب

الدخل الضعيفة أو المعدومة وينفقونها كلياً.

وإذا اعتبرت P نسبة الدخل الخاضع للزكاة من إجمالي الناتج المحلي الكلي:

$$\sum_{k=1}^n y_i = PY$$

فتظهر علاقة الناتج المحلي على النحو التالي:

$$Y = c'Y - c'PYz + PYz + C_0 + I_0 + g_0 + X_0 - M_0 - mY$$

وعلى ضوء العلاقة السابقة يمكن استخراج الناتج المحلي التوازني Y^* كما يلي:

$$Y^* = \frac{1}{(1 - c')(1 - Pz) + m} (C_0 + I_0 + g_0 + X_0 - M_0)$$

يمكن اعتبار الكسر $\frac{1}{(1 - c')(1 - Pz) + m}$ مضاعفاً لإقتصاد زكوي.

ويمكن الوصول لنفس المضاعف من زاوية العرض حيث أن:

$$Y = AS = C + S$$

حيث أن S يمثل الإدخار ولا يأخذ الإقتصاد الزكوي بالضرائب:

$$S = -C_0 + (1 - c')(1 - Pz)Y$$

$$(1 - c')Y(1 - Pz) = C_0 + I_0 + g_0 + X_0 - M_0 - mY$$

ويأخذ الناتج التوازني العلاقة:

$$Y^* = \frac{1}{(1 - c')(1 - Pz) + m} (C_0 + I_0 + g_0 + X_0 - M_0)$$

وبمقارنة مضاعف الإقتصاد الزكوي بمضاعف الإقتصاد الوضعي الذي يأخذ

الصيغة التالية: $\frac{1}{1-c'+m}$ فمضاعف الإقتصاد الزكوي أكبر من مضاعف الإقتصاد الوضعي

ويزداد عدد تضعيف الناتج بارتفاع نسبة ممولي الزكاة P^* .

والنتيجة من هذا التحليل؛ فالزكاة تزيد من الناتج المحلي الإجمالي بزيادة إيرادات

الدولة وعليه تقل نفقاتها الإجتماعية (التحويلات) أما الإيرادات غير المخصصة فتوجه

للتنمية والبنية الأساسية للإقتصاد، وكل هذا يبعد الموازنة عن وضعية العجز ولا تقع فيه

الحكومة الإسلامية.

ثانياً- أثر الزكاة على تعداد المزمكين:

إذا اعتبرنا أن النصاب nI وأن عدد المداخل التي تتجاوز النصاب أو تساويه n

وبترتيبها تصاعدياً نجد أن: $Y_{(z)} = \sum_{i=1}^n y_i$

ويمكن توزيع $Y_{(z)}$ على k شخص بافتراض أن كل واحد يستفيد من نصاب كامل وواحد

فقط أي أن:

$$k \geq n \text{ حيث } Y_{(z)} = k nI$$

وأن المستفيدين من الزكاة يوظفون تلك الأنصبة ويكتفون باستهلاك مداخلهم الضعيفة.

* فبأخذ $c'=0,8$ ، $m=0,045$ ، ويكون الإقتصاد وضعياً بـ P معدومة، يأخذ المضاعف قيمة 4.08 مرة من

الناتج الإجمالي. مع الاحتفاظ بباقي القيم السابقة وإذا كان الإقتصاد زكوي وأخذت $z = 2.5\%$ و $P = 30\%$

نجد أن المضاعف يأخذ العدد 4,10 مرة من الناتج الإجمالي. أما إذا كانت $P = 50\%$ نجد أن المضاعف

يساوي 4.12 مرة من الناتج الإجمالي.

فإذا كان معدل النمو السنوي r ومعدل الزكاة z

فنحصل على الإستنتاجات التالية:

الجدول (5-7): استخراج علاقة المزيكين الجدد -أ-

السنوات	رأس المال المتبقي بعد الزكاة	الزكوات السنوية المجمعة
1	$knI(1 - z)$	$knIz$
2	$knI(1 - z)(1 + r)(1 - z)$ $= knI(1 - z)^2(1 + r)$	$knIz(1 + r) + knI(1 - z)(1 + r)z$ $= knIz(1 + r)^2(2 - z)$
3	$knI(1 - z)^3(1 + r)^2$	$knIz(1 + r)^2(3 - 2z)$
...		
...		
...		
m	$knI(1 - z)^m(1 + r)^{m-1}$	$knIz(1 + r)^{m-1}\{m - (m - 1)z\}$

المصدر: من إعداد الطالب.

باستخدام العلاقة $knIz(1 + r)^{m-1}[m - (m - 1)z]$ ؛ مقابل ألف مزيكي بعد

سنة يظهر 25 نصاباً جديد بينما بعد خمس سنوات بمعدل نمو 5% فنسبة الأنصبة الجديدة هي

119%.

وإذا اعتبرنا أن المستفيدين من الأنصبة الجديدة يساهمون بدورهم في الزكاة فالعلاقة

المناسبة تستخرج كما يلي:

* إذا كان عدد المزيكين 1000 مزيكي فيظهر 25 مستفيداً من نصاب كامل بعد سنة، بعد خمس سنوات نجد أنهم يساهمون في ظهور 119 نصاب إضافي أي حوالي 12% مستغين جديد باعتبار أن $r = 5\%$.

الجدول (5-8): استخراج علاقة المزيكين الجدد بـ -

السنوات	رأس المال المزكي	الزكاة
1	knI	$kznI$
2	$(knI + kznI)(1 + r)$ $= knI(1 + z)(1 + r)$	$knIz(1 + z)(1 + r)$
3		
.		
.		
.		
m		
	$knI(1 + z)^{m-1}(1 + r)^{m-1}$	$knIz(1 + z)^{m-1}(1 + r)^{m-1}$

المصدر: من إعداد الطالب.

فباستعمال العلاقة التالية: $knI(1 + z)^{m-1}(1 + r)^{m-1}$ * مقابل ألف مزيكي بعد سنة

يظهر 25 مزيكاً جديداً بينما بعد خمس سنوات بمعدل نمو 5% فنسبة المزيكين الجدد تبلغ 340%.

وهذا ما يؤكد أن الزكاة إذا ما وزعت بطريقة تسمح بإثراء المستفيدين منها فهذا يخفف من العبء على المجتمع وبالتالي تنخفض نفقات الحكومة ويساهم في زيادة الإيرادات العامة ولا تقع الموازنة بوضعية العجز.

* ولنتعامل مع 1000 مزيكي أولي فبعد خمس سنوات؛ علماً أن من يصبح لهم أنصبة زكوية ينضمون إلى المزيكين، عدد المزيكين الإضافيين هو 342 مزيكي، أي بزيادة 340% في عدد المزيكين بعد خمس سنوات باعتبار أن $r = 5\%$.

المطلب الثاني: الضرائب (أو التوظيف* بالإسلام)

قد تقرض الضرائب في النظام المالي في الإسلام وفق شروط محددة بغية سد بعض النفقات العامة التي لا يوجد لها مال كاف في خزانة الدولة لتغطيتها. ومن أدلة جواز فرض الضرائب ما جاء في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: " أَنْ فِي الْمَالِ حَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ " (رواه الترميذي)، ويقول الجويني أن ولي الأمر (الحاكم) إن رأى واقعة عامة وداهية مطبقة للخطة طامة، ومست الضرورات في دفاعها إلى عدة ومادة من المال تامة، ويد الإمام صافرة، وبيوت الأموال شاغرة، أن يتسبب إلى استيداء -أخذ- مال من موسري المؤمنين فإنه من ذلك على موجب الاستصواب ما أراه...، ويتفق كل من الغزالي والشاطبي في إيجاز فرض الضرائب لأغراض محددة وأهداف معين، كتمويل الجهاد في سبيل الله وحماية أراضي الإسلام وكذا القيام بواجب الرعاية الاجتماعية، وهذا في غياب الأموال الكافية لسد تلك المتطلبات الضرورية. وتجمع الضرائب لإنجاز مشاريع ذات مصلحة عامة لإبعاد مضار قد تتجم عن افتقارها، كمشاريع السدود وشق الطرقات وحفر الأنهار وإقامة المساجد والمدارس... من باب تدخل الدولة في فرض هذا النوع من الضرائب ليس بدافع التسلط والسيادة بل من باب درء المفسد عن الرعية كون أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب¹.

* يرى الباحث أن القروض العامة في الإسلام لا تصلح كوسيلة للحد من العجز الموازي ولا تستخدم كأداة مالية رغم خلوها من الفائدة، فتظهر أقساط تسديدها بجانب النفقات العامة ولا يكون لها أثر في تقليص الفرق بين جانب الإيرادات وجانب النفقات.
1:

- سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، ص ص 236-238.
- وليد خالد الشايجي، مرجع سابق، ص ص 108-123.
- خليفي عيسى، مرجع سابق، ص ص 136-138.
- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد العزام، مرجع سابق، ص ص 255-256.
- رفعت العوضي، **الضرائب في النظام المالي الإسلامي**، الإدارة المالية في الإسلام، الجزء الثالث، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، الأردن، 1990، ص ص 1087-1088.
- محمد عمر زبير، دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1998، ص ص 36-40.

وبشكل عام يشترط لجواز الضرائب في الإسلام ما يلي:

- أن يكون الإمام عادلاً ويبدأ بالأخذ من حاشيته وأعوانه.
- وجود حاجة حقيقية والمصلحة ظاهرة ومتحققة وأن لا يزيد حجم التوظيف عليها.
- عدم كفاية الأموال بالخرينة العامة.
- أن يكون مقدار الضرائب بقدر الحاجة.
- أن يتحملها الموسرين فقط.
- أن تخصص للإنفاق الذي فرضت من أجله.
- عدم إمكانية الاقتراض.
- أن يتم توزيعها بالعدل؛ أي يتحملها كل من يجب أن تقرر عليه من الأغنياء ودون تمييز.

وواضح من الشروط السابقة أن الضرائب في الإسلام ليس الهدف منها السياسة المالية؛

وإن كانت تؤثر على الطلب الكلي تأثيراً غير مباشر بإنفاق حصيلتها.

والضروريات الواجب الإنفاق عليها من الضرائب الإسلامية:

- الإنفاق على الجهاد في سبيل الله والدفاع عن الأراضي الإسلامية وما يجب أن توفره الدولة من أمن وعدل وتجهيز القوات المسلحة بالعتاد والأسلحة وإقامة المنشآت العسكرية فالمصلحة تتطلب هذا النوع من الإنفاق وإلا تعرضت الدولة لعدم الاستقرار وانتشار العنف والاعتداء على الممتلكات.

- الإنفاق على إعالة الفقراء والمساكين، فلقد حث الإسلام وفي مواضع كثيرة بالقرآن وبالأحاديث النبوية على التآزر والتآخي ووحدة الصف خاصة بفترات الأزمات؛ بل التقاعس والتراخي عن التكافل مع الفقراء والمحتاجين يلحق بالقادرين والموسرين العقاب يوقعه عليهم الله سبحانه وتعالى يوم القيامة.
- الإنفاق على فداء أسرى المسلمين وهذا درءٌ للقتال وحفاظاً على النفس فيفتدى الأسير مقابل ما تدفعه الدولة لإطلاق سراحه.
- الإنفاق على المشاريع ذات الأهداف والمصلحة العامة: شق الطرق، إقامة المرافق العامة، بناء المستشفيات...
- تسديد النفقات الواجبة على الدولة اتجاه الغير باعتبار أن أموال الديون كانت اقترضتها الدولة وأنفقتها بمجالات عامة لا يمكن الإستغناء عنها لأهميتها فتلزم الأغنياء بمشاركتها في تسديد أصل تلك الديون؛ مما يخفف من نفقات الخزينة للدولة.

المبحث الثالث: الأدوات المالية الإسلامية وأثرها في الحد من العجز الموازني

يمكن استخدام أدوات مالية إسلامية ومستقلة عن الموازنة وتبعتها عن وضعية العجز، المتمثلة في كل من أدوات المشاركات وأدوات المداينات.

المطلب الأول: أدوات المشاركات

تعتبر المشاركات من الأدوات التمويلية المشروعة والتي تساهم في تنشيط الإقتصاد وتشجيع الإستثمار، فتزيد من الناتج المحلي الإجمالي ويكون لها تأثير مباشر في ارتفاع حصيلة إيرادات الموازنة العامة؛ نتيجة زيادة حجم الزكاة، كما لها أثر في تراجع النفقات العامة فيزداد

التوظيف ونقل حاجة الأفراد للخدمات الحكومية. إن الأصل في آليات التمويل الإسلامية التي تعتمد على المشاركات، الدفع بالمدخرات العامة والخاصة لحقل النشاط الإقتصادي الحقيقي وتكوين الثروة، ومن هذا المنطلق يتأثر الرصيد الموازني بطريقة غير مباشرة ولا يظهر من الأساس العجز الموازني وإن أستدعت الحاجة لذلك قد يظهر بمستويات ضعيفة وليس لها تأثير على كل من الجانب الإقتصادي و الجانب الإجتماعي.

والمشاركات تعتمد في توزيع الأرباح بين الشركاء على نسب محددة مسبقة في عقود شركة عنان (شراكة بين رؤوس الأموال) أو عقود شركة مضاربة (الشراكة بين العمل ورأس المال). ولهذا فالمشاركات تنقسم إلى المشاركة في رؤوس الأموال والمضاربة:

أولاً- المشاركة في رؤوس الأموال : والشائع عن هذا النوع تسمية المشاركة أي الدخول في شركة يقصد بها اختلاط نصيبين فأكثر؛ بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر، فينقسمون الأرباح ويتحملون الخسائر فيما بينهم¹.

وتتحدد المشاركة بين الشركاء في الخصائص التالية²:

- الشراكة في المال والعمل على أساس عقد المشاركة؛
- يتمثل نصيب كل شريك بجزء شائع من الربح؛
- يتفق المتعاقدان عند تأسيس الشركة على نسبة محددة لتقسيم الربح بينهما؛
- يتم اقتطاع نسبة من صافي الربح مقابل المصاريف الإدارية، يتم توزيع صافي الربح حسب الإتفاق المكتوب بالعقد والخسارة يتحملها كل شريك بها؛ حسب حصته المساهم بها.

¹ أحمد سليمان الحضاونة، مرجع سابق، ص 74.

² المرجع السابق، ص 74.

والمشاركة أنواع، هي¹:

- المشاركة الثابتة: أو المشاركة الدائمة فيشترك الشركاء في رأس مال الشركة بنسبة معينة، و توكل مهمة التسيير لاحد الشركاء؛ إلى أن تنتهي حياة المشروع. وهذا النوع ينقسم بدوره إلى:

✓ المشاركة الثابتة المستمرة: أي تبقى شراكة قائمة مادام المشروع قائماً.

✓ المشاركة الثابتة المنتهية: أي أن الشراكة الموجودة بين الأشخاص

سنتنتهي في أجل محدد بالعقد، وبالتالي ستسقط العلاقة بينهما.

- المشاركة على أساس الصفقة المعنية: هذا النوع يسمح بتوزيع مخاطر المشاركة

على مجموعة هامة من الصفقات وعدم إرسائها على صفقة واحدة فقط؛ بل أكثر.

- المشاركة المتناقصة والمتناهية بالتملك: فيدخل الشركاء في الشراكة على أن

يتقنوا على مدة؛ فيصبح المشروع مملوكا لشخص أو أكثر، بعد أن يسترد الباقون

حصصهم². طبقاً للقاعدة الأصولية المستمدة من قول الرسول صلى الله عليه

وسلم "الْخَرَجُ بِالْضَّمَانِ" و"الْغَنَمُ بِالْغَرَمِ" (أخرجه أبو داود) أي العائد بالتكاليف

والمخاطرة.

وتستخدم الحكومة المشاركة لتمويل المشروعات العامة ذات الإيراد، وهو تمويل لا يترتب

عنه ديون عامة، والأداة المالية المناسبة لهذا الأسلوب تتمثل في طرح أسهم بقيم متساوية كحوص

¹ جمال لعمارة، مرجع سابق، ص ص 89-90.

² المرجع السابق، ص 92.

شراكة يشترها الجمهور من البنك المركزي والبنوك التجارية، ويستحق حاملوا الأسهم نصيباً من الربح حسب عدد الحصص المشتراة، وتكلف مؤسسة مالية بإدارة المشروع وتوزيع الأرباح⁽¹⁾.

ولاجتذاب الممولين على أساس المشاركة تعتمد الحكومة (عن طريق البنك المركزي) على أسلوب العائد المتناقص*؛ المقترح من قبل حسين كامل فهمي بمؤلفه "أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي"، على حسابها للعقود القادمة؛ باعتبار لا وجود لسعر الفائدة الذي على أساسه تجرى المقارنة؛ حتى يقرر الممول المشاركة أم لا، ولتوضيح أثر أسلوب العائد المتناقص اكتفى الباحث بإسقاطه على الحكومة الممثلة بالمؤسسة المالية المكلفة والجمهور فقط، بحيث يمكن اعتماد التحليل التالي:

نفترض أن الحكومة بحاجة للحجم L_1 من السيولة لتمويل مشروع عام اقتصادي يتطلب رأسمال حجمه L كانت قد وفرت منه الحكومة L_2 ، حيث قررت المشاركة لتوفير الحجم L_1 .

ينتظر أن يتحقق من المشروع الربح π بمعدل α نصيب الحكومة α_1 ونصيب الجمهور α_2 بحيث

$$\alpha_1 + \alpha_2 = \alpha$$

$$\pi_g = \alpha_1 L \text{ فالربح الحكومي}$$

$$\pi_p = \alpha_2 L \text{ أما الربح الخاص}$$

$$\pi_p = (\alpha - \alpha_1)L \text{ وبما أن } \alpha_2 = \alpha - \alpha_1 \text{ فيمكن كتابة}$$

¹ د. منذر قحف - دور السياسات المالية، مرجع سابق، ص 82-90.

* كان اقتراح حسين كامل فهمي حول العائد المتناقص استخدام تحليل يجمع بين ثلاثة أطراف البنك المركزي، البنوك التجارية والجمهور. لمزيد من التفاصيل؛ أنظر: حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2006، ص 61-63.

وحتى تكسب عدد أكبر من الممولين تلجأ الحكومة لتخفيض معدل الربح على حسابها في العقود اللاحقة؛ فإذا اعتبرنا أن نسبة الإنخفاض في الربح هي μ فالمعدل الجديد للربح هو $\alpha_1 - \mu$.

وباعتبار أن μ تتبع الفترات وتتحدد بعددها حيث يرمز لها بـ t :

$$t = 1, 2, \dots$$

حيث ينخفض المعدل بـ: $\mu t_i = \mu_i$ حيث أن μ نسبة الإنخفاض والثابتة لكل

$$\pi_p = (\alpha - \alpha_1 + \mu t_i)L \text{ فترة، وعليه:}$$

فالمشتقة الأولى لـ π_p بالنسبة للزمن:

$$\frac{d\pi_p}{dt} = \mu L > 0$$

أي أن كل تخفيض من الحكومة يؤدي إلى زيادة العائد المتوقع للجمهور، مما يدفعه للمزيد من المشاركة، فالاحتياطات والمدخرات بهذا الشكل تتحول إلى استثمارات ويكون له أثر إيجابي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وما يترتب عنه من ارتفاع في حصة الإيرادات العامة وتراجع في حجم النفقات العامة أيضاً.

ثانياً - المضاربة: يقصد بالمضاربة المشاركة بين طرفين؛ أحدهما صاحب رأس المال والثاني المضارب الذي يشارك بعمله وخبرته، وتقاسم الأرباح في حالة تحققها حسب نسبة كانا قد اتفقا عليها طرفاً عقد المضاربة. أما في حالة الخسارة، فيتحملها إجمالاً صاحب رأس المال؛ أما المضارب يكون قد خسر عمله وجهده ¹.

¹ أحمد سليمان حضاونة، المصارف الإسلامية، دار الكتاب العالي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص

وللمضاربة شروط هي:¹

- شروط تتعلق بصيغة المضاربة إن كانت مغلقة أو مطلقة حسب الزمن؛
- شروط تتعلق بطريقة التصرف في رأس المال سواءً يقتصر على المخاطر فقط أو يسمح لصاحب رأس المال بالتدخل والمراقبة؛
- شروط تتعلق برأس المال فيجب أن يكون محققاً ولا يمثل ديناً، وأن يسلم للمضارب.

والمضاربة ثلاثة أنواع:²

النوع الأول: من حيث الشروط:

- ✓ المضاربة المطلقة: دون تعيين العمل، المكان والزمن.
- ✓ المضاربة المقيدة: مقيدة بعمل أو مكان أو زمان.

النوع الثاني: من حيث دوران رأس المال، وينقسم إلى:

- ✓ المضاربة الموقوتة: أي توظيف رأس المال دورة واحدة غير متجددة.
- ✓ المضاربة المستمرة: غير محددة بمدة، يتكرر دوران رأس المال عدة مرات.

النوع الثالث: من حيث أطراف المضاربة، فنجد:

- ✓ المضاربة ثنائية الأطراف: تجمع بين صاحب رأس المال وصاحب العمل، علماً أن كل طرف يمكن أن يشمل أكثر من فرد.

- ✓ المضاربة ثلاثية الأطراف: تجمع بين صاحب رأس المال وبين اثنين، فالأول منهما يستلم رأس المال من صاحبه الأصلي ليسلمه بدوره لصاحب العمل.

¹ جمال العمارة، المصارف الإسلامية، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1996، ص 116.

² المرجع السابق، ص 116-127.

فقد تلجا الحكومة للمضاربة بابرار عقد بينها؛ او من ينوبها كمضارب، و صاحب راس المال ليقدمه للحكومة، فتقوم بتوظيفه في مشروع وتقسّم الأرباح المحققة حسب ما اتفق عليه، اما الخسائر فيتحملها الممول أو تطرح صكوكا المضاربة لمشاريع مدرة للدخل مثل محطات الطاقة الكهربائية والموانئ والمطارات وغيرها، ويمكن للدولة ان تشتري نصيب حملة الصكوك بالتدرج وفق برنامج محدد؛ حتى تنتهي بامتلاك المشروع.

ولا يترتب على الدولة التزامات تجاه الممولين؛ لانها تقوم على مبدأ المساهمة في الربح والخسارة.

آلية اصدار صكوك المضاربة الحكومية:

تقوم هذه الآلية على ثلاثة أطراف:

- المستثمرون.
- شركة خدمات مالية تنشئها الدولة كذمة مالية مستقلة (المضارب) او مؤسسة مالية (بنك اسلامي قائم او بنك استثماري تعينه الدولة لإدارة الإصدار (المضارب).
- تقوم العلاقة بين المستثمرين والشركة على أساس عقد المضاربة.

المطلب الثاني: المداينات

تتعدد صور المداينات في الفقه الإسلامي منها الدين الناشئ عن البيع التي يعجل فيها بأحد البديلين ويؤجل البديل الآخر، والتي تنتوع بين البيع بالأجل وبيع السلم والإستصناع، كذلك الإجارة باعتبار أن العين المؤجرة تبقى لمالكها وتكون على ذمة العميل.

أولاً- التمويل بالشراء بالأجل (المرابحة):

بيع يتساوم فيه الطرفان على هامش ربح فوق سعر التكلفة المعروف، وعلى البائع أن يكشف عن المصاريف التي تحملها لحيازة السلع ويقدم كل المعلومات المتعلقة بالتكلفة إلى المشتري¹. فبناءً على التعريف؛ حتى تكون المrabحة صحيحة، يجب أن يعرف المشتري الثمن الأصلي والنفقات الإضافية إن وجدت ومقدار الربح، و عليه فالمrabحة عقد أمانة جائز شرعا بل ومندوب إليه لقوله صلى الله عليه وسلم " ثَلَاثٌ فِيهِنَّ الْبَرْكََةُ: الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ ، وَالْمُقَارَضَةُ ، وَخِلَاطُ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ لِلْبَيْتِ لَا لِلْبَيْعِ " (رواه ابن ماجه).

يتم توثيق الحقوق والالتزامات في الشراء بالأجل بموجب عقد أو اتفاقية تسهيلات موردين، فهي نوع من الديون المأمور بكتابتها في آلية المداينات، وبالتالي فالعقد يمثل الأداة المالية لهذا الأسلوب.

وحتى تكون المrabحة صحيحة شرعاً يجب توفر الشروط التالية²:

- أن يكون العقد صحيحاً (الرضى، المحل، السبب)؛
- أن يمتلك المورد السلعة قبل بيعها للعميل؛
- أن تكون مواصفات السلعة محددة ومعروفة؛
- أن تكون تكلفة المبيع معلومة؛
- أن يكون الربح معلوماً؛
- أن لا يكون ثمن بيع السلعة من جنسها.

وهناك حالتان للبيع بالمrabحة³:

1 محمد أيوب، مرجع سابق، ص 355.

2 جمال لعمارة، مرجع سابق، ص 101.

3 نفس المرجع السابق، ص 101.

الحالة الأولى: بيع المراجعة أو الوكالة بالشراء بأجر:

يطلب العميل من المورد شراء سلعة معينة، يحدد جميع أوصافها ويحدد ثمنها ويدفعه إلى المورد مضافاً إليه أجراً معيناً، مقابل قيام المورد بهذا العمل،

الحالة الثانية: بيع المراجعة للأمر بالشراء:

يطلب العميل من المورد شراء سلعة معينة بتحديد جميع مواصفاتها والسعر الذي يبيعه به تلك السلعة بعد الإتفاق على هامش الربح الذي سيستفيد منه المورد، وهذا التعامل يتضمن وعداً من عميل المورد بالشراء ووعداً آخر من المورد بإتمام هذا البيع بعد الشراء.

ومما لا شك فيه أن هذا الأسلوب مناسب للتمويل الحكومي لعدة أسباب منها:

- ✓ أن موازنة التسيير يظهر بها فائض في العادة بينما موازنة التجهيز يظهر بها العجز؛ الأمر الذي يؤكد أن الإتفاق على موازنة التجهيز هو سبب العجز المالي الحكومي. الذي يمكن تمويله بالمراجعة المناسبة لمستلزمات التجهيز، التي تتميز بالأجل الطويل والمتوسط.
- ✓ أن الحكومة تلجأ إلى الاقتراض لسداد أثمان عناصر موازنة التجهيز، وبما أن القروض في الواقع تنطوي على فائدة ربوية محرمة؛ فإن عملية الشراء بالأجل تحقق الغرض بدون الوقوع في المحظور الشرعي.
- ✓ أن الحكومة تعتبر أكبر عميل في السوق وإذا كان نظام السوق المعاصر يقوم في أغلبه على البيع بالأجل أو التقسيط فإن الموردين سوف يرحبون بالتعامل مع الحكومة على هذا الأساس.
- ✓ مصدر التمويل للشراء بالأجل، وهم الموردون والسلع والمقاولون كل فيما يخصه، سواء من الداخل أو الخارج.

إجراءات التعامل في الشراء بالأجل:

إن الشراء بالأجل عقد بيع أو اتفاقية تسهيلات بين الجهة الحكومية والمورد، وطبقاً لإجراءات التعاقد المنصوص عليها في قانون المناقصات ولأئحته التنفيذية والذي ينظم ذلك تفصيلاً، وبالتالي فإن دين الموردين تجاه الحكومة نتيجة عملية التوريد يوثق بالعقد أو اتفاقية التسهيلات، والتي تبرم بينهما، وبذلك فإنه لا توجد إصدارات للأداة المالية

ثانياً - التمويل بالسلم:

يعرف السلم لدى الفقهاء بأنه بيع آجل -وهو السلعة- بعاجل -وهو الثمن-، وهذا يعنى أن السلم عملية مبادلة ثمن بمبيع، والثمن عاجل أو مقدم، والمبيع مؤجل تسليمه، وهو جائز شرعاً بالكتاب والسنة والإجماع.

والبيع بالسلم يتضمن العناصر التالية¹:

✓ المسلم: هو الممول أو المشتري (المصرف)

✓ المسلم إليه: هو المستفيد من التمويل.

✓ المسلم فيه: هو المبيع المستقبلي.

ويتصور استخدام هذا الأسلوب في التمويل الحكومى بأن تتعاقد الجهة الحكومية مع الآخرين بأن تباع لهم سلعاً أو خدمات في المستقبل مقابل مبالغ تقبضها منهم فوراً، كما يمكن من وجه آخر أن تشتري الحكومة سلعاً من الغير مقابل منافع عين تسلمها إلى البائع، ولقد ناقش الفقهاء قديماً ذلك حسب التوضيح التالي:

¹ جمال لعامرة، مرجع سابق، ص 127.

- بالنسبة لبيع الحكومة سلعا سلما وتقبض المبلغ حالا فهذه هي الصورة الأصلية للسلم.

- وبالنسبة للسلم في المنافع فلقد أجازها الفقهاء ويصح السلم في المنافع لأنها تثبت في الذمة كالأعيان.

وإذا كانت الحكومة في الأغلب تنتج خدمات (منافع) مثل التعليم والصحة؛ فإنه بناء على هذا القول يمكن أن تستخدم أسلوب السلم للحصول على التمويل مقابل التعهد بتقديم خدمات لمقدم التمويل في المستقبل، وذلك بإصدار سندات رسوم خدمات حكومية.

الأداة المالية للسلم: السلم كأي عملية مالية فيها مدينة لابد فيها من الكتابة والتوثيق في صورة عقد في الأصل، ويمكن في حالة استخدام السلم كأسلوب للتمويل الحكومي خاصة للخدمات (المنافع) الصورة الأكثر للمنتجات الحكومية؛ أن تصدر سندات سلم منافع بقيمة اسمية صغيرة وأن تذكر في نشرة الإصدار التي هي بمثابة تعاقد على أنها سوف تقدم بموجب هذه السندات في المستقبل بأجل محدد خدماتها؛ مثل أن تصدر سندات لخدمة النقل على خطوط معينة¹ مع تحديد المواصفات والأجل طبقا للأحكام الشرعية.

مجال استخدام التمويل من بيع السلم: إن مجالات استخدام التمويل متعددة منها:

- الحاجات الحكومية دون اللجوء للإنفاق العام وحدث العجز الموازي.

- حاجات الهيئات العامة الإقتصادية بدلا عن تمويل هذا العجز من الموازنة العامة .

1 منذر قحف، دور السياسات المالية في معالجة التضخم في إطار الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر، دمشق، 1999، ص 94.

- حاجات شركات القطاع العام بدلا من التمويل من الموازنة العامة للدولة
في صورة قروض تمنح لهذه الشركات.

مصدر التمويل الحكومي في السلم: وهم جمهور المستفيدين من الخدمات الحكومية
الذين يدفعون مقابلها للحكومة مقدما.

إجراءات التعامل بالسلم:

- مرحلة الإصدار: تتم بإصدار "سندات سلم منافع حكومية" تطرحها الحكومة على المواطنين
من خلال وسطاء هم البنوك وشركات الترويج والإكتتاب ولكي يمكن تحقيق حصيلة
مناسبة فإنه يراعى في الإصدار ما يلي:

✓ أن تكون السندات بقيم تناسب كل استخدام في كل مرة للخدمة المراد
تسويقها بأسلوب السلم.

✓ أن يصدر السند بقيمة أقل من قيمة الخدمة المحددة ليستفيد حامله بالفرق
ويشجعه على الإكتتاب فيه وهذا يتفق مع حكمة مشروعية السلم التي جاء
فيها "ولأن بالناس حاجة إليه -أي السلم- أي الحصول على السلعة أو
الخدمة الآن بسعر رخيص عن وقت تقديمها.

✓ أن تكون مدة السندات قصيرة الأجل متفقة مع الأحكام الشرعية للأجل
المناسب للثمن ويتغير بمثله في الأسواق، وذكر الفقهاء أمثلة للمدة بشهر
وما قاربه.

✓ أن يلتزم بأحكام السلم الشرعية خاصة فيما يتعلق بمعلومية المُسلم فيه
(الخدمة).

ثالثاً - التمويل بالإستصناع:

الإستصناع بيع خاص يُتعاقد به على بيع السلعة قبل أن تصبح موجودة؛ أي عقد بموجبه ينتهي ببيع بثمن متفق عليه؛ حيث يأمر المشتري بصنع أو تجميع أو إنشاء أي شيء يسلم في تاريخ لاحق، ويصبح المصنع أو البناء ملتزماً بتسليم الأصل بالمواصفات المتفق عليها في تاريخ العقد المتفق عليه¹.

ويشترط لصحة عقد الإستصناع أن يكون :

- العمل والعين من الصانع؛
- الإستصناع في الأشياء المتعامل بها؛
- أن يكون المستصنع به معلوماً؛
- لا يلزم في الإستصناع دفع الثمن وقت التعاقد؛
- أن الإستصناع عقد بيع وليس وعداً².

الإستصناع يختلف عن السلم في أمرين هما:

الأمر الأول: في السلم لابد من تسليم الثمن عند التعاقد للبائع سلفاً، أما في الإستصناع

فيجوز تأخير تسليم الثمن.

الأمر الثاني: الإستصناع قائم على صناعة سلعة بمواصفات معينة وتكون مادة الصنع

والعمل من عند الصانع، وبالتالي يمكن القول أن نطاق عقد الإستصناع هو النشاط الصناعي، أما

¹ محمد أيوب، مرجع سابق، ص 428-429.

² أحمد سليمان حضاونة، مرجع سابق، ص ص 91-92.

السلم فنطاقه أوسع لأنه يقوم على شراء سلعة بمواصفات معينة وكذا الخدمات وسواء كانت هذه السلعة صناعية أو زراعية ينتجها البائع أو يشتريها جاهزة من السوق.

ويستخدم الإستصناع في التمويل الحكومي كما يلي:

يمكن استخدام الإستصناع كأسلوب تمويل حكومي وبدلاً عن الأدوات التمويلية التقليدية بفائدة إذا ارتأت الحكومة إنشاء مبنى أو شراء تجهيزات بمواصفات خاصة من مصنع ما، أن تتفق مع المقاول أو المصنع على الإنشاء أو الصنع مع دفع مبلغ مقدم، ويقسط الباقي على أقساط يتفق عليها، كما يمكن أن يوسط في هذه العملية بنكاً يتم إبرام عقد الإستصناع معه إن لم يرغب المصنع في التيسيط، ويتولى البنك إبرام عقد استصناع موازٍ، ويكون عقد الإستصناع هو الأداة المالية؛ بحيث أنه وثيقة في يد الصانع ويبد البنك كحق على ذمة الحكومة، إذ ينطبق عليه من هذا الوجه ما ينطبق على دين البيع بالأجل وهناك وجه آخر يمكن للحكومة أن تستفيد من الإستصناع في مجال إقامة المشاريع السكنية للمواطنين ذوى الدخل المحدود تباعها لهم بعد ذلك، بدلاً من استخدام سندات الإسكان ذات الفائدة، فتصدر الحكومة سندات إسكان تجمع بموجبها الأموال اللازمة من المواطنين الذين يحتاجون السكن وتتعاقد معهم على إنشاء السكن اللازم بمواصفات محددة مقابل أن يدفعوا الثمن على أقساط في صورة شراء عددٍ من سندات الإسكان بمواعيد محددة، ويمكن أن يمتد الدفع لمدة تتجاوز وقت تسليم المسكن مع مراعاة أن الدفع المقدم سيكون أقل من الدفع لاحقاً.

رابعاً- التمويل عن طريق الإجارة: الإجارة تمليك منافع شيء مباح في مدة معلومة

بعوض¹.

¹ أحمد سليمان حضاونة، مرجع سابق، ص 93.

من التعريف فإن أسس الإجارة هي¹:

- عقد؛
- انتقال المنفعة المعلومة؛
- تخفيض بأجل محدد؛
- مدتها محددة؛
- مقابل إيجار متفق عليه.

أشكال الإجارة:

- ✓ التأجير المنتهي بالتمليك: يقوم المالك بإيجار أصل استعمالي ثابت إلى شخص معين؛ بحيث تزيد الأقساط الإيجارية عن التأجير بدون تمليك، على أن يملكه إياه بعد انتهاء المدة ودفعه للأقساط محددة الآجال بعقد جديد.
 - ✓ التأجير التمويلي: يشتري الأصل أولاً ثم يؤجر للعميل ويحتفظ المالك بملكية الأصل، وللعميل الحق الكامل في استخدام الأصل مقابل دفع أقساط إيجارية محددة. كما يتحمل المالك الصيانة والتأمين وفي نهاية مدة الاستعمال يعود الأصل للمالك.
 - ✓ التأجير التشغيلي: في هذا النوع يتم تأجير الأصول للقيام بعمل محدد ثم يسترد المؤجر الأصول لتأجيرها مرة أخرى، والمالك مسؤول عملياً عن جميع النفقات على الأصل من صيانة وإصلاح وغير ذلك.
- يمكن استخدامها في التمويل الحكومي إنشاء المباني وشراء الأصول الثابتة بأنواعها من آلات بأسلوبين هما:

¹ محمد أيوب، مرجع سابق، ص 450.

الأسلوب الأول، هو أن الحكومة بدلاً من أن تقتصر بفائدة لإنشاء مبنى فإنها تصدر سندات إجارة تجمع بموجبها الأموال اللازمة من ذوى الفائض وتنشئ بها المبنى، ويكون مملوكاً لحملة السندات ثم تتعهد في نشر الإصدار بأن تستأجر المبنى بمبلغ معين؛ يمثل عائداً على السندات، أو أن يكون المبنى موجوداً لديها مثلاً؛ فتبيعه لحملة السندات وتستأجره منهم.

الأسلوب الثاني، ويتمثل في نظام التأجير التمويلي أو المنتهى بالتملك؛ الذي بموجبه تتفق مع ممول لإنشاء المبنى واستئجاره منه مدة من الزمن ثم تنتقل ملكيته في نهاية المدة إلى الحكومة. وأداة التمويل هي سندات الإجارة التي تصدرها الحكومة وتعرضها على المواطنين للاكتتاب فيها.

آلية اصدار صكوك الإجارة الحكومية:

- تقوم الحكومة ببيع نسبة معينة من ملكيتها فى بعض الأصول لمحفظه صكوك الإجارة المملوكة لشركة مالية.
- تقوم الشركة مالكة المحفظة بإصدار صكوك الإجارة بقيمة الأصول المشتراة من الدولة وتقول ملكيتها للمستثمرين (حملة الصكوك).
- تقوم الحكومة ممثلة فى (وزارة المالية) أو أى طرف ثالث بإستئجار الأصل من المالكين الجدد (حملة الصكوك) بعائد تأجیری وبموجب عقد إجارة طويل او متوسط الأجل. عند نهاية فترة الإجارة يقوم المستثمرون ببيع الصكوك (التي تمثل الأصل) للدولة أو أى جهة أخرى لشرائها بسعر السوق.
- العائد على الصكوك يمثل عائد الإجارة زائداً الأرباح الرأسمالية (إن وجدت).

خلاصة الفصل

لقد تناولت دراسة المالية العامة لبلدان العالم الإسلامي مجتمعة ظاهرة تطور العجز الموازي طيلة خمسة عشر سنة وعلاقته بحجم الدين العام، ولقد بينت هذه الدراسة أن العالم الإسلامي استطاع أن يخفض من حجم المديونية وحجم العجز الموازي من سنة 2000 إلى سنة 2009، وهذا بفضل انتهاج سياسات برنامج التثبيت الإقتصادي المعد من قبل المؤسسات المالية العالمية. ولم يستمر هذا الوضع وارتفع من جديد معدل العجز بزيادة الإنفاق العام وبتحويل نقدي وهذا ما يفسر ثبات حجم المديونية وارتفاع في مستويات التضخم وفي معدلات البطالة. وأفادت التوقعات في ظل الواقع الحالي السائد أن مستوى العجز قد يصل إلى 13% وتزداد معه المديونية إلى حوالي 80% بحلول سنة 2020 مما يعكس فشل السياسة المالية في التحكم وضبط الأوضاع المالية بانتهاج أدوات الإقتصاد الوضعي.

و بإمكان العالم الإسلامي استخدام بدائل شرعية ومناسبة للبيئة المسلمة، تخلصه من مشكلة تراكم المديونية الناتجة عن عجز تسديد اقساطها؛ وتدعم معدلات النمو وتخدم عملية التنمية، اهمها الزكاة كإيراد رسمي تأخذ به الحكومات الإسلامية بحيث أثبتت النماذج الكلية والرياضية أن الإقتصاد الزكوي يتميز بمضاعف أكبر من مضاعف الإقتصاد الوضعي؛ فيساهم في زيادة الناتج المحلي ويخفف من النفقات العامة بطريقة مباشرة وتقضي على الفقر بإثراء الأفراد وتحويلهم لمزكين جدد. فتعتبر الزكاة مورد مالي أساسي، والإهتمام بها وتفعيلها له أثر غير مباشر في الحد من العجز الموازي بالتقليل من النفقات العامة وزيادة الإيرادات العامة

يتميز النظام المالي في الإسلام عادة بالتوازن أو ظهور فوائض مالية لكن إذا ما زاد حجم النفقات العامة عن الموارد المالية المتاحة يمكن استخدام التوظيف كإيراد غير عادي يتحمله

الميسورين فقط؛ ولا يؤثر في الجانب السلبي للموازنة باعتبار أن التوظيف هو تحصيل ولا يؤثر بطريقة مباشرة في زيادة النفقات العامة خلافاً للقروض الحسنة؛ فهي أيضاً إيراد غير عادي لكن يجب أن ترد إلى أصحابها وبالتالي لا تساهم مباشرة في الحد من العجز الموازي.

ويمكن أيضاً استخدام وسائل مالية غير موازنة أثبتت كفاءتها في التمويل الإسلامي بشهادة خبراء مالية بالإقتصاد الوضعي كالمشاركات بأنواعها، التمويل بالسلم والتمويل بالإستصناع والإجارة كلها وسائل تساعد في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي يساهم في زيادة الإيرادات العامة ويخفف من النفقات العامة.

الخاصة

الخاتمة

طبقت الحكومات في العالم الإسلامي وسائل مالية وضعية لمكافحة المستويات المرتفعة من العجز الموازي و التخفيف منه مقابل تضحية اجتماعية؛ وأحياناً سياسية. مما زاد الوضع أكثر تعقيداً، لهذا ارتأى الباحث مدى امكانية اعتماد وسائل مالية تتلاءم مع البيئة الإسلامية بدل الوسائل التقليدية في إطار دراسة مقارنة تحليلية بين النظام المالي الوضعي والنظام المالي في الإسلام، وعليه طرحت الإشكالية الرئيسية للبحث بالمقدمة العامة على النحو التالي:

ما هي طرق الحد من العجز الموازي في كل من الإقتصاد الوضعي والإقتصاد

الإسلامي؟ وما هي الآثار المترتبة عن كل منها؟

وكانت الأسئلة الفرعية المساعدة على الإجابة على السؤال الرئيسي:

- 1- لماذا وكيف تتدخل الحكومة في الإقتصاد ؟
- 2- لماذا ترفع الحكومات من حجم نفقاتها مفتعلةً عجزاً موازياً؟
- 3- ما هي الآثار الناجمة عن الإفراط في انتهاج سياسية العجز الموازي؟
- 4- ما هي حدود توافق الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي مع خصائص وأسس الموازنة العامة في الإقتصاد الوضعي؟
- 5- كيف تتخلص الحكومات من العجز الموازي أو تخفف منه بالإقتصاد الوضعي وبالإقتصاد الإسلامي؟

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أن الإفراط في انتهاج سياسة العجز الموازي يؤدي إلى ارتفاع مستوياته من سنة

إلى أخرى، ولقد تم إثبات ذلك باستخدام علاقة تراكم نسبة العجز عبر السنوات

المنسوبة للناتج المحلي لسنة مرجعية معينة؛ مع مراعاة التضخم لكل سنة وهذا

باستخدام العلاقة التي توصل إليها الباحث في الفصل الثالث ،

2- وباستغلال علاقة تراكم العجزات وبتحليل السلسلة الإحصائية لمديونية اقتصاديات

العالم المتقدم ظهر بأن العجز لسنة 2013 يقدر بـ 53% باعتماد سنة 2001

سنة اساس وأن معدلات العجز أكبر من معدلات النمو الناتج وهذا ما يفسر ميل

هذه الدول نحو الإستدانة، ولقد تطابقت النتائج السابقة مع الآثار المترتبة عن

الأزمة المالية العالمية؛ بحيث توقعت التقارير التي قدمتها مختلف الجهات وعلى

رأسها صندوق النقد الدولي أن نسبة حجم الديون من الناتج المحلي الإجمالي قد

تصل سنة 2015 إلى 110% وهذا ما يؤكد الإفراط في المديونية؛ باعتباره السبب

الرئيسي في نشوء وظهور الأزمة وعجز المدينين وتعسرهم في تسديد ما عليهم في

غياب قوانين تنظيمية ورقابية في إصدار الأوراق المالية ومشتقاتها، ومما زاد في

تأزم الوضع، انضمام قطاع الأسر والمؤسسات المالية لفئة المقترضين المبالغين؛

بحيث تجاوزت المديونية بالمؤسسات المالية حصص الملكية في كثير من الأحيان

ولقد وصل قطاع الأسر إلى معدلات مديونية كبيرة بهدف تمويل المساكن

والاستهلاك.

ومن أسباب ارتفاع مستويات العجز الموازي بالاقتصاديات المتقدمة هو زيادة

الإنفاق على الرعاية الصحية ومدفوعات الفوائد بحيث أن 40% من الديون الجديدة مَوَّلَت

تراجع الناتج الإجمالي وتراجع الإيرادات الضريبية خلال الأزمة وبلغ العجز سنة 2009 نسبة

9% باقتصاديات الدول المتقدمة، وأثبتت كل من دراسة "روغوف ورينهارت" (2009) Rogoff and Reinhart و"ليفن وفالانسيا" (2008) Laeven and Valencia أن تكلفة الأزمة المالية ترفع من حجم الديون وقد تصل إلى 85% من إجمالي الناتج المحلي وذلك طيلة العقود الثلاثة التي تلي الأزمة.

وبداية الأزمة لوحظ أن الدول الصاعدة والنامية لم تتأثر موازنتها وكانت مؤشراتها المالية مقبولة وهذا نتيجة تطبيقها لبرنامج التثبيت الإقتصادي تشرف عليه المؤسسات المالية العالمية، ولقد تراجعت ديونها بـ 40% طيلة ثماني سنوات وهذا قبل سنة 2008، كما تراجع معدل العجز الهيكلي بـ 2%، لكنها تأثرت فيما بعد بمخلفات الأزمة وصدرت إليها الدول المتقدمة آثارها وهذا بسبب تراجع دعم الموازنات من قبل الدول المتقدمة وأيضاً ارتفاع سعر الفائدة.

3- إن دراسة ظاهرة استفحال العجز الموازني تتطلب تحليل مسبباته المتمثلة في زيادة حجم النفقات العامة وتراجع الإيرادات العامة عبر الزمن.

وبأخذ أقطار الدول العربية كنموذج لدراسة ارتفاع حجم النفقات بالدول النامية؛ أظهرت النتائج وخلال ثلاثة عشر سنة وبتخاذ الأساس سنة 2000 بلغت النفقات العامة في سنة 2012 نسبة 400% كزيادة عن سنة 2000. بينما في الدول المتقدمة وبعد استخراج العلاقة المناسبة من قبل الباحث والمساعدة على حساب التغير في النفقات لكل سنة؛ وانطلاقاً من السنة المرجعية 2001 وطيلة ثلاثة عشر سنة، ظهرت أكبر نسبة زيادة لسنة 2010 بنسبة 20.27% ، وسبب التفاوت الكبير في زيادة النفقات العامة بين الدول العربية والدول المتقدمة هو ارتفاع انفاق الدول النفطية

العربية بسبب زيادة الحصيلة النفطية، وانعكاس ارتفاع أسعار الطاقة على استهلاكات الدول العربية غير النفطية، ارتفاع أسعار السلع والخدمات بالسوق العالمي، مدفوعات الدين العام وضخامة تكاليف المديونية، وجزء ضخم من الإنفاق وُجّه لبسط و استتباب الأمن في ظل الأوضاع السياسية الداخلية المتوترة. أما بالدول المتقدمة فسبب الزيادة البسيطة التي حدثت في النفقات العامة يعود للتدخل المحكم وسياسة الإنفاق الرشيدة (سياسة الضبط المالي) من قبل الحكومات بالإضافة لآثار الإنكماش الذي عاشه الإقتصاد العالمي بسبب الأزمة المالية.

أما بجانب الإيرادات العامة وتقاعسها وباستخدام مؤشر حساسية تغير الإيرادات لتغير النفقات العامة الذي أخذ رقماً أقل من الواحد بدول العالم العربي، هذا ما يفسر هيكلية العجز الموازي الذي تعاني منه هذه الدول بينما مؤشر مرونة تغير الإيرادات بالنسبة لتغير الناتج المحلي وبتطبيقه على اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي أخذ رقماً أكبر من الواحد وهذا يفسر أن العجز الموازي المسجل بهذه الدول ليس بعجز هيكلي ويمكن التخفيف منه.

4- تصرف النفقات في الإسلام إما عيناً أو نقداً وحسب ترتيبها ضرورية، حاجية وتحسينية، وينظر للنفقات بالفكر المالي الإسلامي كونها مخصصة (مصارف محددة شرعاً) وهذا ينطبق على الزكاة، ومجموعة متبقية غير مخصصة يتصرف فيها الحاكم حسب ما يراه ضرورياً وما ينفع المجتمع.

وينظر للإيرادات كإيرادات إما دائمة أساسها تحصيل الزكاة بجانب إيرادات الدولة من ممتلكاتها، وغير دائمة يلجأ إليها للحاجة ممثلة في القروض والتوظيفات يتحملها الميسورين بشروط.

والآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات والإيرادات بالإسلام يمكن النظر إليها من زاوية واحدة باعتبار أن أهم مورد وأهم مصرف مشترك ومتمثل في الزكاة لهذا فمصارف الزكاة وحصيلتها يحققان نفس الهدف من فرض الزكاة.

ويمكن أن تنطبق خصائص الموازنة العامة بالإقتصاد الوضعي وتشارك معها الموازنة في الإقتصاد الإسلامي متمثلة في التنبؤ، الإذن، محدودية الزمن... و يمكن أن يكون لهما نفس الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، وإن كان الإقتصاد الإسلامي سابقا لها.

لا يتفق النظام المالي في الإسلام مع النظام المالي الوضعي بجميع قواعد موازنة الإقتصاد الوضعي؛ باستثناء قاعدة السنوية، فقاعدة التخصيص وقاعدة العمومية لا مجال لاعتمادهما بالموازنة العامة في الإسلام التي تتضمن موازنة الزكاة المخصصة والتي تطبق فيها قاعدة الصوافي.

أما قاعدة التوازن، قد تخرج الموازنة العامة في الإسلام عن هذه القاعدة مثلما هو الحال بموازنة الإقتصاد الوضعي؛ لكن لا يكون مقصودا، وإن كان يستحسن تحقيق الفوائض والإحتفاظ بها لمواجهة النوائب مستقبلاً.

5- إن تحليل الوضع المالي لبلدان العالم الإسلامي وبمعالجة إحصاءات الدول غير

النفطية ولمدة خمسة عشر سنة، فاستخرجت نسبة العجز الموازي ونسبة الدين

العام من مجموع الناتج المحلي الإجمالي ولكل سنة باستخدام المتوسط الحسابي

الموزون؛ حيث أسفرت النتائج على تسجيل عجز موازي طيلة خمسة عشر سنة

ولم يظهر ولو مرة فائضاً وتراجعت نسب العجز في السنوات التي سبقت الأزمة

المالية مع تراجع في نسبة الدين العام أيضاً، وهذا يعزى للسياسات التقشفية وسياسة

التثبيت الإقتصادي التي طبقتها تلك الدول ، ولترتفع نسب العجز الموازي وهذا راجع للتضخم في أسعار السلع في الأسواق العالمية وزيادة أسعار الطاقة وتكلفة شراء السلم الإجتماعي، كما يلاحظ استقرار في نسب حجم الدين العام؛ وهذا ما يؤكد امتناع الدول المتقدمة و المؤسسات المالية من منح قروض جديدة للدول النامية ولجوءها لإصدارات نقدية جديدة. وبشكل عام، إن السياسة الإنكماشية والسياسة التوسعية لم تحل المشاكل الإجتماعية والإقتصادية الأساسية التي يعاني منها العالم الإسلامي فمعدلات البطالة في ارتفاع ، انخفاض مستمر في مستوى المعيشة، انتشار الأمراض، الأمية... وهذا ما يفسر أن السياسات الاقتصادية المعتمدة عجزت في تحسين الوضع الإقتصادي والإجتماعي لأقطار العالم الإسلامي، وتوقعات الوضع المالي تحمل أرقاماً مرعبة وفي ظل استمرار الظروف الحالية فقط تصل نسبة العجز الموازي في سنة 2020 إلى 13% مع حجم دين عام نسبته 80%.

6- وعلى هذا الأساس، وكون العالم الإسلامي يمتلك أدوات ووسائل مالية إسلامية، خلصت الدراسة بتطبيق الإيرادات المالية الموازية وعلى رأسها الزكاة يمكن أن تحد من العجز الموازي والتخفيف من مستوياته وهذا بعد استنتاج مضاعف لإقتصاد زكوي الذي قد يضاعف من حجم الناتج المحلي الإجمالي بعدد أكبر من مضاعف الإقتصاد الوضعي. وزيادة الناتج المحلي الإجمالي بالزكوات يعني زيادة الإيرادات من جهة وانخفاض النفقات الإجتماعية من جهة أخرى؛ أي الزكاة تحول بالموازنة العامة وتدفع عنها العجز بطريقة غير مباشرة ، كما أوردت الدراسة أن

الزكاة يمكن أن تساهم في زيادة عدد المزكين وأن ألف مزكي قد يؤدي إلى ظهور 149 مزكياً جديداً بعد خمس سنوات أي زيادة في عدد المزكين بنسبة 149% وإذا انضم المزكون الجدد وبعد استفادتهم من النصاب كاملاً وانطلاقاً من ألف مزكي أصلي وبعد خمس سنوات قد يظهر 342 مزكياً جديداً أي بنسبة 342% من المزكين الأصليين، فالزكاة إذاً تعمل على إثراء أفراد المجتمع وتخلص الحكومة من أعبائهم وتراجع النفقات العامة ولايقع العجز الموازي.

فالزكاة تحد من العجز الموازي بطريقة غير مباشرة، وأثرها قد لا يكون في الآجال القصيرة. كما يمكن استخدام الإيرادات غير العادية في الإسلام المتمثلة في التوظيفات كمصدر تمويل استثنائي إن كانت الموازنة بحاجة إلى تمويل عجز حاصل عن عدم قدرة الإيرادات العامة العادية في تمويل النفقات العامة العادية وهي وسيلة تمويل تفرض على الميسورين فقط، وهي تختلف عن الضرائب في الإقتصاد الوضعي باعتبار أنها مورد دائم وتمول من قبل جميع الأفراد دون استثناء.

ولا يمكن اعتبار القروض الحسنة كأداة للحد من العجز الموازي فهي وسيلة مالية استثنائية، لا تدفع عنها فوائد تلتزم الحكومة بإرجاعها ولها أثر على جانب النفقات العامة حين التسديد وبالتالي لا تخفف من العجز الموازي. كما يمكن استخدام الإصدار النقدي لتمويل العجز ولا يحد منه شريطة التزام الحكومة بإرجاعه وفي الآجال القصيرة واعتباره كدين عليها اتجاه البنك المركزي.

7- كما يمكن أن تشجع الحكومات في الدول الإسلامية تداول واستخدام الأدوات المالية الإسلامية غير الموازية بعد أن أثبتت كفاءتها وقلّة مخاطرها مقارنة بأدوات

الإقتصاد الوضعي والتي أساسها الفائدة. وتوصلت الدراسة إلى أسلوب لتشجيع الممولين على تشغيل رؤوس أموالهم عن طريق المشاركة باستخدام الحكومة لأسلوب العائد المتناقص عن طريق البنك المركزي، فيتعاظم الناتج المحلي الإجمالي وترتفع حصيللة الإيرادات الحكومية.

وعلى ضوء النتائج السابقة، وما تم عرضه بفصول البحث أيضاً وللتأكد من صحة الفرضيات أو عدمها والواردة بالمقدمة العامة على النحو:

الفرضية الأولى: تتجلى أهمية الموازنة العامة أكثر من خلال تدخل الدولة في الحياة العامة إقتصاديا واجتماعيا.

الفرضية الثانية: تطورت مهام الدولة وتوليها مسؤولية توفير خدمات الصحة العامة والتعليم وتأمين الشيخوخة...، منتهجة سياسة العجز الموازني.

الفرضية الثالثة: يترتب عن الإفراط في انتهاج سياسة العجز الموازني ضخامة حجم المديونية.

الفرضية الرابعة: يمكن الحد من تفاقم العجز الموازني في الاقتصاد الوضعي بتطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي.

الفرضية الخامسة: لا تتعارض قواعد النظام المالي في الإسلام مع قواعد النظام المالي الوضعي.

الفرضية السادسة: لم تنجح الأدوات المالية الوضعية في تحقيق توازن اقتصاد العالم الإسلامي وكبديل عنها تستخدم الأدوات المالية الإسلامية في الحد من العجز الموازني وزيادة معدل النمو.

فكانت نتائج اختبار الفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى: أصبحت للدولة مهاماً جديدة والقيام بها يتطلب نفقات عامة إضافية، لا تسمح الإيرادات العامة العادية بتغطيتها وعليه تعتبر الموازنة العامة وسيلة تستخدمها الحكومة للتدخل في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وبمراجعة الموازنة العامة يمكن تحديد مستوى تدخل الحكومة ودرجته عبر أنواع نفقاتها الحقيقية منها والتحويلية، الإدارية، الاجتماعية والاقتصادية. وتختلف تركيبة النفقات من دولة إلى أخرى؛ وعلى ضوء نسب مزج النفقات، يمكن تحديد السياسة العامة المعتمدة من قبل الدولة والأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنتظرة وعليه تعتبر الفرضية الأولى صحيحة والإجابة عنها بالفصل الأول.

الفرضية الثانية: بعد أن أصبح للدولة دوراً اقتصادياً واجتماعياً من خلال إنفاقها العام على مختلف الخدمات العامة كالصحة والتعليم والتأمين وتسديد أجور عمال الإدارات وإقامة المشاريع ومن أجل توفير المال الكافي لإدارة هذه المهام انتهجت سياسة العجز الموازي؛ باعتبار أن الإيرادات العادية لا تكفي لتغطية النفقات العامة، ولتحقيق ما يسمى باقتصاد الرفاه لجأت إلى تمويل الفائض من النفقات بموارد غير عادية تتمثل في الإصدار النقدي والقروض العامة، ولقد حققت هذه السياسة رواجاً كبيراً فزادت العمالة وارتفع الإستهلاك وتضاعفت أرباح المؤسسات الاقتصادية مما انعكس في زيادة حصيلة الضرائب والإيرادات الحكومية فاختمى العجز وظهر بدلاً عنه الفائض الموازي.

إن استخدام الموارد غير العادية في تمويل العجز يجرى وفق شروط؛ حتى تتحقق الأهداف المنتظرة من سياسة العجز الموازي، فالإصدار النقدي يجب أن يكون في حالة اقتصاد بوضعية ما قبل التشغيل الكامل. بينما القروض العامة فيجب أولاً تحديد نوع القرض ومواقبته

والجهة الممولة له كل هذا يجب أن يراعى بهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي من ثمّ زيادة إيرادات الدولة والتخلص من القرض.

إن الفرضية الثانية صحيحة إذا ما استخدم العجز الموازني عن دراية ودون الإفراط فيه وتوجيهه لتمويل الإستثمار بهدف زيادة معدلات النمو، والإجابة عن هذه الفرضية بالفصل الثاني.

الفرضية الثالثة والرابعة: من نتائج تفاقم العجز ضخامة حجم المديونية وارتفاع مستوى الأسعار وظهور العجز بالميزان التجاري، وخلفت المديونية أزمة مالية وعجزاً في تسديد الديون وارتفاعاً في نسب العجز الموازني، ولقد طرحت عدة أساليب للحد من العجز الموازني، أسلوب التصحيح المالي باستخدام أدوات الضبط عن طريق مراقبة العجز الموازني المؤقت وهذا على مستوى الموازنة العامة. ومعالجة العجز الهيكلي والبحث عنه يكون خارج الموازنة العامة ومن خلال إيجاد التوازنات الإقتصادية عن طريق تفعيل النفقات الإنتاجية والاستغناء عن النفقات غير الإنتاجية وباعتبار أن انعكاسات زيادة النفقات الإنتاجية يكون لها رد فعل يتمثل في زيادة حجم الإيرادات العامة. ومن الأساليب المعتمدة في الحد من العجز الموازني، أسلوب التثبيت الإقتصادي، يشرف على تطبيقه صندوق النقد الدولي؛ أساسه تخلي الحكومة عن تدخلها في الإقتصاد وامتناعها عن الإنفاق العام الإجتماعي وتحرير التجارة الخارجية ...

كما يوجد أسلوب تصفية الديون باستخدام ما يسمى بسياسة الكبح المالي، وهي استخدام مدخرات التعاضديات وصناديق المعاش واعتبارها كقروض بأسعار فائدة متدنية لتمويل النفقات العامة.

إن الطرق المقترحة بالاقتصاد الوضعي قد كان لها أثر إيجابي على توازن الموازنة العامة، ولهذا فالفرضية الثالثة والرابعة صحيحتان وهذا ما ورد بالفصل الثالث.

الفرضية الخامسة: لا تتفق مبادئ النظام المالي في الإسلام مع مبادئ النظام المالي بالإقتصاد الوضعي اتفاقاً مطلقاً، وعليه لا صحة للفرضية الخامسة وتمت الإجابة عنها في الفصل الرابع.

الفرضية السادسة: لم تتجح أطروحات الإقتصاد الوضعي في التخفيف من معاناة العالم الإسلامي اجتماعياً واقتصادياً، وأثبتت الدراسات أن السياسة الإنكماشية المنتهجة وتحت إشراف المؤسسات المالية لم تدم طويلاً؛ وإن تراجعت نسب العجز، لترتفع من جديد، وأن العجز الموازني وحجم المديونية قد يبلغان مستويات كبيرة حسب التوقعات لم يعرفها العالم الإسلامي من قبل وفي ظل هذه الظروف، أثبتت الدراسة أن (الزكاة) وتطبيقها تساهم في اختفاء العجز الموازني بزيادة الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع عدد المزكين، كما يمكن استخدام أدوات تمويل إسلامية غير موازنة كالمشاركات والإجارة والبيع بالسلم والبيع بالإستصناع والمرابحة كوسائل تستغلها الحكومة لتمويل مشاريعها وحاجاتها دون اللجوء لزيادة الإنفاق العام بالإضافة لمساهمة تلك الأدوات في زيادة الناتج المحلي الإجمالي أيضاً وبالتالي تعمل على زيادة الإيرادات العامة للدولة ومنها تساهم في الحد من العجز الموازني. إن الفرضية السادسة صحيحة وتمت الإجابة عنها في الفصل الخامس.

التوصيات:

- 1- محاولة التخلص من تبعية العالم الإسلامي اقتصادياً والإعتماد على الذات بتشجيع الإنتاج المحلي وإعادة النظر في سياسة التعاون والتكامل الإقتصادي بين الدول الإسلامية والإبتعاد عن الحسابات السياسية الضيقة.
- 2- نشر المبادئ الإسلامية ومحاولة استنباط طرق شرعية على أساسها تسيّر الدولة شؤونها.
- 3- تشجيع البحث بمجال التطبيق الإقتصادي للإسلام وإعداد الكفاءة اللازمة لإدارته.

4- انفتاح السلطة السياسية والإستفادة من نتائج ما توصل إليه الفكر الإسلامي بجميع مجالاته في إدارة شؤون المجتمع.

5- تسبيق لزكوات؛ ان اضطرت الحكومات لتمويل إضافي استثنائي وتحويل الفوائض الزكوية بين الأقاليم والدول وتشجيع استثمار رأس المال الإسلامي البيئي وتيسير آلية انتقاله وتشغيله في كل ما هو تنموي.

6- وضع برامج توعوية تحت إشراف مختصين في المعاملات المالية والإقتصادية بهدف تحسيس المسؤولين؛ وحتى العامة من الناس، بهدف المحافظة على المال العام والخاص واجتناب إهداره، والإبتعاد عن مظاهر البذخ والترف التي لا تتاسب المرافق العامة ومحاربة الفساد بالقطاع العام.

7- تشجيع العمل والتفاني في بذله وبكل أنواعه؛ بهدف زيادة إنتاجيته، وتحسين نوعيته والتكفل بأصحاب الأفكار الجديدة والإختراعات والإبتكارات ودعمهم.

8- محاولة إبعاد الإعتبارات السياسية عن الإعتبارات الاقتصادية.

آفاق البحث:

وفي نفس السياق يمكن طرح الإشكاليات التالية:

- مقومات اقتصاد العالم الإسلامي وآفاقه.
- المشروع الإقتصادي الإسلامي بين التنظير والتطبيق.
- أسس قيام السوق الإسلامية المشتركة وأساليب تفعيل آدائها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. قائمة المراجع باللغة العربية:

- أ. القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
- ب. الكتب:
- 1- أبو يحيى محمد حسن، اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة، دار عمار، الطبعة الأولى، الأردن، 1989.
- 2- أحمد العناني حمدي، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1993.
- 3- الوادي محمود حسين، أحمد العزام زكرياء، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2000.
- 4- الحمش منير، دراسات في المالية العامة واتجاهاتها الحديثة، منشورات مؤسسة الوحدة، دمشق، 1986.
- 5- الخصاونة صالح، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999.
- 6- الزامل يوسف عبد الله و بن جيلالي بوعلام، النظرية الاقتصادية الإسلامية - اتجاه تحليلي-، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، السعودية، 1996.
- 7- الساعاتي عبد الرحيم عبد الحميد، الدين العام والقراض العام: أثرهما على الرفاه، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1996.

- 8- السيد العوضي رفعت، الضرائب في النظام المالي الإسلامي، الإدارة المالية في الإسلام، الجزء الثالث، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، الأردن، 1990.
- 9- السيد العوضي رفعت، كتاب الأمة في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، مؤسسة الخليج للنشر والطباعة، قطر، 1990.
- 10- الشايجي وليد خالد، المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- 11- الشوكي شادي أنور كريم، الرقابة على المال العام في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 12- الشيخ رياض، المالية العامة: دراسة الاقتصاد العام - المبادئ - النظرية - السياسات -، مطابع الدجوى، مصر، 1989.
- 13- العبد الله مصطفى، علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية، الطبعة الثانية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1995.
- 14- العمارة جمال، المصارف الإسلامية، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1996.
- 15- الفار مصطفى، المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 16- القره داغي علي محي الدين، مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي - الجزء الثاني -، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثانية، بيروت، 2010.
- 17- القره داغي علي محي الدين، مدخل للاقتصاد الإسلامي - الجزء الأول -، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثانية، بيروت، 2010.

- 18- القنطجى سامر مظهر، سياستا تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب المالىتين، الطبعة الثانية، دار إحياء للنشر الرقمية، الأردن، 2013.
- 19- الكفراوى عوف محمود، السياسة المالية والنقدية فى ظل الاقتصاد الإسلامى، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 1997.
- 20- اللحىانى سعد بن حمدان، الموازنة العامة فى الاقتصاد الإسلامى، المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب، البنك الإسلامى للتنمية، الطبعة الأولى، 1998.
- 21- المحبك ظافر شامىة وزهير، مبادئ التحليل الاقتصادى الجزئى والكلى، الطبعة 2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 22- المصرى رفيق يونس، أصول الاقتصاد الإسلامى، دار القلم، دمشق، 2010.
- 23- المقدادى خالد غسان يوسف، كيف غيرت الأزمة المالية النظام الاقتصادى العالمى والإسلامى العربى؟، دار النفائس، الأردن، 2011.
- 24- المهانى محمد خالد و الجشى خالد الخطيب، المالية العامة والتشريع الضريبى، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2000.
- 25- المهانى محمد خالد و الخطيب خالد شحادة، المحاسبة الحكومية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
- 26- الموسوى ضياء محمد، النظرية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2009.
- 27- النبهانى محمد فاروق، الاتجاه الجماعى فى التشريع الاقتصادى الإسلامى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1970.

- 28- النقاش غازي عبد رزاق، **المالية العامة - تحليل أسس الاقتصاديات المالية-**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2003.
- 29- البطريق يونس أحمد و عثمان سعيد عبد العزيز، **مقدمة في الاقتصاد العام**، جامعة الاسكندرية، مصر، 1992.
- 30- باحنشل أسامة بن محمد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1999.
- 31- بعلي محمد الصغير و أبو العلا يسري، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- 32- بن محمد بن صالح حمدي، **توازن الموازنة العامة: دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 33- جلعوط عامر محمد نزار، **فقه الموارد العامة لبيت المال**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2010.
- 34- حشيش عادل أحمد، **أصول الفن المالي للاقتصاد العام: مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001.
- حضاونة أحمد سليمان، **المصارف الإسلامية**، دار الكتاب العالي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- 35- حلمي مراد محمد، **مالية الدولة**، جامعة عين شمس، مصر، بدون سنة نشر.
- 36- حمدي عبد العظيم، **سياسات المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية**، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1986.

- 37- خباية عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، 2009.
- 38- خليل سامي، نظرية الاقتصادي الكلي -الكتاب الأول: المفاهيم والنظريات الأساسية-، الكويت، 1994.
- 39- خولاني منار عبد الستار، الموازنة الصفرية، ط1، من دون دار وبلد نشر، 2007.
- 40- دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي -الجزء 4-، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
- 41- زبير محمد عمر، دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1998.
- 42- زكي رمزي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، الطبعة الأولى، سينا للنشر، مصر، 1992.
- 43- زكي رمزي، إنفجار العجز، ط1، دار المدى للنشر والتوزيع، دمشق، 2000.
- 44- شابرا محمد عمر، الإسلام والتحدى الاقتصادي -ترجمة محمد زهير السمهوري-، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، 1996.
- 45- صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004.
- 46- صغير حسين، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.

- 47- طاقة محمد و العزاوي هدى، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.
- 48- عامر باسم أحمد، نظرية الإنفاق في ضوء القرآن الكريم رؤية اقتصادية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 49- عبد المجيد عبد الفتاح عبد الرحمان، اقتصاديات النقود - رؤية إسلامية-، النسر الذهبي للطباعة، مصر، 1996.
- 50- عدلي ناشد سوزي، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.
- 51- عساف عبد المعطي و العربي علي ، إدارة المالية العامة، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، من دون سنة نشر.
- 52- عطية عبد الواحد السيد، الموازنة العامة للدولة ماهيتها أسس إعدادها، اعتمادها، تنفيذها، تمويلها، واقتصادياتها دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1996.
- 53- عطية عبد الواحد السيد، الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.
- 54- عطية محمود رياض، موجز في المالية العامة، ط3، دار المعارف بمصر، مصر، 1962، ص 8
- 55- عناية غازي، الأصول العامة للاقتصاد الإسلامي، دار الجبل، لبنان، ط1، 1991.

- 56- عيسى خليفي، هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار
النفائس للنشر والتوازن، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- 57- فرحات فوزت، المالية العامة: الاقتصاد المالي، منشورات الحلبي الحقوقية،
بيروت، 2001.
- 58- فهمي حسين كامل، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية
في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2006.
- 59- لطفي علي، أصول المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2006.
- 60- مالك سامي مالك، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الثاني -نظريات الاقتصاد
الكلي الحديثة-، الكويت، 1994.
- 61- مالك وسام، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، لبنان،
الطبعة الأولى، 2000.
- 62- محمد عبد الحليم عمر، الأدوات المالية الإسلامية لتمويل العجز الحكومي، ندوة
الصناعية المالية الإسلامية، القاهرة، 2000.
- 63- محمد خليل أحمد، دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية،
وكالة مراكو للإعلان والتسويق، القاهرة، 1991.
- 64- محمود يحيى محمد، الدين العام وأثره في تطوير الاقتصاد المصري (1876-
1943)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1998.
- 65- منذر قحف، دور السياسات المالية في معالجة التضخم في إطار الاقتصاد
الإسلامي، دار الفكر، دمشق، 1999.

66- يوسف ريان حسين راتب، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

67- يونس منصور ميلاد، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، ط1، طرابلس، 1991.

ج. الأطروحات الجامعية:

1- أولاد العيد سعد، ترشيد سياسة الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة -حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013.

2- الجرف محمد مكي سعدو، اقتصاديات المشروع الخاص في الاقتصاد الإسلامي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الفقه والأصول، جامعة أم القرى، مكة، 1989.

3- بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.

4- جنوحات فضيلة، إشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

5- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي -حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2006.

6- يرقى جمال، إشكالية العجز في ميزانية البلدية - دراسة حالة بلديات دائرتي وزرة والمدية لولاية المدية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010/2011.

د. المداخلات والمقالات:

- 1- أبو الفتوح نجاح عبد الحليم، التمويل بالعجز: شرعيته، وبدائله، من منظور إسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، م 15، المملكة العربية السعودية، 2003.
- 2- أبو شعله محمد علي، الأزمة المالية العالمية وأثرها في التوجهات الغربية نحو الصيرفة الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي: "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي" والذي نظمته جامعة العلوم الإسلامية العالمية في الأردن بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، خلال الفترة: 25-26/ ذي الحجة 1431هـ، الموافق: 1-2 ديسمبر 2010.
- 3- أبو غزالة ماجد فوزي، الاستراتيجيات الوقائية من الأزمات المالية والاقتصادية المعاصرة: ماليزيا نموذجا، المؤتمر العالمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، عمان، الأردن، 1431 هـ.
- 4- أوبيلويرو حميد ، "العالم الإسلامي يواجه تحدي توفير 85 مليون وظيفة خلال 10 سنوات"، جريدة العرب القطرية، 16 فبراير 2015.
- 5- الجموعي قريشي محمد وفروحات حدة، فعالية السياسة المالية في ظل الاقتصاد الإسلامي -دراسة تجربة صندوق الزكاة في الجزائر-، الملتقى الدولي: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر 24 - 23 فيفري 2011.

6- الزنكي صالح قادر، مرتبة العفو عند الأصوليين، مجلة الشريعة والقانون، العدد الخامس والعشرون، جامعة قطر، قطر، يناير 2006.

7- بالديتشي إمانويل، وسانجيف غوبتا، وكارلوس مولاس-غراندوس، السيطرة على الديون، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2010.

8- بلعباس بلقاسم، إدارة الديون الخارجية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد ثلاثون، حزيران 2004.

9- حجازي مرسي السيد، اتباع نطاق الدين العام في دول العام الإسلامي -المشكلة والحلول-، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 2005.

10- دانييل لي وآخرون، آثار ضبط الأوضاع المالية العامة على الاقتصاد الكلي: هل نشعر بوطأتها؟، مجلة آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2010.

11- عبد اللاوي عقبة و محيريق فوزي، نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة: دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، مداخلة تدخل ضمن محور: قياس أداء الزكاة والأوقاف في المجتمعات المسلمة، صناديق الزكاة والأوقاف، واستخدامها في تحفيز النمو الاقتصادي، والتأسيس لمتطلبات الكشف والشفافية، ورقابة نشاطات الزكاة، كلية الدراسات الإسلامية في قطر، الدوحة، 2011.

12- راينهارت كارمن، جاكوب كيركغارد وماريا بيلين سبرانسيا، الكبح المالي من جديد، مجلة التمويل والتنمية، جوان 2011.

- 13- عبد العزيز العاني عمر، تمويل السياسة الشرعية في مواجهة عجز الموازنة - مؤشرات نظرية عامة-، المؤتمر العالمي الخامس للاقتصاد الإسلامي، مملكة البحرين، أكتوبر 2003.
- 14- عبد العزيز أحمد محمد عادل، راجعية الضرائب عند "ابن خلدون" وعلاقتها بعجز الموازنة العامة (مع التطبيق المعاصر على مصر)، مؤتمر الاقتصاد الإسلامي 20-21 أبريل 2013، جامعة الأزهر، القاهرة، 2013.
- 15- فوزي سميحة وعبد الفتاح الجبالي، فعالية الإنفاق العام من موازنة الإنفاق إلى موازنة الأداء، مجلة الموازنة العامة (اتجاهات ورؤى جديدة)، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، 2004.
- 16- قجيل ربيع قاسم و كاظم حميد جواد، سياسة الإنفاق العام في الإسلام، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد 20، 2008.
- 17- كلايسنز ستين، تخفيض الديون، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2012.
- 18- كواش زهية و بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، الأزمات المالية وعلاقتها بأسعار الفائدة، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، الملتقى الدولي الثاني يومي 5 و 6 ماي 2009، مركز الجامعي خميس مليانة.
- 19- مارك هورتون، إلى أي مدى تصل قتامة المستقبل المالي، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2010.
- 20- هال دايفد، لماذا نحن بحاجة ماسة للإنفاق العام؟، إصدار جامعة غرنتش، الولايات المتحدة الأمريكية، أكتوبر 2010.

- 21- رزق ميراندا زغلول، عجز الموازنة العامة للدولة وزيادة تمويل استثمارات البنية الأساسية في ج.م.ع، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد الأول، مطبعة معهد التخطيط القومي، يونيو 1995، مصر.

هـ. التقارير والإصدارات:

- 1- مجلة الآفاق الاقتصادية، دراسة استقصائية من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2007.
- 2- مجلة الآفاق الاقتصادية، دراسة استقصائية من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2008.
- 3- مجلة الآفاق الاقتصادية، دراسة استقصائية من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2009.
- 4- مجلة الآفاق الاقتصادية، دراسة استقصائية من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2010.
- 5- مجلة الآفاق الاقتصادية، دراسة استقصائية من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2011.
- 6- مجلة الآفاق الاقتصادية، دراسة استقصائية من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2012.
- 7- مجلة الآفاق الاقتصادية، دراسة استقصائية من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2013.
- 8- تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2001.

- 9- تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2002.
- 10- تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2003.
- 11- تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2004.
- 12- تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2005.
- 13- تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2006.
- 14- تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2007.
- 15- تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2008.
- 16- تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2009.
- 17- تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2010.
- 18- تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2011.
- 19- تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2012.
- 20- تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2013.
- 21- تقرير الرائد المالي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2011.
- 22- تقرير الرائد المالي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2012.
- 23- تقرير الرائد المالي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2013.
- 24- تقرير الرائد المالي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2014.

و. المواقع الالكترونية:

1- صفحة المعطيات الإحصائية لصندوق النقد الدولي:

<http://stats.oecd.org/Index.aspx?lang=fr>

2- موقع منظمة التعاون الإسلامي:

<http://www.oic-oci.org/oicv2/>

3- موقع المعطيات الإحصائية:

<http://www.tradingeconomics.com>

II. قائمة المراجع باللغات الأجنبية:

A. Les ouvrages :

- 1- Eugene A. Diulio, **Macroéconomie**, Edition McGraw-Hill, Paris, 1985.
- 2- Jean-yves Capul et Olivier Garnier, **Dictionnaire d'économie et des sciences sociales**, Hatier, France, 2006.
- 3- MEKHANTER Joël, **Finances publiques**, HACHETTE Supérieur, 1996.
- 4- PARINI Philippe, **La direction générale des Finances publiques**, La bonne gouvernance des finances publiques dans le monde, Actes de la IV^e Université de printemps de finances publiques, lextenso éditions, Paris, 2009.
- 5- Philippe Barthélemy, **MACIO économie**, Dyna'Sup, Belgique, 2000.

B. Mémoires :

- 1- Wissem AJILI, **LA GESTION DE LA DETTE PUBLIQUE SELON LES APPROCHES ECONOMIQUE, INSTITUTIONNELLE ET FINANCIERE APPLICATION 'A UNE PETITE' ECONOMIE EN D'EVELOPPEMENT : LA TUNISIE**, Thèse pour l'obtention du titre de docteur en sciences économiques, université Paris IX, septembre 2007.

C. Ouvrages électroniques :

- 1- Anonyme, **Déficits budgétaires, dette publique et compte courant**. P 133, chapitre3.
<http://www.cmap.mr/formation/CoursGestionMacro/chapitre3-20%session4.pdf>
- 2- Anonyme, **Dettes publiques**, chapitre 13, p 15-16.
<http://www.cmap.mr/formation/CoursGestionMacro/chapitre13-20%session4.pdf>
- 3- Anonyme, **Déficit et dette publique**. Lafinancepourtous.com, consulté le 25/05/2015.
http://www.lafinancepourtous.com/html/IMG/pdf/fiches_reperes/Fiche_repere_Dette_publique.pdf
- 4- De La Croix David, **Econ 2125 –Macroéconomie**.
<http://perso.uclouvain.be/david.delacroix/pdf/econ2125.pdf>
- 5- Sutre Louis, **Cours finances publiques**, –l'économie et gestion- Université Montesquieu Bordeaux IV, 2010, p 12.
http://www.academia.edu/9917755/Cours_finances_publiques_Introduction

الملاحق

الملحق 1

الجدول ٥ - موجز بيانات التضخم (%)

متوسطات عشر سنوات											
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	٩٨-١٩٨٩
مخفضات إجمالي الناتج المحلي											
١,٦	١,٩	٢,١	٢,٠	٢,٠	١,٧	١,٦	١,٩	١,٥	٠,٩	١,٧	٣,٢
١,٧	٢,٦	٢,٢	٢,٢	٢,٩	٢,١	١,٧	٢,٤	٢,٢	١,٤	٢,٣	٢,٥
١,٩	٢,٠	١,٩	١,٩	٢,٠	٢,٢	٢,٦	٢,٤	١,٥	١,٠	١,٩	...
٠,١	٠,٦-	٠,٩-	١,٣-	١,١-	١,٦-	١,٥-	١,٢-	١,٧-	١,٣-	١,١-	٠,٩
٢,٠	١,٩	١,٩	١,٩	٢,١	٢,١	١,٨	٢,٠	٢,٠	١,١	١,٩	٤,٠
أسعار المستهلكين											
٢,٠	٢,١	٢,٣	٢,٣	٢,٠	١,٨	١,٥	٢,١	٢,٢	١,٤	٢,٠	٣,٥
٢,٣	٢,٧	٢,٢	٢,٤	٢,٧	٢,٣	١,٦	٢,٨	٣,٤	٢,٢	٢,٧	٢,٣
٢,٠	٢,٠	٢,٢	٢,٢	٢,١	٢,٣	٢,٤	٢,١	١,١	١,١	٢,١	...
٠,٥	—	٠,٣	٠,٣-	—	٠,٣-	٠,٩-	٠,٧-	٠,٨-	٠,٣-	٠,٢-	١,٥
٢,٢	٢,١	٢,١	٢,١	١,٧	١,٨	١,٧	٢,١	١,٨	١,١	١,٩	٤,٠
اقتصادات أخرى متقدمة^١											
٥,٣	٥,٩	٥,١	٥,٢	٥,٤	٥,٧	٥,٧	٦,٥	٧,٠	١٠,٢	٦,٢	٥٠,٣
اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية											
المجموعات الإقليمية											
٦,٠	٦,٦	٦,٣	٦,٦	٥,٥	٧,٨	٨,٠	١١,٤	١٢,٦	١٠,٨	٨,١	٢٨,٤
٤,١	٥,١	٥,٠	٤,٩	٦,١	٩,٢	١٤,٩	١٩,٧	٢٣,١	٢٣,٧	١١,٣	٦٣,٤
٨,٣	٨,٩	٩,٤	١٢,١	١٠,٣	١١,٩	١٣,٤	١٩,٩	٢٤,١	٦٩,١	١٧,٧	...
٤,٤	٥,٣	٤,٠	٣,٦	٤,١	٢,٥	٢,٠	٢,٧	١,٨	٢,٥	٣,٣	٩,٧
٩,٢	١٠,٨	٧,٥	٦,٩	٧,٢	٦,٢	٥,٣	٣,٨	٤,٠	٦,٦	٦,٧	١١,٤
٥,٨	٥,٣	٥,٤	٦,٣	٦,٥	١٠,٦	٨,٩	٦,١	٧,٦	٨,٣	٧,١	١٣٤,٢
للتذكير											
٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٥	٣,٠	٣,١	٢,٢	٢,٤	١١,٥
الاتحاد الأوروبي											
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
٨,٦	٩,٢	٨,٧	٩,٩	٩,٦	١١,٣	١١,٧	١٣,٥	١٣,٩	٣٦,٢	١٣,٠	٧٤,١
٤,٨	٥,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٨	٤,٩	٤,٨	٥,٥	٦,٠	٦,٦	٥,٢	٤٦,٥
٦,١	٧,٥	٧,٨	٨,٤	٤,٠	٦,٩	٩,٠	٢٥,٢	٣٠,٩	٢٥,٥	١٢,٨	٨٠,٧
حسب مصدر التمويل الخارجي											
٥,٣	٦,٠	٦,٣	٦,٠	٥,٣	٧,٠	٧,٩	٨,٠	٨,٧	١٠,٣	٧,١	٥٥,٨
٦,٨	٧,٥	٧,٠	٧,٣	٧,٤	٥,٩	٣,٧	٤,١	٣,٩	٥,٥	٥,٩	٢٧,٧
بلدان المركز المدين الصافي^٢											
بلدان المركز المدين الصافي حسب											
تجربة خدمة الدين^٣											
بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ١٠٠٢-٥٠٠٢											
٨,٣	٨,٧	١٠,٨	٩,٥	٦,٨	٩,٦	١٣,٠	١٠,٦	٩,٧	١٣,٤	١٠,٠	٤٥,١
للتذكير											
معدل التضخم الوسيط											
٢,١	٢,٠	٢,٢	٢,٢	١,٩	٢,١	٢,٢	٢,٦	٢,٧	١,٤	٢,١	٣,١
٥,٠	٦,١	٥,٦	٥,٥	٤,٥	٤,١	٣,٣	٤,٧	٤,٠	٤,٠	٤,٧	١٠,٣
اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية^٤											

^١ في هذا الجدول، «اقتصادات أخرى متقدمة» تعني الاقتصادات المتقدمة ما عدا الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

^٢ تستند إلى المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

^٣ ما عدا زيمبابوي.

^٤ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

المصدر: مجلة الآفاق الاقتصادية، دراسة استقصائية من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي، صندوق النقد

الدولي، أكتوبر 2007، ص 223.

الملحق 2

الجدول ألف-٥ موجز بيانات التضخم (%)

متوسط											توقعات	
١٩٩٥-٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٨	
مخفضات إجمالي الناتج المحلي												
١,٧	٢,١	٢,١	٢,٢	١,٩	٠,٧	١,١	١,٤	١,٣	١,٤	١,٨	١,٩	الاقتصادات المتقدمة
١,٩	٣,٣	٣,٢	٢,٩	٢,٢	٠,٩	١,٣	٢,١	١,٨	١,٦	٢,٠	٢,١	الولايات المتحدة
٢,٠	١,٩	١,٨	٢,٤	٢,٠	١,٠	٠,٨	١,٢	١,٢	١,٥	١,٣	١,٦	منطقة اليورو
-٠,٩	-١,٣	-١,١	-٠,٩	-١,٣	-٠,٥	-٢,٢	-١,٩	-٠,٩	-٠,٧	١,٨	١,٣	اليابان
٢,٢	٢,٠	٢,١	٢,٥	٣,٠	٠,٨	٢,٤	١,٩	١,٦	١,٨	٢,٠	٢,٢	اقتصادات أخرى متقدمة ^١
أسعار المستهلكين												
٢,٠	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٣,٤	٠,١	١,٥	٢,٧	٢,٠	١,٧	٢,٠	٢,١	الاقتصادات المتقدمة
٢,٥	٣,٤	٣,٢	٢,٩	٣,٨	-٠,٣	١,٦	٣,١	٢,١	١,٨	١,٧	٢,٣	الولايات المتحدة
١,٩	٢,٢	٢,٢	٢,١	٣,٣	٠,٣	١,٦	٢,٧	٢,٥	١,٧	١,٥	١,٧	منطقة اليورو ^٢
-٠,١	-٠,٣	-٠,٢	-٠,١	١,٤	-١,٣	-٠,٧	-٠,٣	-٠,٠	-٠,١	٣,٠	٢,٠	اليابان
٢,٢	٢,١	٢,١	٢,١	٣,٨	١,٤	٢,٤	٣,٤	٢,١	٢,١	٢,٣	٢,٣	اقتصادات أخرى متقدمة ^١
١٣,١	٥,٩	٥,٦	٦,٥	٩,٢	٥,١	٦,٠	٧,٢	٥,٩	٥,٩	٥,٦	٤,٨	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
المجموعات الإقليمية												
٣١,١	٥,٩	٥,٩	٦,٠	٨,١	٤,٧	٥,٣	٥,٣	٥,٨	٤,٤	٣,٦	٣,٦	أوروبا الوسطى والشرقية
٣٩,٠	١٢,١	٩,٥	٩,٧	١٥,٦	١١,٢	٧,٢	١٠,١	٦,٥	٦,٨	٦,٥	٦,٥	كومنولث الدول المستقلة ^٣
٥,٠	٣,٦	٤,٠	٥,٤	٧,٣	٢,٦	٥,٦	٦,٤	٤,٥	٥,٠	٥,٠	٣,٩	آسيا النامية
١٣,٠	٦,٣	٥,٣	٥,٤	٧,٩	٥,٩	٦,٠	٦,٦	٦,٠	٦,١	٥,٧	٥,١	أمريكا اللاتينية والكاريبي
	٧,١	٨,٢	١٠,٣	١٢,٤	٧,٣	٦,٩	٩,٧	١٠,٧	٩,٤	٩,٠	٧,٧	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
	٦,٩	٨,٢	١٠,٦	١٢,٥	٦,٢	٦,٥	٩,٢	١٠,٧	٩,٦	٩,٠	٧,٣	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
١٦,٥	٨,٨	٧,١	٦,٤	١٢,٩	٩,٤	٧,٤	٩,٣	٩,١	٧,٢	٦,٣	٥,٦	إفريقيا جنوب الصحراء
للتذكيرة												
٣,٨	٢,٣	٢,٣	٢,٤	٣,٦	٠,٩	٢,٠	٣,١	٢,٦	١,٩	١,٨	١,٨	الاتحاد الأوروبي
المجموعات التحليلية												
٢٣,٧	١٠,٢	٩,٤	١٠,٤	١٤,٤	٩,٠	٧,٨	٩,٨	٩,١	٩,٣	٨,٣	٧,٥	حسب مصدر إيرادات التصدير
١٠,٦	٤,٨	٤,٧	٥,٦	٧,٩	٤,٢	٥,٦	٦,٦	٥,٢	٥,٢	٥,١	٤,٢	الوقود
١٢,٣	٥,١	٥,٥	٤,٧	١٠,١	٥,٣	٤,٥	٦,٨	٦,٩	٥,٦	٥,٧	٤,٠	غير الوقود
متها: منتجات أولية												
١٣,٩	٥,٩	٥,٩	٦,٢	٩,٢	٧,٣	٧,٢	٧,٧	٧,٢	٦,٩	٦,٧	٥,٣	حسب مصدر التمويل الخارجي
١٢,١	٧,٥	٧,٢	٨,٢	١٢,٨	٩,٠	٧,٧	١١,٢	١٠,٤	٧,٧	٧,٩	٦,٨	اقتصادات المركز المدين الصافي
منه: تمويل رسمي												
اقتصادات المركز المدين الصافي												
حسب تجربة خدمة الدين												
اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت												
١٤,٨	٧,٩	٩,٠	٧,٩	١١,٩	٦,٧	٨,٠	١١,٩	١٢,١	٩,٠	٨,٥	٧,٣	جدولة ديونها خلال ٢٠٠٧-٢٠١١
للتذكيرة												
معدل التضخم الوسيط												
٢,٢	٢,١	٢,٣	٢,٢	٣,٩	٠,٦	٢,٠	٣,١	٢,٦	١,٩	١,٩	٢,٠	الاقتصادات المتقدمة
٥,٨	٥,٤	٦,١	٦,٢	١٠,٤	٤,٠	٤,٢	٥,٦	٤,٩	٤,٧	٤,٦	٤,٠	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

^١ في هذا الجدول، «اقتصادات أخرى متقدمة» تعني الاقتصادات المتقدمة ما عدا الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.
^٢ على أساس مؤشر النسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.
^٣ تدخل جورجيا، وهي ليست عضواً في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

المصدر: مجلة الآفاق الاقتصادية: دراسة استقصائية من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي، صندوق النقد

الدولي، أبريل 2013، ص 156.

الملحق 3

الجدول أ ١- موجز الناتج العالمي^١
(التغير السنوي (%))

متوسطات عشر سنوات											
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	٩٨-١٩٨٩
٤,٨	٥,٢	٥,٤	٤,٨	٥,٣	٤,٠	٣,١	٢,٥	٤,٨	٣,٨	٤,٤	٣,٢
٢,٢	٢,٥	٢,٩	٢,٥	٣,٢	١,٩	١,٦	١,٢	٤,٠	٣,٥	٢,٦	٢,٧
١,٩	١,٩	٢,٩	٣,١	٣,٦	٢,٥	١,٦	٠,٨	٣,٧	٤,٤	٢,٦	٣,٠
٢,١	٢,٥	٢,٨	١,٥	٢,٠	٠,٨	٠,٩	١,٩	٣,٨	٣,٠	٢,١	
١,٧	٢,٠	٢,٢	١,٩	٢,٧	١,٤	٠,٣	٠,٢	٢,٩	٠,١-	١,٥	٢,٠
٣,١	٣,٧	٣,٧	٣,٢	٤,١	٢,٥	٣,٢	١,٧	٥,٣	٤,٧	٣,٥	٣,٢
٧,٤	٨,١	٨,١	٧,٥	٧,٧	٦,٧	٥,١	٤,٣	٦,٠	٤,١	٦,٥	٣,٨
٦,٥	٥,٧	٥,٦	٥,٦	٥,٨	٤,٧	٣,٦	٤,٣	٣,٢	٢,٨	٤,٨	٢,٢
٥,٢	٥,٨	٦,٣	٥,٦	٦,٧	٤,٨	٤,٥	٠,٢	٤,٩	٠,٥	٤,٤	١,١
٧,٠	٧,٨	٧,٧	٦,٦	٨,٤	٧,٩	٥,٣	٦,٣	٩,٠	٥,٢	٧,١	
٨,٨	٩,٨	٩,٨	٩,٢	٨,٨	٨,٣	٧,٠	٦,٠	٧,٠	٦,٥	٨,١	٧,٣
٥,٩	٥,٩	٥,٦	٥,٤	٥,٦	٦,٦	٤,٠	٣,٠	٥,٤	١,٩	٤,٩	٤,٥
٤,٣	٥,٠	٥,٥	٤,٦	٦,٠	٢,٤	٠,٣	٠,٥	٣,٩	٠,٣	٣,٣	٣,١
٢,٥	٣,٠	٣,٢	٢,٠	٢,٧	١,٥	١,٤	٢,١	٣,٩	٣,٠	٢,٥	٢,٠
٦,٩	٧,٠	٦,٧	٦,٧	٧,٣	٦,٩	٤,٠	٤,٣	٧,١	٣,٠	٦,٠	٠,٣-
٧,٥	٨,٣	٨,٤	٧,٦	٧,٨	٦,٦	٥,٢	٤,٢	٥,٩	٤,٣	٦,٦	٤,٦
٥,٣	٥,٢	٤,٢	٥,١	٦,١	٣,٦	٢,٨	٢,٩	١,٦	٠,٦	٣,٧	٢,٥
٦,١	٦,٥	٦,٩	٦,٢	٦,٥	٤,٨	٣,٤	٢,٤	٤,٧	٢,٨	٥,٠	٣,٤
٦,٥	٦,٧	٧,١	٧,١	٦,٥	٤,٧	٣,٩	٣,٥	٤,٦	٣,٩	٥,٤	٤,١
٦,٤	٦,٨	٦,٨	٧,٢	٦,٩	٥,٢	١,٦	٢,٥	٣,٢	١,١	٤,٧	٣,٤
٢,٦	٣,٤	٣,٣	٣,٠	٣,٧	١,٩	١,٧	١,٩	٤,٠	٤,١	٢,٩	٣,٠
٥,٤	٥,٦	٥,٨	٥,٤	٥,٤	٤,٧	٣,٥	٣,٦	٤,٢	٣,٤	٤,٧	٣,٣
١,٧	٢,٠	٢,٤	٢,٠	٢,٦	١,٣	١,٠	٠,٦	٣,٤	٢,٩	٢,٠	٢,٠
٦,٢	٦,٨	٦,٩	٦,٢	٦,٤	٥,٤	٣,٧	٢,٩	٤,٦	٢,٧	٥,٢	٢,٢
٣,٣	٣,٥	٣,٨	٣,٣	٣,٩	٢,٦	١,٩	١,٥	٤,١	٣,١	٣,١	٢,٥
٥٧,٣٢٣	٥٣,٣٥٢	٤٨,٢٤٥	٤٤,٧٤٥	٤١,٤٥٢	٣٦,٨٨٢	٣٢,٨٣٤	٣١,٥٥٩	٣١,٧٧٥	٣٠,٩٢٥	٤٠,٩٠٩	٣٦,٢٤٦
٧٥,٦٣٢	٧٠,٨٠٧	٦٦,٢٢٩	٦١,٢٥٩	٥٦,٧٨٢	٥٢,٥١٠	٤٩,٤٧٤	٤٧,٢٢٧	٤٥,٠١٠	٤٢,٠٣٩	٥٦,٦٩٧	٣٢,٢٣٢

^١ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

^٢ في هذا الجدول، «اقتصادات أخرى متقدمة» تعني الاقتصادات المتقدمة ما عدا الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

^٣ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

المصدر: مجلة الآفاق الاقتصادية: دراسة استقصائية من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي، صندوق النقد

الدولي، أكتوبر 2007، ص 215.

الملحق 4

الجدول ألف - ١ موجز الناتج العالمي^١ (التغير السنوي %)

متوسط											
توقعات											
٢٠١٨	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤-١٩٩٥
٤,٥	٤,١	٣,٣	٣,٢	٤,١	٥,٢	-٠,٦	٢,٨	٥,٤	٥,٣	٤,٦	٣,٦
٢,٥	٢,٢	١,٢	١,٢	١,٦	٣,٠	-٣,٥	٠,١	٢,٨	٣,٠	٢,٦	٢,٨
٢,٩	٢,٠	١,٩	٢,٢	١,٨	٢,٤	-٢,١	-٠,٢	١,٩	٢,٧	٢,١	٢,٢
١,٦	١,١	-٠,٢	-٠,٦	١,٤	٢,٠	-٤,٤	٠,٤	٢,٠	٢,٢	١,٧	٢,٢
١,١	١,٤	١,٦	٢,٠	-٠,٦	٤,٧	-٥,٥	-١,٠	٢,٢	١,٧	١,٢	١,١
٢,١	٢,٨	١,٩	١,٤	٢,٦	٤,٥	-٢,١	-٠,٩	٤,٢	٢,٩	٢,٦	٢,٧
٦,٢	٥,٧	٥,٣	٥,١	٦,٤	٧,٦	٢,٧	٦,١	٨,٨	٨,٣	٧,٣	٤,٩
العالم											
الاقتصادات المتقدمة											
٢,٩	٢,٠	١,٩	٢,٢	١,٨	٢,٤	-٢,١	-٠,٢	١,٩	٢,٧	٢,١	٢,٢
١,٦	١,١	-٠,٢	-٠,٦	١,٤	٢,٠	-٤,٤	٠,٤	٢,٠	٢,٢	١,٧	٢,٢
١,١	١,٤	١,٦	٢,٠	-٠,٦	٤,٧	-٥,٥	-١,٠	٢,٢	١,٧	١,٢	١,١
٢,١	٢,٨	١,٩	١,٤	٢,٦	٤,٥	-٢,١	-٠,٩	٤,٢	٢,٩	٢,٦	٢,٧
٦,٢	٥,٧	٥,٣	٥,١	٦,٤	٧,٦	٢,٧	٦,١	٨,٨	٨,٣	٧,٣	٤,٩
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية											
المجموعات الإقليمية											
٢,٨	٢,٨	٢,٢	١,٦	٥,٢	٤,٦	-٢,٦	-٢,١	٥,٤	٦,٤	٥,٩	٤,١
٤,٠	٤,٠	٢,٤	٢,٤	٤,٨	٤,٩	-٦,٤	-٥,٢	٨,٩	٨,٨	٦,٧	٢,٩
٧,٧	٧,٢	٧,١	٦,٦	٨,١	٩,٩	-٦,٩	-٧,٩	١١,٦	١٠,٤	٩,٥	٧,١
٢,٩	٢,٩	٢,٤	٢,٠	٤,٦	٦,١	-١,٥	-٤,٢	٥,٨	٥,٧	٤,٧	٢,٦
٤,٥	٢,٧	٢,١	٤,٧	٢,٩	٥,٢	-٢,٩	-٥,٠	٦,٢	٦,٧	٦,١	٤,٦
٤,٦	٢,٧	٢,١	٤,٨	٤,٠	٥,٥	-٢,٠	-٥,٢	٦,٢	٦,٨	٥,٨	٤,٦
٥,٥	٦,١	٥,٦	٤,٨	٥,٢	٥,٤	-٢,٧	-٥,٦	٧,٠	٦,٤	٦,٢	٤,٥
للتنكزة											
٢,٠	١,٢	-٠,٠	-٠,٢	١,٦	٢,٠	-٤,٢	-٠,٥	٢,٤	٢,٦	٢,٢	٢,٦
الاتحاد الأوروبي											
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
٤,٢	٤,١	٣,٦	٤,٩	٤,٨	٥,١	-١,٢	-٥,٣	٧,٧	٧,٩	٧,٠	٢,٨
٦,٥	٦,٠	٥,٧	٥,١	٦,٧	٨,٢	-٢,٦	-٦,٢	٩,١	٨,٤	٧,٤	٥,١
٥,٦	٥,٧	٥,٩	٥,٢	٥,٤	٦,٨	-١,٩	-٦,٠	٦,٦	٦,٢	٥,٥	٤,٢
منها: منتجات أولية											
حسب مصدر التمويل الخارجي											
٥,١	٤,٥	٤,٠	٣,٢	٥,٤	٧,٠	-٠,٦	-٤,٧	٦,٩	٦,٧	٦,٠	٢,٩
٤,٧	٤,٦	٤,٣	٣,٩	٤,٧	٤,٣	-٢,٩	-٤,٥	٥,٦	٥,٩	٦,٦	٤,٤
اقتصادات المركز المدين الصافي											
منه: تمويل رسمي											
اقتصادات المركز المدين الصافي											
حسب تجربة خدمة الدين											
اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت											
جدولة ديونها خلال ٢٠٠٧-٢٠١١											
٤,٤	٤,٢	٤,٠	٣,٢	٦,٤	٦,٨	-٢,٠	-٥,٩	٧,٥	٧,٧	٧,٥	٢,٢
للتنكزة											
معدل النمو الوسيط											
٢,٢	١,٧	١,٠	-٠,٩	١,٨	٢,٤	-٢,٧	-٠,٨	٢,٩	٢,٩	٢,١	٢,٢
٤,٤	٤,٣	٤,٢	٣,٩	٤,٤	٤,٧	-١,٧	-٥,١	٦,٢	٥,٧	٥,٤	٤,٢
الاقتصادات المتقدمة											
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية											
حصة الفرد من الناتج											
١,٩	١,٧	-٠,٧	-٠,٧	١,١	٢,٤	-٤,١	-٠,٧	٢,٠	٢,٢	١,٩	٢,١
٥,٢	٤,٧	٤,٣	٤,٠	٥,٢	٦,٥	-١,٥	-٤,٩	٧,٦	٧,١	٦,١	٢,٦
الاقتصادات المتقدمة											
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية											
معدل النمو العالمي على أساس أسعار											
٢,٩	٢,٤	٢,٦	٢,٥	٢,٩	٤,١	-٢,٢	-١,٥	٤,٠	٤,٠	٢,٤	٢,٩
الصرف السائدة في السوق											
قيمة الناتج العالمي											
(بمليارات الدولارات الأمريكية)											
٩٧,٥٩٩	٧٧,٨٠٥	٧٤,١٧٢	٧١,٧٠٧	٧٠,٢٢١	٦٢,٤٦٨	٥٧,٩٨٢	٦١,٢٦٤	٥٥,٨٢٧	٤٩,٤٥٢	٤٥,٦٧٩	٣٢,٩٩٩
١١٩,٢٤٤	٩٢,٤٨٢	٨٧,٢١٠	٨٢,١٤٠	٧٩,٢٨٦	٧٤,٨٧٩	٧٠,٢٠٦	٧٠,٢٠٠	٦٦,٩٨٢	٦١,٨٢٥	٥٦,٩٥٥	٤١,٥٠٥
بأسعار الصرف السائدة في السوق											
على أساس تعادل القوى الشرائية											

الملحق 5

لجدول ٨-١ الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: موازين المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة^١
(% من إجمالي الناتج المحلي)

متوسط ١٩٩١-٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠١٢
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية									
٣,٠-	١,٧-	٤,٠-	٤,٨-	٤,٢-	٣,٥-	٢,٧-	٢,٤-	٢,٦-	٢,١-
—	٠,٥	٠,٥-	١,٠-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٢-	٠,٤-	٠,٨-	—
٢,٨-	١,٩-	٣,٨-	٤,٣-	٤,٠-	٣,٣-	٢,٦-	٢,٢-	٢,٣-	٢,١-
الولايات المتحدة									
٢,٢-	٠,٤-	٣,٨-	٤,٨-	٤,٤-	٣,٦-	٢,٦-	٢,٦-	٢,٩-	٢,٦-
—	٠,٧	٠,٤-	٠,٦-	—	٠,٢	٠,٣	٠,٥-	١,٢-	—
٢,٢-	٠,٧-	٣,٧-	٤,٦-	٤,٣-	٣,٧-	٢,٧-	٢,٤-	٢,٥-	٢,٦-
٤٩,٤	٣٥,٦	٣٨,٤	٤١,٤	٤٣,٢	٤٤,٢	٤٤,١	٤٥,٠	٤٦,٧	٥١,٠
٦٥,٤	٥٣,٧	٥٦,١	٥٩,٤	٦٠,٤	٦٠,٩	٦٠,٢	٦٠,٨	٦٢,٢	٦٥,٨
منطقة اليورو									
٣,٨-	١,٩-	٢,٦-	٣,١-	٢,٩-	٢,٦-	١,٦-	٠,٩-	١,١-	٠,٨-
٠,١-	١,٣	٠,١	١,٠-	١,٠-	١,٤-	٠,٦-	٠,٣-	٠,٢-	—
٣,٣-	٢,٢-	٢,٥-	٢,٦-	٢,٤-	١,٩-	١,٢-	٠,٨-	٠,٩-	٠,٧-
٥٦,٩	٥٨,٥	٥٨,٥	٥٩,٨	٦٠,٣	٦٠,٩	٥٨,٩	٥٧,٠	٥٥,٩	٥١,٦
٦٩,٢	٦٨,٣	٦٨,٢	٦٩,٣	٦٩,٧	٧٠,٤	٦٨,٦	٦٦,٦	٦٥,٤	٦٠,٥
ألمانيا^٢									
٢,٢-	٢,٨-	٣,٧-	٤,٠-	٣,٨-	٣,٤-	١,٦-	٠,٢-	٠,٥-	٠,٥-
٠,٢	١,٣	٠,٢-	١,٧-	٢,٠-	٢,٤-	١,٠-	٠,١-	٠,٢	—
٢,٠-	٢,٦-	٢,٩-	٣,٠-	٢,٩-	٢,٥-	١,٢-	٠,٤-	٠,٧-	٠,٥-
٤٣,٦	٥٢,١	٥٤,٣	٥٧,٧	٦٠,٠	٦١,٧	٦٠,٢	٥٨,١	٥٦,٩	٥٤,٦
٥٢,٤	٥٧,٩	٥٩,٦	٦٢,٨	٦٤,٧	٦٦,٣	٦٦,٠	٦٣,٧	٦٢,٣	٥٩,٤
فرنسا									
٣,٨-	١,٥-	٣,١-	٤,١-	٣,٦-	٣,٠-	٢,٥-	٢,٥-	٢,٧-	١,٣-
١,٤-	١,٠	—	٠,٩-	٠,٥-	٠,٨-	٠,٩-	١,٢-	١,٣-	—
٢,٩-	٢,١-	٣,١-	٣,٤-	٣,١-	٢,٧-	١,٩-	١,٧-	٢,٠-	١,٢-
٤٢,٨	٤٨,٢	٤٩,١	٥٥,٢	٥٥,٣	٥٧,٠	٥٤,٤	٥٣,٦	٥٣,٧	٥٠,٨
٥٢,٠	٥٦,٩	٥٨,٨	٦٢,٩	٦٥,٠	٦٦,٧	٦٤,١	٦٣,٣	٦٣,٤	٦٠,٥
إيطاليا									
٦,٣-	٣,١-	٢,٩-	٣,٥-	٣,٥-	٤,٢-	٤,٤-	٢,١-	٢,٣-	٢,٥-
٠,٧-	١,٤	٠,٥	٠,٧-	٠,٧-	١,٩-	١,٣-	٠,٨-	٠,٧-	—
٦,٠-	٣,٨-	٣,٩-	٣,٣-	٣,٤-	٣,٥-	٣,٩-	١,٨-	٢,٠-	٢,٥-
١٠٨,٣	١٠٥,٢	١٠٢,١	١٠١,٥	١٠٠,٩	١٠٣,١	١٠٣,١	١٠١,٧	١٠١,١	٩٨,٤
١١٣,٨	١٠٨,٧	١٠٥,٦	١٠٤,٣	١٠٣,٨	١٠٦,٢	١٠٦,٨	١٠٥,٣	١٠٤,٧	١٠٢,٠
اليابان									
٣,٨-	٦,٣-	٨,٠-	٨,٠-	٦,٢-	٤,٨-	٤,١-	٣,٩-	٣,٨-	٢,٩-
٥,٦-	٦,٥-	٧,٩-	٨,١-	٦,٦-	٥,١-	٤,١-	٣,٨-	٣,٩-	٣,٨-
٠,١-	١,٤-	٢,٣-	٢,٣-	١,٢-	١,٠-	٠,٥-	٠,٢-	٠,٢-	—
٢,٨-	٥,٧-	٧,٠-	٧,٠-	٥,٧-	٤,٥-	٤,٠-	٣,٨-	٣,٨-	٢,٩-
٥,٦-	٦,٢-	٧,٣-	٧,٦-	٦,٣-	٤,٩-	٤,٠-	٣,٨-	٣,٨-	٣,٨-
٣١,٧	٦٦,٣	٧٢,٦	٧٦,٥	٨٢,٧	٨٤,٠	٨٧,١	٨٩,٨	٩٢,١	٩٥,٠
١٠٠,٢	١٥١,٧	١٦٠,٩	١٦٧,٢	١٧٨,١	١٩١,٤	١٩٣,١	١٩٤,٤	١٩٤,٩	١٨٩,٦
المملكة المتحدة									
٣,٤-	٠,٩	١,٨-	٣,٥-	٣,٤-	٣,٣-	٢,٧-	٢,٥-	٢,٣-	١,٤-
٠,٦-	٠,٦	٠,١-	٠,١-	٠,٥	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢	٠,١-	—
٢,٣-	٠,١-	١,٩-	٢,٠-	٣,٦-	٣,٢-	٢,٧-	٢,٥-	٢,٢-	١,٣-
٣٤,٠	٣٢,٥	٣٢,٥	٣٤,٢	٣٥,٨	٣٧,٨	٣٨,٥	٣٨,٤	٣٨,٥	٣٧,٨
٣٩,٦	٣٨,١	٣٧,٧	٣٩,٠	٤٠,٥	٤٢,٤	٤٣,١	٤٣,٠	٤٣,١	٤٢,٥
كندا									
٣,٦-	٠,٧	٠,١-	٠,١-	٠,٨	١,٦	١,٠	٠,٩	٠,٩	٠,٦
٤,١	٠,٣	٠,٢	٠,٧-	٠,٣-	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٢-	—
٣,٤-	٠,٤	٠,٢-	٠,٢	٠,٩	١,٥	٠,٩	٠,٩	١,٠	٠,٥
٦١,٠	٤٣,٧	٤٢,٦	٣٨,٦	٣٤,٤	٣٠,١	٢٧,٦	٢٥,١	٢٣,٢	١٦,٧
١٠٥,٢	٩١,٥	٨٩,٤	٨٥,٢	٨٠,٢	٧٨,٤	٧٣,٥	٦٨,٤	٦٤,٧	٥١,٣

ملحوظة: يتضمن الإطار ١١ بالملحق الإحصائي مناقشة للمنهجية والافتراضات الخاصة بكل بلد.
١ بيانات الدين تشير إلى نهاية السنة. ولا تكون بيانات الدين قابلة للمقارنة عبر البلدان في كل الأحوال.

٢ % من إجمالي الناتج المحلي المحتمل.

٣ اعتباراً من بداية عام ١٩٩٥ أتت إلى الحكومة العامة مسؤولية التزامات ديون وخدمة ديون مؤسسة ترويهاندانشتالت (Treuhandsalt) (بالإضافة إلى عدة مؤسسات أخرى). وتعادل هذه الديون ٨٪ من إجمالي الناتج المحلي، بينما تعادل مدفوعات خدمتها ما يتراوح بين ٠,٥٪ و ١٪ من إجمالي الناتج المحلي.

٤ لا يشمل الإيرادات المحققة لمرة واحدة من بيع تراخيص الطيفونات المحمولة (بما يعادل ٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في حالة ألمانيا، و ٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ في حالة فرنسا، و ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في حالة إيطاليا). ولا يشمل أيضاً الإيرادات المحققة لمرة واحدة من المعاملات الكبيرة في الأصول، ولا سيما نسبة ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٥ في حالة فرنسا.

المصدر: مجلة الآفاق الاقتصادية: دراسة استقصائية من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي، صندوق النقد

الملاحق 6

الجدول ألف-٨ الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة^١
(٪ من إجمالي الناتج المحلي ما لم يذكر خلاف ذلك)

متوسط	٢٠٠٦-٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
توقعات									
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية									
صافي الإقراض/الاقتراض	٢,٧-	٢,١-	٤,٥-	١٠,٢-	٩,٠-	٧,٧-	٧,٠-	٥,٧-	٤,٧-
فجوة الناتج ^٢	٠,٤	١,١	٠,٦-	٥,٢-	٣,٦-	٣,٣-	٣,١-	٣,٢-	٣,٨-
الرصيد الهيكلي ^٣	٣,٠-	٣,٧-	٤,١-	٦,٦-	٦,٩-	٦,٢-	٥,٤-	٤,١-	٣,٣-
الولايات المتحدة									
صافي الإقراض/الاقتراض	١,٧-	٢,٧-	٦,٧-	١٣,٢-	١١,١-	١١,١-	٨,٥-	٦,٥-	٥,٤-
فجوة الناتج ^٢	٠,٨	٠,٣	١,٨-	٦,١-	٥,٠-	٤,٧-	٤,٣-	٤,٤-	٣,٦-
الرصيد الهيكلي ^٣	٢,٠-	٢,٨-	٥,١-	٨,١-	٨,٥-	٧,٧-	٦,٤-	٤,٦-	٣,٩-
صافي الدين	٤٣,٠	٤٨,٠	٥٤,٠	٦٦,٧	٧٥,١	٨٣,٤	٨٧,٩	٨٩,٠	٨٩,٧
إجمالي الدين	٦٢,٢	٦٦,٥	٧٥,٥	٨٩,١	٩٨,٢	١٠٢,٥	١٠٦,٥	١٠٨,١	١٠٩,٣
منطقة اليورو									
صافي الإقراض/الاقتراض	٢,١-	٠,٧-	٢,١-	٦,٤-	٦,٢-	٤,١-	٣,٦-	٢,٩-	٢,٦-
فجوة الناتج ^٢	٠,٣	٢,٨	١,٩	٣,٣-	٢,١-	١,٣-	٣,٢-	٢,٠-	٢,٦-
الرصيد الهيكلي ^٣	٢,٥-	٢,٤-	٣,٠-	٤,٤-	٣,٤-	٢,٠-	٢,٠-	٢,٠-	١,١-
صافي الدين	٥٥,١	٥٢,١	٥٤,٠	٦٢,٢	٦٥,٥	٦٧,٨	٧١,٩	٧٢,٩	٧٤,٥
إجمالي الدين	٧٠,١	٦٦,٥	٧٠,٣	٨٠,٠	٨٥,٦	٨٨,١	٩٢,٩	٩٥,٣	٩٥,٣
ألمانيا^٤									
صافي الإقراض/الاقتراض	٢,٥-	٠,٢	٠,١-	٣,١-	٤,١-	٠,٨-	٠,٢	٠,٢-	٠,١-
فجوة الناتج ^٢	٠,٣-	٢,٧	٢,٣	٣,٧-	١,٢-	٠,٦	٠,١	٠,٦-	٠,٤-
الرصيد الهيكلي ^٣	٢,٥-	١,١-	٠,٩-	١,١-	٢,٣-	٠,٩-	٠,٢	٠,٠	٠,١
صافي الدين	٤٦,٤	٥٠,٦	٥٠,١	٥٦,٧	٥٦,٣	٥٥,٣	٥٧,٢	٥٦,٢	٥٤,٧
إجمالي الدين	٦٢,٩	٦٥,٤	٦٦,٨	٧٤,٥	٨٢,٥	٨٠,٥	٨٢,٠	٨٠,٤	٧٨,٣
فرنسا									
صافي الإقراض/الاقتراض	٢,٧-	٢,٨-	٣,٣-	٧,٦-	٧,١-	٥,٢-	٤,٦-	٣,٧-	٣,٥-
فجوة الناتج ^٢	٠,٢	٠,٧	٠,٦-	٤,٦-	٣,٨-	٢,٧-	٣,١-	٢,٨-	٢,٦-
الرصيد الهيكلي ^٣	٢,٨-	٣,٠-	٣,٠-	٤,٦-	٤,٦-	٣,٥-	٣,٤-	١,٢-	١,٠-
صافي الدين	٥٤,٨	٥٩,٦	٦٢,٣	٧٢,٠	٧٦,١	٧٨,٨	٨٤,١	٨٦,٥	٨٧,٨
إجمالي الدين	٦١,٠	٦٤,٢	٦٨,٢	٧٩,٢	٨٢,٣	٨٦,٠	٩٠,٣	٩٢,٧	٩٤,٠
إيطاليا									
صافي الإقراض/الاقتراض	٢,٠-	١,٦-	٢,٧-	٥,٤-	٤,٣-	٣,٧-	٣,٠-	٢,٣-	٢,٣-
فجوة الناتج ^٢	١,١	٣,١	١,٦	٣,٧-	١,٩-	١,٨-	٣,٤-	٤,٥-	٣,٩-
الرصيد الهيكلي ^٣	٤,٣-	٣,٥-	٣,٨-	٤,١-	٣,٦-	٣,٥-	١,٣-	٠,٢-	٠,٣-
صافي الدين	٩٢,٠	٨٦,٩	٨٨,٨	٩٧,٢	٩٩,٢	٩٩,٧	١٠٢,٢	١٠٥,٨	١٠٦,٠
إجمالي الدين	١٠٨,٧	١٠٣,٣	١٠٦,١	١١٦,٤	١١٩,٣	١٢٠,٨	١٢٧,٠	١٣٠,٦	١٣٠,٨
اليابان									
صافي الإقراض/الاقتراض	٦,٢-	٢,١-	٤,١-	١٠,٤-	٩,٣-	٩,٩-	١٠,٢-	٩,٨-	٧,٠-
فجوة الناتج ^٢	١,٠-	٠,٦	١,١-	٦,٨-	٢,٨-	٣,٦-	٣,١-	١,٢-	٠,٥-
الرصيد الهيكلي ^٣	٦,٠-	٢,٢-	٣,٥-	٧,٥-	٧,٩-	٨,٥-	٩,٢-	٩,٥-	٦,٩-
صافي الدين	٦٥,٦	٨٠,٥	٩٥,٣	١٠٦,٣	١١٣,١	١٢٧,٤	١٣٤,٣	١٤٣,٤	١٤٦,٧
إجمالي الدين	١٥٣,٦	١٨٣,٠	١٩١,٨	٢١٠,٢	٢١٦,٠	٢٣٠,٣	٢٣٧,٩	٢٤٤,٦	٢٤٣,٨
المملكة المتحدة									
صافي الإقراض/الاقتراض	١,٢-	٢,٩-	٥,١-	١١,٤-	١٠,١-	٧,٩-	٨,٣-	٧,٠-	٦,٤-
فجوة الناتج ^٢	١,٥	٣,٦	١,٧	٢,١-	١,٨-	٢,٥-	٣,٠-	٢,٩-	٣,٩-
الرصيد الهيكلي ^٣	٢,١-	٥,٢-	٧,٣-	٩,٧-	٨,٦-	٦,٥-	٥,٤-	٤,٣-	٣,٤-
صافي الدين	٣٦,٧	٣٨,٠	٤٨,١	٦٣,٢	٧٢,٩	٧٧,٧	٨٢,٨	٨٦,١	٨٩,٦
إجمالي الدين	٤١,٩	٤٣,٧	٥٢,٢	٦٨,١	٧٩,٤	٨٥,٤	٩٠,٣	٩٢,٦	٩٧,١
كندا									
صافي الإقراض/الاقتراض	١,١	١,٥	٠,٣-	٤,٨-	٥,٢-	٤,٠-	٣,٢-	٢,٨-	٢,٣-
فجوة الناتج ^٢	١,٠	١,٧	٠,٨	٣,٣-	١,٩-	١,١-	١,١-	١,٥-	١,٤-
الرصيد الهيكلي ^٣	٠,٦	٠,٥	٠,٨-	٣,٨-	٤,١-	٣,٤-	٢,٦-	١,٩-	١,٥-
صافي الدين	٤٤,٦	٢٢,٩	٢٢,٤	٢٧,٧	٢٩,٧	٣٢,٢	٣٤,٦	٣٥,٩	٣٦,٦
إجمالي الدين	٨١,٩	٦٦,٥	٧١,٣	٨١,٤	٨٣,٠	٨٣,٤	٨٥,٦	٨٧,٠	٨٤,٦

ملحوظة: يتناول الإطار ألف-١ في الملحق الإحصائي مناقشة المنهجية المتبعة في كل بلد والاقتراضات المعنية بكل على حدة، وتُحسب عناصر المجموعات القُطرية من أجل بيانات المالية العامة كمجموع القيم بالدولار الأمريكي للبلدان المنفردة ذات الصلة.

^١ تشير بيانات الدين إلى نهاية السنة، ولا تكون بيانات الدين قابلة للمقارنة عبر البلدان في كل الأحوال.

^٢ ٪ من إجمالي الناتج المحلي يمكن.

^٣ اعتباراً من بداية عام ١٩٩٥ أُلت إلى الحكومة العامة مسؤولية التزامات الديون وخدمة ديون مؤسسة ترويهاندانشتالت (treuhandanstalt) (بالإضافة إلى عدة مؤسسات أخرى).

وتعادل هذه الديون ٪٨ من إجمالي الناتج المحلي، بينما تعادل مدفوعات خدماتها ما يتراوح بين ٠,٥٪ و ١,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي.

^٤ لا يشمل الإيرادات الكبيرة المحققة لمرة واحدة من بيع الأصول، بما في ذلك التراخيص.

^٥ لا يشمل الإجراءات المتخذة لمرة واحدة استناداً إلى البيانات المتاحة من السلطات، وفي حالة عدم توافر هذه البيانات، يتم الاستناد إلى مقبوضات بيع الأصول.

^٦ تشمل حصص الملكية.

المصدر: مجلة الآفاق الاقتصادية: دراسة استقصائية من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي، صندوق النقد

الدولي، أبريل 2013، ص 161.

الملحق 7

الإيرادات الحكومية في الدول العربية

2001-2000

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %		هيكل الإيرادات %		مصادر الإيرادات			السنة
				نسبة النمو %	(مليار دولار)		
					* 2001	2000	
* 2001	2000	* 2001	2000	%	* 2001	2000	
31.0	31.5	99.4	99.4	3.6-	195.48	202.76	إجمالي الإيرادات العامة
18.7	19.5	59.9	61.6	6.2-	117.85	125.6	- الإيرادات النفطية
8.6	8.2	27.5	25.7	2.9	54.06	52.51	- الإيرادات الضريبية
3.2	3.3	10.2	10.4	5.6-	20.02	21.22	- الإيرادات غير الضريبية
0.6	0.5	1.8	1.7	3.5	3.55	3.43	- الدخل من الاستثمار
0.2	0.2	0.6	0.6	5.9	1.27	1.20	المنح
31.2	31.7	100.0	100.0	3.5-	196.75	203.95	إجمالي الإيرادات العامة والمنح

* ميزاتيات وتقديرات أولية.

المصدر: تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2001، ص 94.

الملحق 8

النفقات العامة في الدول العربية

2001-2000

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل النفقات (%)		تبويب النفقات			
				نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
					*2001	2000	
*2001	2000	*2001	2000				
25.7	24.6	177.7	79.9	2.4	162.38	158.53	الإتفاق الجاري
7.2	5.9	217	19.1	19.6	45.40	37.95	الإتفاق الرأسمالي
0.2	0.3	60	1.0	36.8-	1.27	2.01	صافي الإقراض **
33.1	30.8	100.0	100.0	5.3	209.04	198.49	الإجمالي

* ميزاتيات وتقديرات أولية.

** يمثل الإقراض الحكومي ناقصاً السداد ويضم معاملات الحكومة في الاستحقاقات على المؤسسات العامة.

المصدر: تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2002، ص 94.

الملحق 9

الإيرادات الحكومية في الدول العربية 2002-2001

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %		هيكل الإيرادات %		مصادر الإيرادات			
				نسبة النمو	(مليار دولار)		
					%	* 2002	
* 2002	2001	* 2002	2001	%			
28.7	30.2	99.2	99.4	3.7-	181.88	188.93	إجمالي الإيرادات العامة
16.4	17.8	56.6	58.7	6.9-	103.83	111.48	- الإيرادات النفطية
8.6	8.6	29.8	28.5	0.8	54.55	54.10	- الإيرادات الضريبية
3.2	3.2	11.1	10.5	1.2	20.30	20.05	- الإيرادات غير الضريبية
0.5	0.5	1.7	1.7	3.0-	3.20	3.30	- الدخل من الاستثمار
0.2	0.2	0.8	0.6	25.9	1.41	1.12	المنح
28.9	30.3	100.0	100.0	3.6-	183.29	190.06	إجمالي الإيرادات العامة والمنح

* ميزانيات وتقديرات أولية.

المصدر: تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2002، ص 3.

الملحق 10

النفقات الحكومية في الدول العربية 2002-2001

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل النفقات (%)		تبويب النفقات			
				نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
					*2002	2001	
*2002	2001	*2002	2001				
24.9	25.7	76.9	77.9	1.6-	158.26	160.75	الإنفاق الجاري
7.3	7.1	22.5	21.5	4.1	46.26	44.44	الإنفاق الرأسمالي
0.2	0.2	0.6	0.6	2.6	1.16	1.13	صافي الإقراض **
32.4	32.9	100.0	100.0	0.3-	205.68	206.33	الإجمالي

* ميزانيات وتقديرات أولية.

** يمثل الإفراض الحكومي ناقصاً السداد ويضم معاملات الحكومة في الاستحقاقات على المؤسسات العامة.

المصدر: تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2003، ص 6.

الملحق 11

الإيرادات الحكومية في الدول العربية 2003-2002

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %		هيكل الإيرادات %		مصادر الإيرادات			
				نسبة النمو %	(مليار دولار)		
					* 2003	2002	
* 2003	2002	* 2003	2002		* 2003	2002	
32.0	28.7	99.2	99.2	22.0	223.66	183.37	إجمالي الإيرادات العامة
20.4	16.6	63.2	57.2	34.7	142.43	105.71	- الإيرادات النفطية
8.2	8.7	25.5	29.9	4.1	57.46	55.19	- الإيرادات الضريبية
2.9	2.9	9.0	10.2	8.2	20.35	18.80	- الإيرادات غير الضريبية
0.5	0.6	1.5	2.0	6.6-	3.42	3.66	- الدخل من الاستثمار
0.2	0.2	0.8	0.8	13.5	1.70	1.50	المنح
32.2	29.0	100.0	100.0	21.9	225.35	184.86	إجمالي الإيرادات العامة والمنح

* ميزانيات وتقديرات أولية.

المصدر: تقرير الاقتصاد العربي السنوي الموحد، التطورات المالية، 2004، ص 2.

الملحق 12

النفقات الحكومية في الدول العربية 2003-2002

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل النفقات (%)		تبويب النفقات			
				نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
					*2003	2002	
*2003	2002	*2003	2002				
24.0	25.0	76.6	77.3	5.0	167.66	159.75	الإنفاق الجاري
7.3	7.2	23.5	22.2	11.9	51.36	45.89	الإنفاق الرأسمالي
0.0	0.1	0.1-	0.5	124.2-	0.22-	0.90	صافي الإقراض **
31.3	32.4	100.0	100.0	5.9	218.80	206.54	الإجمالي

* ميزانيات وتقديرات أولية.

** يمثل الإقراض الحكومي ناقصاً السداد ويضم معاملات الحكومة في الاستحقاقات على المؤسسات العامة.

المصدر: تقرير الاقتصاد العربي السنوي الموحد، التطورات المالية، 2004، ص 6.

الملحق 13

الإيرادات الحكومية في الدول العربية 2004-2003

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %		هيكل الإيرادات %		مصادر الإيرادات			
				نسبة النمو %	(مليار دولار)		
					* 2004	2003	
* 2004	2003	* 2004	2003				
32.9	30.8	99.3	99.1	21.9	274.83	225.42	إجمالي الإيرادات العامة
21.5	19.2	65.0	61.8	27.9	179.76	140.56	الإيرادات النفطية
8.2	8.0	24.6	25.8	16.4	68.18	58.60	الإيرادات الضريبية
2.7	3.1	8.2	9.9	1.4	22.80	22.47	الإيرادات غير الضريبية
0.5	0.5	1.5	1.7	8.1	4.10	3.80	الدخل من الاستثمار
0.2	0.3	0.7	0.9	6.2-	1.82	1.94	المنح
33.1	31.1	100.0	100.0	21.7	276.65	227.36	إجمالي الإيرادات العامة والمنح

* ميزانيات وتقديرات أولية.

المصدر: تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2005، ص 2.

الملحق 14

النفقات الحكومية في الدول العربية 2004-2003

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل النفقات (%)		تبويب النفقات			
				نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
					*2004	2003	
*2004	2003	*2004	2003				
23.0	24.2	79.1	79.0	8.4	191.69	176.83	الإنفاق الجاري
6.2	6.5	21.5	21.2	9.9	52.07	47.39	الإنفاق الرأسمالي
0.2-	0.0	0.6-	0.1-	485.0-	1.43-	0.25-	صافي الإقراض **
29.0	30.6	100.0	100.0	8.2	242.33	223.97	الإجمالي

* ميزانيات وتقديرات أولية.

** يمثل الإقراض الحكومي ناقصاً السداد ويضم معاملات الحكومة في الاستحقاقات على المؤسسات العامة.

المصدر: تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2005، ص 6.

الملحق 15

الإيرادات الحكومية في الدول العربية 2005-2004

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %		هيكل الإيرادات %		مصادر الإيرادات			
				نسبة النمو %	(مليار دولار)		
					* 2005	2004	
* 2005	2004	* 2005	2004				
38.2	34.3	99.6	99.3	34.8	395.15	293.10	إجمالي الإيرادات العامة
27.2	22.6	71.0	65.4	45.8	281.53	193.09	الإيرادات النفطية
7.3	8.2	19.0	23.7	7.8	75.32	69.90	الإيرادات الضريبية
2.8	2.6	7.4	7.4	34.3	29.33	21.84	الإيرادات غير الضريبية
0.9	1.0	2.3	2.8	8.4	8.96	8.27	الدخل من الاستثمار
0.1	0.2	0.4	0.7	23.2-	1.54	2.01	المنح
38.3	34.6	100.0	100.0	34.4	396.69	295.11	إجمالي الإيرادات العامة والمنح

* ميزانيات وتقديرات أولية.

المصدر: تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2006، ص 108.

الملحق 16

الإنفاق الحكومي في الدول العربية 2005-2004

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل الإنفاق العام (%)		توزيع الإنفاق العام			
				نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
					*2005	2004	
*2005	2004	*2005	2004				
21.8	23.7	74.7	78.8	11.3	225.53	202.63	الإنفاق الجاري
6.4	6.5	22.1	21.4	20.9	66.65	55.12	الإنفاق الرأسمالي
0.9	0.1-	3.2	0.2-	1753.2	9.60	0.58-	صافي الإقراض **
29.2	30.1	100.0	100.0	17.3	301.79	257.17	الإجمالي

* ميزانيات وتقديرات أولية.

** يمثل الإقراض الحكومي ناقصاً السداد ويضم معاملات الحكومة في الاستحقاقات على المؤسسات العامة.

المصدر: تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2006، ص 113.

الملحق 17

الإيرادات الحكومية في الدول العربية عامي 2005 و2006

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %		هيكل الإيرادات %		مصادر الإيرادات			
				نسبة النمو %	(مليار دولار)		
					* 2006	2005	
* 2006	2005	* 2006	2005				
39.4	37.1	99.6	99.6	23.8	486.38	392.78	إجمالي الإيرادات العامة
29.1	26.7	73.5	71.6	27.0	358.65	282.33	الإيرادات النفطية
7.2	7.2	18.1	19.2	16.5	88.44	75.91	الإيرادات الضريبية
2.3	2.4	5.7	6.4	11.5	28.11	25.22	الإيرادات غير الضريبية
0.9	0.9	2.3	2.4	20.0	11.17	9.31	الدخل من الاستثمار
0.1	0.1	0.4	0.4	17.0	1.84	1.57	المنح
39.6	37.3	100.0	100.0	23.8	488.22	394.35	إجمالي الإيرادات العامة والمنح

* ميزانيات وبيانات أولية.

المصدر: تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2007، ص 114.

الملحق 18

الإنفاق الحكومي في الدول العربية 2006-2005

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل الإنفاق العام (%)		تبويب الإنفاق العام			
				نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
					*2006	2005	
*2006	2005	*2006	2005		*2006	2005	
21.3	21.7	75.6	75.4	14.4	262.88	229.71	الإنفاق الجاري
6.5	6.5	23.3	22.6	17.0	80.79	69.03	الإنفاق الرأسمالي
0.3	0.6	1.1	2.0	35.2	3.92	6.05	صافي الإقراض الحكومي **
28.2	28.8	100.0	100.0	14.0	347.60	304.79	إجمالي الإنفاق العام

* ميزانيات وبيانات أولية.

** يمثل الإقراض الحكومي ناقصاً السداد ويضم معاملات الحكومة في الاستحقاقات على المؤسسات العامة.

المصدر: تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2007، ص 122.

الملحق 19

الإيرادات الحكومية في الدول العربية
عامي 2006 و 2007 *

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %		هيكل الإيرادات %		نسبة النمو %	مصادر الإيرادات (مليار دولار)		
		* 2007	2006		* 2007	2006	
37.1	39.7	99.6	99.5	5.5	519.6	492.6	إجمالي الإيرادات العامة
26.4	29.3	70.9	73.4	1.7	369.7	363.5	الإيرادات النفطية
7.2	7.2	19.4	17.9	13.8	101.2	88.9	الإيرادات الضريبية
2.4	2.3	6.4	5.7	18.9	33.3	28.0	الإيرادات غير الضريبية
1.1	1.0	2.9	2.5	26.1	15.4	12.2	الدخل من الاستثمار
0.1	0.2	0.4	0.5	-32.7	1.8	2.7	المنح
37.2	40.0	100.0	100.0	5.3	521.4	495.3	إجمالي الإيرادات العامة والمنح

* ميزانيات وبيانات أولية.

المصدر: تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2008، ص 114.

الملحق 20

الإنفاق الحكومي في الدول العربية
2006-2007

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل الإنفاق العام (%)		نسبة التغير (%)	تبويب الإنفاق العام القيمة (مليار دولار)		
		* 2007	2006		* 2007	2006	
22.2	21.4	72.4	75.4	17.1	311.5	265.9	الإنفاق الجاري
7.8	6.7	25.4	23.6	31.2	109.3	83.3	الإنفاق الرأسمالي
0.7	0.3	2.2	1.0	173.5	9.3	3.4	صافي الإقراض الحكومي **
30.7	28.4	100.0	100.0	22.0	430.1	352.6	إجمالي الإنفاق العام

* ميزانيات وبيانات أولية.

** يمثل الإقراض الحكومي ناقصاً السداد ويضم معاملات الحكومة في الاستحقاقات على المؤسسات العامة.

المصدر : الملحقان (3/6) و (4/6).

المصدر: تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2009، ص 109.

الملحق 21:

الإيرادات العامة في الدول العربية عامي 2007 و 2008

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %		هيكل الإيرادات %		مصادر الإيرادات			
				معدل النمو	(مليار دولار أمريكي)		
					%	* 2008	
* 2008	2007	* 2008	2007	%	* 2008	2007	
42.9	38.3	99.7	99.7	41.4	815.3	576.6	إجمالي الإيرادات العامة
32.3	27.6	75.2	72.0	47.6	614.7	416.5	الإيرادات النفطية
6.8	6.9	15.9	18.0	24.4	129.8	104.3	الإيرادات الضريبية
2.3	2.6	5.2	6.9	7.5	42.8	39.8	الإيرادات غير الضريبية
1.5	1.1	3.4	2.8	75.5	28.0	16.0	الدخل من الاستثمار
0.1	0.1	0.3	0.3	30.0	2.6	2.0	المنح
43.0	38.4	100.0	100.0	41.4	817.9	578.5	إجمالي الإيرادات العامة والمنح

* موازنات وبيانات أولية.

المصدر: تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2009، ص 105.

الملحق 22:

الإنفاق العام في الدول العربية 2008-2007

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل الإنفاق العام (%)		تبويب الإنفاق العام			
				نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
					*2008	2007	
*2008	2007	*2008	2007	(%)	*2008	2007	
20.8	21.8	69.9	70.8	20.4	395.4	328.5	الإنفاق الجاري
8.9	8.7	29.8	28.2	28.8	168.6	130.9	الإنفاق الرأسمالي
0.1	0.3	0.3	1.0	62.3-	1.8	4.9	صافي الإقراض الحكومي **
29.8	30.8	100.0	100.0	21.9	565.9	464.3	إجمالي الإنفاق العام

* موازنات وبيانات أولية.

** يمثل الإقراض الحكومي ناقصاً السداد ويضم معاملات الحكومة في الاستحقاقات على المؤسسات العامة.

المصدر: تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2009، ص 109.

الملحق 23

الإيرادات الحكومية في الدول العربية عامي 2008 و 2009

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %		هيكل الإيرادات %		مصادر الإيرادات			
				معدل النمو %	(مليار دولار أمريكي)		
					* 2009	2008	
* 2009	2008	* 2009	2008	%	* 2009	2008	
34.7	42.6	99.5	99.6	28.3-	589.7	822.0	إجمالي الإيرادات العامة
21.2	32.2	60.8	75.2	42.0-	360.2	620.7	الإيرادات النفطية
7.5	6.2	21.6	14.6	6.6	128.2	120.3	الإيرادات الضريبية
3.6	2.6	10.4	6.2	21.7	61.9	50.9	الإيرادات غير الضريبية
2.3	1.6	6.6	3.7	30.5	39.4	30.1	الدخل من الاستثمار
0.2	0.2	0.5	0.4	11.3-	3.1	3.5	المنح
34.9	42.8	100.0	100.0	28.2-	592.8	825.5	إجمالي الإيرادات العامة والمنح

* ميزات وتقديرات أولية.

المصدر: تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2010، ص 123.

الملحق 24

الإنفاق الحكومي في الدول العربية (2008-2009)

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل الإنفاق العام (%)		توزيع الإنفاق العام			
				نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
					*2009	2008	
*2009	2008	*2009	2008				
25.6	21.0	73.6	70.7	7.0	434.7	406.3	الإنفاق الجاري
9.0	8.6	25.9	28.9	8.2-	152.7	166.4	الإنفاق الرأسمالي
0.2	0.1	0.5	0.4	25.0	2.9	2.3	صافي الإقراض الحكومي **
34.7	29.8	100.0	100.0	2.7	590.3	575.0	إجمالي الإنفاق العام

* موازنات وبيانات أولية.

** يمثل الإقراض الحكومي ناقصاً السداد ويضم معاملات الحكومة في الاستحقاقات على المؤسسات العامة.

المصدر: تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2010، ص 128.

الملحق 25

الإيرادات الحكومية في الدول العربية عامي 2009 و 2010

النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل الإيرادات (%)		الإيرادات الحكومية			
				نسبة التغير	القيمة (مليار دولار)		
					*2010	2009	
*2010	2009	*2010	2009	(%)			
25.0	22.2	70.6	64.6	29.9	502.6	386.9	الاييرادات النفطية
7.0	8.0	19.9	23.3	1.5	141.7	139.6	الاييرادات الضريبية
1.6	2.0	4.4	5.8	-9.3	31.4	34.6	الاييرادات غير الضريبية
1.6	2.0	4.6	5.9	-6.8	32.8	35.2	الدخل من الاستثمار **
35.2	34.2	99.5	99.5	18.8	708.4	596.2	إجمالي الإيرادات العامة
0.2	0.2	0.5	0.5	25.7	3.7	3.0	المنح
35.4	34.3	100.0	100.0	18.9	712.2	599.1	إجمالي الإيرادات العامة والمنح

* بيانات أولية وتقديرات.

** تشمل الإيرادات الرأسمالية والدخل من الاستثمار.

المصدر: تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2011، ص 106.

الملحق 26

الإنفاق العام في الدول العربية عامي 2009 و 2010

النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)		هيكل الإنفاق العام (%)		الإنفاق العام			
				نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
					*2010	2009	
*2010	2009	*2010	2009	(%)	*2010	2009	
24.8	27.3	71.9	70.7	4.5	497.5	476.2	الإنفاق الجاري
9.6	11.2	27.8	28.9	1.3-	192.0	194.6	الإنفاق الراسمالي
0.1	0.1	0.3	0.3	11.4-	2.0	2.3	صافي الإقراض الحكومي **
34.4	38.6	100.0	100.0	2.7	691.6	673.1	إجمالي الإنفاق العام

* بيانات أولية وتقديرات.

** يمثل الإقراض الحكومي ناقصاً السداد ويضم معاملات الحكومة في الاستحقاقات على المؤسسات العامة.

المصدر: تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2011، ص 114.

الملحق 27

الإيرادات الحكومية في الدول العربية عامي 2010 و 2011

النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل الإيرادات (%)		الإيرادات الحكومية			
				نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
					*2011	*2010	
*2011	*2010	*2011	*2010	(%)			
27.6	24.3	73.3	68.9	34.2	653.8	487.2	الإيرادات البترولية
6.0	6.6	15.9	18.7	7.6	142.2	132.2	الإيرادات الضريبية
2.5	2.5	6.6	7.1	16.4	58.5	50.2	الإيرادات غير الضريبية
1.5	1.7	3.9	4.7	4.5	34.9	33.4	الدخل من الاستثمار **
37.6	35.1	99.7	99.4	26.5	889.3	703.0	إجمالي الإيرادات العامة
0.1	0.2	0.3	0.6	-25.0	3.0	4.1	المنح
37.7	35.3	100.0	100.0	26.2	892.4	707.1	إجمالي الإيرادات العامة والمنح

* بيانات أولية وتقديرات.

** تشمل الإيرادات الرأسمالية والدخل من الاستثمار.

المصدر: تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2012، ص 114.

الملحق 28

الإنفاق العام في الدول العربية عامي 2010 و 2011

النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)		هيكل الإنفاق العام (%)		الإنفاق العام			
				نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
					*2011	*2010	
*2011	*2010	*2011	*2010		*2011	*2010	
24.9	25.7	73.7	72.6	14.2	588.4	515.2	الإنفاق الجاري
8.9	9.6	26.3	27.2	9.0	210.3	192.9	الإنفاق الراسمالي
0.03-	0.1	0.1-	0.3	132.8-	0.6-	1.9	صافي الإقراض الحكومي **
33.7	35.4	100.0	100.0	12.4	798.1	710.0	إجمالي الإنفاق العام

* بيانات أولية وتقديرات.

** يمثل الإقراض الحكومي ناقصاً السداد.

المصدر: تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2012، ص 119.

الملحق 29

الإيرادات الحكومية في الدول العربية عامي 2011 و 2012

النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل الإيرادات (%)		الإيرادات الحكومية			
				نسبة التغير	القيمة (مليار دولار)		
					(%)	*2012	
*2012	*2011	*2012	*2011	(%)	*2012	*2011	
30.8	26.9	77.3	73.7	25.4	829.0	661.2	الإيرادات البترولية
6.1	5.8	15.4	15.8	16.1	165.1	142.2	الإيرادات الضريبية
1.4	2.5	3.4	6.7	-38.9	36.9	60.3	الإيرادات غير الضريبية
1.4	1.3	3.4	3.4	19.9	36.9	30.8	الدخل من الاستثمار **
39.7	36.4	99.5	99.7	19.4	1068.0	894.5	إجمالي الإيرادات العامة
0.2	0.1	0.5	0.3	59.4	4.9	3.1	المنح
39.9	36.5	100.0	100.0	19.5	1072.8	897.6	إجمالي الإيرادات العامة والمنح

* بيانات أولية وتقديرات.

** تشمل الإيرادات الرأسمالية والدخل من الاستثمار.

المصدر: تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2013، ص 114.

الملحق 30

الإنفاق العام في الدول العربية عامي 2011 و 2012

النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)		هيكل الإنفاق العام (%)		الاتفاق العام			
				نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
					*2012	*2011	
*2012	*2011	*2012	*2011		*2012	*2011	
25.7	24.7	76.4	74.5	14.3	693.7	607.0	الإنفاق الجاري
7.7	8.3	22.9	25.1	1.6	207.7	204.4	الإنفاق الراسمالي
0.25	0.15	0.7	0.5	77.2	6.7	3.8	صافي الإقراض الحكومي **
33.7	33.1	100.0	100.0	11.4	908.1	815.1	إجمالي الإنفاق العام

* بيانات أولية وتقديرات.

** يمثل الإقراض الحكومي ناقصاً السداد.

المصدر: تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2013، ص 120.

الملحق 31

الملحق الإحصائي

الجدول ألف-٣ الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(التغير السنوي %)

متوسطات											٢٠١٤-٢٠٠٥ ٢٠٠٤-١٩٩٥	
توقعات												
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥			
الإنفاق الاستهلاكي الخاص												
الاقتصادات المتقدمة												
١,٨	١,٣	١,٢	١,٦	٢,٠	١,١-	٠,١	٢,٤	٢,٦	٢,٨	١,٥	٣,٠	
٢,٤	٢,٠	٢,٢	٢,٥	٢,٠	١,٦-	٠,٤-	٢,٢	٣,٠	٣,٥	١,٨	٣,٨	
٠,٥	٠,٧-	١,٤-	٠,٣	١,٠	١,٠-	٠,٤	١,٧	٢,١	١,٨	٠,٥	...	
١,١	٠,٨	٠,٨	٢,٣	١,٠	٠,٢	٠,٨	٠,٢-	١,٥	٠,٢	٠,٨	١,١	
٠,٨	٠,٤	٠,٣-	٠,٦	١,٦	٠,٣	٠,٢	٢,٤	٢,٢	٢,٥	١,١	٢,٢	
٠,٢	٢,٤-	٤,٣-	٠,١	١,٥	١,٦-	٠,٨-	١,١	١,٤	١,٢	٠,٤-	١,٧	
٠,٤-	٢,٨-	٢,٨-	١,٢-	٠,٢	٣,٧-	٠,٦-	٣,٥	٤,٠	٤,١	٠,٠	٣,٦	
٠,٩	٢,٠	٢,٣	٠,٤	٢,٨	٠,٧-	٠,٩-	٠,٩	١,١	١,٥	١,٠	١,٠	
١,٩	١,٧	١,١	٠,٤-	١,٠	٣,٦-	١,٠-	٢,٧	١,٨	٢,٧	٠,٨	٤,٠	
٢,٠	٢,٢	١,٩	٢,٣	٣,٤	٠,٣	٢,٩	٤,٢	٤,١	٣,٦	٢,٧	٣,٣	
٢,٩	٢,١	١,٩	٢,٩	٣,٨	٠,٢	١,١	٤,٧	٣,٧	٣,٦	٢,٧	٣,٨	
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية												
١,٨	١,٥	١,٤	١,٧	١,٩	١,٢-	٠,٢-	١,٩	٢,٤	٢,٦	١,٤	٢,٨	
الاستهلاك العام												
الاقتصادات المتقدمة												
٠,٤-	٠,٤-	٠,٥	٠,٧-	٠,٩	٣,١	٢,٣	١,٨	١,٧	١,٣	١,٠	٢,٢	
١,٤-	٢,٠-	٠,٢-	٢,٧-	٠,١	٣,٧	٢,٥	١,٤	١,١	٠,٨	٠,٣	١,٩	
٠,٣-	٠,١-	٠,٦-	٠,١-	٠,٦	٢,٦	٢,٣	٢,٢	٢,١	١,٦	١,٠	...	
٠,٧	٠,٧	١,٠	١,٠	١,٣	٣,٠	٣,٢	١,٤	٠,٩	٠,٣	١,٣	١,١	
٠,٣	٠,٩	١,٤	٠,٤	١,٨	٢,٥	١,٣	١,٥	١,٤	١,٣	١,٣	١,٣	
٠,٦-	٠,٤-	٢,٩-	١,٢-	٠,٤-	٠,٨	٠,٦	١,٠	٠,٥	١,٩	٠,١-	١,٣	
٢,٩-	٢,٠-	٤,٨-	٠,٥-	١,٥	٣,٧	٥,٩	٥,٦	٤,٦	٥,٥	١,٦	٣,٩	
٠,٣	١,١	٢,٤	١,٤	١,٩	٢,٣	٠,١-	١,١	٠,٠	٠,٨	١,١	٢,٨	
٠,٧-	٠,٤	٢,٨	٠,٠	٠,٥	٠,٧	٢,١	٠,٧	٢,٢	٢,٢	١,١	٢,٧	
١,٠	٠,٧	١,١	٠,٨	٢,٧	٣,٣	٤,٦	٢,٨	٣,١	١,٦	٢,١	١,٥	
١,٦	٢,١	٢,٠	١,٦	٢,٦	٣,٦	٢,٨	٣,٠	٢,٩	٢,٠	٢,٤	٢,٩	
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية												
٠,٦-	٠,٧-	٠,٥	١,١-	٠,٧	٢,٩	٢,١	١,٣	١,١	١,٠	٠,٧	١,٩	
إجمالي تكوين رأس المال الثابت												
الاقتصادات المتقدمة												
٣,٣	٠,٥	٢,٠	٢,٤	١,٩	١١,٩-	٢,٩-	٢,٤	٣,٩	٤,٣	٠,٥	٣,٥	
٥,٨	٢,٦	٥,٥	٣,٤	١,١	١٣,١-	٤,٨-	١,٢-	٢,٢	٥,٦	٠,٥	٥,١	
١,٣	٣,٥-	٢,٩-	١,٦	٠,٤-	١٣,٨-	١,٤-	٥,٢	٥,٦	٣,٢	٠,٦-	...	
٢,٥	٠,٦-	٢,١-	٦,٩	٥,٧	١١,٧-	١,٣	٤,٧	٨,٢	٠,٨	١,٤	٠,٠	
١,٨	٢,٤-	١,٢-	٣,٠	١,٥	١٠,٦-	٠,٤	٦,٣	٤,٠	٤,٤	٠,٦	٣,٠	
٠,٩	٥,٧-	٨,٠-	١,٨-	٠,٦	١١,٧-	٣,٧-	١,٨	٣,٤	١,٣	٢,٤-	٣,١	
٢,٨-	٧,٣-	٧,٠-	٥,٤-	٥,٥-	١٨,٠-	٤,٧-	٤,٥	٧,١	٧,١	٣,٥-	٦,٣	
٠,٦-	٢,٣	٤,٤	١,١	٠,٢-	١٠,٦-	٤,١-	٠,٣	١,٥	٠,٨	٠,٦-	٠,٩-	
٣,٢	١,٨-	٠,٥	٢,٤-	٢,٨	١٦,٧-	٦,٩-	٧,٥	٥,٦	٣,٧	٠,٧-	٤,٦	
٣,٠	١,٠	٤,٣	٤,٢	١١,٣	١٢,٠-	١,٦	٣,٢	٦,٢	٩,١	٣,٠	٤,٨	
٣,٠	١,٦	٢,٠	٣,٣	٦,٨	٦,٢-	٠,٣	٦,٣	٥,٥	٤,٩	٢,٧	٣,٧	
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية												
٣,٧	١,٠	٢,٩	٢,٧	٢,٠	١٢,٥-	٣,٦-	١,٢	٣,٣	٤,١	٠,٤	٣,٣	

المصدر: الآفاق الاقتصادية: دراسة استقصائية من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي،

أكتوبر 2013.

الملحق 32

ملحق (2/1) : معدلات التضخم في العالم
(2012-2007)

(نسبة مئوية)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	
2.0	2.7	1.5	0.1	3.4	2.2	الدول المتقدمة
1.5	2.9	1.8	0.3	2.4	2.1	الولايات المتحدة
2.5	2.7	1.6	0.3	3.3	2.1	منطقة اليورو
2.8	4.5	3.3	2.1	3.6	2.3	المملكة المتحدة
0.0	-0.3	-0.7	- 1.3	1.4	0.1	اليابان
1.5	2.9	1.8	0.3	2.4	2.1	كندا
2.0	3.1	2.2	1.3	4.3	2.0	الدول المتقدمة الأخرى، ومنها:
3.9	5.9	4.4	3.0	9.1	4.5	الدول الآسيوية 5 (آسيان 5)
1.8	3.3	2.9	1.8	4.4	2.3	أستراليا
5.9	7.2	6.0	5.1	9.2	6.5	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
9.1	9.3	7.4	9.4	12.9	6.4	أفريقيا جنوب الصحراء
5.8	5.3	5.3	4.7	8.1	6.0	وسط وشرق أوروبا
6.5	10.1	7.2	11.2	15.6	9.7	رابطة الدول المستقلة
4.5	6.4	5.6	2.6	7.3	5.4	الدول النامية الآسيوية
10.7	9.2	6.5	6.2	12.5	10.6	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
6.0	6.6	6.0	5.9	7.9	5.4	أمريكا اللاتينية والكاريبي

المصدر: تقرير الاقتصاد العربي الموحد، التطورات المالية، 2013، ص 322.

الملحق 33

الجدول ٣١- الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(التخير السنوي %)

متوسطات عشر سنوات											
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	٩٨-١٩٨٩
الإنتاج الاستهلاكي الخاص											
الاقتصادات المتقدمة											
٢,٣	٢,٦	٢,٥	٢,٥	٢,٨	١,٩	٢,٢	٢,٣	٣,٩	٤,١	٢,٧	٢,٧
٢,٢	٢,٩	٣,١	٣,٢	٣,٦	٢,٨	٢,٧	٢,٥	٤,٧	٥,١	٣,٣	٣,٠
٢,١	١,٦	١,٨	١,٥	١,٦	١,٢	٠,٨	٢,٠	٣,١	٣,٤	١,٩	...
١,٩	٠,١-	١,٠	٠,١-	٠,٢	٠,١	٠,٨-	١,٩	٢,٤	٣,٠	٠,٩	٢,٥
٢,٧	٢,١	٢,٠	٢,٢	٢,٥	٢,٠	٢,٤	٢,٦	٣,٦	٣,٥	٢,٦	١,٦
١,٤	١,٨	١,٥	٠,٦	٠,٧	١,٠	٠,٢	٠,٧	٢,٤	٢,٥	١,٣	١,٨
٢,٢	٣,٣	٣,٨	٤,٢	٤,٢	٢,٩	٢,٨	٣,٧	٥,٦	٥,٠	٣,٨	٢,٤
١,٨	١,٧	٠,٩	١,٦	١,٦	٠,٤	١,١	١,٦	٠,٧	١,٠	١,٢	٢,٣
٢,٤	٣,٠	٢,١	١,٥	٣,٤	٢,٩	٣,٥	٣,٠	٤,٦	٤,٥	٣,١	٢,٢
٣,١	٤,١	٤,٢	٣,٨	٣,٤	٣,٠	٣,٦	٢,٣	٤,٠	٣,٨	٣,٥	٢,١
٣,٢	٣,٧	٣,٢	٣,٢	٣,٤	١,١	٣,٨	٢,٦	٥,٦	٥,٩	٣,٦	٤,٢
للتذكيرة											
٢,١	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٧	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٣,٥	٣,٨	٢,٥	٢,٦
٣,٦	٣,٨	٣,٤	٣,٣	٢,٤	٠,٢-	٥,١	٣,٢	٧,٣	٨,٢	٤,٠	٦,١
الاقتصادات الأسبوعية الصناعية الجديدة											
الاستهلاك العام											
الاقتصادات المتقدمة											
١,٧	١,٩	١,٨	١,٥	١,٧	٢,٣	٣,٣	٢,٨	٢,٥	٢,٨	٢,٢	١,٨
١,٤	١,٦	١,٤	٠,٨	١,٥	٢,٥	٤,٣	٣,١	١,٧	٣,١	٢,١	١,٠
١,٨	٢,٠	١,٩	١,٣	١,٣	١,٨	٢,٤	٢,٠	٢,٣	١,٩	١,٩	...
١,٢	١,٨	٠,٩	٠,٥	١,٥-	٠,٤	١,٥	٠,٥	١,٤	١,٢	٠,٨	١,٨
٢,٠	٢,٠	١,٤	٠,٩	٢,٣	٢,٠	١,٩	١,٢	١,٩	١,٤	١,٧	١,٧
٠,٨	٠,٣	٠,٣-	١,٥	١,٦	٢,٠	٢,١	٣,٦	٢,٣	١,٣	١,٥	—
٤,٤	٥,١	٤,٨	٥,٥	٦,٣	٤,٨	٤,٥	٣,٩	٥,٣	٤,٠	٤,٩	٣,٧
١,٠	٠,٨	٠,٤	١,٧	١,٩	٢,٣	٢,٤	٣,٠	٤,٣	٤,٢	٢,٢	٢,٨
٢,٥	١,٩	٢,١	٢,٧	٣,٢	٣,٥	٣,٥	٢,٤	٣,١	٣,٧	٢,٨	١,٠
٢,٥	٢,٥	٣,٣	٢,٢	٢,٥	٣,١	٢,٥	٣,٩	٣,١	٢,١	٢,٨	٠,٩
٢,٥	٣,٣	٣,١	٢,٦	١,٨	٢,٢	٣,٦	٣,١	٢,١	١,٩	٢,٦	٣,٩
للتذكيرة											
١,٥	١,٥	١,٢	١,٢	١,٥	٢,٣	٣,٢	٢,٧	٢,٣	٢,٨	٢,٠	١,٤
٢,٨	٤,٧	٣,٧	٢,٩	١,٨	٢,٥	٤,٤	٣,٥	٢,٤	٠,٨	٢,٩	٥,٩
الاقتصادات الأسبوعية الصناعية الجديدة											
إجمالي تكوين رأس المال الثابت											
الاقتصادات المتقدمة											
١,٤	١,٨	٤,٢	٤,١	٤,٦	٢,١	١,٥-	٠,٨-	٥,٠	٥,٦	٢,٦	٣,٤
١,٣-	٢,٤-	٢,٦	٥,٨	٦,١	٣,٢	٣,٥-	١,٧-	٦,١	٨,٢	٢,٢	٤,٦
٣,٣	٤,٨	٥,٠	٢,٦	٢,٣	١,٢	١,٥-	٠,٥	٥,٠	٦,٣	٢,٩	...
٣,٨	٦,٠	٦,١	١,٠	٠,٢-	٠,٣-	٦,١-	٣,٦-	٣,٠	٤,٧	١,٤	٢,٩
٣,٣	٣,٩	٣,٧	٤,٠	٣,٦	٢,٢	١,٧-	٢,٤	٧,٢	٨,٣	٣,٧	١,٣
٢,٠	٢,٣	٢,٣	٠,٥-	١,٦	١,٧-	٤,٠	٢,٥	٦,٤	٣,٦	٢,٢	١,١
٣,٠	٥,٨	٦,٨	٦,٩	٥,١	٥,٩	٣,٤	٤,٨	٦,٦	١٠,٤	٥,٩	٣,٤
١,٩	٠,٧	٣,٤	٢,٤	١,٤	٠,٥-	٤,٩-	٠,٩-	١,٢	٠,٨-	٠,٤	٠,٩
٢,١	٥,٦	٨,٢	١,٥	٥,٩	١,١	٣,٦	٢,٦	٢,٧	٣,٠	٣,٦	٢,٦
٤,٠	٣,٤	٧,٢	٨,٥	٧,٧	٦,٢	١,٦	٤,٠	٤,٧	٧,٣	٥,٤	١,٧
٤,٠	٦,٨	٥,٢	٤,٣	٧,٤	٢,٨	٣,٨	٤,٦-	٧,١	٢,٩	٣,٩	٥,٦
للتذكيرة											
٠,٧	٠,٥	٣,٨	٤,١	٤,٣	١,٨	٢,٥-	٠,٦-	٤,٨	٥,٦	٢,٢	٣,١
٤,٨	٦,٢	٣,٦	١,٨	٨,١	٢,٥	٢,٦	٦,٢-	١٠,٩	٢,٩	٣,٦	٨,٢
الاقتصادات الأسبوعية الصناعية الجديدة											

المصدر: الآفاق الاقتصادية: دراسة استقصائية من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي،

أكتوبر 2007.

الملحق 34: (2000-2013) الناتج المحلي الإجمالي

Transaction	Pays	Union européenne (28 pays)													
	Mesure	CVC : \$ E-U, prix courants, taux de change courants, millions													
Fréquence		Annuelle													
Période		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
BL_GA: Produit intérieur brut (par la production)		8516307,997	8616244,329	9395984,095	11457182,68	13233774,13	13839605,03	14758566,05	17072269,58	18381434,5	16414339,93	16339546,78	17670287,55	16684886,28	17360498,12
BLG_PT19: Valeur ajoutée brute aux prix de base, à l'exclusion des SPIIM		7599907,868	7711329,653	8413860,054	10258084,9	11840576,63	12357747,6	13148031,53	15216640,8	16450986,19	14739022,26	14612146,3	15770109,33	14876122,65	15496498,08
BLG: Valeur ajoutée brute aux prix de base, total		7599907,868	7711329,653	8413860,054	10258084,9	11840576,63	12357747,6	13148031,53	15216640,8	16450986,19	14739022,26	14612146,3	15770109,33	14876122,65	15496498,08
BLGVA: Agriculture, sylviculture et pêche (CITI rev4)		170261,6547	172717,0227	175537,1512	207665,8458	240550,5578	221585,0868	222837,6159	262355,1159	283785,11	230226,5911	243594,7526	271234,6477	251942,0682	261904,8567
BLGVB_E: Industrie, y compris énergie (CITI rev4)		1688791,229	1650895,294	1752025,787	2085006,896	2386575,031	2474761,23	2647499	3043327,886	3233575,274	2688922,446	2795600,262	3047556,492	2840354,673	2953761,424
BLGVC: Dont : Industrie manufacturière (CITI rev4)		1405702,967	1388544,174	1463822,879	1738810,249	1979865,03	2037582,699	2160493,584	2492966,421	2606628,337	2133079,019	2228046,011	2446804,429	2260054,684	2342182,726
BLGVF: Construction (CITI rev4)		451643,1616	462343,5083	510258,3408	631953,1756	744507,1489	796212,0082	878177,1355	1032720,718	1120786,611	976054,5008	898411,353	953759,5754	873145,6236	879245,9494
BLGVG_I: Commerce, réparations; transports; hébergement et restauration (CITI rev4)		1488846,508	1525050,335	1660574,091	2020793,794	2325017,849	2410672,536	2538301,254	2935497,469	3175777,639	2823917,16	2767478,76	2977807,897	2816818,58	2941603,3
BLGVJ: Information et communication (CITI rev4)		368043,1177	387134,7907	432791,8686	514120,2256	597000,118	607242,7001	636428,1852	731364,9167	782577,3611	717873,2029	696761,1202	744156,9184	698034,4169	702860,8833
BLGVK: Activités financières et d'assurance (CITI rev4)		378864,0133	378868,5442	421213,1194	538867,583	642637,8102	686730,8362	730421,5942	859203,8739	892317,7207	873027,8686	852910,7537	883996,0798	814437,7318	842964,1019
BLGVL: Activités immobilières (CITI rev4)		743031,1406	757198,5933	837543,645	1023942,418	1188900,685	1257090,981	1349534,148	1582265,089	1732298,678	1556290,747	1552333,967	1723564,86	1646526,891	1729478,105
BLGVM_N: Activités scientifi., tech., services admin. et de soutien (CITI rev4)		727470,0571	745135,1666	811246,5296	993694,3729	1136389,091	1201871,611	1304803,04	1538229,602	1677117,223	1469791,329	1454647,074	1589562,872	1529166,356	1617096,788
BLGVQ_O: Admin. publique, enseignement, santé humaine et action sociale (CITI rev4)		1345273,632	1370217,716	1525577,149	1885002,156	2173475,381	2276554,494	2393698,229	2722267,388	2995081,115	2879179,21	2834066,844	3022208,784	2875108,892	3010377,623

Source: Données extraites le 08 août 2014, 13h27 UTC (GMT), de OECD.Stat

الملحق 35

Table 31. Total tax revenue in millions of US dollars at market exchange rates
 Tableau 31. Total des recettes fiscales en millions de dollars des EU aux taux de change du marché

	1965	1975	1985	1995	2000	2007	2008	2009	2010	2011
Australia / Australie	5 625	27 802	50 455	110 576	124 330	292 190	283 833	260 260	329 937	403 214
Austria / Autriche ¹	..	..	31 914	94 523	82 697	156 696	176 728	162 896	159 369	176 105
Belgium / Belgique	..	..	41 990	118 158	103 929	200 454	222 585	204 035	205 308	226 642
Canada	14 208	56 665	117 616	211 207	262 765	477 195	481 504	437 789	499 516	546 949
Chile / Chili	..	..	..	13 582	14 650	39 445	38 357	29 691	42 508	53 292
Czech Republic / République tchèque	..	..	..	20 749	19 971	64 752	78 828	66 605	67 447	75 564
Denmark / Danemark ¹	3 049	15 213	28 239	88 778	78 973	152 315	164 199	148 370	148 550	159 448
Estonia / Estonie	..	..	..	1 313	1 760	6 914	7 561	6 860	6 473	7 279
Finland / Finlande	..	..	17 258	57 328	57 524	105 777	116 449	102 576	100 614	114 599
France ¹	..	..	240 977	670 619	589 115	1 127 957	1 229 870	1 112 339	1 099 619	1 226 396
Germany / Allemagne ²	..	..	268 713	899 358	706 900	1 200 204	1 319 927	1 232 477	1 195 151	1 340 047
Greece / Grèce ¹	..	..	3 601	33 806	42 740	99 207	109 428	97 894	93 113	93 286
Hungary / Hongrie	..	..	..	18 927	18 211	54 890	61 771	50 545	48 712	51 432
Iceland / Islande	139	416	828	2 186	3 229	8 299	6 177	4 104	4 420	5 049
Ireland / Irlande	..	..	6 495	22 556	30 080	80 412	76 449	61 820	56 746	61 688
Israel / Israël	..	..	..	35 227	45 923	60 518	68 150	61 148	70 738	79 509
Italy / Italie	..	..	109 328	496 803	463 647	918 818	990 935	915 992	882 989	944 005
Japan / Japon	17 074	107 527	375 441	1 416 852	1 262 348	1 241 928	1 350 407	1 365 456	1 509 557	1 699 812
Korea / Corée	..	3 233	15 806	106 305	120 547	278 198	247 262	213 243	254 457	288 988
Luxembourg	..	..	1 994	7 327	7 935	18 290	20 400	19 543	19 733	21 928
Mexico / Mexique	..	..	26 193	47 661	107 333	183 266	227 702	153 422	194 607	227 611
Netherlands / Pays-Bas	..	..	64 461	165 737	152 447	303 164	340 974	304 034	302 676	321 194
New Zealand / Nouvelle-Zélande	1 386	4 179	7 515	22 767	18 037	47 061	43 674	37 281	44 947	51 871
Norway / Norvège	2 355	12 774	27 399	60 848	71 798	169 015	190 895	159 035	179 489	208 583
Poland / Pologne	..	..	..	50 332	56 098	147 967	181 245	136 813	149 008	166 660
Portugal	..	..	4 206	33 631	36 199	75 277	81 829	71 900	71 518	78 453
Slovak Republic / République slovaque	..	..	..	10 181	9 793	24 795	28 804	25 364	24 680	27 612
Slovenia / Slovénie	..	..	..	5 276	6 381	17 836	20 187	18 204	17 920	18 624
Spain / Espagne ¹	..	..	37 410	187 913	199 149	537 591	527 171	449 757	450 057	467 766
Sweden / Suède	7 755	31 796	50 391	120 451	127 205	219 067	225 542	188 959	210 464	238 310
Switzerland / Suisse	2 570	14 291	25 661	87 211	75 134	124 781	147 413	146 699	154 073	188 306
Turkey / Turquie	1 265	7 511	10 661	38 296	64 490	156 210	177 279	151 706	192 048	216 043
United Kingdom / Royaume-Uni	30 605	82 660	171 556	393 872	537 338	1 010 152	945 535	746 988	789 520	868 619
United States / États-Unis	167 022	415 386	1 069 914	2 047 208	2 921 566	3 889 727	3 738 778	3 357 196	3 553 416	3 728 877
Unweighted average / Moyenne non pondérée	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
OECD-Total / OCDE-Total	..	..	107 924	226 399	247 654	396 776	409 643	367 676	386 158	423 052

Source: OCDE, Revenue Statistics 2013, page 124.

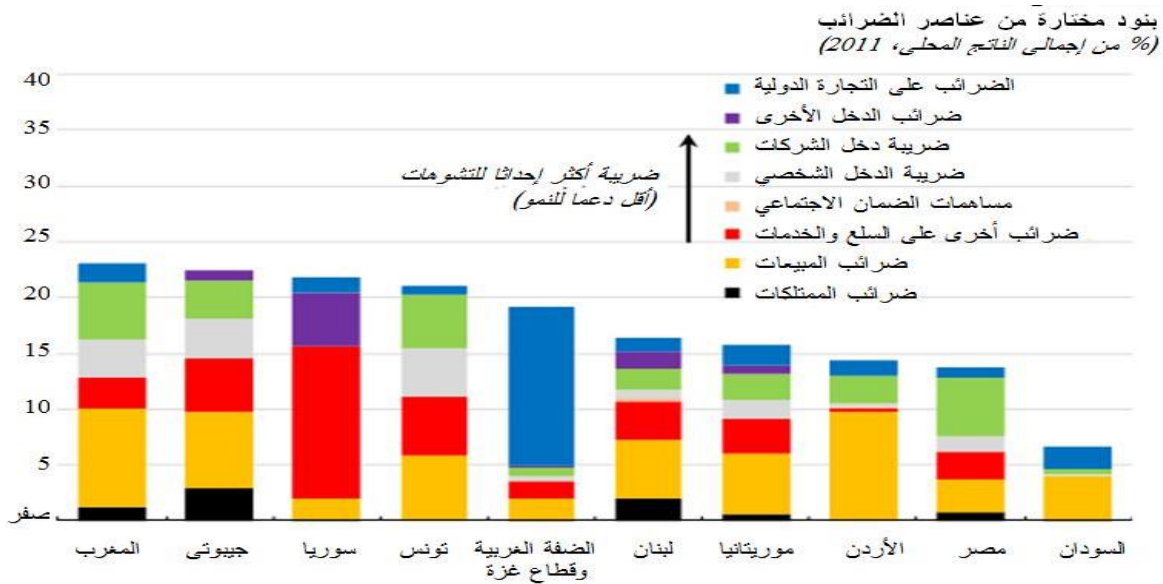
الملحق 36

Table 32 - Tableau 32.
Total tax revenue in millions of US dollars at market exchange rates
Total des recettes fiscales en millions de dollars des EU au taux de change du marché

	1965	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2004	2005	
Canada	14 169	26 900	56 659	86 395	117 651	209 253	211 214	262 764	338 928	385 646	Canada
Mexico				33 522	33 340	45 495	47 675	107 305	129 615	152 998	Mexique
United States	167 022	276 727	415 386	730 672	1 069 914	1 572 712	2 045 125	2 918 961	3 028 854	3 386 054	Etats-Unis
Australia	5 627	9 527	27 649	45 407	50 450	90 940	110 619	124 402	205 247	227 863	Australie
Japan	17 144	41 203	107 534	275 390	375 593	903 540	1 416 932	1 263 160	1 211 092	1 250 442	Japon
Korea			3 233	11 008	15 822	49 880	100 516	120 568	167 448	201 975	Corée
New Zealand	1 392	1 756	4 146	7 397	7 524	16 389	22 768	18 066	35 547	41 793	Nouvelle-Zélande
Austria	3 287	5 163	14 555	31 651	28 058	65 401	98 488	82 642	125 366	128 296	Autriche
Belgium	5 181	8 931	25 596	51 723	37 770	85 168	123 892	104 146	161 074	168 442	Belgique
Czech Republic							20 732	20 038	41 395	46 816	République tchèque
Denmark ¹	3 052	6 363	15 199	30 004	28 234	63 226	88 800	79 021	120 011	130 195	Danemark ¹
Finland	2 530	3 542	10 651	18 960	21 885	60 725	59 711	57 507	82 188	85 957	Finlande
France ¹	34 247	50 100	126 378	277 211	232 553	522 537	673 780	588 990	895 955	942 698	France ¹
Germany	36 276	60 757	150 296	309 086	235 986	550 489	938 888	706 693	954 873	970 383	Allemagne
Greece	1 317	2 524	5 338	11 795	11 742	24 660	38 037	43 304	71 631	77 363	Grèce
Hungary							18 933	18 215	38 373	41 147	Hongrie
Iceland	139	142	415	986	828	1 972	2 189	3 308	5 057	6 709	Islande
Ireland	699	1 214	2 646	6 548	7 151	15 836	21 457	30 583	55 418	61 365	Irlande
Italy	17 056	28 080	55 656	136 602	146 552	428 459	451 778	464 037	709 208	726 099	Italie
Luxembourg	215	339	1 014	2 129	1 791	4 518	7 670	7 932	12 712	14 102	Luxembourg
Netherlands	6 611	12 585	37 975	77 601	56 536	126 468	174 001	152 722	227 460	245 834	Pays-Bas
Norway	2 358	4 390	12 766	27 028	27 388	48 215	60 868	71 756	111 951	131 771	Norvège
Poland							50 333	54 077	84 394	104 035	Pologne
Portugal	691	1 426	3 649	7 200	6 541	20 849	35 759	38 396	60 486	64 371	Portugal
Slovak Republic ¹								6 726	13 267	14 996	République slovaque ¹
Spain ¹	3 434	6 337	20 549	51 055	47 724	169 208	191 815	198 527	361 814	402 588	Espagne ¹
Sweden	7 733	13 393	31 784	61 286	50 381	127 721	120 457	127 182	174 020	181 206	Suède
Switzerland	2 570	4 409	14 295	27 681	25 665	61 367	87 573	75 033	104 625	108 661	Suisse
Turkey	1 271	2 234	7 455	12 343	10 382	30 175	38 203	64 398	94 400	117 162	Turquie
United Kingdom	30 646	45 792	82 610	188 599	171 577	359 706	393 892	537 434	766 965	813 767	Royaume-Uni
Unweighted average:											Moyenne non pondérée:
OECD Total	15 194	25 576	49 337	96 895	108 425	217 496	263 866	278 263	346 312	374 358	OCDE Total
OECD America	90 596	151 813	236 022	283 530	406 968	609 153	768 005	1 096 343	1 165 799	1 308 232	OCDE Amérique
OECD Pacific	8 054	17 495	35 641	84 801	112 347	265 187	412 709	381 549	404 833	430 518	OCDE Pacifique
OECD Europe	8 385	13 564	32 570	69 973	60 460	145 616	168 057	153 594	229 245	242 781	OCDE Europe
EU 19	10 198	16 436	38 926	84 097	72 299	174 998	194 912	174 641	260 874	274 719	UE 19
EU 15	10 198	16 436	38 926	84 097	72 299	174 998	227 895	214 608	318 612	334 178	UE 15

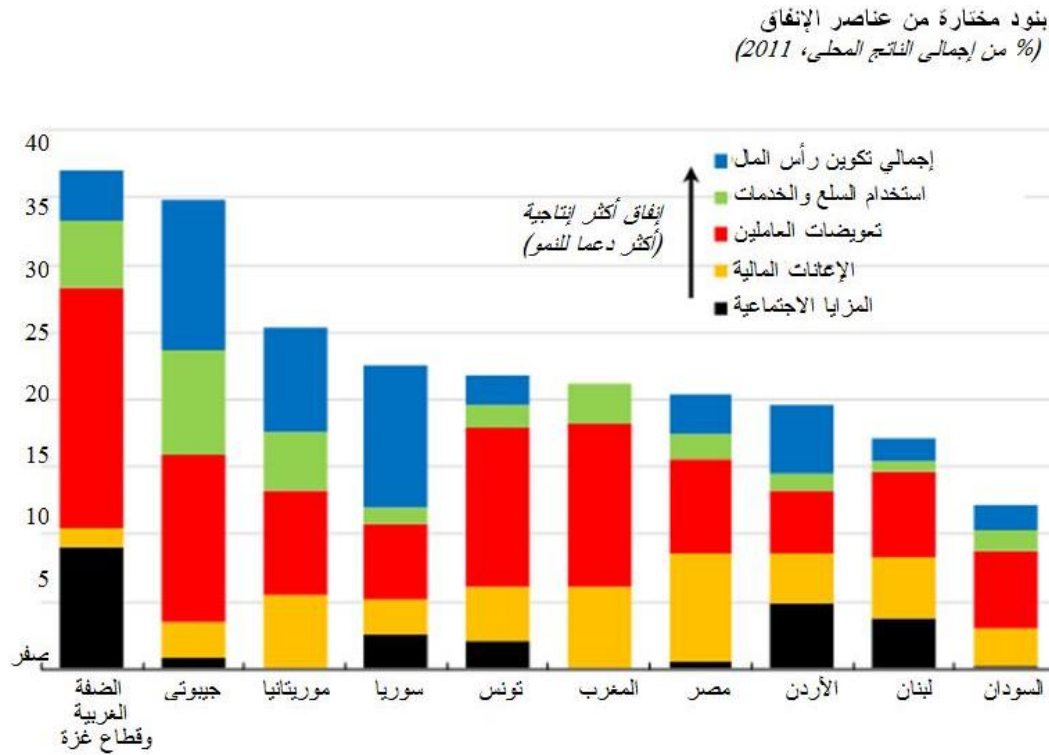
Source: OCDE, Revenue Statistics 2013, page 91.

الملحق 37



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (نوفمبر 2012)

الملحق 38



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (نوفمبر 2012)

الملحق 39: نسبة العجز الموازي ونسبة الدين العام لإجمالي الناتج المحلي لأعضاء منظمة التعاون الإسلامي (2000-2014)

2000

% PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
	-2,39	3,46	غينيا
		0	غينيا بيساو
9,4	0,7	4,53	فلسطين
		0	جمهورية القمر
		0	قيرغيزيا
	-0,35	16,9	كازاخستان
91,66	0,12	10,49	الكاميرون
		0	كويت دي فوار
	-33,14	17,39	لبنان
40,13	-4,1	0,59	المالديف
		0	مالي
36,9	-3,23	79,15	ماليزيا
71,85	3,6	39,73	المغرب
		0	موريتانيا
131,2		4,54	موزمبيق
		0	النيجر
	1,5	7,64	اليمن
82	1,9	48,64	الجزائر
13,25	-0,69	104,66	إيران
		0	العراق
50,83	15,15	30,12	الكويت
		0	ليبيا
		0	نيجيريا
65,5		12,390	قطر
103,5	-6,03	160,96	السعودية
4,7		84,45	الإمارات

% PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
108,01	1,67	8,15	الأردن
			أفغانستان
72,7	-9,4	3,43	ألبانيا
	-2,5	140	إندونيسيا
29,36	-1,68	17,08	أوزبكستان
46,45	-1,18	6	أوغندا
81	5,4	62,97	باكستان
		0	البحرين
0	-1,35	4,6	بروناي دار السلام
35,1	-3,2	45,7	بنغلاديش
		0	بنين
		0	بوركينافاسو
107,81	-2,38	1,09	طاجيكستان
		0	تركيا
52,61	0,02	2,45	تركمنستان
		0	تنشاد
		0	توغو
65	1,45	22,94	تونس
		0	جيبوتي
	1,6	5,14	السنغال
		0	السودان
147,7		15,87	سوريا
51,71		0	سورينام
247,38	-9,47	0,67	سيراليون
		0	مصر
33,74		15,94	عمان
	1,08	4,66	الغابون
		0	غامبيا
121,1	2,18	0,69	غويانا

2001

% PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
			غينيا
193,8		0.36	غينيا بيساو
20,6	-5	4,15	فلسطين
			جمهورية القمر
122,27	-2	1,37	قيرقيزيا
	-0,1	18,3	كازاخستان
			الكاميرون
84,2		10.42	كوت دي فوار
143,12	-57,97	17,26	لبنان
40,86	-4,4	0,62	المالديف
	-3,37	2,42	مالي
35,3	-5,5	93,79	ماليزيا
73,67	-2,2	37,02	المغرب
280,45		1.29	موريتانيا
131,9	-5,1	4,31	موزمبيق
			النيجر
	6,2	9,46	اليمن
62,81	-13,6	54,79	الجزائر
12,21	-7,34	101,29	إيران
		0	العراق
35,43	32,45	37,72	الكويت
		0	ليبيا
84,2		46.39	نيجيريا
55		17.76	قطر
87,2	3,22	188,44	السعودية
3,1	-4,47	104	الإمارات

% PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
100,48	1,14	8,46	الأردن
			أفغانستان
69,6	-8,51	3,69	ألبانيا
95,1	-1,08	165,02	إندونيسيا
42,13	-0,98	13,76	أوزباكستان
42,93	-1,87	6,19	أوغندا
83	-3.2	73.95	باكستان
19,3	0,2	9,06	البحرين
0	10,9	6	بروناي دار السلام
31,9	-4,5	47,1	بنغلاديش
56,6		2.36	بنين
		2.61	بوركينافاسو
111,43	-0,57	0,86	طاجيكستان
51,6		266.6	تركيا
43,51	-0,34	2,9	تركمنستان
			تشاد
124		1.29	توغو
65,9	1.82	21.47	تونس
			حبيوتي
72,6	1,1	4,68	السنگال
			السودان
152,09			سوريا
69,41		0.89	سورينام
	-9,33	0,64	سيراليون
			مصر
25,38		19.87	عمان
	10,74	5,07	الغابون
			غامبيا
120,2	1,18	0,71	غويانا

2002

%PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
		2,89	غينيا
203,4		0,38	غينيا بيساو
22,4	-3,4	3,81	فلسطين
		0,22	جمهورية القمر
107,32	0,4	1,53	قيرقيزيا
	-0,4	22,2	كازاخستان
		9,6	الكاميرون
80,7		10,55	كوت دي فوار
158,5	4,76	17,65	لبنان
34,47	-3,7	0,79	المالديف
	-4,25	2,63	مالي
41,4	-5,2	92,78	ماليزيا
68,41	-4,3	37,72	المغرب
267,66		1,3	موريتانيا
138,4	-4,5	4,08	موزمبيق
		1,95	النيجر
	2,4	9,85	اليمن
58,26	7,2	54,74	الجزائر
12,84	1,14	115,44	إيران
		18,9	العراق
36,33	29,57	34,89	الكويت
		44.14	ليبيا
88		44.14	نيجيريا
56,7		17.54	قطر
93,7	-3,93	183,01	السعودية
2,7	-12,09	103	الإمارات

%PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
96,48	1,04	8,98	الأردن
	0	2,46	أفغانستان
65,9	-8,04	4,09	ألبانيا
80,2	-2,46	160,45	إندونيسيا
59,38	0,24	11,4	أوزباكستان
	-0,95	5,84	أوغندا
87,9	4,3	72,31	باكستان
19,2	0,1	8,98	البحرين
0	0,36	5,6	بروناي دار السلام
31,4	-4,1	47	بنغلاديش
58,2		2,49	بنين
		2,81	بوركينافاسو
103,25	0,1	1,08	طاجيكستان
77,9	-33	196	تركيا
26,9	0,61	3,53	تركمستان
		1,71	تشاد
97		1,33	توغو
67,6		22,07	تونس
		0,57	جيبوتي
71	-1,8	4,88	السنغال
		13,18	السودان
144,49		21,1	سوريا
52		0,76	سورينام
	-9,18	1,08	سيراليون
	-10,2	97,6	مصر
24,38		19,95	عمان
	3,92	4,71	الغابون
		0,69	غامبيا
129,7	0,21	0,7	غويانا

2003

% PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
			غينيا
209,5	-4,8	0,41	غينيا بيساو
21,8	-8,2	3,3	فلسطين
			جمهورية القمر
106,87	-1,1	1,61	قيرقيزيا
	-0,3	24,6	كازاخستان
	2,2	10,88	الكاميرون
76,8	-1,5	11,49	كوت دي فوار
155,6	3,68	19,15	لبنان
37	-3,8	0,81	المالديف
	-4,18	3,34	مالي
43,1	-5,3	100,58	ماليزيا
67,15	-3,7	40,42	المغرب
235,47		1.32	موريتانيا
89,7	-7	4,2	موزمبيق
	-2,8	2,17	النيجر
	-0,8	10,69	اليمن
54,68	4,2	56,76	الجزائر
24,14	0,62	116,42	إيران
			العراق
32,24	19,34	38,14	الكويت
			ليبيا
68,8		59.12	نيجيريا
45,5	8	19,36	قطر
96,9	-2,9	188,55	السعودية
3,6	-13,01	110	الإمارات

% PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
99,72	-0,67	9,58	الأردن
			أفغانستان
65,9	-6,09	4,45	ألبانيا
67,8	-1,52	195,66	إندونيسيا
54,6	-0,92	9,69	أوزباكستان
	-3,51	6,18	أوغندا
81,8		72.31	باكستان
18,9	0,1	9,63	البحرين
0	-9,87	5,84	بروناي دار السلام
34,3	-3,7	47,6	بنغلاديش
49,6	-2,3	2,81	بنين
	-4,9	3,21	بوركينافاسو
90,66	0,71	1,22	طاجيكستان
74	-12,9	232,5	تركيا
19,08	0,17	4,46	تركمنستان
	-7,8	1,99	تشاد
87,1	-0,6	1,47	توغو
67,4		23.14	تونس
	-3,7	0,59	جيبوتي
61,7	1,7	5,33	السنغال
		14.8	السودان
132,43		21.58	سوريا
50,35		1.08	سورينام
	-8,26	1,24	سيراليون
90,4	-10,5	88,8	مصر
18,15		20.05	عمان
	3,6	4,93	الغابون
	-3,1	0,58	غامبيا
133,7	1,27	0,72	غويانا

2004

% PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
97,7	-5	3,45	غينيا
190,5	-6,2	0,48	غينيا بيساو
22,1	-7,4	3,8	فلسطين
78,1	-3,8	0,32	جمهورية القمر
106,9	-0,8	1,92	فيرفيزيا
14,9	-1	30,8	كازاخستان
47,3	1,5	13,62	الكامبيون
68,7	-2,6	13,74	كويت دي فوار
163,51	12,35	20,08	لبنان
34,26	-2,47	0,93	المالديف
	-1,43	4,36	مالي
45,1	-5	110,2	ماليزيا
64,38	-2,2	49,82	المغرب
216,42	-11,8	1,56	موريتانيا
89,1	-4,5	4,66	موزمبيق
69,9	-2,7	2,73	النيجر
51,8	-4,4	11,78	اليمن
44,54	-7	67,86	الجزائر
21,67	1,42	135,41	إيران
			العراق
24,62	17,31	47,88	الكويت
21,2	-9,5	24,06	ليبيا
63,9		67,66	نيجيريا
37,1	3,9	23,53	قطر
82	4,47	214,57	السعودية
4,4	-4,78	124	الإمارات

% PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
99,64	1,41	10,2	الأردن
			أفغانستان
60,7	-4,62	5,65	ألبانيا
60,5	-1,72	234,77	إندونيسيا
41,64	-1,29	10,13	أوزباكستان
	-3,57	6,34	أوغندا
75,9	3,7	83,24	باكستان
16,1	0,4	11,08	البحرين
0	-1,55	6,56	بروناي دار السلام
34,3	-3,7	51,9	بنغلاديش
44,7	-2	3,56	بنين
42,6	-3	4,21	بوركينافاسو
64,33	1,09	1,55	طاجيكستان
67,7	-11,3	303	تركيا
13,35	-1,31	5,98	تركمنستان
46,5	-4,4	2,74	تشاد
89,4	2,4	1,67	توغو
66,4		27,45	تونس
66,1	-2,3	0,62	جيبوتي
50,8	0,5	6,86	السنغال
139,3	0,7	17,64	السودان
133,37	-1,04	21,83	سوريا
42,73		1,27	سورينام
165,2	-5,63	1,37	سيراليون
102,3	-9,5	83	مصر
16,66	1,4	21,54	عمان
55,5	7,5	6,05	الغابون
117,4	-3,3	0,49	غامبيا
121,3	-1,84	0,74	غويانا

2005

% PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
91,5		3.67	غينيا
180		0.52	غينيا بيساو
23,9	-3,1	4,2	فلسطين
75,1	-2,1	0,36	جمهورية القمر
92,91	-0,5	2,21	قيرغيزيا
11,4	-0,3	43,2	كازاخستان
44,2		15.78	الكامبيون
60,8	-1,8	15,48	كوت دي فوار
159,34	11,51	20,69	لبنان
31,6	-1,15	1,08	المالديف
	-2,99	4,87	مالي
45,7	-4,1	124,75	ماليزيا
61,68	-1,6	56,95	المغرب
210,9		1.83	موريتانيا
70,7	-4,4	5,7	موزمبيق
58,9		3.05	النيجر
45,7	-1,8	13,87	اليمن
36,85	6,6	85,33	الجزائر
18	3,83	163,23	إيران
334,85	-34,91	36,63	العراق
18,62	22,21	59,44	الكويت
16,7	14,7	33,39	ليبيا
52,7		87.85	نيجيريا
26,38	16,4	31,73	قطر
65	11,04	258,74	السعودية
5,6	-0,39	148	الإمارات

% PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
91,82	1,49	11,41	الأردن
		0	أفغانستان
57,4	-5,03	7,46	ألبانيا
55,83	-1,04	256,84	إندونيسيا
35,12	0,02	12,03	أوزبكستان
84,4	-1,29	7,94	أوغندا
68,3	2,3	97,98	باكستان
13,9	1,4	13,15	البحرين
0	11,34	7,87	بروناي دار السلام
33,9	-3,4	56,56	بنغلاديش
46,6		4,05	بنين
43,4	-4,2	4,84	بوركينافاسو
34,13	0,22	2,08	طاجيكستان
59,6	-4,5	392,2	تركيا
9,01	1,38	6,84	تركمستان
33,9		4.41	تشاد
76,3		1.94	توغو
53,7		31.18	تونس
67,8		0.67	جيبوتي
43,9	0,6	8,03	السنغال
177,7	-4,6	21,46	السودان
113,05	-2,97	25,09	سوريا
39,55		1.48	سورينام
159,5	-2,42	1,43	سيراليون
101,5	-9,6	78,84	مصر
15,47	2,4	24,67	عمان
50,2	6,78	7,18	الغابون
113,7		0.58	غامبيا
118,6	-1,09	0,79	غويانا

2006

%PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
110		2.94	غينيا
157,6		0.57	غينيا بيساو
25,8	-6,1	4,56	فلسطين
68,5	-0,5	0,39	جمهورية القمر
85,94	0,2	2,46	قيرغيزيا
8,1	0,6	57,1	كازاخستان
37,4		16,59	الكاميرون
54,1	-1,7	16,36	كويت دي فوار
167,88	-1,25	21,29	لبنان
39,77	-8,22	0,99	المالديف
	-2,49	5,31	مالي
42,71	-3,6	143,53	ماليزيا
64,56	-4,2	59,52	المغرب
178,1		2.18	موريتانيا
81	-3,6	6,58	موزمبيق
51,8		3.41	النيجر
35,1	-1,7	16,75	اليمن
27,22	14,6	103,2	الجزائر
14,52	3,08	192,01	إيران
220,38	3,92	49,95	العراق
14,14	43,3	80,8	الكويت
12,3	38,2	44	ليبيا
28,6		112.25	نيجيريا
17,56	9,2	44,53	قطر
37,35	17,7	328,46	السعودية
6,6	7,7	181	الإمارات

%PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
84,3	-2,72	12,95	الأردن
184	-26,7	6,28	أفغانستان
57,8	-3,64	8,38	ألبانيا
46,35	-0,52	285,87	إندونيسيا
28,19	0,09	14,31	أوزباكستان
77,2	-0,77	9,01	أوغندا
63,5	3,3	109,5	باكستان
12,2	5,1	15,97	البحرين
0	21,08	9,35	بروناي دار السلام
29,1	-3,4	60,28	بنغلاديش
40		4.36	بنين
38,7	-5,4	5,46	بورкина فاسو
34,93	0,16	2,31	طاجيكستان
52,7	-0,6	483	تركيا
5,38	0,78	8,1	تركمنستان
25,9		6.65	تنزانيا
73,7		2.12	توغو
52,5		32.28	تونس
62		0.71	جيبوتي
42,3	-0,3	8,71	السنغال
98,9		26.52	السودان
50,71	-3,3	28,68	سوريا
36,01		1.79	سورينام
144,3	-1,66	1,63	سيراليون
95,2	-8,2	89,68	مصر
9,64	2,6	30,91	عمان
39,4	7,78	8,67	الغابون
110,9		0.62	غامبيا
116,1	-6,12	0,82	غويانا

2007

%PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
113	-0,3	2,82	غينيا
183,1	-9,5	0,58	غينيا بيساو
23,6	0,7	4,32	فلسطين
71,3	-1,9	0,4	جمهورية القمر
72,5	-0,2	2,83	قيرقيزيا
6,7	0,8	81	كازاخستان
6,3	33	17,95	الكاميرون
51	-2	17,37	كوت دي فوار
175,05	-16,48	21,8	لبنان
35,7	-4,82	1,3	المالديف
	30,4	6,12	مالي
41,54	-3,3	162,69	ماليزيا
59,38	-1	65,64	المغرب
94,1	27,6	3,04	موريتانيا
53,6	-1,1	7,1	موزمبيق
15,8	3,7	3,65	النيجر
29,5	1,1	18,94	اليمن
26,87	14,7	117,03	الجزائر
13,24	2,14	222,88	إيران
152	10,72	65,14	العراق
10,57	35,4	101,56	الكويت
10,1	37,7	56,48	ليبيا
11,8	-3,3	145,43	نيجيريا
12,47	9	60,88	قطر
25,83	19,86	376,9	السعودية
6,8	12,04	222	الإمارات

%PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
76,33	-4,2	15,06	الأردن
155	-19,2	7,06	أفغانستان
56,7	-3,34	9,13	ألبانيا
38,99	-0,87	364,57	إندونيسيا
21,34	0,46	17,03	أوزبكستان
72,5	-1,53	9,94	أوغندا
57,5	4,3	137,26	باكستان
11,4	2,4	18,51	البحرين
0,66	21,48	11,47	بروناي دار السلام
30,5	-3,3	61,9	بنغلاديش
21,1	-0,5	4,71	بنين
20	16,7	5,84	بوركينافاسو
34,2	0,48	2,83	طاجيكستان
46,5	0,8	530,9	تركيا
3,33	5,28	10,28	تركمنستان
26,3	2,5	7,42	تشاد
71,4	-2,8	2,2	توغو
48,8		34,38	تونس
56,8	-2,6	0,77	جيبوتي
17,7	-4,4	9,38	السنغال
79,6		35,16	السودان
44,98	-3,04	33,33	سوريا
29,31	0,9	2,63	سورينام
109,6	-1,79	1,89	سيراليون
96,1	-7,5	107,48	مصر
8,75	0,3	36,8	عمان
32,7	8,34	9,55	الغابون
113,8	-7,1	0,66	غامبيا
94,2	-5,8	1,46	غويانا

2008

%PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
77	0,5	4,13	غينيا
166,9	-5,4	0,69	غينيا بيساو
28	0,2	4,55	فلسطين
65,1	-2,9	0,46	جمهورية القمر
56,81	0,1	3,8	قيرقيزيا
5,9	-1,7	104,9	كازاخستان
5,7	4,3	20,43	الكاميرون
43,4	0,3	19,8	كويت دي فوار
162,02	14,5	24,58	لبنان
35,36	-3,61	1,54	المالديف
	-5,2	7,15	مالي
41,22	-3,2	193,55	ماليزيا
54,36	1,5	75,23	المغرب
94	-1,7	3,36	موريتانيا
41,9	-2,6	8,04	موزمبيق
15,9	-0,9	4,29	النيجر
30,8	-6,9	25,63	اليمن
13,94	7	134,98	الجزائر
13,13	7,51	286,06	إيران
116,1	7,35	88,84	العراق
11,83	39,07	114,72	الكويت
8,1	28,6	71,8	ليبيا
12,8	-0,4	166,45	نيجيريا
8,03	11,2	79,71	قطر
17,11	11,33	415,91	السعودية
7,8	9,1	258	الإمارات

%PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
73,77	-5,1	17,11	الأردن
20,7	-18,6	9,84	أفغانستان
53,4	-3,28	10,7	ألبانيا
35,05	-1,26	432,11	إندونيسيا
15,79	1,14	22,31	أوزباكستان
23,6	-2,36	12,29	أوغندا
54,9		152,35	باكستان
8,9	0,6	21,73	البحرين
0,76	21,9	12,25	بروناي دار السلام
29,1	-3,3	68,42	بنغلاديش
11,4	0,2	5,51	بنين
19,7	-5,7	6,76	بوركينافاسو
33,29	-8,1	3,72	طاجيكستان
39,9	-1	647,2	تركيا
2,42	3,87	12,66	تركمستان
21,4	2,5	8,64	تشاد
69,9	0,4	2,52	توغو
45,9	-3	38,92	تونس
63,6	-1,8	0,85	جيبوتي
17,9	-2,3	11,28	السنغال
69,7	-5,4	45,46	السودان
42,67	-2,73	40,41	سوريا
20,8	2,6	2,94	سورينام
31,7	-0,98	2,16	سيراليون
87,1	-6,8	130,48	مصر
6,91	0,2	41,9	عمان
35,3	8,02	11,57	الغابون
40,6	0,1	0,8	غامبيا
59,9	-2,52	1,74	غويانا

2009

% PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
67,2	-1,2	4,52	غينيا
145,9	-0,8	0,84	غينيا بيساو
24,9	4,3	4,88	فلسطين
72,1	-3,6	0,53	جمهورية القمر
48,46	-0,1	5,14	قيرقيزيا
6,7	-2,1	133,4	كازاخستان
5,1	2,2	21,74	الكاميرون
37,6	-0,4	23,41	كويت دي فوار
144,9	-4,87	28,83	لبنان
46,4	-11,23	1,89	المالديف
	-2,2	8,74	مالي
41,24	-4,6	230,99	ماليزيا
48,23	1,2	88,88	المغرب
80,2	-6,5	3,79	موريتانيا
42,1	-2,4	9,89	موزمبيق
20,7	1,5	5,4	النيجر
27,2	-3,8	30,4	اليمن
8,82	9,6	171	الجزائر
10,22	0,75	355,99	إيران
72,61	-0,98	131,61	العراق
9,54	19,78	147,4	الكويت
6,2	16,9	93,17	ليبيا
11,6	4,6	208,06	نيجيريا
10,3	9,8	115,27	قطر
12,06	29,8	519,8	السعودية
12,5	13,5	315	الإمارات

% PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
60,24	-2,2	21,97	الأردن
17,5	-17,9	10,19	أفغانستان
54,7	-5,13	12,88	ألبانيا
33,24	-0,08	510,23	إندونيسيا
12,37	1,45	27,92	أوزبكستان
22,1	-1,36	14,24	أوغندا
59,6		170,08	باكستان
8,5	4,5	25,71	البحرين
1,04	27,9	14,39	بروناي دار السلام
26,5	-5,4	79,55	بنغلاديش
14	-1,7	6,63	بنين
19,9	-4,4	8,35	بوركينافاسو
34,67	-7,64	5,16	طاجيكستان
40	-2,2	730,3	تركيا
2,81	11,3	19,27	تركمنستان
16,3	4,5	10,35	تشاد
47,9	-0,9	3,16	توغو
43,3	-3	44,86	تونس
58,4	1,3	1	جيبوتي
19,5	-2,2	13,39	السنغال
60,6	-1,5	54,08	السودان
37,34	-1,94	52,58	سوريا
17,93	1,7	3,53	سورينام
31,5	-4,44	2,5	سيراليون
74,3	-6,9	162,82	مصر
4,1	0,3	60,74	عمان
15,7	10,87	15,69	الغابون
35,1	-1,7	0,97	غامبيا
61,6	-2	7,92	غويانا

2010

% PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
66,83	-7,9	4,61	غينيا
141,8	3,6	0,83	غينيا بيساو
25,8	-2,3	5,24	فلسطين
66,9	-3,5	0,54	جمهورية القمر
58,07	-1,5	4,69	قيرغيزيا
10,2	-2,9	115,3	كازاخستان
5,3	-0,4	22,17	الكاميرون
29	0,7	23,04	كوت دي فوار
133,99	6,68	35,14	لبنان
47	-20,5	1,98	المالديف
	-4,2	8,96	مالي
52,81	-6,7	202,25	ماليزيا
47,96	-2,6	90,91	المغرب
105,2	-5,1	3,03	موريتانيا
40,1	-5,5	6,67	موزمبيق
18,7	-5,3	5,4	النيجر
38,3		27,84	اليمن
10,81	-5,1	137,21	الجزائر
11,47	0,91	362,66	إيران
83,97	-12,55	111,66	العراق
11,02	26,84	105,91	الكويت
9,2	7,5	62,36	ليبيا
15,2	-6,6	169,48	نيجيريا
33,62	13,4	97,58	قطر
13,99	-5,38	429,1	السعودية
23,4	-17,7	254,8	الإمارات

% PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
64,78	-8,9	23,82	الأردن
6,9	-26	12,94	أفغانستان
59,4	-7,41	12,04	ألبانيا
28,64	-1,6	639,35	إندونيسيا
10,98	0,15	32,82	أوزبكستان
22,2	-0,92	14,82	أوغندا
60,7		167,87	باكستان
18,3	-9,8	22,94	البحرين
1,23	-1,5	10,37	بروناي دار السلام
25,3	-3,2	89,36	بنغلاديش
14,9	-4,2	6,59	بنين
23,1	-3,5	8,35	بوركينافاسو
38,01	-7,27	4,98	طاجيكستان
46,1	-5,5	614,6	تركيا
2,44	7,8	20,21	تركمنستان
18,9	-9,8	9,25	تنشاد
51,6	-2,8	3,16	توغو
42,9	-3,8	43,45	تونس
59,5	-4,6	1,2	جيبوتي
26,9	-4	12,81	السنغال
67,8	-4,8	52,84	السودان
31,21	-1,14	53,93	سوريا
18,54	-2,1	3,88	سورينام
37,5	-3,19	2,45	سيراليون
73,3	-8,1	188,98	مصر
5,6	-3,7	48,24	عمان
18,9	6,9	12,03	الغابون
45,03	-3,2	0,9	غامبيا
64,8	-2,02	2,03	غويانا

2011

%PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
68,03	-13,9	4,74	غينيا
22,3	1,3	0,84	غينيا بيساو
22,6	-1	5,75	فلسطين
64,2	-2,2	0,54	جمهورية القمر
59,73	-4,9	4,79	قيرقيزيا
10,7	-2,4	148,05	كازاخستان
6,2	-1,1	22,49	الكاميرون
50,1	-2,3	22,92	كويت دي فوار
142	29,48	38,01	لبنان
45,1	15,6	2,13	المالديف
	-2,1	9,42	مالي
53,51	-5,4	247,53	ماليزيا
51,3	-4	90,77	المغرب
94,4	-1,8	3,53	موريتانيا
46,1	-3	9,27	موزمبيق
17,1	-2,4	5,27	النيجر
38	-8,2	31,75	اليمن
11,66	-0,1	161,21	الجزائر
13,48	3,02	422,57	إيران
51,03	-3,69	142,81	العراق
10,91	24,5	119,9	الكويت
7,5	5,7	74,76	ليبيا
18	-5,7	366,35	نيجيريا
29,19	2,7	125,12	قطر
8,45	4,44	526,81	السعودية
22,1	-3,1	287,4	الإمارات

%PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
67,11	-5,6	26,43	الأردن
6,8	-20,3	15,94	أفغانستان
58,5	-4,19	11,93	ألبانيا
26,09	-0,7	706,56	إندونيسيا
9,96	0,34	38,98	أوزباكستان
27	-3,93	16,03	أوغندا
61,5	-6,3	177,17	باكستان
29,6	-9,4	25,71	البحرين
1,23	15,9	12,37	بروناي دار السلام
23,5	-3,5	100,36	بنغلاديش
17,9	-1,6	6,56	بنين
24,3	-2,9	9,21	بوركينافاسو
38,29	-7,14	5,64	طاجيكستان
42,2	-3,6	731,1	تركيا
4,11	1,77	22,14	تركمنستان
20	-3,8	10,66	تشاد
16,6	-2,8	3,17	توغو
40,2	-2,6	44,05	تونس
46	-0,6	1,13	جيبوتي
27,5	-3	12,93	السنغال
56,3	-3,1	65,63	السودان
30,01		59,19	سوريا
21,98	-2,5	4,37	سورينام
40,2	-6,89	2,58	سيراليون
73,7	-9,8	218,89	مصر
5	-0,2	58,81	عمان
16,5	0,7	14,57	الغابون
39,62	-5,4	0,95	غامبيا
65,2	-1,04	2,26	غويانا

2012

%PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
64,12	-1,2	5,07	غينيا
21,4	-0,6	0,97	غينيا بيساو
22,6	-1,1	6,42	فلسطين
56	1	0,61	جمهورية القمر
49,38	-4,7	6,2	قيرقيزيا
10,41	-2,1	188,05	كازاخستان
6,5	-3,6	25,49	الكاميرون
54,1	-3,3	24,07	كويت دي فوار
137,5	-5,73	40,08	لبنان
42,1	-7,5	2,16	المالديف
	-3,7	10,65	مالي
54,26	-4,8	287,93	ماليزيا
54,39	-6,7	99,21	المغرب
63,6	-3,5	4,14	موريتانيا
39,3	-6,2	12,55	موزمبيق
16,4	-1,9	6,41	النيجر
43,8	-3,9	29,21	اليمن
9,95	-1,3	199,1	الجزائر
9,19	0,29	528,43	إيران
39,12	5,46	191,18	العراق
8,2	33,33	160,6	الكويت
6,8	-13	34,7	ليبيا
17,8	-3	413,54	نيجيريا
32,32	5,1	169,8	قطر
5,4	11,6	669,51	السعودية
17,4	4,1	348,6	الإمارات

%PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
70,73	-6,8	28,84	الأردن
	-17,9	17,78	أفغانستان
59,4	-3,5	12,89	ألبانيا
24,38	-1,1	846,83	إندونيسيا
9,09	0,43	45,32	أوزباكستان
33,3	-4,3	15,94	أوغندا
60,1	-5,5	213,69	باكستان
28,9	-3	29,04	البحرين
2,36	26,9	16,36	بروناي دار السلام
22,6	-3,98	111,91	بنغلاديش
17,8	-1,8	7,29	بنين
16,2	-2,4	10,4	بوركينافاسو
39,99	-5,8	6,52	طاجيكستان
39,14	-1,8	774,8	تركيا
10,05	3,63	29,23	تركمنستان
19,5	2,4	12,16	تشاد
13,6	-1,1	3,76	توغو
43,9	-3,4	45,95	تونس
52,4	-1,1	1,24	جيبوتي
32	-6,7	14,44	السنغال
62	-4,3	67,32	السودان
			سوريا
20,57	-1,9	4,36	سورينام
28,87	-3,1	2,93	سيراليون
76,2	-10,7	236	مصر
4,7	-0,4	69,67	عمان
13,8	2,3	18,8	الغابون
41,24	-4,7	0,9	غامبيا
65,1	-1,4	2,58	غويانا

2013

%PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
22,97	-3,2	5,65	غينيا
25,4	-2,7	0,82	غينيا بيساو
24,2	-0,8	6,8	فلسطين
51,4	3,1	0,6	جمهورية القمر
48,98	-6,5	6,61	قيرغيزيا
12,39	-2,9	203,52	كازاخستان
	-1,9	26,47	الكامبيون
	-2,6	24,68	كويت دي فوار
139,5	-14,92	43,21	لبنان
38,7	-9,2	2,11	المالديف
	-1,3	10,34	مالي
53,3	-4,5	305,03	ماليزيا
60,45	-7,3	95,98	المغرب
77,9	0,8	3,96	موريتانيا
40,4	-3,9	14,38	موزمبيق
17,7	-1,1	6,77	النيجر
51,7	-6,3	31,99	اليمن
9,55	-4,8	204,33	الجزائر
11,78	-0,26	502,73	إيران
33,46	4,5	215,84	العراق
6,43	34,06	183,22	الكويت
	13,8	81,87	ليبيا
19	-2,4	459,62	نيجيريا
35,41	13,5	189,95	قطر
3,6	13,6	733,69	السعودية
16,5	8,8	383,8	الإمارات

%PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
80,17	-8,3	31,02	الأردن
	-14,4	20,51	أفغانستان
60,92	-3,5	12,34	ألبانيا
24,03	-1,9	878,04	إندونيسيا
8,62	0,43	51,18	أوزباكستان
	-3	20,03	أوغندا
64,3	-6,4	224,88	باكستان
33,9	-4,4	30,36	البحرين
2,36	20,2	16,59	بروناي دار السلام
18,9	-4,5	116,03	بنغلاديش
16,6	-1,3	7,54	بنين
	-3,1	10,73	بوركينافاسو
40,86	1,2	7,63	طاجيكستان
36,18	-2,8	788,86	تركيا
18,07	6,8	35,16	تركمنستان
	0,5	12,89	تشاد
14,1	-5,8	3,92	توغو
46,4	-6,8	45,24	تونس
48,8	-2,8	1,35	جيبوتي
30,8	-5,9	14,05	السنغال
	-3,5	63,03	السودان
	-11,4	73,67	سوريا
22,3	-2,8	5,01	سورينام
19,53	-1,4	3,79	سيراليون
80,3	-14,1	262,83	مصر
4,6	-0,3	78,29	عمان
	-1	17,84	الغابون
	-4,4	0,91	غامبيا
64,3	-3,38	2,85	غويانا

2014

% PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
20,81	-5,2	6,19	غينيا
26,7	-4,7	0,86	غينيا بيساو
			فلسطين
	5,5	0,66	جمهورية القمر
47,73	-0,7	7,23	قيرقيزيا
13,53	-2,1	224,41	كازاخستان
	-3,7	29,27	الكاميرون
	-2	30,91	كويت دي فوار
145,9	6,21	44,35	لبنان
34,2	-4,7	2,3	المالديف
	2,5	10,94	مالي
54,8	-3,9	312,44	ماليزيا
61,7	-5,4	104,37	المغرب
87,72	-3,7	4,16	موريتانيا
42,8	-6,9	15,32	موزمبيق
21,7	0,1	7,36	النيجر
49,95	-5,8	35,95	اليمن
9,21	-0,2	210,18	الجزائر
10,63	-0,78	368,9	إيران
31,34	-5,55	222,88	العراق
غ.م	غ.م	غ.م	الكويت
	-9,3	75,46	ليبيا
11	-1,8	522,64	نيجيريا
34,25	18,9	202,45	قطر
2,86	6,4	745,27	السعودية
غ.م	غ.م	غ.م	الإمارات

% PIB dettes P	% PIB solde	PIB	
87,75	-5,5	33,68	الأردن
		0	أفغانستان
	-4,9	12,9	ألبانيا
26,11	-2,3	868,35	إندونيسيا
8,58	-0,9	56,8	أوزبكستان
	-2,6	21,48	أوغندا
63,3	-8	236,62	باكستان
43,87	-5,7	32,79	البحرين
2,46		16,11	بروناي دار السلام
18	-4	129,86	بنغلاديش
	-1,2	8,31	بنين
	-3,2	11,58	بوركينافاسو
40,98	0,3	8,51	طاجيكستان
35,85	-1,2	820,21	تركيا
20,65	1,5	41,85	تركمنستان
	-2,1	13,41	تشاد
16,6	-4,6	4,34	توغو
44,38	-6,2	47,13	تونس
	-3,1	1,46	جيبوتي
29,6	-5,4	15,15	السنگال
	-1,7	66,55	السودان
			سوريا
29,2		5,23	سورينام
			سيراليون
87,1	-9,1	271,97	مصر
4,9	-0,3	80,57	عمان
	-1,8	19,34	الغابون
	-3,3	0,91	غامبيا
63,9	-4,66	3,08	غويانا

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات موقع الإحصائيات tradingeconomics.com.

Abstract

With governments renouncing their neutrality and interfering in economic matters, the size of public expenditures was pushed to rise causing a permanent budget deficit in many countries. So to ease it off, these governments had to lessen their expenditures under what it's called "fiscal adjustment policy", and that was at the expense of their economic, social and even political status. The Islamic world countries make a pretty good example of the situation and their reality reflects the issue perfectly! Hence, it has become necessary for these countries to adopt alternative finance means with an Islamic perspective and in accordance with laws and rules of the Islamic finance system, in purpose of putting a limit to the deficit, and by doing so they could achieve happiness among the population and provide a decent life for their communities.

Islamic financing means have demonstrated effectiveness and become contenders to classic means; they have succeeded in overcoming the economic crisis with a remarkable lower risk and with that they have received approbation of international finance institutions, which brings up a question: is there really an Islamic alternative mean that could reduce budget deficit? To answer that, we have to define first public budget from both postural and Islamic points of view, then; it is crucial to prove the effectiveness of fiscal policy and its limits when using deficit as a mean and how high levels of deficit are dealt with and what are the possible Islamic means that could be used to reduce budget deficit.

Study results show that the Islamic world financial status is damaged by the deficit and the rising of its indebtedness, despite the efforts of governments trying to ease it off. Deficit has a negative impact on the social status and the study proves that "Zakat" when granted as a finance mean can reduce budget deficit and revive economy, as well as non-budgetary Islamic finance instruments like "Musharaka", "Mudaraba", "Al-Salam", *etc*, without effecting society negatively.

Keywords: Budget deficit, financial system in Islam, public expenditures, public revenues, public budget balance.